الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور الطاهر مولاي - سعيدة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

التحديث الإجتماعي وأثره على الإستقرار السياسي

دراسة حالة تونس 1987 - 2011

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: سياسات مقارنة

إعداد الطالب
فضيل ابراهيم مزاري

إشراف
الدكتور نورالدين حاروش

أعضاء لجة المناقشة:

أ.د. سرير عبد الله رابح	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر	رئيساً
د. نور الدين حاروش	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الجزائر	مشرفاً ومقرراً
د. عبد القادر عبد العالي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سعيدة	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية 2013/2012

شـكـــــر وتقـــــــدير

الحمد لله رب العالمين الذي وفقني لإتمام هذا البحث المتواضع.

يسرني أن أتقدم بأخلص عبارات الشكر والتقدير والإمتنان للدكتور نور الدين حاروش لقبوله الإشراف على مذكرتي، والذي كان شرفاً لها، ولتوجيهاته القيمة، وأرائه السديدة وإرشاداته النيرة في كل مراحل إنجاز البحث التي كانت لي مناراً في توجيه العمل البحثي.

كما أتقدم بجزيل الشكر وأسمى التحيات للدكتور عبد العالي عبد القادر الذي ساعدني بنصائحه وتوجيهاته العلمية القيمة، كما أعبر عن شكري الخالص للدكتور عبد الله سرير رابح الذي وفّاني بخطى المنهج العلمي، كما أتقدم بخالص شكري وتقديري للدكتور بومدين طاشمة الذي لم يبخل يوماً بنصائحه وتوجيهاته السديدة في توجيه العمل البحثي، كما لا يفوتني أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير للدكتور مبارك نجاح لنصائحه وتوجيهاته القيمة التي كانت لي مناراً لي في التوجيه السديد للبحث.

كما أعبر عن صدق شكري وعظيم تقديري للدكتور حفيظ نقادي لتوصياته، وتشجيعاته القيمة، كما أتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير لكل أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة سعيدة.

وأتقدم بجزيل الشكر لكل موظفي مكتبة قسم العلوم السياسية بجامعة سعيدة وموظفي المكتبة المركزية لجامعة تلمسان، وموظفي المكتبة المركزية ومكتبة قسم العلوم السياسية بجامعة وهران، كما أعبر عن خالص شكري وتقديري لموظفي مكتبة قسم العلوم السياسية بجامعة الشلف، وأتقدم بأخلص عبارات الشكر والتقدير للطاقم الوظيفي لمكتبة كلية العلوم السياسية والإعلام بجامعة الجزائر.

وإلى كل من مدّ يد العون لإتمام هذا البحث، أتقدم إليهم جميعاً بأخلص عبارات الشكر والتقدير.

الطالب: فضيل إبراهيم مزاري

مقدمة

يعتبر الإستقرار السياسي من بين أهم التحديات التي تواجه الأنظمة السياسية في دول العالم الثالث، وبالأخص في الدول العربية، وهذا راجع لأسباب متعددة، ومتداخلة، فمنها ما هو سياسي، ومنها ما هو إقتصادي، ومنها ما هو إجتماعي بحت، إلا أنه في بعض الحالات قد تتداخل العوامل والأسباب لتتفاعل فيما بينها وتعطي أرضية حاضنة للفوضى، ونظراً لإفتقار الأنظمة السياسية في الدول المتخلفة لمؤسسات سياسية قوية وفعالة، جعلتها عرضة لموجات من والعنف مما أثر على الإستقرار السياسي.

وبما أن ظاهرة عدم الإستقرار السياسي تقف وراءها عدة عوامل ومتغيرات، فقد ظهر العديد من الحقول المعرفية التي تدرس هذه الظاهرة، فمن علم الإجتماع السياسي، إلى العلوم السياسية، مروراً بالعلوم الإقتصادية، وصولاً إلى علم النفس.

ونظراً لإنتشار حالات الفوضى وعدم الإستقرار السياسي في الدول العربية في الآونة الأخيرة، جاءت هذه الدراسة: التحديث الإجتماعي والإستقرار السياسي في تونس، بإعتبارها أول الدول التي إجتاحتها هذه الموجة التي عصفت بالنظام السياسي الحاكم منذ ثلاث وعشرون سنة.

فالدولة التونسية التي حققت درجات عالية في مجال التحديث، وهذا راجع للجهود التي بذلتها النخبة الحاكمة في بناء الدولة الوطنية، حيث عملت القيادة السياسية في تونس بعد الإستقلال مباشرة على بناء مؤسسات الدولة القطرية، فكرست كل جهدها في بناء المؤسسات السيادية، كما عملت أيضا على بناء المؤسسات الخدمية، وخاصة الصحة والتعليم، وشرعت في بناء المدارس، والجامعات في مختلف ربوع الوطن، وعممت التعليم على كافة المستويات تحت شعار الإجبارية والمجانية ، وإنطلقت أيضا في بناء الإقتصاد الوطني عن طريق تنفيذ مشروعات إقتصادية كبرى، رافعة في كل هذا شعار العلمانية والتحديث في بناء الدولة الوطنية.

وفي المقابل أهملت النخبة الحاكمة في تونس الشق السياسي، فعملت على عدم تأسيس العمل السياسي، وتنظيم الحياة السياسية، مصرةً على إحتكار السلطة تحت شرعيات واهية، وتعمدت على إجهاض كل مبادرة لتنظيم مجتمع مدني قوي وفعال، وتحول ديمقراطي حقيقي، وإعتمدت على ديمقراطية الواجهة وتعددية الحزب الحاكم والمنظمات التابعة له لإضفاء الشرعية على سياساتها في بناء الدولة الحديثة.

ومع نهاية سنة 2010 تعرض النظام السياسي في تونس لحالة مزمنة من الإضطرابات الداخلية، وتميزت الساحة السياسية في تونس بالعنف، والعنف المضاد، نتيجة لرفض المجتمع لهذا النظام بمختلف مكوناته، فضلاً عن رقي مستوى الوعي السياسي لدى معظم الشعب التونسي، والراغب في تحول سياسي فعلي يحقق العدالة الإجتماعية لكافة المواطنين، وهذا نتيجة لإختلال العلاقات وإتساع الفجوة بين النخبة السياسية والقوى الإجتماعية، مما أدى إلى إنتاج شعور بالغبن والحرمان، الذي بدوره أدى إلى المقاومة، مما خلق حالة من عدم الإستقرار السياسي، نتيجة إنفجار الشارع التونسي مطالبا بالتغيير.

سبب اختيار الموضوع

الأسباب الذاتية: يندرج سبب إختيار هذا الموضوع نتيجة لدراستي في حقل السياسة المقارنة، وذلك لمحاولة توظيف الجوانب النظرية والمعرفية التي تلقيتها في هذا التخصص وتطبيقها على الموضوع محل الدراسة، بالإضافة إلى ميلي الشخصي لمعالجة مثل هذه المواضيع المعاصرة للأحداث السياسية في المنطقة العربية.

الأسباب الموضوعية: جاء إختيار الموضوع لمعرفة الأسباب التي تقف وراء العنف وعدم الإستقرار السياسي في المنطقة العربية، خاصة بعد تعرض خمسة من الأنظمة السياسية العربية في الآونة الأخيرة لموجات من العنف وعدم الاستقرار السياسي، مما أدى إلى سقوط أنظمة سياسية تجاوز عمرها ثلاثة عقود، وتعرض بعض الدول للإنهيار الكامل ودخولها في فوضى عارمة .

فمن هذا المنطلق أردت البحث في موضوع التحديث الاجتماعي وأثره على الاستقرار السياسي، واخترت تونس كدراسة حالة التي كانت أول الدول التي تعرضت لموجة إنتفاضات الشعبية، كانت نتيجتها سقوط النظام الحاكم منذ سنة 1987.

أهمية الموضوع

يكتسي موضوع الاستقرار السياسي أهمية بالغة بالنسبة لكل الدول المتخلفة، حيث أن معظم هذه الدول لم تنعم به منذ الإستقلال، ومن هنا يمكن تحديد الأهمية العلمية والعملية للموضوع فيما يلي:

الأهمية العلمية: يعتبر موضوع الإستقرار السياسي من المواضيع الجوهرية في العلوم السياسية، ويدخل في صلب حقل السياسة المقارنة، ونظراً لإجماع معظم علماء السياسة على أن الظاهرة السياسية في أغلب الحالات تكون متغيراً تابعاً، جاءت هذه الدراسة لتقديم رؤية علمية أكاديمية حول ظاهرة التحديث الاجتماعي وعلاقته بالإستقرار السياسي.

- توضيح العلاقة بين متغيرات رئيسية في العلوم السياسية وهي الوعي السياسي، فعالية النظام السياسي، المشاركة السياسية، الإستقرار السياسي، و تبيان مدى التفاعل و التأثير المتبادل بين هذه المتغيرات.

- محاولة الربط بين متغير سوسيولوجي (التحديث الإجتماعي) بمتغير سياسي (الإستقرار السياسي)، وتبيان مدى تأثير الأول على الثاني.

- محاولة سد النقص فيما يخص الكتابات والرسائل والأطروحات التي تعالج مواضيع التحديث والإستقرار السياسي في الدول العربية .

- تعتبر معضلة الإستقرار السياسي، من المواضيع المعاصرة التي أرقت الباحثين، والتي طرحت بجدية في الآونة الأخيرة للنقاش في معظم الملتقيات والندوات العلمية والبحوث الأكاديمية .

الأهمية العملية: إن موضوع الإستقرار السياسي يدخل ضمن المواضيع التي يثار حولها الكثير من التساؤلات والإشكالات التي تتطلب الإجابة عنها، من خلال البحث عن الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة، و الغوص فيها، ثم الخروج بحلول مثمرة قادرة على علاج الظاهرة أو الحد منها، أو تشخيصها على الأقل، ومن هذا المنطلق فالأهمية العملية للدراسة تكمن في :

1- البحث في تأثير التحديث الإجتماعي على الوعي السياسي، وعدم الرضا الشعبي، وأثر هذا الأخير على الإستقرار السياسي في تونس.

2- تناقش قضية حيوية تتعلق بعامل الإستقرار السياسي الذي يعتبر جوهر وشرط أساسي في عملية بناء الدولة، سواء تعلق الأمر بالتنمية الإقتصادية أو التنمية السياسية.

3- تدرس الدوافع التي جعلت الشعب التونسي ينتفض على النظام الحاكم.

4- تتابع تطور معالجة النظام السياسي التونسي لمظاهر الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية.

5- مدى إمكانية تعميم النموذج التونسي على بقية الدول العربية.

الهدف من الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إثبات مدى تأثير التحديث الاجتماعي والاقتصادي على المشاركة السياسية لدى المواطنين، وأثر هذا الأخير على الإستقرار السياسي في الأنظمة السياسية الشمولية، و إنعكاسات الظاهرة على الممارسة التقليدية للسلطة السياسية ، من خلال التعرف على أهم الأسباب والعوامل التي تقف وراء موجات العنف وعدم الاستقرار السياسي، وإبراز أهم الشروط الواجب توفرها لتحقيق الفعالية السياسية والشرعية لتجنب هذه الظاهرة السلبية، ثم محاولة تقديم وصفة شاملة لتحقيق الإستقرار السياسي.

أدبيات الدراسة

إن موضوع التحديث الإجتماعي والإستقرار السياسي من المواضيع المتداولة في الوقت المعاصر، وبما أن الموضوع حديث نسبياً فلم نجد أية بحوث فيما يتعلق برسائل الماجستير أو أطروحات الدكتوراه، لذا تم اللجوء إلى بعض المؤلفات بإعتبارها المرجعية النظرية، والمساهمة الأساسية التي عالجت مثل هذه المواضيع، ومن بينها ما يلي:

دراسة صمويل هنتجتون، **"النظام السياسي لمجتمعات متغيرة "**، و يخصص المؤلف في هذا الدراسة فصلين كاملين لموضوع التغير الإجتماعي أثره على النظام السياسي التقليدي، كما أن المؤلف ينطلق من فرضية مفادها أن التمدن، التعليم والنمو الإقتصادي يؤديان إلى

زاول المجتمع التقليدي وبروز المجتمع المتحضر الذي تتسع فيه الطبقة الوسطى، وأثرهما على الممارسة التقليدية للسلطة السياسية.

إلا أن "هنتجتون" في هذه الدراسة ينطلق من خلفية فكرية مفادها أن الانظمة السياسية الليبرالية هي النموذج الوحيد الصالح لكافة المجتمعات، مما يجعل هذه الدراسة تنزع نحو الايديولوجية الليبرالية الغربية.

كما أن "صمويل هنتجتون" في كتابه "**الموجة الثالثة :التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**"، تعرض بالتحليل الدقيق لأسباب تعرض الأنظمة السياسية الشمولية لموجات شعبية مطالبة بالتحول الديمقراطي، ويرجع هذا إلى إرتفاع مستوى الوعي السياسي، وكذا زيادة النمو الإقتصادي، الذي تعود فوائده على تحقيق فرص الحراك، كما يبرز مستوى معين من الدخل الفردي الضروري لهذا التحول، ويقول أن الثروة المتزايدة نذير شؤم على النظم الإستبدادية.

كما نجد دراسات الأستاذ الأمريكي في علم الاجتماع السياسي "سيمور مارتن ليبست " المنشورة سنة1959، تحت عنوان "**رجل السياسة: الأسس الإجتماعية للسياسة**"، حيث يربط فيها بين متغيرات مهمة في النظام السياسي والإجتماعي وهي: "التنمية الإقتصادية، العقيدة البروتستانتية، التغيير السياسي التدريجي، والشرعية الديمقراطية"، وبالنسبة إليه أن إرتفاع مستوى الدخل الفردي ينتج عنه طبقة وسطى، لها تأثير بالغ الأهمية في البنيان الإجتماعي والسياسي، كما أن هذا التزايد في الدخل ينعكس سلباً على الطبقة العليا المقاومة لكل تحول سياسي، من خلال تعميق ردود الفعل الرادكالية للطبقة الدنيا، وهنا تلعب المؤسسات التطوعية دوراً إيجابياً في تخفيف حدة الصراع بين الأطراف المتنازعة، إلا أنه يرى أن هذا الصراع يجب أن يستمر بوتيرة معينة بإعتباره ضروري لإستمرار النظام.

كما تعتبر دراسة "بارينجتون مور" في كتابه " **الأصول الإجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية**" من بين أهم الأدبيات التي عالجت التغيرات التي تطرأ على البناء السياسي، نتيجة التغيرات الإجتماعية، والتي قارن فيها التغير السياسي الذي حصل في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا نتيجة التغير الإجتماعي الذي أفرزته الثورة الصناعية، وكذلك بروز الزراعة النقدية، وكذلك الأمر بالنسبة لروسيا واليابان.

- كما يوجد دراسة لـ "رالف غولدمان" تحت عنوان "، **من الحرب إلى سياسة الأحزاب: التحول الحرج إلى السيطرة المدنية**"، ويتطرق المؤلف في هذه الدراسة إلى الثورة البريطانية، والأمريكية، والحرب الأهلية في المكسيك في عشرينيات القرن الماضي، وبصفة عامة يُرجع أسباب الحروب والنزاعات داخل الدولة الواحدة إلى الصراع بين النخب، والذي ترجع بدورها إلى فقدان المؤسسات السياسية التي تربط بين الرؤى وتوحد الأفكار، وتقارب

وجهات النظر، وكنتيجة لذلك يطرح نقطتين للعلاج: نظام حزبي قوي، والثقة المؤسسية بين النخب.

أما بالنسبة للأدبيات باللغة العربية فمعظمها تعالج كل موضوع على حدى، فبعض الأدبيات تعالج موضوع التحديث الاجتماعي، مثل: كتاب الدكتور "رعد عبد الجليل علي" في كتابه "**التنمية السياسية: مدخل للتغيير**"، ويعالج في هذا الكتاب موضوع التحديث السياسي وعجز المؤسسات السياسية عن توفير بدائل سلمية للتغيير وعلاقته بالاستقرار السياسي.

وهناك دراسة للدكتور "حسين عبد الحميد أحمد رشوان" المعنون ب:"**التغيير الاجتماعي و التنمية السياسية في البلدان النامية** " وينطلق المؤلف من فرضيتين أساسيتين تتمثل الأولى في : "تؤثر التغيرات التي تعتري العامل الثقافي وما يحويه من قيم وعادات في السلوك السياسي، وتتأثر أشكال الحكومات بالتطور التكنولوجي مما يؤدي إلى تنمية سياسية ".أما الفرضية الثانية فتتمثل في:"أن التغيرات التي إعترت المجتمعات النامية، والتي تتمثل في العامل الديموغرافي، وحصول تلك الدول على تكنولوجيات جاهزة، وظهور الصناعات الحديثة، وانتشار التعليم، أسهموا جميعا في عملية التنمية السياسية في تلك البلدان " ويعتبر هذا الكتاب من بين أهم الأدبيات التي تربط بين متغيرات اجتماعية ومتغيرات سياسية.

الإشكالية الرئيسية

تواجه الأنظمة السياسية التسلطية بعد مرور فترة من البناء والتحديث الإقتصادي والإجتماعي التي تشجعه النخبة الحاكمة، تحديات مهمة على مستوى الإستقرار السياسي حيث يجعلها تفقد قوتها تدريجياً أمام القوى التي يفرزها هذا التحديث، فمن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير التحديث الإجتماعي على الإستقرار السياسي ؟ و هل يمكن أن تتناغم العصرنة الإجتماعية مع التسلط السياسي؟

التساؤلات الفرعية

1-هل بالضرورة سيؤدي التحديث الإجتماعي إلى زوال المجتمع التقليدي، وإرتفاع نسبة التحضر، وزيادة الوعي السياسي، الذي يزيد من فرص الحراك السياسي، والمطالبة بالمشاركة السياسية ؟

2- ما هي القدرة الإستجابية للنظام السياسي مع المستجدات الإجتماعية والسياسية للشعب التونسي؟.

3- ما هي إخفاقات النظام السياسي التونسي في تعامله مع مطالب المحتجين في تونس؟

4– هل الهشاشة المؤسسية للنظام السياسي في تونس عجلت بإنهياره ؟

حدود الإشكالية: إنطلاقاً من طبيعة الموضوع وحالة الدراسة، يمكن وضع حدود الإشكالية من خلال تحديد الإطار الزمني، والمكاني، والإطار التحليلي للموضوع على النحو التالي:

الإطار الزمني: حددت الدراسة زمنيا منذ سنة1987 إلى غاية سنة 2011، وذلك لعدة أسباب منها:

1- تغير رئيس دولة في تونس سنة1987 الذي يعتبر الرئيس الثاني في تاريخ الجمهورية التونسية بعد الإستقلال.

2- حدوث متغيرات في بداية هذه الفترة على المستوى الدولي في المجال الاقتصادي والسياسي مما أثر سلبا على السياسات الإقتصادية والإجتماعية للأنظمة السياسية التقليدية.

3- تتميز هذه الفترة بالنسبة لتونس بداية للإنفتاح السياسي والتحول الديمقراطي، التي قادها الرئيس زين العابدين بن علي.

الإطار المكاني: ستتركز الدراسة في إطار الحدود الجغرافية للجمهورية التونسية، حيث أن الأحداث التي يتم دراستها وتحليلها في إطار البحث تكون وقعت فعلا داخل التراب التونسي، كما أنه سيتم التطرق لبعض الأحداث الخارجية التي كان لها تأثير على مجريات العملية السياسية في تونس .

الإطار العلمي: سينصب التحليل في هذه الدراسة على ما يمكن تسميته بالبيئة الداخلية، حيث يتم تحليل المسيرة التحديثية للدولة التونسية، والأزمات الوطنية، والتفاعلات الصراعية، في الدولة التونسية، والتي يمكن تحديدها في المتغيرات التالية:

1- إنتكاسة التحول السياسي في تونس، وأثرها على الإستقرار السياسي.

2- الدوافع العدوانية الناجمة عن الإحباط نتيجة الحرمان الإقتصادي، والإقصاء السياسي.

3- الإغترابية في النظم الإجتماعية، والثقافية، والسياسية المفروضة على المجتمع، وأثرها على المشاركة السياسية.

4- الهشاشة المؤسسية للنظام الحاكم في تونس، وأثرها على إنتشار ظاهرة الفساد، وأثر هذه الأخيرة على شرعية النظام السياسي.

5- عجز النظم الإقتصادية والسياسية، والإجتماعية عن الإستجابة للطموحات المتزايدة لأفراد المجتمع في تحقيق المزيد من الحرية، والمساواة، والعدالة.

6- ضعف القدرة المؤسسية للنظام السياسي في تونس على التكيف مع المستجدات في المجتمع التونسي، وأثر ذلك على إنتشار ممارسة القمع.

الفرضيات: وللإجابة على هذه الإشكالية والتساؤلات يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1– التحديث الإجتماعي يرفع من نسبة الوعي السياسي، وعدم التكيف مع المطالب الجماهيرية يعرض النظام لعدم الإستقرار السياسي.

2 – الأنظمة السياسية الشمولية توجه التحديث الإجتماعي وفقاً لنظرتها الخاصة، وضعف المؤسسات السياسية، وإنتشار الفساد يُضعف شرعيتها، ويؤثر على إستقرارها السياسي.

منهج الدراسة : سيعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي لمقدرته التفسيرية، كما أنه يولي الزمن دوراً معيناً في ذلك التفسير، و إدخال الظروف المحيطة بميلاد الظاهرة أو تعزيزها أو ضعفها أو إختفائها في التفسير، كما أنه يقدم تصور للظروف والمحيط الذي يحكم على ميلاد الظواهر أو إندثارها .

كما أن للمنهج التاريخي دور مهم في تبيان إخفاقات بناء الدولة في تونس، وفي إستعادة الوضعية التي حدثت فيها أزمة أو الظروف التي حدث فيها إنفراج والسعي إلى الربط بين تلك الأحداث والعوامل السائدة في كل حالة، أي بين الواقع الراهن وأسبابه التاريخية، و ذلك من أجل استخلاص قواعد عامة يمكن تعميمها على ظواهر شبيهة في الحاضر، ويمكن من خلالها التوقع بمسارات الحركة السياسية التي تحكمها ظروف كالتي حكمت تلك الأحداث التي نقيس عليها حالاتنا الراهنة .

وكذلك ستعتمد الدراسة على المنهج الوصفي الذي يساعد على وصف المجتمع التونسي وكذا وصف النظام السياسي في تونس، كما يساعد في تحليل كافة المتغيرات التي خلقت حالة عدم التوافق بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي في تونس .

بالإضافة إلى استخدام تقنية دراسة الحالة التي تمكن من التعمق في دراسة الظاهرة السياسية خاصة وأن البحث يتعلق بظاهرة تتداخل فيها عدة أسباب وعوامل تقتضي الوصف، والإحاطة بها، وإدراك خفاياها، ومعرفة أهم العوامل المؤثرة في تلك الظاهرة،

وكذا إبراز الإرتباطات والعلاقات السببية والوظيفية بين أجزاء الظاهرة، كما أن هذه التقنية تفيد في الكشف عن كيفية تطور أساليب السلوك والإتجاهات، كما تساعد على معرفة دينامية التغيير، خاصة في دارسة حالة النظام السياسي، وكذا إصلاحاته في المجتمع التونسي.

المداخل والمقاربات:إن طبيعة البحث خاصة وأنه يتعلق بدراسة حالة، تفرض إستخدام مقاربات معينة تمكن من الفهم الدقيق للوضع السائد، وكذا الغوص في طبيعة المشكلة محل الدراسة خاصة وأنها متعددة الجوانب، ومن هذه المقاربات نذكر:

- **المقاربة البنائية الوظيفية:** تم اللجوء إلى هذه المقاربة لقدرتها على التوصل للمعرفة الحقيقية للممارسة الفعلية للنظام الحاكم في تونس، وكذا إخفاقاته في إدارة العملية السياسية في البلاد، وكذا قدرته على الأداء، ومدى تمكنه من الوصول إلى الأهداف المرسومة، بالإضافة إلى القدرة التوزيعية والإستجابية، وكذا التنشئة والتجنيد لخلق الدعم والمساندة لنظام حكمه.

- **المقاربة التحديثية:** وتم الإعتماد على هذه المقاربة لتحليل دور التغير الإجتماعي وما يعتريه من تغير على كافة المستويات الفرعية ومدى تأثير ذلك على الممارسة التقليدية للسلطة السياسية، كما يتم من خلال هذه المقاربة التعرف على الظروف التي يقتضي فيها بالضرورة تحول سياسي .

- **مقاربة الثقافة السياسية:** إن الإستعانة بهذه المقاربة مهم لمعرفة درجة الولاء للنظام السياسي، الذي بدوره يؤثر على الشرعية، كما أن هذا الولاء أهو محلي ضيق أم وطني شامل، بالإضافة إلى معرفة تصور الشعب التونسي لأداء النظام السياسي، والعملية السياسية في البلاد، وطبيعة الثقافة التي يتمتع بها هذا الشعب.

- **المقاربة المؤسساتية:** تفيد هذه المقاربة في قياس مؤشر المؤسساتية للنظام السياسي التونسي، كما تفيد في التفسير العلمي للسرعة المذهلة التي إنهار فيها النظام الحاكم في تونس.

أدوات جمع البيانات: وتشمل كل ما كُتب حول الموضوع من كتب، وموسوعات، ومقالات، كما أنه سيتم الإعتماد على الوثائق الرسمية من دستور، وقوانين، وأرقام وبيانات التي تتعلق بالدولة التونسية.

تقسيم الدراسة: وللتأكد من صحة الفرضيات التي وضعتها، والإجابة على الإشكالية محل الدراسة، قسمت البحث إلى ثلاثة فصول، بالإضافة إلى ملاحق وخاتمة.

- وتناولت في الفصل الأول المعنون بـ "المنطلقات الفكرية والنظرية للتحديث الإجتماعي والإستقرار السياسي"، أهم المفاهيم الأساسية في التحديث الإجتماعي والإستقرار السيايي، كما حاولت الإجابة على ما جاء في الفرضية الأولى، أي أثر التحديث الإجتماعي على البنية الإجتماعية التقليدية، وقيم الولاء، والثقافة السياسية، كما تناولت أهم المتغيرات التي تفرزها العملية التحديثية للمجتمع ودورها في الحراك السياسي، بالإضافة إلى تناول أهم العوامل التي تؤثر على الإستقرار السياسي، وبالخصوص على الأنظمة السياسية الشمولية، كما تم تناول

نظرية ذات بعد سايكولوجي، والتي تعتبر من أهم النظريات التي تعالج الإنتفاضات الشعبية، وتبن أسبابها بالشرح والتحليل.

- أما الفصل الثاني: والذي يتعلق بحالة الدراسة والمعنون بـ"علاقة التحديث الإجتماعي بالإستقرار السياسي في تونس"، فتناولت فيه المسيرة التحديثية في الجانب الإقتصادي، والإجتماعي للدولة التونسية منذ الإستقلال، مع إبراز أهم مؤشرات التنمية في المجالين الإقتصادي والإجتماعي إستناداً إلى آخر التقارير الصادرة عن الهيآت الرسمية، مع تبيان مواطن الخلل في هذه التنمية، خاصة فيما يتعلق بالتوزيع الجهوي للتنمية وفوائد النمو.

كما تم تناول طبيعة النظام السياسي في تونس، من خلال التطرق إلى أهم المؤسسات الرسمية، وبالأخص السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، وكذلك ما يبرزه الدستور التونسي من حقوق سياسية ومدنية، للتنظيمات الرسمية وغير الرسمية، بالإضافة إلى التطرق إلى الممارسة الفعلية للنظام السياسي في تونس، إستناداً إلى أهم ما كتب حوله، وكذا الحقوق الفعلية للممارسة السياسية لمنظمات المجتمع المدني، وإنتهاكات حقوق الإنسان من طرف النظام في هذه الدولة.

كما تم التطرق لمنظمات المجتمع المدني في تونس، ودورها في تحقيق التحول السياسي، بالإضافة إلى تبيان إنعكاسات الإستعصاء الديمقراطي على الإستقرار السياسي، كما تم تناول إستراتيجية النظام الحاكم في تونس في تحقيق الإستقرار السياسي منذ مجيئه إلى السلطة سنة 1987 إلى غاية سقوط النظام سنة 2011، وأهم أحداث العنف السياسي، والإضطرابات الجماهيرية، في تونس خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى التطرق بشيء من التفصيل للإنتفاضة الشعبية الأخيرة في تونس، من خلال تناول أهما الأسباب الدافعة، والعوامل المساعدة، التي أدت بالنظام الحاكم إلى الإنهيار بسرعة مذهلة.

- أما الفصل الثالث: الذي وُضع تحت عنوان " التحديات التي تواجه الدولة التونسية وآليات الإصلاح والتحديث "، فتناولت فيه أهم التحديات السياسية والإقتصادية والأمنية التي تواجه الدولة التونسية، خاصة في المرحلة الإنتقالية، وكذلك تبيان ضرورات تخطي المرحلة الإنتقالية، بالإضافة إلى إعطاء صورة لمختلف الإصلاحات الضرورية السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

- أما الخاتمة فحاولت تقديم حوصلة لأهم النقاط المدروسة، و تقديم جملة من التوصيات التي أراها مناسبة لجعلها كإجراءات وقائية لعدم الوقوع في مثل هذه الأزمات، من منطق معالجة الأسباب لا الأعراض الظرفية.

الصعوبات: من أهم الصعوبات التي واجهت البحث هي الصعوبة في اسقاط بعض المصطلحات على الدولة محل الدراسة، وكذا تضارب البيانات الرسمية وغير الرسمية

المتعلقة بالتنمية في تونس، وكذا قلة المراجع التي تتعلق بالشأن التونسي، حيث أنه القليل من المؤلفات التي تتحدث على الوضع التونسي قبل الإنتفاضة، وبالمقابل يوجد الكثير من المراجع التي تناولت الحدث التونسي الآخير، إلا أنه في معظمها يغلب عليها الطابع الصحفي، وكذا الدراسات الترفية ذات طابع "الإعتزاز بالذات"، والتي تنمُّ عن خلفية إنتقامية من النظام السابق.

الفصل الأول: المنطلقات النظرية للتحديث الإجتماعي والإستقرار السياسي

المبحث الأول: التحديث الإجتماعي

المبحث الثاني: الإستقرار السياسي

المبحث الثالث: أثر التحديث الإجتماعي على الحراك السياسي

المبحث الرابع: أثر الحراك السياسي على الإستقرار السياسي

الفصل الأول :المنطلقات النظرية للتحديث الإجتماعي والإستقرار السياسي

لقد حضي موضوع "التحديث" إهتماماً كبيراً من طرف علماء الإجتماع والإقتصاد والسياسة ومن هؤلاء نجد "**سيريل بلاك- دانيال ليرنر- والت روستو- دافيد أبتر- سايمور مارتن ليبست - صموئيل هنتجتون**" ويتفق جل الباحثين على أن التحديث هو عملية مركبة، يتطلب تحولات شاملة في الإقتصاد والمجتمع والسياسة، فثورة التحديث تتضمن تحولات كل النظم التي من خلالها ينظم الإنسان مجتمعه: النظم الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، وتغييب أي من هؤلاء سيحدث خلل ويشوه العملية التحديثية، ويذهب الباحثون إلى أن التحديث بصفته عملية ديناميكية يجب دراسته من ثلاثة زوايا وهي:

1- التحديث كظاهرة إقتصادية ترتبط بصفة مبدئية بعملية التصنيع.

2- التحديث كسلسلة من التغيرات الإجتماعية والسيكولوجية التي من شأنها تغيير كل النماذج التقليدية للسلوك، وترتبط عند المحللين بمفاهيم التعبئة، والتحضر، والحراك الإجتماعي.

3- التحديث كعملية متنوعة من التغيرات السياسية مثل تمايز الأبنية السياسية الجديدة، وتوسع قاعدة المشاركة السياسية.

حاول علماء السياسة تفسير الظاهرة السياسية بإعتبارها متغير تابع، ومن ثم إهتموا بالجذور الإجتماعية، والإقتصادية، والسيكولوجية للسلوك السياسي، ونتيجة لذلك فإن التغير

الإجتماعي وتغير الشخصية والتغير الإقتصادي، متغيرات مهمة في فهم عملية التغير السياسي وتأثير هذا الأخير على الإستقرار السياسي، وإتفق هؤلاء على فرضيات يمكن حصرها فيما يلي:

- أهمية السياق الإقتصادي والإجتماعي ومستوى النمو، والميل إلى وجوب أن يتلازما كل منهما مع الإصلاح السياسي.
- للنخبة السياسية والمجتمع المدني دور مهم في عملية التحول السياسي.
- للمأسسة السياسية ذات الفعالية دور مهم في حفظ الإستقرار السياسي.(1)

وفي هذا الفصل سيتم دراسة فرضية مفادها أن التحديث الإجتماعي يرفع من نسبة الوعي السياسي، وعدم التكيف مع المطالب الجماهيرية يعرض النظام لعدم الإستقرار السياسي.

1- عبد الغفار، رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة**، ط 2، كلية العلوم الإقتصادية والسياسية، 2006، ص، ص 40.39.

المبحث الأول: التحديث الإجتماعي

المطلب الأول: مفهوم التحديث الإجتماعي

هناك صعوبات عديدة عند إستخدام مصطلح التحديث، فمن خلال إلقاء بعض الضوء على تاريخ هذا المصطلح، يمكن القول أن المرادف الذي ذاع وإنتشر في مطلع القرن التاسع عشر هو مصطلح "التقدم"، وهذا الأخير يشير إلى قدرات الإنسان على تحقيق مزيد من الإصلاح والتطوير، وإرتبط مباشرة بالمستوى الإقتصادي، وبعد أن جاءت النتائج التي حققتها الدول الغربية في مطلع الستينات من القرن الماضي في مجال التقدم الإقتصادي والتقني الذي إنعكس على الرفاهية الإجتماعية لكي تعصف بهذا الإعتقاد، وتدفع الباحثين للتخلي عن مصطلح "التقدم" وتبني تعريفات جديدة لمصطلح "التحديث"(1).ومن هنا يمكن أن نتطرق إلى تعريفات أهم من عالجوا موضوع التحديث فيما يلي:

يرى الدكتور "**محمد علي محمد**" أن التحديث يعرف وفقا للمصطلح المقابل له وهو "التقليد"، "فالتحديث" يشير إلى العلم، والرشد. أما "التقليد" فيشير إلى العفوية، والعادات الجماعية القديمة، والمعتقدات الموروثة.(2)

ويمكن حصر مصطلح "التحديث "على المجتمعات الموسومة حاليا بسمة السير في طريق التنمية، إلا أن هذا التعريف يؤدي إلى السكوت عن أصل حركة إنطلقت من قلب أوربا، مزودة بعدد من السمات الذي جعل قبولها في مختلف البلدان المحافظة قبولا ضعيفا، ومرفوضا.(3)

وتعرف "**سيناء الخولي**" التحديث الإجتماعي بأنه عملية إنتقال المجتمع من مجتمع تقليدي أو مجتمع ما قبل الحديث إلى أنماط تكنولوجية، وما يتعلق بها من تنظيم إجتماعي يميز الدول المتقدمة إقتصاديا والمستقرة نسبيا.

ويرى "**Black. Sereel**" أن المجتمعات الحديثة تتميز بنمو المعرفة الجديدة، وهذا يوضح وجود إنسان له قدرة متزايدة على فهم أسرار الطبيعة، وتطبيق معارفه الجديدة في شؤون حياته المختلفة.

ويعرف "**Robert. Billa**" التحديث الإجتماعي بأنه المرحلة التي يمتلك فيها الإنسان القدرة على أن يتعلم كيف بتعلم، وزيادة قدرة النسق الإجتماعي على جمع المعلومات في المجتمع والإستجابة لها بطريقة مناسبة. (4)

1- محمد، علي محمد، **أصول الاجتماع السياسي، السياسة والمجتمع في العالم الثالث، ج/3: التغير والتنمية السياسية**، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2009، ص99.

2- المرجع نفسه، ص 101.

3- خليل، أحمد خليل، **المفاهيم الاساسية في علم الاجتماع**، بيروت: دار الحداثة، 1984، ص59.

4- نقلاً عن سيناء، الخولي، **التغير الاجتماعي والتحديث**، بيروت: دار المعرفة الجامعية، 2006، ص، ص 85 - 86.

ويرى "**Danial. Lerner**" أن التحديث هو عملية منظمة تشمل متغيرات متكاملة في قطاعات المجتمع السكانية، والإقتصادية، والسياسية، وبالإتصالات، والتغيرات الثقافية.(1)

إلا أن "التحديث" مصطلح واسع يمس تغيرات عديدة في وقت واحد، وعلى مستويات متعددة، فالتغير المتحقق على المستوى الإقتصادي هو حدث قائم في صلب عملية التحديث الإجتماعي والسياسي، ولكن التغير الإقتصادي قد لا يسبق بالضرورة وكقاعدة التغير على الأصعدة الأخرى الإجتماعية، والسياسية، (2) ويرى "**فيريل هايدي**" أنه يمكن النظر إلى التحديث إما من زاوية المجتمع بشكل عام، أو يمكن تقسيمه إلى مراحل مثل التحديث الإقتصادي، والتحديث السياسي(3) ، لذا يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات أخرى للتحديث وهي:

أ- التحديث الإقتصادي: يقتضي نمو يمتاز بتخصص أكبر في الأنشطة الإقتصادية، ونمو وتعقد الأسواق الرئيسية، وهي أسواق العمل، والبضائع، والنقود، مما يزيد من إرتفاع مستوى الدخل وبروز الطبقة الوسطى.

ب- التحديث الثقافي: يقتضي إختلاف متزايد بين المظاهر الرئيسية للأنساق الثقافية، والقيم مثل الدين، والأيديولوجيات، وذلك بزيادة مظاهر الدنيوية وإضعاف الصفوة التقليدية وظهور المثقفين الدنيويين.

ج- التحديث السياسي: يمتاز بنمو بناء سياسي أكثر تمايزا، وبالإنتشار المستمر للقوة السياسية الممكنة لجماعات أوسع في المجتمع، من خلال فتح قنوات مرنة للمشاركة السياسية، وأيضا بإضعاف السلطة التقليدية.

وهناك من يرى أن التحديث يأتي نتيجة للتعليم، وهناك من يرى أن التحديث يأتي نتيجة للتصنيع، بدليل أن التحديث في أوربا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر جاء نتيجة للتصنيع المكثف في ذلك الوقت، و يرى عالم الإجتماع "**Zimon. Shodack** أن التحديث يكون نتيجة لعدة عومل منها:

- إدخال التصنيع في المجتمع.
- نتيجة لنشاط حكومي مقصود ومخطط.
- تحديث فجائي نتيجة الإتصال بمجموعات وثقافات أكثر تقدما.(4)

1- نقلاً عن فيريل، هايدي، **الإدارة العامة: منظور مقارن**، تر: محمد قاسم القريوتي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص 59.

2- رعد، عبد الجليل علي، **التنمية السياسية: مدخل للتغيير**، بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2002، ص 28.

3- فيريل، هايدي، مرجع سابق، ص 59

4 - نقلاً عن سيناء، الخولي، مرجع سابق، ص87.

ويمكن تحديد سيمات شخصية الإنسان الحديث في أربعة نقاط:

- أنه مواطن متعلم ومشارك.
- لديه شعور ملحوظ بالكفاءة الشخصية.
- مستقل بذاته إلى درجة كبيرة في علاقته بالمصادر التقليدية للتأثير.
- مستعد للخبرات والآراء الجديدة أي أنه منفتح عقليا ومرن.(1)

ويرى "**ماكس فيبر**" أن المجتمع الحديث برز مع بداية التحول من المعتقدات التقليدية التي ترتكز على الشعوذة، والعادات الإجتماعية، وبدأ الأفراد عوضاً عن ذلك يتبنون أساليب التفكير العقلاني التي تأخذ في الإعتبار معايير الكفاءة وتوقعات المستقبل، ويرى أن في المجتمعات الصناعية لم يكن متسع للعواطف، وأطلق "**فيبر**" إسم "الترشيد العقلاني" على تنمية العلوم وتطوير التقنيات ونمو البيروقراطية، كما أطلق مصطلح "إبطال السحر" ليبين الطريقة التي إكتسح بها التفكير العلمي في المجتمعات الحديثة والتخلي عن التعاطف الوجداني الذي يميز المجتمع التقليدي.(2)

ومن هذا المنطلق يمكن تعريف التحديث الإجتماعي بأنه إستراتيجية طويلة المدى تمس مختلف مجالات الحياة، وتقتضي توفر القدرة العلمية العالية على إستغلال الموارد البشرية والطبيعية لتحقيق المزيد من التطور والتكامل والتماسك الإجتماعي، وتطوير أساليب أكثر كفاءة وعقلانية في مجالات الإقتصاد والسياسة والضبط الإجتماعي، والنهوض المستمر على مستوى قطاعي التعليم والإنتاج، بعيدا عن العفوية، والأمور الخرافية.

1- المرجع نفسه، ص، ص89 – 90 .

2 - أنتوني، غيدنز، **علم الاجتماع**، (تر: فايز الصياغ)، ط 4، مركز دراسات الوحدة العربية : بيروت،2005،ص72.

المطلب الثاني: مؤشرات التحديث الإجتماعي

أولاً– التحضر كمؤشر لعملية التحديث : يشير مصطلح التحضر إلى مفهومين مختلفين هما : الإنفجار السكاني في المدينة، وأسلوب الحياة فيها.(1) وسنتناول هذين المفهومين وفق إتجاهين في علم الإجتماع الحضري .

1-الإتجاه التقليدي: ويتزعم هذا الإتجاه **"مدرسة شيكاغو" 1920-1940"** ويمثل هذا الاتجاه مجموعة من الباحثين يتصدرهم (**روبرت بارك – إيرنشت بيرجس – لويس ويرث**) ويفسر أنصار هذا الإتجاه التحضر من منطلقين، أولا من خلال مقاربة إيكولوجية و ثانيا من منطلق أن التحضر أسلوب حياة .

أ- المقاربة الإيكولوجية: يفسر أنصار هذه المقاربة التحضر من خلال دراسة تكيف النباتات والحيوانات العضوية مع البيئة الطبيعية، فالكائنات العضوية تتوزع في العالم الطبيعي بموجب أنساق منهجية على الأرض بحيث يتحقق التوازن بين متطلبات هذه الحيوانات العضوية من جهة، ولما تقدمه الطبيعة من جهة أخرى، ومن هذا المنطلق يرى أنصار هذه المدرسة أن المستوطنات الحضرية، وتوزيع الأحياء السكنية ينسجمان مع النموذج الإيكولوجي في العالم الطبيعي، فالمدن تنشأ لما تقدمه البيئة من إغراءات ومنافع، كما أن المراكز الحضرية تبرز

في أكثر الحالات على موانئ البحار وضفاف الأنهار، أو على النقاط التي تتقاطع فيها طرق التجارة، وخطوط السكك الحديدية الحديثة، والمناطق الصناعية .(2)

ب- التحضر هو أسلوب حياة: يرى أنصار هذا الإتجاه أن التحضر يمثل شكلا من أشكال الوجود الإجتماعي، لا يقتصر على توزيع الجماعات في أماكن إقامتها، أو عملها، أو مصالحها الإقتصادية، فالمدينة في جوهرها تمثل مركزاً للسيطرة السياسية، والثقافية، والإقتصادية، ومحور تدور حوله جماعات وأنشطة متنوعة، دون أن ترتبط بينهم علاقات شخصية أو إجتماعية حميمة .(3)

2- **الإتجاه الحديث:** يتزعم أنصار هذا الاتجاه مجموعة من الباحثين يتصدرهم (**ديفيد هارفي – مانويل كاستلز**) ويرى أنصار هذا الاتجاه أن التحضر يمثل جانباً واحداً من البيئة المستحدثة التي تنشأ عن إنتشار الرأسمالية الصناعية، فالشركات العملاقة العابرة للقارات لها أثر بالغ على تكوين المدن وتشكيلها، ويرى **"كاستلز"** أن الفضاء الإجتماعي يرتبط إرتباطاً وثيقاً بآليات الأنماط الكلية في كل مجتمع، فالبيئات الحضرية تمثل التجليات الرمزية للتفاعل

1- سناء، الخولي، مرجع سابق، ص96.

2- أنتوني، غيدنز، مرجع سابق، ص599.

3– المرجع نفسه، ص 600.

بين الطبقات الإجتماعية والرأسمال العالمي، فناطحات السحاب على سبيل المثال مرتبطة بزيادة الربح وسطوة المال على المدينة . (1)

وما يمكنه القول في هذين الإتجاهين هو: أن الإتجاه الأول يعطي بساطة أكبر في تفسيره لتكوُن المدن الحضرية وطبيعة العيش فيها، عندما يقارنها بنظام الكائنات الحيوية التي تتطلب سهولة في نظام عيشها، فمن الصعب مقارنة نظام العيش في مدينة كـ: "ريو ديجانرو" البرازيلية بنظام الكائنات الحية التي هي عرضة للتأثر بالطبيعة، أما الاتجاه الثاني فيعبر عن توجه أنصار مدرسة التبعية لإنتقادها للتحديث الإنعكاسي حسب مفهوم **"أندريه جوندر فرانك"**، كما أنه ليس من الضروري أن تتخذ الشركات الصناعية من المدينة مقراً لها، فكثيراً ما تلجأ هذه الشركات بعيداً عن المدن لشساعة الأراضي التي تتطلبها الشركة الصناعية .

إلا أن الفهم الصحيح لعملية التحضر يتطلب تحليل ثلاثة مفاهيم رئيسية هي: الولاء، العلاقات الإجتماعية، طبيعة الأسرة، ومدى توفر الخدمات الإجتماعية .

أ- الولاء: إن التفاعل الدائم بين المواطن والإدارات الحكومية في المدينة ينتج عنه شعور لدى المواطن بولائه للدولة، وحتى سكان الريف المهاجرون إلى المدينة حيث يكون ولاؤهم في

البداية للقبيلة أو العشيرة إلا أنه سيتغير فيما بعد، فهجرة السكان من الريف بحثاً عن الفرص التي توفرها المدينة وهروباً من شبح العزلة، يؤدي بإنقطاع الفرد لفترات طويلة عن سلطة الشيوخ والزعماء القبليين، وبالتالي يشعرون بإستقلال ذاتي عن السلطة التقليدية وأصبحوا يدركون منزلة الرؤساء القبليين مقارنة برجال الإدارة والحكومة، ومن هنا يتحول ولاء الفرد إلى سلطة الدولة بدل السلطة التقليدية ولكن يحدث هذا بعد فترة من الزمن.(2)

ب- العلاقات الإجتماعية: يرى علماء الإجتماع و على رأسهم **"لويس ويرث"** أنه كلما كبر حجم السكان وإزدادت كثافتهم كلما أصبح المجتمع غبر متجانس وبالتالي ينتج عنه كثرة التنقل، ويؤول إلى التخصص والرسمية واللاشخصية في العلاقات، كما يصعب تشكيل مجموعة من القيم في المدينة، ويصبح المال مقياس كل شيئ، ويحل الضبط الرسمي محل الضبط غبر الرسمي، كما يلجأ الفرد المتحضر إلى تنمية صفاته وإتجاهاته ومواهبه الشخصية فيصبح دنيوياً و متحرراً من الروابط التقليدية للتأثير.(3)

1- أنتوني غيدنز، المرجع نفسه، ص 601 .

2- حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، **التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في البلدان النامية** ، الاسكندرية: دار الأزاريطة، 1997، ص 235.

3- سناء، الخولي، مرجع سابق، ص 60.

فالمدينة تفتقر إلى البعد الشخصي والتقارب الحميمي بين الأفراد، الذي كان يجمع الناس في الماضي، وأصبحت اللقاءات والعلاقات اليومية في المجتمعات الصناعية تجري في أغلبها مع أناس أغراب لا مع الأقارب والأصدقاء، وأصبحت التنظيمات والمؤسسات الضخمة مثل الشركات التجارية، والهيئات الحكومية تؤثر بصورة كبيرة في حياة الناس تقريبا.(1)

ج- طبيعة الأسرة: في المجتمعات البدائية يمكن الحديث عن الأسرة الممتدة، أما في المجتمعات المتحضرة فيصبح الحديث عن الأسرة الزواجية أو الأسرة النووية، ومن ثم تقلصت الأسرة من السعة إلى الضيق في جميع جوانبها، وأفل نظام تعدد الزوجات، بالإضافة إلى خروج المرأة للعمل، وتغير طبيعة السلطة بين الرجل والمرأة، وسقطت الولاية عن المرأة عموماً، وتغيرت العلاقة بين الجنسين، وظهرت الحركات النسوية، ويرى علماء الإجتماع أن هناك إرتباط وثيق بين التحضر وصغر حجم العائلة، وبين هذا الأخير وظهور ونمو الحركات النسوية في بريطانيا في بداية القرن الثامن عشر .(2)

د- الخدمات الإجتماعية: يجب أن تتوفر في المدينة الخدمات الإجتماعية التي تتضمن مراكز التعليم على مختلف مستوياته، وتكون متوفرة للجميع دون تمييز بين عرق أو جنس، أو لصالح طبقة إجتماعية دون أخرى، بالإضافة إلى الخدمات الصحية، و المياه النقية والكهرباء والغاز

التي يجب أن توصل إلى الوحدات السكنية، ووجود الحدائق والمنتزهات بالإضافة إلى نظافة الشوارع وجمع القمامة وإنشاء الأندية والدور السنيمائية وغيرها من الأنشطة الترفيهية، والأكثر من ذلك هي كل وسائل الإتصال الحديثة، وتقنيات إستخدامها.(3)

وفي الأخير يمكن القول أن التحضر هو فضاء إجتماعي كبير، و متنوع، ويتوفر على جل الخدمات الاجتماعية، ويقتضي تغير في السلوك، والقيم، والمعايير، والأدوار، والتغير في نمط الأسرة.

إلا أنه وحسب "**سعد الدين إبراهيم**" أنه نتيجة الإستعمار للأقطار العربية قد وجدت تكوينات إجتماعية مشوهة، حيث لا تزال في طور الإنتقال من المرحلة التقليدية التي يسودها المعيار الإرثي كأساس أول للتنظيم، إلى المرحلة الحديثة التي يسودها المعيار الإنجازي كأساس أول للتنظيم الإجتماعي.

1-سناء الخولي، المرجع نفسه، ص 98.

2- أنطوني، غيدنز، مرجع سابق، ص 95.

3-حسين عبد الحميد، أحمد رشوان ، مرجع سابق ، ص 117.

4- سعد الدين، إبراهيم، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 233.

ثانياً – التعليم كمؤشر لعملية التحديث: لقد أصبح التعليم الآن وأكثر من أي وقت مضى الطريق الضروري إلى التقدم والأساس المتين لعمليات التنمية والتحديث بمختلف مظاهرها، و تنوع أشكالها، كما أن التعليم يعتبر أهم ركائز البنية الأساسية في أي مجتمع حديث، فلا يمكن لمجتمع أن يتقدم، ويتطور دون أن تكون هذه البنية قوية وفاعلة، ومن هنا يمكن طرح السؤال التالي: ما هو نوع التعليم الذي يتطلبه المجتمع الحديث؟

فالتعليم الذي يتطلبه التحديث هو إعداد المواطن القادر على الإسهام الناجح والذكي في مختلف الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، التي تقتضيها عملية بناء الدولة، لكن يجب أن يكون متحرراً في وقت واحد من تسلط كل من الدولة وحافز الربح غير المضبوط مجتمعياً، والنموذج الأمثل لإدارة مؤسسات التعليم، هو أن تشرف على هذه المؤسسات مجالس إدارية رباعية تتمثل في (الحكومة، وقطاع الأعمال، والمجتمع المدني، والأكاديميون).(1)

فالتعليم الحديث لايقتضي إلتحاق الطالب بالمراكز التعليمية فحسب، بل هو أكثر من ذلك حيث يتطلب ضرورة الحرص على تحقيق الجودة في كافة مكونات النظام التعليمي بما يتضمن ذلك من مناهج دراسية جيدة، وطرق تدريس حديثة، ونظم إمتحانات فاعلة، ومكتبات

وموارد تعليمية ثرية، وإستخدام مكثف وفاعل للتقنيات الحديثة، وأن تكون المرافق الدراسية على مستوى عالي من التهيئة التي تمنح المناخ الملائم الدافع للأخذ بالمبادرة، بالإضافة إلى إعتماد أساليب حديثة للتصفية والإنتقال، كما يقتضي العمل على تنمية العقل النقدي الحر.(2)

كما يجب أن تتوافق مخرجات التعليم مع سوق العمل، فالتعليم متداخل بشكل قوي مع النظم الإقتصادية، والتكنولوجية، والسياسية، كما أن للتربية والتعليم علاقة مباشرة مع البيئة من خلال التفاعل الدائم، والتأثير المتبادل فيما بينهما، لذا لا يمكن إعتبار أن التعليم حديث دون إدخال البرامج التعليمية الحديثة وتقنيات إستخدام الإعلام الآلي من برمجة وأنترنت وآنترانت، بالإضافة إلى تعلم العلوم الطبيعية والعلوم الدقيقة وكذا اللغات الأجنبية، وتقوية اللغة القومية وتطويرها بحيث تصبح قادرة على إستعاب العلوم الحديثة، وكل هذا ييسر عملية البحث العلمي الذي يمكن المجتمع بالنهوض في جميع المجالات وخاصة في المجال الإقتصادي للإلتحاق بركب الدول المتقدمة الحديثة، فالتعليم الذي تقتضيه الحداثة هو الذي يزيد من دفع وتيرة التحديث والتنمية في جميع المجالات، كما أنه لا يمكن الحديث عن الحداثة الإجتماعية دون توفر نسبة عالية من التعليم، وبالمقابل إنخفاض مؤشر الأمية إلى أدنى مستوى.

1- تقرير التنمية الإنسانية العربية، **نحو إقامة مجتمع المعرفة**، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003. ص 81.

2–نهيان بن مبارك، آل نهيان، **"دور التعليم في التنمية"**، مداخلة في ملتقى التحولات الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي،

أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006، ص 302.

ثالثاً - التصنيع كمؤشر لعملية التحديث: يشير التصنيع إلى إحلال الإنتاج الآلي محل الإنتاج التقليدي، ففي الحضارات التقليدية كان أكثر الناس يعملون في الزراعة، أما في المجتمعات الحديثة فإن الغالبية العظمى من المنتسبين لسوق العمل يعملون في المصانع والمكاتب والمتاجر، كما أنه حتى الزراعة تم تحديثها عن طريق إدخال آلات ومعدات تكنولوجية حديثة تُحرر الفلاحين من المشقة وتزيد من فائض الإنتاج.

أما في المجال الصناعي فأصبح إستخدام الوسائل التكنولوجية هو الحاسم الرئيسي لمدى تقدم نشاط صناعي على آخر، وأصبح الإنتاج بالجملة هو الطابع الشائع لعمليات الإنتاج الصناعي والتجاري الحديث، ورافق ذلك توسع ضخم في الإعتماد الإقتصادي المتبادل والمتداخل على المستويين الوطني والدولي، (1) ويرى" **برينجتون مور**" أنه لما كانت بريطانيا أول بلد يتحول إلى الصناعة فقد إستطاعت الإعتماد على العالم الذي يمكن الوصول إليه للحصول على المواد الخام والأسواق. (2)

فالتحديث الإقتصادي الناجح هو خروج الدولة من الركود التقني لكي تدخل مجال الإبداع والإبتكار، فالدول الآسيوية ككوريا الجنوبية وسنغافورة مثلاً إعتمدت في المرحلة الأولى على التقنيات المستوردة، ثم أدركت على أنه لا يجب الإعتماد على التكنولوجيا الوافدة من الخارج فقط، بل يجب بناء قدرة ذاتية لإنتاج التقنيات الحديثة في المجال الصناعي، ولايمكن أن يكون هذا إلا بربط الصلة بين القطاع الإقتصادي والمؤسسات الجامعية ومراكز البحث العلمي، كما يعتبر تشجيع القطاع الخاص من أهم الجوانب التحديثية للقطاع الإقتصادي.

وعادة ما تصنف الصناعات الحديثة إلى ثلاث فئات: الأولى هي الصناعات التي تعتبر صناعات تقليدية تستند إلى قاعدة زراعية في الأساس مثل الغذاء، والكساء، وغيرها من الأنشطة الصناعية البسيطة سهلة الولوج، أما الفئة الثانية تشمل صناعات وسيطة تقع بين الحديثة والتقليدية، والفئة الثالثة تشمل الصناعات الحديثة المتقدمة تقنياً بدءً من الإلكترونيات وإنتهاء بصناعات الفضاء والإتصالات، و تلك الفئة الثالثة من الصناعات هي التي يقاس بها اليوم تقدم الأمم، لذا فإن الوصول إلى تلك الحلقة المتقدمة في البنية الصناعية يعتبر أهم معايير التقدم والنهوض الإقتصادي في عالم اليوم، (3) ومن ثم القدرة على الأداء التصديري المتقدم، وفي هذا الصدد قد إستطاعت النمور الأسيوية إنتزاع حصة مهمة من الأسواق العالمية لصالحها بعد أن كانت حكرا على الدول الغربية المتقدمة.

1- أنطوني، غيدنز، مرجع سابق، ص 440.

2- بارينجتون، مور، **الاصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية**، (تر: أحمد محمود)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 499.

3-أنطوني، غيدنز، مرجع سابق، ص 446.

رابعاً- وسائل الإعلام و الإتصال كمؤشر لعملية التحديث: تعتبر وسائل الإعلام والإتصال معياراً مهماً لقياس درجة تقدم وتخلف المجتمع، كما تُميز به المجتمعات التقليدية، والمجتمعات الحديثة لأنه يدخل في جميع المجالات الإقتصادية والتعليمية والسياسية والثقافية، فلوسائل الإعلام أهمية تعادل ما للجامعات في إقامة مجتمع المعرفة، فكلما أتيح هامش الحريات التي تتمتع بها، وزاد إهتمامها بالقضايا المهمة مثل الحكم الصالح، والتمكين الإجتماعي تعززت الحوافز لتأسيس مجتمع المعرفة.(1)

و هناك دراسة قام بها "جون تومسون سنة 1991" لتحليل العلاقة بين وسائل الاعلام من جهة ونمو المجتمعات الصناعية من جهة أخرى، توصل إلى أن لوسائل الإعلام منذ بداية عصر الطباعة حتى الإتصالات الإلكترونية دوراً مركزياً في نمو المؤسسات الحديثة،(2) وساهمت هذه التقنيات الحديثة في مجال الإعلام والإتصال في إحداث تغيرات عميقة على الأنظمة

المالية، وأسواق المال في العالم، وتمثل الأنترنت اليوم من وجهة نظر العلوم الإجتماعية عموما مكتبة عالمية فورية تتعدد فيها وسائل الإتصال ومجالات الحصول على المعارف، والأفكار، والنصوص المكتوبة، والمرئية، والمسموعة في المجالات التعليمية، والإقتصادية، والسياسية، والروحية، والترفيهية.

وأصبحت تقاس درجة تحديث المجتمعات بمدى إستخدام أفراد المجتمع للهاتف الجوال بالإضافة إلى نسبه الذين يتقنون إستخدام الإعلام الآلي، وكذا درجة تدفق الأنترنت في البلد، كما أنه لا يمكن القول أن هذا المجتمع حديث أو مستحدث دون وجود نسبة عالية من أفراده يطالعون الصحف، ويشاهدون التلفاز، وتتبادل فيه المعلومات بصورة مكثفة وسريعة، و هذا ما تميزت به الدول المتقدمة في العقود الثلاثة الماضية التي طبعتها سلسلة من الثورات في عالم الإتصالات لتبادل المعلومات، الأصوات، والصور عن بعد بإستخدام وسائل تقنية جد متقدمة.

و أخذت وسائل الإعلام والإتصال الجماهيرية تؤدي دوراً جوهرياً في المجتمعات الحديثة، و تتمثل هذه الأدوات في وسائل الاتصال المختلفة مثل: الصحف، المجلات، التلفاز، الإذاعة، السينما، الأقراص المدمجة، وغيرها التي تنقل المعلومات، والآراء، والمواقف للجمهور، وتترك هذه الوسائل أثاراً عميقة في حياة الناس، وتسهم في بلورة المواقف التي يتصرف على أساسها المواطن في حياته اليومية.(3)

1- تقرير التنمية البشرية لعام 2003، مرجع سابق، ص 58.

2- أنتوني، غيدنز، مرجع سابق، ص 515.

3- المرجع نفسه، 532.

خامساً- التحول إلى البيروقراطية كمؤشر لعملية التحديث: تشير البيروقراطية إلى تسلسل البناء الإجتماعي من أجل إدارة التنظيمات الكبيرة عقلانياً وبكفاءة وتأثير ولا شخصية، وعرفت الحضارات القديمة كالحضارة البابلية مثلا التنظيم البيروقراطي (حضارة تجارية لكثرة الوثائق)، وقد أقامت مدينة أثينا منظمات بيروقراطية لتسجيل المواليد، وإحصاء الوافدين إلى المدينة من التجار والعبيد وغيرهم من البلدات المجاورة، وكانت قبلها الحضارة الفرعونية أول من عرف البيروقراطية (مركزية إتخاذ القرار ولا مركزية التنفيذ).

أما في المجتمعات الحديثة التي تتسم بالتنوع والتعقيد، وزيادة المتطلبات والإحتياجات، فيرى **"ماكس فيبر"** أنه أصبح من الضروري تطوير أنظمة الضبط والسيطرة والإدارة

لمعالجتها، ومن هنا لابد من اللجوء إلى التنظيمات البيروقراطية بإعتبارها الإستجابة الأرشد، والأكفأ لتلبية هذه الإحتياجات. (1)

فالبيروقراطية تساعد في تعديل مصادر البناء الأساسي للمجتمع، مع إستغلالها لكي تصبح أكثر إتفاقاً مع النمو الإقتصادي، وتستطيع أن تُكوِن شركات عامة أو أنواع أخرى من المشروعات تهيئ المبادرة للتقدم الإقتصادي، ويمكن أيضاً أن تفرض ضرائب وسياسات مالية إستثمارية تحفظ وتثري النمو الإقتصادي. (2)

ويرى **"جوزيف شترايز"** أن دول أروبا الغربية السبَّاقة إلى التحديث، أقامت منذ نهاية القرن "الثامن عشر" بنى سياسية متميزة للدولة، وهي بنى إشتقت منها غالبية البنى للدول الحالية، وعرفت في ذلك الوقت دوائر حكومية متخصصة، وكانت توجد بيروقراطية قادرة، حيث أقامت علاقة مقبولة بين المواطنين والمسؤولين السياسيين. (3)

فالجهاز البيروقراطي هو المخول لتجميع مطالب المجتمع، ورفعها إلى صانعي السياسات العامة، كما أن الإدارة البيروقراطية هي المنوطة بتنفيذ هذه السياسات، لذا يمكن إعتبارها الركن الأساسي لكل تنمية إقتصادية وإجتماعية، كما يمكن إعتبارها العمود الفقري للدولة الحديثة، كما أنها مرتبطة أساساً بالعقلنة وهذه الأخيرة وثيقة الصلة بالتحديث، فالتخلي عن إحداهما يعني رفض الأخرى،(4) إذن فلا يمكن الاستغناء عن الجهاز البيروقراطي في عملية بناء الدولة الحديثة، لأن الإستغناء عنه يعني وقف عملية توسيع المؤسسات وإحجام الدولة عن تقديم الخدمات الضرورية لمواطنيها في كل المجالات، ومن هذا المنطلق يمكن القول لا يمكن تصور دولة حديثة دون جهاز بيروقراطي ذو كفاءة وفعالية.

1- أنتوني، غيدنز، مرجع سابق، 409.

2- سناء، الخولي، مرجع سابق، 109.

3- جوزيف، شترايز، **الأصول الوسيطة للدولة الحديثة**، (تر: محمد عتياني)، بيروت: دار التنوير، 1982، ص108 .

4- ألان، تورين، **نقد الحداثة**، (تر: أنور مغيث)، القاهرة : الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1997 ، ص30.

ولكن تجدر الإشارة هنا إلى التفريق بين الحداثة والتحديث، فالحداثة بإعتبارها بنية كلية حضارية، ونمط فكري وسياسي وثقافي متجدد، يحدد هوية المجتمع، والإنتقال إلى بناء مجتمع مدني حديث واعي بذاته وموروثه الحضاري ومطوراً له، وهذا يتطلب تحقيق القطيعة المعرفية والإبستمولوجية مع النظام المعرفي العقيم وأساليب التفكير التقليدية غير العلمية، وتأسيس نظام معرفي جديد، وبالتالي تبني أساليب تفكير جديدة علمية ونقدية، بعيدة عن القدرية والإنغلاق والجمود. (1) فالحداثة إذن، تقتضي الإجابة الشافية عن الأسئلة التي حددها **"الدكتور سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل"** وهي: من نحن؟ وماذا نملك؟ وماذا نأخذ من الآخرين؟ وماذا نرفض؟. (2)

أما التحديث ينحو بالقوة إلى التغريب، أي إحلال منظومة القيم الغربية المادية محل منظومة القيم الروحية المحلية، وهذا عن طريق وسائل متعددة منها المنظومة القانونية التي تضبط المجتمع، المناهج التعليمية، الوسائل الإعلامية، والسينما، وغيرها. وبالتالي تشيع الثقافة الدنيوية بدل الثقافة التقليدية.

إلا أن كلاً من الحداثة والتحديث يؤديان في نهاية المطاف إلى إرتفاع مستوى الوعي، ولكن الوعي الذي يفرزه التحديث يكون له تأثير أكبر على التعبئة الإجتماعية، وهذا يتطلب سلطة سياسية قائمة على الإنجاز حيث يسود منطق الكفاءة والجدارة والإستحقاق، كما أنه من غير الممكن أن يخضع هؤلاء المواطنين لهكذا سلطة سياسية فاشلة أولاً في الأداء، وقائمة على وهم الكاريزما**، أو الإستناد إلى سلطة دينية مشلولة التي لم يعد لها أي تأثير في ظل سيادة القيم الدنيوية.

ولتحليل أثر نسق القيم الإجتماعية على الإستقرار السياسي تجدر طرح الأسئلة التالية:

كيف تؤثر هذه القيم على الأفراد لمراجعة خضوعهم لمثل هذه السلطات القائمة على الأسس التقليدية الغيبية؟

كيف يمكن للجماهير الشعبية التحرك والتعبئة للمطالبة بإعادة النظر في توزيع السلطة في الدولة؟

ما أثر هذا التحرك على النخبة الحاكمة في الأنظمة السياسية الشمولية؟ وماهي إنعكاساته على الإستقرار السياسي؟

_____

_____

_____

_____

1 - توفيق المديني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**، دمشق: إتحاد الكتاب العرب، 1997، ص 24.

2 - نقلاً عن بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص 155.

*يذهب العديد من الباحثين في علم الإجتماع السياسي إلى أن "ممارسة السلطة السياسية بدون كاريزما عبث"، حيث أن الكاريزما بإعتبارها القدرة على التأثير تخلق القناعة للمواطنين بقبول القائد الكاريزمي، وهذا يُبعد فرضية اللجوء إلى العنف لفرض السلطة السياسية، إلا أنه في حالة الإختلال الوظيفي المتعدد الوجوه للنظام السياسي على حد تعبير "تشارلمز جونسون"، وفي ظل إنتشار التعليم الحديث حيث يسود التحليل العلمي العقلاني بدل الإيمان الروحي، يستحيل التأثير في المرؤوسين دون أي أداء يذكر.

المبحث الثاني: الإستقرار السياسي

المطلب الأول: مفهوم الإستقرار السياسي

لتعريف الإستقرار السياسي يقتضي التمييز بين ثلاثة مفاهيم أساسية متداخلة، وهي: الإستقرار السياسي والعنف السياسي وعدم الإستقرار السياسي، وهذا راجع للتداخل الكبير بين هذه المفاهيم الثلاثة.

أولاً: الإستقرار السياسي

نظراً لوجود إختلاف كبير بين الباحثين الذين درسوا مشكلة الإستقرار السياسي في إيجاد تعريف موحد لهذا المفهوم، بالإضافة إلى إختلاف المداخل النظرية التي تناولته، فإنه يمكن التمييز في التحليل السياسي المعاصر بين مقاربتين في دراسة هذا المفهوم، وهي كالتالي:

1- مقاربة قانونية: الإستقرار السياسي يقتضي أن تكون كل الأعمال والتصرفات والإجراءات والقرارات التي تتخذ في المجتمع السياسي وفقا للأطر القانونية المحددة سلفاً، وأن يتم التصرف مع كل ما يتعلق بالشأن السياسي وفقا لما يقرره القانون، وكل عمل سياسي خارج هذا الإطار يضر بالإستقرار السياسي.

2-مقاربة وظيفية: الإستقرار السياسي هو الغاية التي ينشدها النظام من خلال الوظائف التي تؤديها الأبنية الحكومية (وظائف النظام)، إستجابة للمطالب والمتغيرات التي تفرضها البيئة الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى التكيف الناجع للنظام مع الظروف المتغيرة، وتعتبر هذه الغاية ضرورية وأساسية لبقاء النظام وإستمراره.(2)

الإستقرار السياسي من منظور إسلامي: يربط **"أبو الحسن الماوردي"** الإستقرار السياسي بقدرة السلطان على البقاء والاستمرار في مواجهة التحديات المختلفة، سواء كانت هذه التحديات مادية تتعلق بعناصر الثروة، أو فكرية تتعلق بالقيم الفاسدة أو كانت تحديات سياسية داخلية كفساد الحاكم وحاشيته وجورهم، أو تحديات سياسية خارجية مصدرها أعداء السلطة وتربصهم بها.(3)

تعريف **"تشارلز تللي"** للإستقرار السياسي: هي حالة يسودها السير الحسن لمؤسسات الدولة متجنبة كل أشكال الفوضى والقلائل والإضطرابات الإجتماعية وفقدان الأمن وحركة العصيان والثورة وإنخفاض مستوى العنف، وبالتالي زيادة تقوية الصلة بين الدولة ومؤسساتها من ناحية، وبين الأفراد الموجودين تحت حماية الدولة من ناحية أخرى. (4)

1- عبد الحميد أحمد، **أبو سليمان، العنف وإدارة الصراع السياسي في الفكر الإسلامي**، القاهرة: دار السلام، 2002، ص 50.

2- محمد، شلبي، **مفهوم الإستقرار السياسي عند الماوردي وألموند**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلام، الجزائر: دار هومة، العدد الأول، 2002، ص 239.

3-المرجع نفسه،ص240.

4- تشارلز، تيللي، **الديمقراطية**، (تر: محمد فاضل طباخ)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 348.

ثانياً: عدم الإستقرار السياسي

يختلف مفهوم عدم الإستقرار السياسي بين الباحثين في الدراسات السياسية، ذلك لكونه يكاد لا يوجد مجتمع سياسي يخلو من هذه الظاهرة المزمنة، ومع كونه ظاهرة تزداد حدتها من مجتمع إلى آخر، وتزداد حدتها في الدول المتخلفة أكثر منها في الدول المتقدمة، ويذهب الكثير

من الباحثين في تعريفهم لهذا المفهوم إنطلاقاً من مفهوم المخالفة للإستقرار السياسي، وكثيرا ما يتم ربطه بمدى وجود العنف السياسي، والتي يمكن أن نوضحها فيما يلي:

تعريف **"حمدي عبد الرحمان حسن"**: هو عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويصاحبه إستخدام العنف من جهة وتناقص شرعيته وكفاءته من جهة أخرى.

وله تعريف آخر: هو عدم مقدرة النظام على تعبئة الموارد الكافية لإستعاب الصراعات داخل المجتمع بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه.(1)

تعريف **"نيفن عبد المنعم مسعد"** : عدم الإستقرار السياسي هو ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير إلى فشل النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغيرات لمجاوبة توقعات الجماهير وإحتواء ما قد ينجم عنها من صراعات داخل المجتمع، مما يلجأ إلى إستخدام العنف السياسي حتى ولو في أضيق الحالات الذي بدوره يؤدي إلى تناقص فعاليته وشرعيته.(3)

ثالثاً: العنف السياسي وعدم الإستقرار السياسي

دأبت الكثير من الدراسات وخاصة الكمية منها على ربط ظاهرة عدم الإستقرار السياسي بظاهرة العنف السياسي، وطرحت مؤشرات العنف السياسي على أنها مؤشرات لعدم الإستقرار السياسي، وبذلك أصبحا المفهومان مترادفان، وأصبح مفهوم عدم الإستقرار السياسي يعني وجود العنف السياسي، إذن فعناصر عدم الإستقرار السياسي تتمثل في: اللجوء المتزايد لإستخدام العنف السياسي، عدم إحترام القواعد الدستورية، نضوب وإنهيار شرعية المؤسسات السياسية. (4)

1- ريتشارد، هيجوت، **نظرية التنمية السياسية**، (تر: حمدي عبد الرحمان، ومحمد عبد الحميد)، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001، ص، ص 225،224.

2- نيفن، عبد المنعم مسعد، **الأقليات والإستقرار السياسي في الوطن العربي**، بيروت: مردكز دراسات الوحدة العربية، 1988، ص17.

3 - إبراهيم ،حسنين توفيق، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 34.

صحيح يعتبر العنف السياسي مفهوماً محورياً لفم ظاهرة عدم الإستقرار السياسي، فهو المظهر الرئيسي لهذه الحالة، ويمكن أن يتخذ أشكالاً متعددة منها المظاهرات، الإنقلابات العسكرية، التمرد، الحروب الأهلية، الإعتقالات التعسفية وغيرها، إلا أنه إذا كان العنف

السياسي هو التعبير الصريح لعدم الإستقرار السياسي، فإنه ليس العنصر الوحيد فيه، فيمكن القول أن العنف السياسي مفهوماً مركزياً لفهم هذه الظاهرة، ويعد قرينة واضحة على إنعدامه ولكنه ليس مرادفاً له، فعدم الإستقرار السياسي مفهوم أوسع وأشمل من العنف السياسي. (1)

وبناءً عليه يمكن تعريف عدم الإستقرار السياسي بأنه ظاهرة غير عادية ناجمة عن تناقضات داخلية يعيشها النظام السياسي في الدولة، يرافقها إختلال بنيوي في هياكله الرسمية، وقد تتخذ منحىً تصاعدياً أشد عنفاً بإمكانها شل قدرة النظام على الإستمرار.

وهناك عدة مستويات لهذه الظاهرة وهي:

أ – **عدم الإستقرار على مستوى النخبة:** ويشمل التغيرات السريعة التي تشهدها النخبة الحاكمة، وسرعة التغير والتبدل التي تطال شاغلي المناصب والأدوار السياسية، وكذا حل الحكومات، والإنقلابات.

ب – **عدم الإستقرار على مستوى المؤسسات السياسية:** وهو التغير السريع في تنظيم المؤسسات السياسية، وهذا يرتبط بظاهرة عدم إستقرار النخبة، إذ تتخذ النخب الجديدة تغيرات في المؤسسات السياسية القائمة، كما تلجأ إلى تعديلات جذرية للدساتير المنظِمة لهذه المؤسسات.

ج – عدم إستقرار السلوك السياسي: ويتمثل أساسا في تزايد اللجوء إلى العنف سواء من قبل النظام الحاكم أو من القوى والحركات السياسية والإجتماعية والنقابية، أو من طرف المواطنين، وتجاهل إقرار القواعد الدستورية.(2)

وهذا المستوى الأخير من مظاهر عدم الإستقرار السياسي هو الذي يتعلق بالموضوع محل الدراسة، من خلال البحث في التغيرات التي يفرزها التحديث الإجتماعي وتأثيرها على الحراك السياسي، وموقع الأنظمة السياسية التقليدية التي تفتقد إلى جل معايير المأسسة السياسية من هذا الحراك، فلا يمكن فهم أسباب عدم الإستقرار السياسي إلا من خلال البحث في الطريقة التي تتعامل بها هذه الأنظمة مع القوى السياسية، بالإضافة إلى البحث في متغير "فقدان المأسسة السياسية" وأثرها على الفساد وتأثير هذا الأخير على فاعلية النظام، وتأثيرهما على نضوب شرعيته، وإنعكاسات هذه الأخيرة على الإستقرار السياسي، وبالتالي يمكن طرح السؤال التالي: هل يمكن أن يتعايش التخلف السياسي مع العصرنة الإجتماعية؟.

1- قبي، آدم، **رؤية نظرية حول العنف السياسي**، في مجلة الباحث، العدد الأول، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، 2002، ص 108.

2- إبراهيم حسنين توفيق، مرجع نفسه، ص 35.

المطلب الثاني: نظرية الحرمان النسبي ومفهوم عدم الإستقرار السياسي

ترجع هذه النظريه لطلبة علم النفس الاجتماعي ومن بينهم: **"j. dollar"** الذي كان قد تأثر بالأعمال المبكرة لـ**"MC. Dugal – L. morgan "** حول علاقة الإحباط بالعدوان،

وقد تطور هذا الاتجاه بعدما أضيف إليه مفهوم "الحرمان النسبي" وخصوصا على يد "**Ted. R. Gurr**" الذي حاول وضع إطار لنظريه عامة تدرس الشروط التي بإمكانها تهيئة الأرضية النفسية والفكرية الفردية والإجتماعية من أجل تقبل فعل التمرد على ما هو قائم من ناحية، والمدى الذي يمكن أن تصل إليه أفعال الأفراد في هذا المجال من ناحية أخرى، ليصبح هذا المفهوم بالتالي شرطاً مسبقاً وأساسياً من أجل فهم الأفعال التي يراد بها إحداث التغيير. (1)

ولقد لقيت هذه النظرية قبولاً واسعاً في أعقاب الإضطرابات الداخلية التي سادت الولايات المتحدة خلال منتصف ونهاية الستينات من القرن الماضي، كما أنها أثبتت عن طريق تطبيق عديد من الوسائل الإمبريقية على مدى كامل من المؤشرات المجتمعية عن الأداء الإقتصادي والتغير الإجتماعي، ويذهب **"أ،س،كوهان"** إلى أن نظرية الحرمان النسبي ليست نظرية في الثورة، بل هي نظرية أميل لأن تفسر الصراع المدني أو العنف. (2)

والحرمان النسبي هو شكل من أشكال التناقض المدرك من قبل الفاعلين الإجتماعيين أفراداً كانوا أم جماعات، بين توقعاتهم التي يأمل هؤلاء من خلال إنجاز قيمة معينة إقتصادية كانت أم إجتماعية، نفسية أم سياسية، على إعتبارها حقاً من حقوقهم وبين الإمكانيات التي يتيحها لهم الوضع القائم (3)، وهنا حسب **"صموئيل هنتجتون"** تنشأ ثغرة بين المطمح والتوقع، وبين شكل الرغبة وتحقيق الرغبة، وبين دال المطامح ودال مستوى العيش، وينتج عن هذا، الإحباط والإستياء والشعور بالحرمان لدى أفراد المجتمع، (4)، والذي يمكن إعتباره الدافع الأساسي للتمرد، وفي حال عدم إتخاذ التدابير الأساسية سيأخذ منحىً تصاعدياً يشكل خطراً على سيرورة النظام السياسي.

فالطريقة التي يتوصل بها **"Gurr"** من أجل تحديد العملية التي يسلكها "الحرمان النسبي" من أجل إحداث التغير تبدأ بإفتراض: أن "الحرمان النسبي" يميل لإحداث حالة إستجابة عاطفية تتمثل "بالغضب – Anger"، وأن العدوانية هي دائما نتاج الإحباط، أي تنشأ علاقة سببية بين الإحباط والعدوانية (4)، وهذه تمر عبر سلسلة من

1- رعد، عبد الجليل علي، مرجع سابق, ص56.

2- أ.س، كوهان، **مقدمة في نظريات الثورة**، (تر: فاروق عبد القادر)، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ص 227.

3 – المرجع نفسه، ص 126.

4 – صموئيل، هنتجتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، (تر: سمية فلو عبود)، بيروت: دار ساقي، 1993، مرجع سابق، ص71.

المراحل تبدأ بالإستياء البسيط، وتأخذ في التدرج حتى تنتهي بالإنفجار وإستخدام العنف كأداة لتغيير الوضع القائم، (1) وبدورها ستخضع هذه العملية لتأثير عدد من المتغيرات المثيرة أو المحفزة، أما الثانية فتتعلق بالمتغيرات المتوسطة التي تعمل بمثابة المعزز أو الكابح لعملية إطلاق التعبير عن الرغبة في فعل التغيير، وفيما يلي محاولة من أجل توضيح هذا الجانب.

أولاً- العوامل التي تدفع بالشعب إلى التمرد على الوضع القائم، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- مدى الارتباط بالهدف: وهي حالة يتم التوصل إليها نتيجة إفرازات لأزمات معينة، كأن يكون ذلك نتيجة توقع أفراد لتحسن قد يطرأ عليهم وفي حالة عدم تحققه يزيد الإرتباط بذلك الهدف بغية تحقيقه، وهذا ما يعرف بالإلحاح أو الإصرار على الهدف، وفي حالة إستحالة تحقيقه يشعر الأفراد بخيبة أمل وإحباط، وتكمن خطورة هذا الشعور إذا مس شرائح واسعة من أفراد المجتمع، ومن هنا قد ينشأ العنف البنائي، حيث يعتقد الأفراد أن الظلم الذي يعانونه مرده سلوك ومؤسسات الدولة، ومن بين من تناولوا هذا العنف **"جورج جالتنج"**. (2)

2- شرعية الإحباط: أي شعور الأفراد بأن غضبهم وإحباطهم قضية مبررة، وهذا ناتج عن مطالبهم المرفوعة التي يرونها مشروعة، والتي قد يراها النظام الحاكم أنها غير مبررة، أو أنه عجز عن تحقيقها أو تقديم البديل عنها.

3- درجة الحرمان : إن درجة الحرمان تزيد بزيادة الهوة بين الطموح وما يمليه الواقع، لذا فإن درجة الإقبال على العدوان ستتناسب طردياً مع درجة التعارض، بمعنى أن شدة الغضب ستزداد بزيادة التعارض المدرك من قبل الأفراد بين ما يأملون حدوثه وبين ما يتيحه الوضع القائم، والجماعة الأميل للمشاركة في العنف هي الأكثر حرماناً.(3)

4- نسبة الفرص التي يقع عليها التعارض**:** قد تكون المطالب التي يرفعها أفراد المجتمع في الوهلة الأولى ضئيلة سهلة التحقيق، إلا أنه في حالة ما قوبلت هذه المطالب بالرفض من قبل مؤسسات النظام القائم، سيتحول الأفراد إلى البحث عن وسائل بديلة لتحقيق هذه المطالب، فمثلا قد تكون في البداية مطالب إجتماعية كتوفير فرص الشغل وخفض نسبة البطالة، أو الدعوة إلى خفض أسعار المواد الإستهلاكية، لتتحول فيما بعد إلى المطالبة بإصلاحات سياسية شاملة، ففي حالة تلبية النظام للمطالب في البداية يقل الغضب نتيجة إتاحة الفرص، وفي حالة عدم تلبيتها سيزيد الغضب نتيجة قلة الفرص، ولذا يمكن القول أنه كلما قلت الفرص تدفع بالأفراد والجماعات للبحث عن

1- صموئيل، هنتجتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، مرجع سابق، ص73.

2- عبد الغفار رشاد، **القصبي، التطور السياسي و التحول الديمقراطي، ك/2 الحراك السياسي وإدارة الصراع**، القاهرة:كلية العلوم الإقتصادية والسياسية، 2006, ص 15.

3- أ، س، كوهان، مرجع سابق، ص 230.

البديل، ويذهب **"روبرت ماكيفر"** إلى أن لجوء الشعب إلى العنف يتوقف على قدره الأوليجارشية* الحاكمة على إدارة الأزمة، وما تقدمه للجمعات المعتدلة المطالبة بالإصلاح.(1)

ثانياً: المتغيرات المتوسطة: إن العوامل الأربعة السالفة الذكر هي التي تدفع حتما بالأفراد إلى البحث عن التغيير بوسائل مختلفة، قد تكون سلمية لتتحول إلى أعمال شغب وعنف، إلا أن هذا بدوره سيتأثر بعوامل أخرى يمكن تسميتها بالعوامل الدافعة والعوامل المانعة، فإذا توفرت الأولى أي الدافعة فستؤول الأمور إلى حالة عدم الإستقرار، وأما إذا توفرت الثانية التي هي العوامل المانعة فيمكن إحتواء الأمور وترتيب الأوضاع والمحافظة على الإستقرار السياسي والإجتماعي، ويمكن أن نورد هذه العوامل فيما يلي:

1- العناصر المانعة:

أ-العقـــاب: يرى **" ميشال فوكو"** أنه يجب جعل العقوبة وقمع المخالفات القانونية منتظمة تشمل المجتمع كله، ليس بقصد المعاقبة فقط بل بقصد معاقبة أفضل عن طريق إدماج السلطة العقابية بشكل أعمق في الجسم الاجتماعي لردع المخالفين للنظام القائم والحد من التصرفات التي تخل بالنظام العام، ولكي يكون العقاب مفيداً حسب **"فوكو"** يجب أن يكون هدفه إبطال الفعل المخل بالنظام العام، ومنع تكراره، لذا لا ينبغي حساب العقوبة تبعاً للجريمة بل إلى نسبة إمكانية تكرارها، كما أنه بالمقابل يجب أن يلغى التعذيب المنافي للإنسانية، فعندما يكون التعذيب لا يحتمل قد يكون باعثا للثورة.(2)

بـالـزمـن: ويقصد به التأخير في التعبير عن الاستجابة العدوانية، ويؤدي عامل الزمن هنا نوعين من الأدوار المختلفة من حيث طبيعتها على شرط ثبات الأوضاع القائمة، ومن حيث مستوى العقاب والتهديد به، فمن شأن التأخير في التعبير عن هذا النوع من الإستجابة على المدى القريب أن يؤدي إلى زيادة شدة الغضب والسخط وبالتالي زيادة إحتمالية وقوع العدوان، ويذهب **"غوستاف لوبون"** إلى أن الزمن هو الذي يطبخ عقائد الجماهير على ناره البطيئة، في الوقت الذي يؤدي التأخير على المدى البعيد إلى هبوط مستوى وشدة التوقعات لتتلاءم مع ما في الواقع من صعوبات رغم أن الغضب لا يقل تبعا لذلك.(3)

جـإحتواء الاحتجاج ضمن المؤسسات القائمة: وهذا يمكن تحقيقه بإتباع بعض الآليات المؤسسية، كالنقابات

1-روبرت، ماكيفر، **تكوين الدولة**، (تر: حسن صعب)، ط2، بيروت: دار العلم للملايين، 1984 ، ص355.

2- ميشال، فوكو، **المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن**، (تر: علي مقلد ومطاع صفدي)، بيروت: مركز الانماء القومي، 1990، ص 101.
3- غوستاف، لوبون، **سيكولوجية الجماهير**، (تر: هاشم صالح)، بيروت: دار الساقي،1991، ص 103.
*الأوليجارشية تعبر عن الأقلية الغنية الماسكة بزمام السلطة.

والتنظيمات السياسية والمهنية الأخرى بشكل يسهل أمر التعبير عن الإختلاف وتباين وجهات النظر بشكل منظم، وفق أساليب وإجراءات متفق عليها ومعترف بها من قبل الفرقاء، وبهذا الشكل يتوقع أن تكون إحتمالية إنحراف الغضب إلى نشاطات تنحوا بعيداً عن مطلب التغيير والإصرار عليه، وهو ما يطلق عليه بالإزاحة في هذا المجال، (1) بالإضافة إلى تفعيل نشطات المؤسسات الخدمية والإجتماعية المختلفة في جميع المجالات للتخفيف من شدة الضغط الواقع على كاهل المواطن، كما أن للمؤسسة الدينية دور بالغ الأهمية في خلق الأمل للمواطنين وإبعادهم عن أعمال العنف والفوضى.

2- العناصر المثيرة**:**وهي العوامل التي تكون بمثابة المحفز على تفجير السخط المكبوت في نفوس الجماهير، فقد تكون الأرضية متوفرة للقيام بعملية التمرد الشامل إلا أنها تكون بحاجة إلى من يحرك هذا السلوك العنيف، والتي يطلق عليها بالعوامل الدافعة على التمرد التي يمكن إيجازها فيما يلي:

أ-الخزان الإجتماعي:إن حياة الأفراد والجماعات حافلة بأنواع من التجارب المشتركة أملتها ظروف معينة، ومن أمثلة تلك التجارب أن تكتسب أفراد الجماعة عادات عدوانية والإتفاق على إشارات أو علامات مثيرة ومحفزة للعدوانية، وكذلك تقاليد الصراع العنيف النابع من البيئة المحيطة والسياق الإجتماعي، الذي يمكن أن تجيز أنواعاً من السلوك العدواني نتيجة عقائد وأيديولوجيات تبرر العنف، فمثل هذه الأيديولوجيات لها دور مُؤثر للغاية في دفع الأفراد على رفض ما هو قائم والتمرد عليه، فمثل هذه السلوكيات وخاصة إذا كانت صادرة من طرف جماعات متجانسة تعاني من الظلم والحرمان عادة ما يتخذ طابع التمرد العفوي.(2)

بـ-الدعم الذي تقدمه الجماعة: ويتعلق الأمر هنا بدور الجماعات المنظمة في قيادة التمرد، وفي أحيان أخرى يتم تدخل الجماعة فيما بعد التمرد الذي يقوم به الأفراد الناقمين على وضعهم الإجتماعي أو السياسي، والدعم الذي تقدمه الجماعة يكمن في الدعم المعياري، الحماية من العقاب، وإطلاق شرارات العنف وهي كالآتي:

- الدعم المعياري: أي أن قادة الجماعة تقوم بدورها كمنظم ومؤطر وخلق للوحدة والتجانس داخل الجماعة، وتشكيل ما يعرف "بالوعي الجمعي" كما تجعل من الأفراد يتخلون عن الهويات الضيقة وذوبانهم في الهوية الجماعية،(3) وبالتالي يكون هدفهم الوحيد هو المصالح العامة، ويرى **"فرانز فانون"** أن تكاثر الحركات المطالبة

1- صموئيل، **هنتجتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، مرجع سابق، ص124.
2- رعد، عبد الجليل علي، مرجع سابق، ص61.
3- غوستاف، لوبون، مرجع سابق، ص ص32، 33.

بالحقوق، وتكاثر الصراعات النقابية هما اللذان سيحققان الوعي السياسي لدى الجماهير، فسلوك الفرد العنيف يتعزز عند إدراكه مشاركة أقرانه في التمرد.(1)

ـ الحماية من العقاب: لقادة الجماعة دور مهم في التخفيف أو الحد من العقوبة، وقادة الجماعة تعمل عادة عبر طريقتين لتحقيق هذا الدور المنوط بها: إما إضفاء غطاء من الغفلة أو المجهولية يشعر الأفراد ضمنه بأنهم في مأمن من العقاب، وإما تعمل على تشكيل قوة خاصة بها وإتخاذ إجراءات معينة لمنع عناصر العقاب من الوصول إليهم.(2)

ج- الملامح المثيرة للعنف: لكي يتم التحول من الغضب والسخط إلى العدوان أي من حالة الكمون إلى حالة التعبير الحركية فلابد من توفر إشارات معينة من شأنها أن تطلق العدوانية من مكمنها، وهذا يتم وفق نمطين وهما كما يلي:

النمط الأول**:** تكون حركة الإحتجاج منظمة ومؤطرة مسبقاً من طرف قيادة مثقفة، تقوم أولاً بتحريك وإثارة الإدراك المشترك بين أولئك المستائين من الوضع القائم والمهمشين في المجتمع الذين يعرفون عند علماء الاجتماع "بوقود الحركات الاحتجاجية"، بحيث يتم جعل همهم أمراً مشتركاً لدى الجميع، ثم شرح وتوضيح أصول الإحباط الذي يحيط به الإبهام والغموض في العادة، ثم تعيين الأهداف الذي يمكن الوصول إليها وتحديد أشكال السلوك الذي يمكن إتباعه للوصول إلى الأهداف المرسومة، وحتى الشعارات التي ترفع والأشخاص التي تستهدف، فقادة الإحتجاجات دائماً يحاولون إقناع الجماهير عن طريق دغدغة الغرائز العاطفية.(3)

النمط الثاني: يكون فيه التمرد والعنف عفوياً من طرف جماعة قليلة غير منظمة تعاني شبح العزلة والإقصاء والتهميش في المجتمع، ونتيجة للإحساس المشترك بين أفراد المجتمع بالسخط والتذمر تتسع دائرة العنف والحركات الإحتجاجية، وتكون هذه الحالة حتى في المجتمع المتعدد الهويات، وفيها ينتقل الأفراد من الهويات الضيقة إلى الهويات الجمعية أي تربطهم رابطة الدولة القطرية ويجمعهم هدف واحد هو التخلص من مصدر الظلم والطغيان، وعادة ما تلتحق بهذه الحركات فيما بعد الطبقة المثقفة والنقابات المهنية لتقوم بدور المنظم والمؤطر لتحول مطالب هؤلاء، من إجتماعية إلى مطالب سياسية بحتة.(4)

1- فرانز، فانون، **معذبو الأرض**، (تر: سامي الدروبي ،وجمال الأتاسي، بيروت: دار الطليعة، 1979، ص 60.
2- غوستاف، لوبون، مرجع سابق، ص، ص 128 - 129.
3- المرجع نفسه، ص45.

4- رعد، عبد الجليل علي، ص 64.

وعموما يمكن القول أن ما يعطي التعبير عن مطالب التغيير شكله المحدد سوء كان سلمياً أو عنيفاً هو مدى مشاركة عنصر إجتماعي آخر يدعى الطبقة المثقفة، لأن مجرد توفر هذه المتغيرات قد لا يحدد ويعطي الصورة الحقيقية لهذه المطالب، دون هذا العنصر الحيوي والفعال الذي من خلاله يمكن وضع سخط الجماهير قيد العمل حتى يصبح أكثر شيوعاً، لذا يمكن القول أنه إذا كان الحرمان الجماهيري كبيراً ولكن إحساس النخبة المثقفة أقل وأوطأ، فإننا سنكون إزاء ظاهرة يطلق عليها الإضطرابات الإجتماعية، أما إذا كان السخط قوياً بما يكفي ليشمل كلا من الجماهير والنخبة فنكون إزاء ما يسمى بالثورة الشعبية التي قد ينجم عنها تغير هائل في البنى السياسية للنظام الحاكم.(1)

نقد النظرية: تنطلق هذه النظرية من إفتراض وجود حالة من الحرمان الذي يدركه الأفراد، وعملية الإدراك هذه على درجة عالية من التعقيد، كما أن هذه النظرية بدلاً من توضيح الطريقة التي يتم بها هذا الإدراك تقفز مباشرة لتفترض تلك الحالة مغفلة العوامل التي تؤدي إلى وعي وإدراك هذه الوضع سلباً أو إيجاباً، بالإضافة إلى أنها تعمل على تعميم حالة الحرمان على أفراد الجماعة، وتسكت على الكيفية التي تم بها إنتقال هذا الشعور من الفرد إلى الجماعة. فالنظرية عاجزة إذن عن تحديد النقطة التي يحس عندها الناس بأنهم "لم يعودوا يحتملوا المزيد"، أي عاجزين عن تحديد نقطة الإنفجار.(2)

رغم كل ما قيل عن هذه النظرية إلا أنها تبقى من بين أهم النظريات المفسرة للإنتفاضات الشعبية وحالات عدم الإستقرار السياسي، فالأهمية البالغة التي يوليها علماء الإجتماع لهذه النظرية يعود لإعتمادها على متغيرات عديدة سيكولوجية وإجتماعية وسياسية، كما أنها أثبتت قدرتها في التفسير، فكل الثورات وأعمال العنف ناتج بدرجة أولى عن حالة الغضب والسخط، وهذا الشعور جعلته هذه النظرية أساس فرضيتها الذي فيما بعد يعقبه العدوان، كما أن أنصار هذه النظرية وجهوا إنتباه المحللين السياسيين إلى العلاقات المتشابكة والمعقدة بين الحياة السياسية والنظام الإجتماعي العام، فالظاهرة السياسية حسب أنصار هذه النظرية تمثل نظاما مترابطا ومتشابكاً مع الأنماط الإقتصادية والإجتماعية والسيكولوجية.

---

1 - رعد، عبد الجليل علي، المرجع نفسه، ص 64.

2 - أ، س، كوهان، مرجع سابق، ص 232.

المبحث الثالث: أثر التحديث الإجتماعي على الحراك السياسي

يلعب التحديث الإجتماعي كعملية مركبة ومترابطة دوراً بالغ الأهمية في تكوين الوعي السياسي لدى الجماهير، والذي يعتبر العنصر الأساسي في عملية الحراك السياسي، وهذا ما يمكن تسميته "بعملية تضافر الجهود في تكوين الوعي السياسي" فهي تعمل ككل متكامل الواحد يكمل دور الآخر، وفي هذا المبحث سيتم تبيان دور كل عنصر من عناصر التحديث في عملية هذا الحراك، رغم تداخلها وترابطها.

المطلب الأول: التمدن والحراك السياسي

إن المدينة بإعتبارها فضاء إجتماعي واسع، يتميز بكثافة سكانية مرتفعة، وهؤلاء السكان يمتلكون مهارات عالية، كما أنهم ونظراً لطموحاتهم العالية تجعل إحتياجاتهم تزداد يوما بعد يوم في مختلف المجالات، فهذا كله يجعل من المدينة الميدان الطبيعي الذي تترعرع فيه وتنموا أغلب المنظمات والحركات الإجتماعية، وجماعات الضغط والتأثير، كما تعتبر أيضا المنبع الرئيسي لأكثرية الفعاليات الاقتصادية، ومنظمات المجتمع المدني بصفة عامة بما فيها التجمعات المهنية والنقابية والسياسية.(1) فالتغيرات التي تعتري المجتمعات يصاحبها تغيرات على المشهد السياسي، وكذلك تؤثر على السلوك السياسي للأفراد مما يفضي إلى ظهور التنظيمات السياسية، فالتنمية السياسية إذا نتيجة حتمية للتغير الإجتماعي.

في المجتمع الحديث لم تعد الصفوة الحاكمة فوق بقية قطاعات المجتمع، بل أصبحت مرتبطة إرتباطاً وثيقاً به من خلال صفوة فرعية تشكل جماعة كبيرة تدعى الطبقة الوسطى، والتي تضم الموظفين المدنيين، المديرين، العلماء، المهندسين، المهنيين، والمثقفين بصفة عامة، كما تشمل طبقة البرجوازية الصغيرة، ومهمة هذه الطبقة ليست قاصرة على إمداد الصفوة الحاكمة بالكفاءات، والمهارات فحسب، بل تعتبر عنصراً حيوياً في كل مجتمع، وتؤدي دوراً هاماً في البناء المنظم للحركات الإجتماعية والأحزاب السياسية،(2) فالدول الأكثر تعقيداً، وتخصصاً نتيجة التحضر يزداد فيها الوعي السياسي.

ويذهب أنصار الإتجاه الماركسي إلى أن النظم السياسية مهما كان تاريخها فهي تدور في فلك النظم الاجتماعية، وتتعلق في تطورها بمظاهر الحياة، فالعوامل الإجتماعية والإقتصادية والثقافية، هي التي تحدد شكل النظام السياسي(3) ، ففي المجتمع الواحد تجد الناس يختلفون عن بعضهم البعض من حيث المستوى المعيشي والثقافي،

1- أنتوني، غيدنز، مرجع سابق، ص615.

2- حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، مرجع سابق، ص86.

3- محمد علي، محمد، مرجع سابق، ص347.

وهذا الإختلاف يؤثر على العمل السياسي، لذا يمكن القول أن المظهر السياسي في أي مجتمع إنما هو مظهر من مظاهر ثقافة ذلك المجتمع، وهو ينمو ويتطور من خلال عملية التحديث الإجتماعي.

فالعوامل الإجتماعية تلعب دوراً مؤثراً في السلوك السياسي، والتنظيمات السياسية، وتؤدي التغيرات الإجتماعية إلى حراك في مراكز وأوضاع الأفراد، ويؤدي هذا إلى إعادة النظر في توزيع السلطة، وميادين الضبط الإجتماعي، ومن هنا تسعى الطبقة الوسطى الحضرية للإستحواذ على السلطة من الطبقة التقليدية، أو الطبقة الأرستقراطية.

كما أن الهجرة الريفية المفرطة إلى المدينة تخلق مشهداً مرعباً من حالات الفقر لدى الفئات المهاجرة إلى المدن، ويظهر ما يعرف ببيوت الصفيح أو أحزمة البؤس، والتي عادة ما تتجمع على أطراف المدينة، وهذا ما يشكل حالة سلبية تصبح عبئاً زائداً على كاهل النظام، ويؤدي هذا الوضع إلى سعي الأفراد وراء المنافع الإقتصادية مع تضاؤل الأجر، وبالتالي تخلق إشكالية الفجوة بين الأجر والقدرة الشرائية، وبين متطلبات العمل مع خصائص الإستهلاك الجماهيري، وهذا بدوره يخلق مطالب اجتماعية تقتضي التحرك سياسياً لمعالجتها.

بالإضافة إلى أنه إذا كان تدفق النازحين من الأرياف والبوادي على المدن أسرع وأضخم من أن تستطيع هذه المدن أن تستوعبهم وتدمجهم في قطاعات الإقتصاد الحديثة، ومن ثم يتحول معظمهم إلى عاطلين سافرين أو مقنعين، وهو ما يجعل هذه الملايين عماد ما يسمى بطبقة البروليتاريا الهلامية أو الرثة، وهي طبقة رغم هامشيتها في العملية الإنتاجية، إلا أنها ذات تأثير هائل على مستويات الإستقرار السياسي والإجتماعي.(1)

ويربط **"روبرت ميشيلز"** بين حجم المجتمع، وحكم الأكثرية أو الصفوة، إذ تتسع فرص التخصص في المدينة، ويتسم بناء السلطة بحكم الأكثرية، كما أن ظهور "اللامركزية السياسية" وتقدم الوعي السياسي، ونضوج الرأي العام، يرجع كله إلي عدد السكان في معظم البلاد، (2) فزيادة حجم السكان له تأثير واضح على الحراك السياسي، حيث أن التجمعات السكانية في المدن تخلق مناخاً فكرياً يصاحبه تزايد الإهتمام بالشأن السياسي، ونمو الرأي العام وزيادة تأثيره، وخاصة عندما تعيش هذه التجمعات حالة من التذمر الجماعي، فتلجأ إلى التعبير عن سخطها بأعمال إحتجاجية ضد الوضع القائم، وبإختصار يمكن القول أن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة عدد الأفراد المهتمين بالنشاط السياسي.

و يمكن تفسير الكثير من الظواهر السياسية في ضوء حجم وكثافة السكان، فعنصر السكان في المجتمع السياسي

1- سعد الدين، إبراهيم، مرجع سابق، ص208.

2- نقلاً حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، مرجع سابق، ص128 .

هو أداة النشاط السياسي بإعتباره قوة الضغط، وبالتالي فإن أي تعديل يحدث في معدلات السكان سواء كان في الكثافة السكانية أو تخلخلها أو الهجرة أو التباين في الأعمار والجنس، ينعكس كله على الأنظمة والإتجاهات السياسية.(1)

ويرى **"صموئيل هنتجتون"** أن المظاهر اللافتة للعصرنة هي إحداث مزيد من الوعي والترابط والتنظيم والعمل في قوى إجتماعية عديدة كان وجودها في مستوى أدنى من وعي الهوية في المجتمع التقليدي، ونمو وعي الجماعة له تأثيرات موحدة ومنسجمة في الوقت نفسه على النظام السياسي، فالتمدن ومعرفة القراءة والكتابة والتعليم ونشر وسائل الاعلام، هذه جميعاً تساعد في دفع المطامح والتوقعات والتي في حال عدم تحقيقها تشكل صدمة للأفراد والجماعات وتدفع بهم إلى مجال العمل السياسي.(2)

فالمراكز الحضرية تمثل المجال الأرحب للمشاركة السياسية، والتمثيل السياسي، وممارسة الحقوق المدنية، ومن الملاحظ أن قطاعات متزايدة من المواطنين في المراكز الحضرية قد بدأت تشعر أن مطالبتها في نواحي المشاركة السياسية وحقوق الإنسان قد تعززت بحيث تجاوزت حدود المدن الحضرية وحتى الحدود الوطنية والإقليمية إلى المجال العالمي، عن طريق شبكات التواصل والتعاون القائمة، سواء كان ذلك عبر المؤسسات الدولية مثل هيئة الأمم المتحدة ومجالسها المتخصصة، أو المنظمات الطوعية غير الحكومية.(3)

وتلعب المدن أدواراً فاعلة في خلق الآليات وتفعيلها لإقامة الحكم الصالح، كما تسهم وإن كان بدرجات متفاوتة في إشاعة الديمقراطية في المجتمعات المحلية، كما أنه لا يمكن خوض معركة النضال السياسي للتحرر من قبضة الدكتاتورية لأي كان دون طبقة سكان المدن الحضرية، الكبيرة العدد والنشطة سياسياً، ويرى **"كارل ماركس"** أن طبقة سكان المدن النشيطة والمستقلة كانت عنصراً لا يمكن الإستغناء عنه في نمو الديمقراطية البرلمانية، ومنه يمكن القول أن الطبقة المتوسطة تبدأ بالظهور في المدينة، وتبدأ في العمل السياسي، مما يجعل المدينة مصدراً للإضطراب ولمعارضة النظام السياسي، والإجتماعي الذي يعتبرونه خاضعاً لسيطرة طبقة سياسية ذات طابع تقليدي لا يتناسب وطموحات هذه الطبقات، ويرى **"بارينغتون مور"** أنه قد عاش الوغد الشمولي أحيانا في الريف، وكان للبطل الديمقراطي في المدن حلفاء مهمون هناك. (4)

1- حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، المرجع نفسه، ص 127.

2- صموئيل، **هنتيجتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، مرجع سابق، ص 63.

3- أنتوني، غيدنز، مرجع سابق, ص612.

4-بارينغتون، مورن، مرجع سابق، ص 478.

المطلب الثاني: التنمية الإقتصادية والحراك السياسي

يذهب **"سايمور مارتن ليبست"** إلى أن التحول الاقتصادي من الوضع التقليدي إلى التصنيع، له أثر واضح على الحراك الإجتماعي، وهذا بدوره يؤثر على الحراك السياسي، فالتغيرات التي تطرأ على النسق الاقتصادي تؤدي إلى تغيرات ضخمة في أنساق التدرج الإجتماعي، فإنهيار الإقطاع في العالم الغربي صاحبه إضعاف السلطة التقليدية، وظهور طبقات رجال الأعمال، والطبقات المهنية والوظيفية المتخصصة، والإتحادات التجارية والجمعيات التعاونية، وإقتضى ذلك الحاجة إلى التمثيل السياسي(1) ، ومشاركة هذه الطبقات في الممارسة السياسية، وخاصة في القرارات التي تتعلق بتنظيم عمل هذه الفئات وهنا يتعلق الأمر بالنقابات المهنية والعمالية، أما طبقة رجال الأعمال فعادة ما تدفع بممثلين لها في البرلمانات لتدافع على مصالحها الإقتصادية، كما أنه في الكثير من الأحيان ما تتحول النقابات إلى أحزاب سياسية تدافع على مصالح العمال، وظهور ما يسمى بالحزب النقابي* في الحياة السياسية.

ففي العالم الغربي وخاصة بعد الثورة الصناعية عندما ظهرت طبقة العمال بدأت طبقة الرأسماليين الجدد بالظهور، وأحسوا تدريجيا بمدى ما يربطهم من مصالح تحتم عليهم الإتحاد، ومن هنا وجدوا أنفسهم مضطرين للمشاركة في الحياة السياسية، والسيطرة عليها إن إقتضى الأمر لتوجيه السياسات العامة بما يتوافق ومصالحهم الإقتصادية.(2)

كما أنه في ظل النظام الرأسمالي أصبح الدخول إلى الصفوة الحاكمة لا يقوم على أساس رابطة الدم، بل أصبح يقوم على أساس قوة التنظيم والثروة، وأكد **"شبينغلر"** أنه من خلال العمليات التجارية تزداد أهمية النقد، ويصبح وسيلة للعلاقات الإجتماعية الديمقراطية وعاملاً هاماً في تحطيم النسق الإجتماعي الأرستقراطي، (3) وصاحب تقدم الصناعات الحديثة زيادة الإنتماء إلى الصفوة الحاكمة، وتطورت الأنماط الجديدة، ونمت الإتجاهات السياسية، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن التصنيع والتحضر وإتساع الوسط الجماهيري يؤدي إلى التقدم في الوعي السياسي الذي بدوه يؤدي إلى زيادة المطالبة بالمشاركة في الحياة السياسية، وقدم **"فيليب روسيت"** خمسة نماذج أو مراحل تمر عبرها المجتمعات وهي "المجتمعات البدائية التقليدية، الحضارات التقليدية، المجتمعات الانتقالية، مجتمعات الثورة الصناعية، ومجتمعات ذات نمط الإستهلاك الجماهيري"، ويرى أن اللامساواة تزداد بشكل كبير في البلدان ذات

1-سيمور مارتن ليبست، **رجل السياية: الأسس الإجتماعية للسياسة**، (تر: خيري حمادة وآخرون)، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ص، ص 18– 19.

*بالرغم من تعارض مفهوم وأهداف الحزب عن العمل النقابي خاصة فيما يتعلق بالوصول إلى السلطة والتأثير عليها، إلا أنه في الكثير من الحالات تحولت النقابات العمالية إلى أحزاب سياسية مشاركة في السلطة.

2- صموئيل هنتجتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، مرجه سابق، ص ص 50-51.
3- حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، مرجع سابق، ص، ص 163 – 164.

المراحل الثلاث الأولى، أما في المجتمعات الصناعية فقد إنتقلت الثروة من الأرستقراطية القديمة إلى أقلية من أصحاب المشاريع الصناعية، ونما رجال الأعمال والبنوك والتجارة، وإستمرت الجماهير الفقيرة من السكان في المراحل الصناعية الأخيرة تعاني من حالة اللامساواة، إلا أنه عندما إزدادت المداخيل نتيجة إرتفاع الأجور، وتضاعف الإستهلاك وإنتشرت المهارات التقنية والتعليم ووسائل الاتصال ظهرت الجماعات ذات المصالح والمهارات السياسية، وكذا بروز الطبقة الوسطى إلى الأفق، أدى ذلك كله إلى مشاركة أفراد المجتمع في الحياة السياسية، وأصبح من الصعب أن تقوم جماعة صغيرة بتسيير الدولة بمفردها.(1)

إن التنمية الإقتصادية تسمح للذين يعيشون في المستويات الإقتصادية والإجتماعية الدنيا بتنمية وجهات نظرهم في الحياة السياسية،(2) والطبقة الوسطى تمثل قوة أيديولوجية وسياسية مؤثرة، وهي ذات دور بارز في التنمية السياسية، ليس عن طريق الإسهام الذي تقدمه بفضل مهاراتها فحسب، بل بإلتزامها بالأساليب الحديثة للحياة، وترى هذه الطبقة أنه يجب على الحكومة ألا تقلل من إهتمامها بالجوانب الصحية، والتقدم العلمي، كما يجب أن تهتم بالأهداف الاقتصادية والقيم الاخلاقية والمستقبل الاجتماعي وبالعقيدة الرأسمالية.

أما التحول الإقتصادي وأثره على الحراك السياسي وفقا للإتجاه الماركسي، هو أن التصنيع يفرز طبقتين وهما: البروليتاريا والطبقة الرأسمالية التي غالبا ما تضم المستثمرين الأجانب، حيث أنه في هذا الوضع تتحالف الطبقة الأرستقراطية القديمة مع الطبقة الرأسمالية من أجل مشاركتها في عائد الصناعة الناشئة، أما طبقة البروليتاريا فتسعى إلى تنظيم صفوفها دفاعا عن مصالحها، ومن ثم تدخل في صراع مرير مع الرأسمالية والأرستقراطية القديمة، ومن هنا يصبح العمل السياسي في ظل هذه الظروف الجديدة بالغ الأهمية، ويرى **"كارل ماركس"** أن العلاقة بين الوعي وتنظيم المجتمع علاقة ديناليكتية، كلاهما يؤثر في الأخر، فالوجود المادي يشكل الوعي الإنساني، والوعي بدوره حينما يرتبط بالطبقة العاملة سوف يكون من بين القوى المادية الدافعة إلى التغيير في الأنظمة القائمة.(3)

فالمعارك السياسية المتكررة بسبب ظروف العمل، وديون المستهلك، وإنخفاض الأجور بصفة عامة، خير دليل على مدى تأثير العوامل الاقتصادية على السياسة، فزيادة الدخل والأمن الإقتصادي، ويؤدي إلى المزيد من نشر التعليم، فترتفع الطموحات ويزداد الوعي بما يسمح للطبقات الدنيا بأن تنمي وجهات نظرها في السياسات المعقدة.

1- حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، المرجع نفسه، ص 42.
2- سيمور مارتن، ليبست، مرجع سابق، ص29.
3- محمد علي، محمد، **أصول الإجتماع السياسي: السياسة والمجتمع في العالم الثالث، ج/1، الأسس النظرية والمنهجية،** الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2009، ص 285.

وكذلك المنظمات التي تؤسس بقصد الدفاع عن مصالح أعضائها الإقتصادية والمهنية لها شأن كبير في جميع الدول التي تتبنى ولو جزئياً نظام السوق الحرة، فمن الناحية التاريخية قد لعبت دوراً سياسياً مهماً في العديد من البلدان الغربية وحتى البلدان النامية، وفي الوقت المعاصر إذا أخذنا الولايات المتحدة الأمريكية مثالا على ذلك، فهذه المنظمات تشكل قوى ذات نفوذ شديد، إلى الحد الذي غالباً ما تلجأ الحكومات المعنية إلى التشاور معها قبل تبني أي سياسات من شأنها التأثير في مجال معين من مجالات النشاط الاقتصادي والتجاري.(1)

إذن فالنمو الإقتصادي يؤدي إلى تمزيق التكتلات الاجتماعية التقليدية، وينتج عنه أثرياء محديثي النعمة، يطالبون عادة بنفوذ سياسي ومكانة إجتماعية يتناسبان وموقعهم الاقتصادي الجديد،(2) فالتغير الذي يعتري النظم الإقتصادية في المجتمعات المستحدثة يؤثر تأثيرا مباشراً في شكل ظاهرة السلطة، إذ يصاحب التغير حراك إجتماعي له تأثيره على الوعي السياسي، وبالتالي في إعادة النظر في توزيع السلطة، وتغير المراكز والأدوار في الدولة. (3)

و في الدول النامية أدى التقدم الإقتصادي والصناعي إلى ظهور طبقة وسطى كانت دعماً للديمقراطية، وأحد أهم عوامل نجاح مؤسساتها، فالتغيرات الإقتصادية في مثل هذه الدول تؤدي إلى إنهيار الطبقات التقليدية التي كانت تبدو عليا ويتحول رأسمالها الإقتصادي إلى إمتلاك العقار في المدينة، نظراً لتوفر فرص كبيرة وتسهيلات واسعة للقيام بالمشاريع التجارية والصناعية، التي توفر لأبناء الطبقة الدنيا في المدينة فرص الحراك، وأصبحوا من الطبقة الوسطى فيما بعد، ومن هنا يظهر الصراع بين الصفوة الجديدة والقطاعات التقليدية، وتصبح هذه الأخيرة تحت ضغوط القطاعات المتحركة في البناء الإجتماعي الذي يزداد تباينه، كما يستطيع أفراد الطبقة الوسطى أن يعملوا على تكثيف النفوذ السياسي من خلال مناصبهم في الجهاز البيروقراطي، وكذا حسن التنظيم والوعي الذي يتميزون به، وبالتالي يكون لهم دور هام في السياسة القومية.

وبالتالي يمكن القول بأن النمو الإقتصادي بالضرورة يخلق حراك سياسياً يتطلب تنظيماً من طرف الدولة، لتحديد نشاطاته، وحدود سلطته، كما أنه يقتضي توفير آليات قانونية لضبط هذا الحراك. (4)

1- مارينا، أوتاواي، **دور الاطراف غير الحكومية في تعزيز عملية التغيير**، مداخلة في ملتقى: التحولات الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي، مرجع سابق، ص 275.

2- صموئيل، **هنتجتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، مرجع سابق، ص66 .
3- حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 267.
4 – Jean, Leus Vullieme, **Le Cencept de Système Politique**,Paris: Presse Universiteures de France, 1989, P 202.

المطلب الثالث: المثقفون والحراك السياسي

يتميز المجتمع الذي تتسع فيه شريحة المتعلمين وخاصة في مستوى التعليم العالي بحراك سياسي يشكل ضغطا أكبر على النظام السياسي، نتيجة لتميز هذه الفئة بطموحات عالية وبأنهم يقترحون مطالب عديدة على حكوماتهم، ونتيجة لكونها تمثل العمود الفقري للطبقة الوسطى التي تتميز بالوعي والانسجام والتنظيم.(1)

ففئة المثقفين تتميز بإنجذابها للعمل السياسي، وهذا راجع لحساسيتهم المفرطة تجاه المشاكل الإجتماعية التي يعيشونها في بلدانهم، ونفاذ صبرهم مما هو قائم، أو ما يتوقع له في ظل السياسات المتبعة، ومن هنا يأتي تأكيد أفرادها على أولوية العمل السياسي، وإعطائه إهتمام أعلى يتجاوز الإهتمام الذي يمكن أن تعطيه الفئات الاجتماعية الأخرى له، (2) وخاصة في الدول المتخلفة، حيث يكتسب العمل السياسي أهمية خاصة لأن فرص الحراك في هذه الدول عادة ما تكون محدودة إن لم تكن مغلقة في وجه المثقفين، ونظراً لكون مستواها التعليمي يفوق ويسمو مع ما يواجهونه من ممارسات وأوضاع لا ترقى إلى ما إستنبطته عقولهم وضمائرهم من مثل عليا، وخاصة عند الفئة التي تلقت تعليمها العالي في الدول الغربية، والتي دائماً تصبوا إلى إقامة نظام ديمقراطي يتوافق والأنظمة السياسية في البلدان التي درست فيها، متطلعة لإعادة بناء الدولة، والذهاب بها إلى مصاف الدول المتقدمة، كما أن هذه الفئة تنكر بشدة الممارسات الدنيئة لقادة بلدانهم، وخاصة عندما يتعلق الأمر بقضايا الفساد، فعندما تتبلور هذه الممارسات تشكل دافعاً لفئة المثقفين لإنكار السياسات المتبعة.

والمثقف عادة ما يعبر عن وعي نقدي بالضرورة لما هو قائم وما يحيط به، ويتخذ هذا النوع شكل تصورات أيديولوجية تعبر عن رؤية مستقبلية تفسيرية في العادة، وعندما لا تجد هذه الفئة من ينصت لها، ويفتح لها القنوات الرسمية لطرح الآراء البديلة، يأخذ الصراع يتبلور في نفوس هؤلاء المثقفين نتيجة لما يجدونه مطبقاً مجبرين على الأخذ به، وما يعتقدون أنه الصواب، ليتحول لاحقاً إلى تعبيرات غامضة عن الرفض، ثم يأخذ الإهتمام بالقضايا العامة بالتجذر لاحقاً، وتتجه نشاطاتهم صوب إنغماس أعمق في العمل السياسي، تدفعهم حتماً إلى إتخاذ مواقف معارضة وغير مرغوب فيها من قبل النخبة الحاكمة في غالب الأحيان، تتخذ في البداية شكل نقد موجه للأوضاع القائمة ودعوات من أجل التغيير، أو عبر تزعم حركات سياسية يزداد تطرفها حدة بعد كل رفض سيواجهونه من لدن الحكومات القائمة.(3)

1- صموئيل، هنتجتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، مرجع سابق، ص 68.
2- رعد، عبد الجليل علي، مرجع سابق، ص 244.
3- المرجع نفسه، ص 241.

كما ينبع الإهتمام الكبير الذي يوليه المثقفون للسياسة والعمل السياسي من طبيعة الأعمال التي يؤديها هؤلاء،

فأغلبهم ممن يعتمد في الحصول على مورده مما توفره الدولة من وظائف في الجهاز الاداري والقضائي والتعليمي، أو ممن ينتظر دوره كي ينخرط في السلك الوظيفي، وهؤلاء هم الطلاب خصوصاً، فهذه المهن التي يشغلها المثقفون خاصة في مجال المحماة والتعليم والصحافة توفر دوافع نحو الإهتمام بالسياسة العامة للدولة(1) ، ومبرراً للإنغماس فيها، فأعمالهم تقتضي توفر إدراكاً عالياً للأوضاع القائمة ونقاشاً ونقداً مستمرين حول أوفق الطرق لحل المشاكل الإجتماعية والإقتصادية التي تتخبط فيها البلاد من خلال العمل السياسي، وعموما فإن نشاط المثقفين يرتكز على محورين أساسيين وهما:

1- نشر الوعي السياسي: يستمد هذا الدور حقيقته من تمكن أفرادها وتوفرهم القدرة على خلق الأفكار، وهي أفكار تتعلق بنقد ما هو كائن وطرح ما يجب أن يكون، وهذه الأفكار تحمل في طياتها إعادة النظر بما كان المواطن قد قبل به من قبل، لذا ومن هنا تَحمل إمكانية التغيير في التفكير للأفراد لما تطرحه من تساؤلات وما تثيره من علامات إستغراب لما هو قائم، ومن هنا يبدأ الشك فيما جرى إعتياده من أساليب وسلوك التي تعتمده السلطة كحلول نهائية لمشاكل الأفراد، فهذه الفئة تتوفر على الحس النقدي(2) ، وهو بالتالي يتخذ موقف الضد حيال الموضوع الذي تتأثر به، وعموما تتخذ المواضيع التي تمس مشاعر المواطنين لتسهيل عملية تحريكهم، فمن هنا يبدأ نقل الوعي السياسي القومي لدى الجماهير ذوي المراتب الدنيا في السُلّم الإجتماعي، والتي تتميز ببؤسها المادي وتخلفها الفكري، ويتميز هذا الوعي بكونه عمل يرنو إلى تحقيق مثاليات من خلال الشرح والتفسير وتحليل الأوضاع القائمة وتبيان خطورة السياسات المتبعة من طرف الحكومة الحالية على مستقبل الوطن ومستقبل هذه الجماعات وبالتالي ينتقل الوعي من واقعه الفردي إلى الوعي الجمعي.

2- تنظيم الحركات الاجتماعية: يعتبر هذا الدور عادة لإستكمال الدور الأول وهو "نشر الوعي"، إن نجاح المثقفين في قطع روابط الأفراد بما هو قائم يمكِّنهم من تهيئة الأرضية النفسية من أجل تقبل الأفراد الإنخراط في سلك جماعة جديدة تحمل عادة شعار التغيير، وبعدها تعمل على إستكمال عملية فصل الفرد عن بيئته المادية والمعنوية، بغية تهيئته لعملية إعادة تشكيل شخصيته في مرحلة لاحقة تنتهي بإدماجه بشكل كلي في الحركة، وتعمل إطارات الحركة على إلتقاط الأفراد الذين إنفلتوا من بيئاتهم التقليدية جراء عمليات التحديث، (3)وكل الساعين إلى

1- جيرار، ليكلرك، **سوسيولوجيا المثقفين**، (تر: جورج كتوره)، بنغازي: دار الكتب الوطنية المتحدة، 2008، ص 66.
2- رعد عبد الجليل، علي, مرجع سابق، ص ص، 248-249.
3- المرجع نفسه، ص، ص250-251.

إيجاد البديل من الذين يعانون الإقصاء والتهميش، والعمل على الدمج الفعلي في الحركة، ودفعهم إلى العيش ضمن الجماعة كي يتقبلوا قيمها والعمل بما توفره من مطالب حتى يتحقق الشعور بالإنتماء المشترك إلى الجماعة، ومن هنا تستطيع إطارات الحركة على تحريك القاعدة النضالية للحركة من أجل الضغط على النظام الحاكم لتحقيق المزيد من الإصلاحات في جميع المجالات وخاصة في المجال السياسي وبالأخص فيما يتعلق بالحريات السياسية وفتح قنوات رسمية للمشاركة السياسية بما فيه إتاحة الفرص لإعتلاء المناصب السياسية الراقية في الدولة.

ويذهب **"يورغن هابرماس"** إلى أن المثقفين أناس من الفضاء العام، فهم محترفو الكلام والكتابة، والإستبطان والتحليل والعمل العقلي، وتقوم وظيفتهم على إنتاج الخطابات الضامنة لهوية الجماعة والقيم المركزية السائدة فيها وبثها في الزمان والمكان المناسبين(1)، فالمثقف فاعل ملتزم بشؤون المدينة، ويتمتع بالقدرة على الرؤية العلمية التي ترفعه إلى مستوى النجوم من رجال السياسة والإعلام في نظر المواطنين، كما يعتبر الأنتلجنسيا أنفسهم العارفين بمشاكل الشعب، وهم من يحسنون عرضها، أي هم المخولون للدفاع عن المستضعفين، ومنه يعتبرون أنفسهم ممثلي الشعب والناطقون بإسمه، كما يعتبرون أنفسهم ضمير الأمة، ولذا يقال أن تاريخ المثقفين هو تاريخ فكري وسياسي، أي الذين إندفعوا إلى الحراك السياسي والذين إتخذوا موقفا من مجريات الحياة السياسية في البلاد.(2)

ويعتبر التعليم أحد العوامل التي تؤدي إلى ظهور الأحزاب السياسية، إذ يبحث الفرد المثقف عن مكانته وهيبته من خلال الحزب، ويقوم الأفراد الذين يشعرون بالتماثل في الإتجاهات والإحتياجات بتشكيل حزب سياسي يتبنى أيديولوجية معينة يسعون من خلالها إلى طرح السياسات البديلة على الحكومة القائمة، (3) فالمثقفون لا سلطة مادية لهم لأنهم لا يسيطرون على وسائل الإنتاج، بيدَ أن إدراكهم للظروف الإجتماعية يعطيهم قدرة على تقديم كتلة من الإنتقادات القيمة ضد الطبقة المسيطرة بكاملها وبقدرتهم على أن يجمعوا حولهم طائفة كبيرة من المعارضة، (4) كما أن الأفراد المنخرطون في الأحزاب السياسية، وخاصة الأحزاب القومية يتشبعون بأفكار جد راديكالية، فالعالم لديهم يتميز بثنائية تقوم على الصواب والخطأ، الحق والباطل، الخير والشر، ويظهر لهؤلاء الأفراد أنهم دائماً على حقيقة والخصوم على

باطل، فهؤلاء الأفراد يسهل تحريكهم إلى التظاهرات المناهضة لسياسات الحكومة، وعادة ما يصاحب تجمعاتهم الفوضى والعنف.

1- جيرار، ليكلرك، مرجع سابق، ص 17.
2- المرجع نفسه، ص، ص 53-55.
3- حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، مرجع سابق، ص199
4- شوميلييه، جاندرو، **مدخل إلى علم الإجتماع السياسي**، (تر: إسماعيل الغزال), بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 1988، ص50.

المطلب الرابع: وسائل الإعلام والحراك السياسي

تعتبر وسائل الإعلام عامل ميسر للإنتقال السهل من الطرق التقليدية إلى الطرق العصرية، وأن الرسائل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تنقلها وسائل الإعلام تزيد من مجالات المعرفة، ولهذا يزداد الفهم والإجماع اللازمان لمجتمع أكثر عصرية، ومن هنا يظهر تأثير وسائل الإعلام في الجمهور على ثلاث مستويات: توسيع الأفاق، تركيز الإنتباه والإهتمام، رفع مستوى الأماني والطموحات. (1)

فتطور وسائل الاتصال أدى إلى تقارب السلطة السياسية من الجماهير فأصبح اليوم كل المواطنين بإمكانهم مشاهدة خطاباً لرئيس دولتهم، ومن ثم التفاعل معه من خلال التحليل والنقد، أو مشاهدة تحليلات الأكاديميين المتعلقة بهذا الخطاب عبر شاشات التليفزيون، وكُتَّاب الأعمدة في الصحف وغيرها، وهكذا يتسنى للمواطنين مناقشة كافة سياسات الدولة.

إن إنتشار وسائل الإتصال تعتبر حيوية للمهتمين بالنشاط السياسي من الجماهير، كما أن إنتشار الكلمة المطبوعة تعتبر وسيلة أكثر أهمية لنقل المعلومات في المجتمع الحديث التي بدورها خلقت تقارباً بين الجماهير والسياسة، كما أصبحت الجماعة في حاجة إلى مسؤول سياسي يتجاوب مع الجماهير، ويخاطبهم يومياً ليفسر لهم المشاكل المعقدة في لغة سهلة ومقبولة توضح المواقف والسياسات المنتهجة من طرف النظام الحاكم، ويستطيع أن يدافع عن سياسته وبرامجه، كما يطالب مساندة الجماهير له.

لذا يقوم النظام السياسي خاصة في الدول المتخلفة بالسيطرة على وسائل الاعلام وخاصة الاذاعة والتلفزيون ودور النشر، وتستعملها في تدجين الرأي العام وتحريك نشاطات الأمة لإعتناق خطط القيادة، وبالمقابل لقطع الطريق أمام المعارضين للنظام السياسي خشية من إستعمالها ضده، من خلال تبيان النقاط السلبية والإخفاقات السياسية المتعلقة بالنظام السياسي للرأي العام، كما أن لوسائل الإعلام المختلفة كالصحف والدوريات والإذاعة والتلفزيون والأنترنت والسينما دور مهم في ما يعرف بعملية الإتصال السياسي، ومن هنا تكمن الأهمية البالغة لوسائل الإعلام في الحياة السياسية، (2) حيث أصبح لها دور بارز في دفع الأفراد

للولوج في الحياة السياسية المحلية والإقليمية وحتى الدولية، فأي إستخدام لوسائل الاتصال الجماهيري يعني التعرض لوسائل المعرفة السياسية.

فوسائل الإعلام تدخل إلى المجتمعات لتنقل إليهم العالم الخارجي، مما يؤدي إلى شحذ الخيال وإثارة الطموحات

1- بوحنية ، قوي، **الإعلام ورهانات التنمية السياسية**، ص 03، bouhania ,20:03/2011-09-09 2000@yahoo.com

2- حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، مرجع سابق، ص186.

وزيادة التوقعات، أي أن وسائل الاعلام الجماهيري تجعل الحراك الذهني الخيالي يكون محفزاً للحراك المادي البدني

وتظهر "الشخصية الديناميكية"، وبما أن التحضر هو حالة ذهنية توفر للفرد الاستعداد للتغير والتكيف، فإن دور وسائل الإعلام الجماهيري هنا يصبح هاما في توسيع أفاق الناس وتزويدهم بمعلومات ترفد من تطلعاتهم، كما أن القيم الحديثة ترتبط بشدة بالوسيلة الإعلامية، فالتماسك الاجتماعي والبذل والتضحية والتقمص الوجداني كلها مخرجات بارزة تفرضها سطوة الصوت والصورة.(1)

ورغم سيطرة الأنظمة التسلطية على وسائل الإعلام الرسمية لإضفاء الشرعية ودعم المؤسسات السياسية القائمة وتبرير سلوكهم السياسي، بالإضافة إلى تقييدها لوسائل الإعلام الخاصة بالقوانين الصارمة كتغريم الصحفيين مثلا أو الزج بهم في السجون، كما تتعمد على حجب المواقع الإلكترونية المناوئة لها، وكذا فرض الرقابة الأمنية على دور النشر، إلا أنه ومن خلال الثورة التكنولوجية الحديثة والمتطورة، تمكن الموطن من مشاهدة وسائل الإعلام الخارجة عن سيطرة النظام الحاكم، وتمكنه من معرفة ما هو تضليلي مما هو صواب، خاصة وأن الفرد المتحضر يملك قدراً من العلم الذي يمكنه من تقييم الوقائع ومعرفة الحقيقة.

ففي ظل الثورة الهائلة في تكنولوجيا الإعلام والمعلومات والإتصالات فسح المجال أمام الأفراد المعارضة للأنظمة السياسية في التعبير عن رأيها وطرح سياساتها البديلة المناهضة لنظام الحكم، في مثل ما أصبح يسمى "بالمدونات" و"الصالونات الإلكترونية" وكذا المواقع الإلكترونية الخاصة الداعمة لحرية الرأي والتعبير، فهذا كله يؤدي إلي بلورة الوعي السياسي عند الأفراد المضللين من طرف الإعلام الرسمي، وكذا الأفراد غير القادرين على تحليل السياسات التي عادة ما تتميز بالتناقض والتعقيد، والتعرف على ما يتمتع به قادتهم من رؤية ثاقبة أو ضيقة، ومقدارها تعكسه تصرفاتهم وسلوكياتهم حيال القضايا المصيرية للبلد.(2)

إذن فوسائل الإعلام تعطي للفرد الفرصة للإنفتاح على العالم الخارجي، ولكي يسمع عن أشياء لم يراها من قبل، وبالتالي يتجاوز فكرة الإنسان المحلي، فوسائل الإعلام بالإضافة إلى جهود أخرى تعمل على تشكيل الوعي السياسي للجماهير الذي يجعل المواطن يتعرف على كافة المعلومات التي تتعلق بمصيره وكذا مصير بلاده مما تجعل منه مواطناً صالحاً يقوم بواجباته السياسية على وجه صحيح، فالوعي الذي تشكله وسائل الإعلام على خلاف الوسائل الأخرى يكون وعياً جمعياً يشمل كافة المواطنين، أي أنه عندما تتعرض قناة فضائية رائدة مثلا لقضية حساسة في البلد كقضية فساد من طرف القيادة السياسية للبلد، من خلال النشر وإعادة النشر والتحليل، وبعدها تتعرض لها

1- عبد الغفار رشاد، القصبي، **الإتصال السياسي والتحول الديمقراطي**، القاهرة: مكتبة الآداب، 2007، ص 250 .

2- بوحنية، قوي، مرجع سابق، ص ص،15 – 16.

الصحافة المحلية على الأقل، مما يجعلها تأخذ بعداً وطنياً تجعل كافة الجماهير متعلقين بتلك القضية، محاولين المزيد من المعرفة عنها وعن أبعادها وكذا خطورتها على مصير البلد، وعادة ما ينتج عنها حراكاً سياسياً واسعاً للضغط على النظام ليتعامل مع القضية بحزم، وإجباره لإتخاذ موقف جدي أو جعله يتراجع عن قرار ما قد يضر بالمصالح الإستراتيجية للبلد، كما أنه عندما يتوفر الوعي الجمعي يعمل على تعبئة كافة الشعب للجهود القومية وتوسيع دائرة المشاركة السياسية بالطرق التي تؤثر في عملية صنع وإتخاذ القرار.

فوسائل الإعلام تلعب دوراً كبيراً في تحريك الناس، وبالذات في عملية تقمص دور الآخرين حيث أنها تسهم بكفاءة في نشر التعبئة بين الناس أكثر من أي وقت مضى، كما تلعب دوراً مضاعفاً في الديناميكية الإجتماعية، والقضاء على الفردانية من خلال خلق الحس المشترك بين المواطنين، فوسائل الإعلام تعمل على خلق إطار عام من الفهم المشترك يمكن الإعتماد عليه في تدبير شؤون الحاضر والمستقبل، ويبدأ الأفراد في تعليل الظواهر من خلال النظرة العقلانية السببية، وينظرون إلى مستقبلهم على أنه من الممكن أن يتحكموا فيه بأنفسهم، وليس مكتوبا عليهم بصورة مقدسة لا فكاك منها، ويقبلون على المشاركة والإهتمام بمسائل تتسع مجالاتها وأهميتها، ويتزودون بقدرات أوسع على الإستيعاب والتنقل وتغيير المهن والأدوار ومناطق الإقامة والعمل.(1)

ومع مرور الزمن يتكون لدى الفرد ما يسمى بـ"الصندوق المعلوماتي" ولا يجوز لأي كان المساس به بما فيها الدولة، وهذا الصندوق هو عبارة عن تخزين للمعلومات، إستطاع الفرد أن يجمعها بأساليب تكنولوجية حديثة، ويستطيع أن يسترجعها كما يشاء، ويطلع الآخرين عليها، وأن يتبادلها داخلياً وخارجياً دون تمكن النظام من السيطرة عليها.(2)

وقد ألمح **"باريتو"** إلى دور الإحتكاك الثقافي في خلق التغيرات الاجتماعية وأثره البالغ في تعديل كثير من النظم الحاكمة، وكذا الدور البالغ الأهمية الذي تلعبه الإذاعة والتلفزيون والكلمة المطبوعة في نقل الأفكار عبر المحيطات، وأصبحت تتخطى حدود الدول، وتنفذ إلى أعماق الأفراد والجماعات، كل هذه العوامل من شأنها أن تؤثر على الظواهر الإجتماعية مما تنعكس على الواقع الاجتماعي والسياسي للبلد،(3)

وبناءً على كل ما سبق فإن الحراك السياسي، والنسبة العالية في المشاركة السياسية التي تتطلب مؤسسات سياسية مرنة للتعامل مع مثل هذه الظواهر، وفي حالة غياب هذه المؤسسات بالفعالية اللازمة التي يتطلبها الأمر قد يأثر سلباً على الإستقرار السياسي. وهذا ما سنراه في المبحث التالي.

1-عبد الغفار رشاد، القصبي، **الإتصال السياسي والتحول الديمقراطي**، مرجع سابق، ص 250.

2- المرجع نفسه، ص14.

3-حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 158.

المبحث الرابع: أثر الحراك السياسي على الإستقرار السياسي

إن أثر الحراك السياسي على الإستقرار السياسي يعود إلى طبيعة النظام السياسي في حد ذاته، فإذا كان نظام قائم على مؤسسات سياسية قوية وفعالة بإمكانها إستيعاب كافة التغيرات والمستجدات التي تطرأ فجأةً، فيكون مؤشر العنف منخفض جداً، أما إذا غابت المأسسة عن النظام السياسي فهو معرض لحالة عدم الإستقرار السياسي نتيجة موجات الحراك ، ويذهب **"دانيال ليرنر"** إلى أن التغيرات تزداد سرعتها مع إرتفاع مؤشرات التحديث الإجتماعي حيث تتسع حاجات الأفراد وآمالهم وطموحاتهم بشكل مطرد لم يسبق له مثيل، ومع الرغبات الجديدة يأتي الوعي السياسي الجديد والأراء الجديدة، كما أن هذا الشعب المتعلم بما يمثله من إتجاهات ووعي وطموحات يشكل نسيج "النموذج المشارك"(1) ويرى **"صموئيل هنتجتون"** أن في حالة الإنسداد السياسي تبدو العلاقة بين التحريك الإجتماعي وعدم الإستقرار السياسي مباشرة إلى حد ما، فالتمدن وزيادة التعليم، وإنتشار وسائل الإعلام، هذه جميعها تساهم في دفع المطامح والتوقعات التي في حالة عدم تحقيقها تشكل صدمة للأفراد والجماعات وتدفع بهم إلى مجال العمل السياسي، وفي ظل غياب مؤسسات سياسية قوية، وقادرة على التكيف معهم وإستعابهم، يعني الزيادة في مؤشر العنف وعدم الإستقرار السياسي.(2)

فإنعدام الإستقرار السياسي إذن نتيجة حتمية لغياب المؤسسات السياسية الفعالة، فإذا ما تزامنت مع التحديث الإجتماعي يصبح الأمر حسب تعبير **"أيزنشتاد"** بإنهيار التحديث، وحسب **"هنتجتون"** بالتفسخ السياسي، وعند الدكتور **"علي رعد عبد الجليل"** بالجمود

المؤسسي، (3) حيث يعتبرها الكل أنها سبب مباشر في عدم الإستقرار، وبالمقابل فالمؤسسات السياسية شرط ضروري لتحقيق الإستقرار السياسي حيث يعتبر **"مايرون وينر"** إن المؤسسات السياسية كفيلة بحل وتسوية الصراعات التي تلازم المجتمعات الحديثة، وهي شرط أساسي للتقدم، ذلك لأنها تمثل القناة التي تتجمع فيها أراء وتفضيلات وجهود الأفراد لتحقيق الغايات المشتركة، بعكس المجتمعات التي تفتقر إلى تلك القدرة على بناء المؤسسات والتي تعاني وفق تعبير **"وينر"** إنهياراً تنظيمياً، (4) إذن فثقافة المشاركة تتلاءم مع بنية سياسية ديمقراطية، ومن ثم فإن التلاؤم ما بين نوع الثقافة الجماهيرية وبين البنية السياسية للنظام هو الذي يضمن

1- عبد الغفار رشاد، القصبي، ك/1، **التنمية السياسية وبناء الأمة**، مرجع سابق، ص 200.

2- صموئيل، هنتجتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، مرجع سابق، ص 63.

3- رعد عبد الجليل، علي، مرجع سابق، ص 325.

4- عبد الغفار رشاد، القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي، ك/2، الحراك السياسي وإدارة الصراع**، ط/2، القاهرة:كلية العلوم الإقتصادية والسياسية، 2006، ص110 .

الإستقرار السياسي، وعدم الإنسجام بينهما يعرقل سير النظام ويخلق حالة من الفوضى وعدم الإستقرار السياسي.

إلا أن ظاهرة عدم الإستقرار السياسي تعتبر في الكثير من الأحيان متغير تابع لأزمة الشرعية حيث عندما تزول الشرعية عن السلطة الحاكمة يتعرض النظام لهزات مزمنة من عدم الإستقرار السياسي، وفي الكثير من الأحيان تؤدي إلى إنهيار النظام الحاكم، وفي أحيان أخرى تعرض سيادة الدولة إلى الخطر، كما أن أزمة الشرعية هي الأخرى نتيجة حتمية لعومل معينة مصاحبة للمجتمعات المستحدثة ومن هذه العوامل التي سيتم البحث فيها بالإضافة إلى أزمة الشرعية هي: تشوه عملية التحديث، الفساد السياسي ومعضلة الفعالية، والفجوة الايديولوجية، والإنسداد السياسي، وسنورد كل منها في مطلب بإيجاز فيما يلي:

المطلب الأول: أزمة الشرعية

يربط الكثير من الباحثين ومنهم (**ماكس فيبر، سايمور مارتن ليبست، لوسيان باي**) أزمة الإستقرار السياسي بأزمة الشرعية، حيث لا إستقرار لسلطة غير شرعية، كما تعتبر إحدى السمات البارزة لظاهرة التخلف السياسي. فنضوب الشرعية مهما كان مصدرها، للنظام السياسي، تعرضه لعدم الإستقرار، فعندما يكون النظام شرعياً قد يغمض الشعب عن الكثير من الأعمال التي يراها سلبية، وبالتالي يمكنه الحكم من دون إستعمال وسائل الإكراه، ومن ثم تصبح الشرعية البديل الأكثر إنسانية لقواعد الإجبار المادي والمعنوي التي يتم يستخدمها

النظام لقيادة دفة الحكم، ولضبط الحركات العامة حوله،(1) وهذا يعني أن فقدان الشرعية يرتبط بالطريقة التي تواجه بها أنظمة الحكم الأزمات الإجتماعية والسياسية، ويذهب جل الباحثين بأن لا إستقرار لأي سلطة من دون توفر عنصر الشرعية، والشرعية حسب مبدعها **"ماكس فيبر"** هي أن يشعر المواطنون أن النظام الذي يحكمهم صالح، يستحق التأييد والطاعة، وهذا ما يساهم في الإستقرار السياسي، وتقود هذه الحالة أيضا إلى إستقرار المجتمع بالكامل، (2)

إن الرضا بالسلطة هو الذي يعطيها الشرعية، ذلك أن قوة الإكراه المادي لا تمثل منفردة السلطة، وإنما لابد من رضا المحكومين الذي ما إن يتراكم معه عنصر القوة المادية حتى يجعل السلطة السياسية بحق، وأزمة الشرعية قد تلتحق بالمؤسسات السياسية عندما تكون هذه المؤسسات غير مقبولة من المحكومين، كما قد تلحق بالأشخاص القائمين على أمر هذه المؤسسات، كم قد تتصل الأزمة ببعض السياسات التي ينتهجها القائمون على السلطة. (3)

1- خميس، حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع إشارة إلى تجربة الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2003، ص28

2- المرجع نفسه، ص 22.

3- أحمد، وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية في دول العالم الثالث**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2000، ص48

وتنطلق الشرعية من القدرة على خلق الإيمان بأن النظم السياسية القائمة، هي أكثر ما يلائم المجتمع، مع إستمرار الحفاظ على هذا الإيمان وتجديده، وتنظر الجماعات إلى النظام السياسي على أنه شرعي وغير شرعي بقدر ما يتناسب قيمه الإجتماعية والأخلاقية والدينية مع قيمها، وقد يرجع الأمر هنا ليرتبط بأزمة الهوية.

ويعتبر **"ليبست"** أن أزمة الشرعية جاءت إثر إنقسامات قوية بين الجماعات التي تمكنت نتيجة الإتصال بالجماهير من أن تنتظم على أساس قيم جديدة، غير تلك التي كانت مقبولة في الماضي، وأزمة الشرعية في معظمها هي أزمة تغيير، نتيجة التغيير في المجتمع الحديث، وتحدث هذه الأزمات خلال فترة إنتقال المجتمع إلى بنيان إجتماعي جديد في الحالات التالية:

1- إذا تعرضت مكانة المؤسسات التقليدية الرئيسية للتهديد إبان فترة التغيير.

2- إذا لم يكن النظام السياسي مفتوحاً بالنسبة لكل الجماعات الرئيسية في المجتمع خلال مرحلة التحول، أو في الوقت الذي تتزايد فيه الإحتياجات ذات الطابع الخطير.

3- إذا لم يكن النظام الجديد قادراً على تحقيق ما تطمح إليه الجماعات الرئيسية خلال فترة طويلة.(1)

إذن فالتغير الإجتماعي يقتضي أن يواكبه تغير سياسي يجدد بموجبه الشرعية على السلطة السياسية، فقد تتغير العادات القديمة للشعب، وتتحطم الروح المعنوية العامة، وتهتز العقيدة الدينية، وتنفصم عرى التقاليد، وتكون نتيجة هذا كله الفوضى بين المواطنين، فلابد من نظام سياسي حديث تجتمع فيه رضا المجموع الإجتماعي للحد من هذه الفوضى واللاإستقرار.

كما أنه قد ترتبط أزمة الشرعية بالطريقة التي تواجه بها الأنظمة السياسية الأزمات التي تحُل بها، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالمساهمة الشعبية المتزايدة في المشاركة السياسية، فكلما أصبحت الجماعات الجديدة ناشطة من الناحية السياسية، فإن ولاءهم للنظام الحاكم يكتسب بواسطة تسهيل إشتراكها بالمؤسسات السياسية الشرعية، كما تسمح هي بدورها للجماعات المستقرة القديمة بالإحتفاظ بمراكزها المكتسبة.(2)

ولذلك يمكن القول أن الشرعية ترتبط بالمسؤولية، ومسؤولية الحكام والمؤسسات السياسية تقاس بمقياس القرارات التي تصدر بموجبها حقوق وواجبات المواطنين، فتغير ظروف الحياة في مجتمع ما قد تتغير فيه الممكنات، وشرعية الحكام والمؤسسات تتعلق بمدى قدرتة هذه الأخيرة على الإحاطة بتطورات المجتمع والتكيف معها. (3)

1- سايمور مارتن ليبست، مرجع سابق، ص 38.

2- المرجع نفسه، ص 39.

3 - جان مارك، كواكو، **الشرعية والسياسة**، (تر: خليل إبراهيم الطيار)، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية ،2001، ص 252.

ومن أجل التشديد على ذلك فإن من المناسب أولاً التشديد على أن ميداني "الممكنات والمعاني" خاضعان للتغيرات، وأن هذه التغيرات نفسها لها إنعكاسات على المفاهيم التي يملكها الأفراد حول حقوقهم وواجباتهم، وثانياً تسهم التغيرات التي تؤثر في ميدان الممكنات، وطبقاً للمحتويات التي تحملها وما تمكن أن تستفيده إحتمالاً من مضاعفاتهم في تحويل معطيات الحياة في مجتمع ما، وبالتالي تحويل معطيات التوازن السياسي. (1)

أما بالنسبة لدول العالم الثالث فتفتقر مؤسساتها السياسية للشرعية عندما تكون إمتداداً للمؤسسات التي كانت قائمة في عصر الإستعمار، كما أن هذه المؤسسات تكتسب الشرعية من خلال العناصر التي قادت النضال الوطني ضد الإستعمار، إلا أنها سرعان ما تنهار عندما تقع في أيدي فاسدة، أو عندما تواصل إصدار مخرجات سياسية غير مقبولة شعبياً، أو عندما تكون غير قادرة على مواجهة المطالب التي تطرحها الأمة، أو حينما لا يكون بمقدورها التكيف مع ما يستجد من ظروف، أي عندما تصبح غير قادرة على تجديد وظائفها، كما تظهر أزمة

الشرعية عندما يكتشف المحكومون أن الحكومات القائمة ليس بمقدورها تحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية، ذلك فضلاً على أنها تركز السلطة في أيديها، وتضع العراقيل أمام تداولها، وهذه الأمور هي التي تفقد الحكومات شرعيتها، وبالتالي تجعل الجماهير تتوق إلى التغيير، عسى أن يكون من شأنه تحسين لأوضاعهم.(2)

المطلب الثاني:تشوه عملية التحديث

يعني هذا إختلال التوازن بين مجالات وأمكنة التحديث، فالقيادة السياسية عادة ما تركز في سياساتها التحديثية على المدينة مهملة الريف وما يتعلق به، كما تركز على المجالين الإقتصادي والإجتماعي، متجاهلةً تماماً المجال السياسي، وقد يبدو هذا الشق الأكثر أهمية في تفسير ظاهرة عدم الإستقرار السياسي في النظم السياسية المتخلفة، حيث أنه لا يمكن أن يتعايش التحديث الإجتماعي مع التخلف السياسي.

فنظراً لكون المدن هي مركز القوة السياسية، فهي حتما تحظى بالعناية والرعاية من قبل الحكام، لأنهم يعيشون فيها أولاً، ولأنهم أكثر حساسيةً لمطالب سكانها ثانياً، ولما كانت هذه المدن غير منتجة بالدرجة الأولى، فإن ما تحظى به من خدمات في مجتمع محدود الموارد حتماً سيكون على حساب الريف، وإهمال الريف وحرمانه ينطويان على ما يسمى بعوامل الطرد، وحظوة المدينة والعناية بها تنطويان على ما يسمى بعوامل الجذب، (3) فالمهاجرون من

1- جان مارك، كواكو، المرجع نفسه، ص 253.

2- أحمد، وهبان مرجع سابق، ص 48.

3- سعد الدين، إبراهيم، مرجع سابق، ص 224.

الريف ينجذبون إلى المدينة بسبب الحرمان من ناحية، وبسبب ما توفره المدينة في نظرهم من فرص أحسن للحياة من ناحية أخرى.(1)

فنتيجة لإهمال الريف وحرمانه من الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والمرافق العامة وبرامج الإنعاش الاجتماعي، يجعل سيلاً من الريفيين يهجرونه إلى المدينة، وهنا تختلط الأسباب مع النتائج في جدلية إقتصادية وإجتماعية تتفاعل فيها عوامل الطرد مع عوامل الجذب.

إن النزوح الريفي يؤدي إلى خلخلة التوازن بين النمو الإقتصادي والمطالب الإجتماعية للسكان، فمن سلبيات التحديث أنه يتم القضاء على الأراضي الزراعية المحاذية للمدن وإقامة المصانع فيها، وكذا إقامة هؤلاء النازحين على جزء مهم من الأراضي الزراعية، كما أن

الأراضي الريفية التي كانت تُزرع من قبل، وتم تركها ستتحول حتماً إلى أراضي رعوية، وهذا كله يطرح إشكالية الغذاء الذي يدفع الدولة إلى الإستراد من الخارج وبالتالي يخلق مشكلة التبعية التي تتطلب توفر العملة الصعبة أو الخضوع للمشروطية السياسية من الخارج، والتي عادة ما تنعكس عواقبها سلبياً على الوضع الاجتماعي للسكان.

وكذلك نتيجة لإنتشار الصحة العامة والطب العلاجي الوقائي كان له أثر بالغ في خفض عدد الوفيات في المدن أولاً ثم في الريف بعد ذلك، وبما أن التعليم لم ينتشر بصورة سريعة، فإن إتجاهات السكان وقيمهم وسلوكهم بخصوص تحديد النسل وخفض معدل المواليد لم تتأثر بالدرجة نفسها التي تأثر بها معدل الوفيات، أي أنه نتيجة التطور المشوه أو غير المتوازن للبنية الاقتصادية التحتية، فإن الهياكل الفوقية للمجتمع لم تتطور بالسرعة المطلوبة، فكان نمو السكان أسرع من نمو الاقتصاد والتعليم والثقافة، وحالة اللاتوازن هذه تخلق بدورها مشاكل إجتماعية تعرقل النمو الإقتصادي للبلد.(2)

كما أن النزوح الريفي المفرط يؤدي إلى إقامة النازحين على أطراف المدن، مما يشكلون ما يعرف ببيوت الصفيح أو أحزمة البؤس وهي تحيط بالمدن والموانئ، والتي تعد بمثابة بؤر تتخمر الثورة في جوانبها، كما تم إعتبار سكانها "بإحتياط الثورة المقبل"، نتيجة إلى تحول هؤلاء الأفراد إلى عبئ زائد يضاف إلى رصيد النظام من المشاكل الإجتماعية القائمة وخاصة في ما يتعلق بالبطالة، وتبيعات هذا الوضع من آفات إجتماعية، وتحول هؤلاء إلى أداة سهلة لمن يريدون إثارة الشغب والفوضى داخل البلاد لإضعاف النظام الحاكم وإرغامه لتحقيق مطالب سياسية.

1- سعد الدين، إبراهيم، المرجع نفسه، ص 225.

2- المرجع نفسه، ص214.

أما فيما يتعلق في التطور غير المتوازن لمجالات التحديث، فهذا قد ينجم عنه أزمة، والتي يحددها **"موريس دفرجيه"** بالتطور غير المتكافئ لمختلف العناصر التي يتكون منها المجتمع، فإذا لم يصاحب هذا التطور في المجال الاقتصادي والإجتماعي تطور مقابل في المجال السياسي، ستتولد هوة وتنمو مما قد تفصل النظام السياسي القائم عن المجتمع، ولا شك أن هذه الفجوة ستتسع على درجات أو مراحل، وبعد فترة من الزمن تتولد مطالب وحاجات عارمة تقتضي بالضرورة إدخال تطورات وتغيرات جذرية وجوهرية عميقة ومفاجئة في بنية النظام السياسي القائم ومؤسساته، وإلا سيعاني النظام من حالات مزمنة من مظاهر عدم الإستقرار السياسي، وهذا كله نتيجة الطلبات الشعبية المتزايدة للمشاركة في الحياة السياسية، والذي هو الآخر ناتج عن ما يعرف بالتطور المشوه والمعرقل للتطور السياسي،(1) فالتحديث

الاجتماعي الذي لم يقابله إصلاحات إدارية وسياسية في معظم الدول المستحدثة أدى إلى نتائج ضعيفة وهزيلة، وهو ما يفرض متلازمتا التغيير، وإلا سينتج الفساد في القطاع الاقتصادي وهدر للموارد والمال العام وعدم وجود عدالة توزيعية مما ينذر موجة جديدة ومتجددة من العنف الاجتماعي والسياسي.(2)

ويذهب **"صموئيل هنتجتون"** إلى أن إذا توفرت لدى النظام الحاكم مؤسسات سياسية قادرة على إستعاب الطاقات البشرية الهائلة المطالبة بالمشاركة السياسية وإحتواء مطالبها والتي عادة ما تكون مرتفعة نتيجة التحديث الاجتماعي، فإن النظام السياسي قد ينجح في الإستمرار، وإذا فَقَدَ هذه المأسسة، أو حدث له تفسخ مؤسساتي، فإنه سيتعرض إلى الإنحلال والزوال نتيجة الحراك الإجتماعي الناتج بالنسبة إليه عن التحديث، وهذا ما يعرف بإنهيار التحديث، أو بعبارة أخرى يريد أن يقول **"هنتجتون"** يجب أن يواكب كل تحديث وتطور إجتماعي تحديث وتنمية سياسية .(3)

وأخيراً يمكن القول أن التحديث الإجتماعي يقتضي توفر المرحلية في الإنجاز مع مراعات خصوصيات المجتمع، وإلا ستؤول الأمور إلى عواقب يصعب التحكم فيها، نتيجة إنفجار التحديث، فإذا سلمنا أن الثورة الشعبية بنت الأزمات الإجتماعية، فإن عملية التحديث لم تكن في يوم من الأيام بريئة من عوامل وأسباب معينة كانت تدفع بشكل أو بآخر إلى الثورة الشعبية، أو على الأقل إلى موجات من العنف واللاإستقرار السياسي والاجتماعي.

1- خميس، حزام والي، مرجع سابق, ص 245.

2- عبد العالي، عبد القادر، **التنمية الإنسانية والتحول الديمقراطي أو متلازمة التغيير في الوطن العربي**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الثاني، 2010، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، ص .ص 38 – 39.

3- Sammual. Huntington, Political devlopment and political decay, In world politics.1965-p,p386-387.

المطلب الثالث: الفساد السياسي ومعظلة الفعالية

من أجل وضع الفساد السياسي في إطاره المفاهيمي يمكن القول أنه "محاولة للفوز باللعبة دون الالتزام بقواعدها" كما يمكن إعتباره خرقاً للقاعدة القانونية لتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة،(1) فهو سلوك يميل إلى إنتهاك مقاييس السلوك الرسمية التي يضعها النظام السياسي عادة لمن يمارس خدمة أو وظيفة عامة، فعندما ينحرف فرد أو مجموعة منهم، بعضهم كلف بتأدية واجبات رسمية أو عامة تحت تأثير إعتبارات خاصة ربما تكون شخصية أو عائلية أو زمرة خاصة، يرمي الشخص من خلالها إلى تحقيق أغراض معينة كالثروة أو الإمتيازات أو المكانة أو النفوذ، حينها يمكن إعتبار هذا النشاط فساداً سياسياً، والفساد السياسي

يخلق مشكلتين أساسيتين وهي الفاعلية ومعضلة الضياع القيمي، فالأولى تتعلق بمؤسسات الدولة والثانية بأفراد المجتمع.

وهذا الوضع السلبي ناتج بالدرجة الأولى عن غياب المؤسسات الرقابية مما ينتج عنه حالة مرضية هي إنكفاء المسؤولين على أنفسهم سعياً من أجل تدعيم مصالحهم وحمايتها، وتحولهم إلى عصب أو زمر تكتسب في أحيان معينة شكل تنظيمات سياسية تسهر على الإحتكار المطلق للسلطة والثروة لديها، وتعمل على المزيد من السيطرة على عناصر القوة في البلد لكي تفرضها فيما بعد على نطاق الدولة،(2) ومن هنا تبرز ظاهرة تزاوج السلطة والمال كمرض سرطاني ينهك مؤسسات الدولة، والذي يؤدي بالضرورة إلى طغيان المصلحة الخاصة على المصلحة العامة خاصة عندما يحوّل المسؤولين مؤسسات الدولة إلى ما يشبه ملكيات خاصة، يبيعون لها تارة ويشترون منها تارة أخرى ويسيطرون على الإنتفاع بإمتيازات هذه المؤسسات ، ليس على حساب الشعب فقط بل في بعض الأحيان على حساب الدولة، متجاهلين تماما حق الشعب في الحصول على كافة الخدمات، وهذا ما يجعل الأوضاع متردية ومتعفنة في كافة المجالات الإقتصادية والإجتماعية، وهذا كله سيطرح فيما بعد بقوة إشكالية الفعالية.

فالفعالية بإعتبارها قدرة النظام على مواجهة ومعالجة القضايا والمشاكل الداخلية والخارجية التي يتعرض لها كالتنمية، العدالة الاجتماعية، المشاركة السياسية، تأكيد الحقوق والحريات السياسية، والسعي لتصفية علاقات التبعية، سواء كانت سياسية أم إقتصادية أم عسكرية أم ثقافية، وذلك في غضون فترات زمنية معقولة، تسمح بتكتيل مبررات الولاء وبالتالي تراكم مقومات الشرعية لقيادته وسياساته وهو ما يصطلح عله بالإقتدار السياسي. (3)

ويرى **"ليبست"** أن إستقرار السلطة – كنظام – وديمومتها ورسوخها ولتجنب تقويض شرعيتها لابد من وجود

1- رعد، عبد الجليل علي، مرجع سابق، ص 354.

2- المرجع نفسه، ص 357.

3- تامر كامل محمد، الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، عمان: دار مجدلاوي، 2004، ص 141.

عنصر آخر يصون السلطة ويضمن إستقرارها وهو "الفاعلية"، أي أن الفاعلية عنصر مهم في كيان السلطة، فغيابها تتوجب الطاعة للسلطة بالقوة وبحضورها تتوجب الطاعة للسلطة بالواجب والقناعة والقبول، وهو ما يعرف بالدعم عند **"دافيد إيستن"** وسيكون النظام السياسي في خطر إذا ما إنهارت الفاعلية لمدة طويلة أو تكرر إنهيارها أكثر من مرة،(1) ولمعرفة مدى إستقرار المؤسسات يجب مدى معرفة مدى فاعليتها، لذلك لا يمكن لأي نظام سياسي أن يبقى شرعيا ويحظى بالإستمرارية إذا غابت الفاعلية والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن

تتعايش مع الفساد بشتى أنواعه، فهي إذن المعيار الوظيفي لإستقرار وديمومة النظام والسلطة السياسية. (2) والفساد حسب "**هنتجتون**" سمة ملازمة للمجتمعات الإنتقالية من التقليد إلى الحداثة الذي بدوره يؤثر على الإستقرار السياسي.

فعندما يشيع الفساد تغيب الشفافية وتكثر المحاباة وبالتالي تُغَيب الكفاءات وقيم الجدارة والإستحقاق، وهذا ما يؤدي إلى تراجع الفاعلية وغيابها لدى مؤسسات الدولة السياسية والإدارية وحتى الخدماتية، ومن الأمثلة التي تختبر فعالية الأنظمة السياسية هي الأزمات الإقتصادية والإجتماعية والكوارث الطبيعية المفاجئة، ومن هنا تبرز قدرة النظام وكفاءته في تعامله معها، ومدى تأثر شرائح واسعة من الأفراد بها، فإذا هزت نسبة واسعة من الأفراد قد تضع النظام ومؤسساته موضع تساؤل، وهو الأمر الذي يكسر هيبته ويثير حالة من النفور وعدم التفاعل معه، هذا وبالإضافة إلى أمور أخرى تتعلق بالسياسة الخارجية للبلد وكذا الأوضاع الدولية والإقليمية وكيفية تعامل النظام معها، خاصة عندما يتعلق الأمر بالسيادة الوطنية والقرار الوطني، وكذا دخول البلد الحرب وخسارته فيها، فهذه المسائل كلها قد تضع النظام الحاكم في إمتحان محرج، إذا لم يستطع التعامل معها بكفاءة وفعالية سيجبره على التخلي على السلطة وإلا سيتعرض لموجات مزمنة من عدم الاستقرار السياسي قد تضع سيادة البلد في خطر.

فالفاعلية تخلق قناعة لدى الجمهور بجدارة الحاكم وبالتالي أحقيته في الحكم وإدارة شؤون الدولة والمجتمع، وهذا هو جوهر الشرعية ومغزاها، وبالمقابل فإقامة الشرعية في الأنظمة الشمولية على الأداء أدت إلى ظهور ما يسمى "بمأزق الأداء" وبالتالي إنهارت الشرعية،(3) لذا يمكن القول أن عنصر الفاعلية مهم جدا لإستقرار الأنظمة السياسية حتى ولم تتوفر على أية أسس ديمقراطية. فالفاعلية هي بمثابة الروح في الجسم الذي هو النظام السياسي، فبتواجدها يستطيع النظام السياسي إحتواء أية أزمة قد تطرأ فجأة، وبغيابها تدفع بالنظام وجها لوجه أمام الجمهور ضمن موجات عنف دراماتيكية تزعزع أسس النظام وتهز إستقراره.

1- سايمور، مارتن ليبست، مرجع سابق، ص 39 .

2- خميس، حزام والي، مرجع سابق, ص40 .

3- صموئيل، هنتجتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي**، (تر: عبد الوهاب علوب)، القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993، ص 112.

أما معضلة الضياع القيمي وهي عدم توفر مقاييس محددة لتحديد السلوكيات وتعيين الإستجابات، وهي حالة تنتج عند الإنهيار في البنية الثقافية، وتحدث خصوصاً عندما يكون هناك إنفصال بين المعايير وبين قدرة أفراد الجماعة الإجتماعية على العمل بالتوافق معها، فعندما تفشل البنية الثقافية بإعتبارها الدافع الداخلي للسلوك والإتجاهات في التكامل مع ما

تتيحه البنية الإجتماعية من إمكانيات، تؤول إلى الضياع القيمي، وهي بدرجة أولى تنتج عن التحديث القصري وعندما يتفشى الفساد في المجتمع، أي عندما ينتقل الفساد من مستوى القيادة إلى أفراد المجتمع، ويتفق علماء الاجتماع على أنها حالة خطيرة جداً على مستقبل الدولة والمجتمع. فالقيم كما يرى **"كلاكوهون"** تضع الحدود بالمقابل المسموح به لإشباع الدافع، وحسب النظرية الوظيفية في الثورة، أن المشاكل تبدأ في النظام الإجتماعي حين تصبح القيم عاجزة عن تفسير التغير الذي طرأ على البيئة الإجتماعية، أو عندما ينظر إلى البيئة على أنها شيئ سيئ التنظيم، فإن هذا يعني أن النظام الإجتماعي مقبل على فترة إضطرابات خطيرة.(1)

والضياع القيمي كما يرى **"دوركهايم"** حالة متوطنة في المجتمعات الحديثة بشكل خاص وبالأخص المجتمعات الصناعية، حيث يتم تقويض الموانع العرفية المألوفة وتضعف الحدود الأخلاقية والدينية لتحل محلها أخلاق الطمع والربح والرأسمالية،(2) فحالات الضياع القيمي تزداد بشدة مع كل ضعف يمكن أن تتعرض له الموانع والحدود الأخلاقية على الصعيدين النفسي والإجتماعي، فالعلاقة إذن طردية.

ولن تقتصر مشاعر الضياع على أولئك الذين حققوا إنجازات ما، سواء على الصعيد المادي أو على صعيد المكانة والنفوذ أو كليهما، بل ستمتد لتطال الكثيرين من أولئك الذين تحوط حياتهم العزلة والحرمان، وينتج عن هذا نمطين أو إتجاهين، فإذا إتجهت هذه الحالة نحو المزيد من الفساد بشتى أنواعه ليطال عدد كبير من أفراد المجتمع، فهذا قد يؤجل إنفجار المجتمع كما يتطلب وفرة مالية للنظام الحاكم للتسيير بالفساد عن طريق شراء الذمم حسب **"هنتجتون"**،(3) أما إذا نتج عنه الإنسحاب أو الاغتراب وهي حالة تراجع نفسية من الناس عن دعم البنى والمؤسسات السياسية القائمة، ويحكم هؤلاء الناس الشعور بأن عالمهم مهدد ويسوده التشوش، نتيجة لعدم وجود قواعد واضحة ووسائل أمان ثابتة، فالقواعد والمعايير التي تحدد السلوك بالنسبة لهم مبهمة يلفها الغموض، كما أن الإنسحاب سيتحول من سلوكيات سلبية بحتة إلى عمل مباشر يصدق إطلاق عليه صفة التمرد أو الثورة.(4)

1- أ، س، كوهان، مرجع سابق، ص، ص 142- 143.

2- رعد، عبد الجليل علي، مرجع سابق، ص 350.

3- صموئيل، **هنتجتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، مرجع سابق، ص 84.

4- رعد، عبد الجليل علي، مرجع سابق، ص 353.

المطلب الرابع: الفجوة الأيديولوجية

يقصد بها فشل الخطاب الأيديولوجي لما يعرف بالقائد أو الزعيم أو النخبة الحاكمة بصفة عامة، أي أنه لم يعد يعبر عن الحاجات المادية والروحية لأفراد المجتمع، وهذا الظاهرة مستشرية أساساً في دول العالم الثالث، والتي ناضلت قياداتها ضد الإستعمار وتمكنت من حكم

البلاد فيما بعد، والتي إنحصرت خطاباتها بين الثورة والإستعمار ومحاربة الإمبريالية،(1) وبعد مرور فترة من الزمن تصبح هذه الأحداث التي تتضمنها هذه الخطابات جزء من الماضي بالنسبة للشعب، لا تلبي الحاجيات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للجماهير، فمثل هذه الخطابات إستخدمها قادة الحركات المناهضة للإستعمار لإثارة النعارات القومية والوطنية وحتى العنصرية لمكافحة الإستعمار ونجحوا في ذلك، إلا أنها في ظل عملية بناء الدولة لم تعد تصلح مثل هذه الخطابات، بل الأمر يحتاج إلى إنجازات فعلية واقعية من شأنها تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

وركزت القيادات السياسية في خطاباتها على الجانب العاطفي مغفلة المضمون الإقتصادي والإجتماعي لحساب التوجه السياسي في عملية بناء الدولة الأمة، كما أنه في الكثير من الأحيان يلجأ الحكام إلى توجيه النقد اللاذع للخارج من أجل لم شمل الجماهير حوله وكذا للتغطية على الإخفاقات الإقتصادية لمنظومته الحكومية، وبعد مرور فترة من الزمن تتمكن الجماهير من إدراك هذه الخطابات والسياسات المعادية للخارج بأنها لم تجد لهم نفعاً، بل زادتهم ضيقا وتأزما، وبالتالي يصيبهم التذمر والسخط في البداية مما يدفعهم إلى نقدها أحيانا ومهاجمتها أحيانا أخرى، ليتحول فيما بعد إلى سخط جماعي قد يدفع بهم إلى مناهضة مثل هذه السياسات بالأعمال العنيفة، والمطالبة بإنجازات فعلية تخدم الدولة والمجتمع، صحيح قد نجحت بعض هذه القيادات في البداية في خلق ثورة مركبة إقتصادية وإجتماعية وثقافية في آن واحد كما حدث في الصين، إلا أنها نتيجة لإخفاق مثل هذه السياسات في تلبية الحاجيات المادية والروحية للجماهير تتلقى معارضة شديدة من طرف شرائح واسعة داخل المجتمع،(2) فالخطابات الأيديولوجية الضيقة وحدها لا تكفي لبناء الدولة الأمه، بل يجب تأسيس الحقوق والواجبات لتشمل كل شرائح المجتمع، بالإضافة إلي وجود قيم الفاعلية والإنجاز للشعارات التي يرفعها النظام الحاكم.

ومن جهة أخرى إن النتائج السلبية للسياسات التحديثية التي تعبر عن أيديولوجيات غربية منافية تماما للأيديولوجيات القائمة في البلد، مما خلقت تيارات ثقافية معارضة للفلسفة الليبرالية الغربية، محاولة إيجاد مكان لها

1- أحمد، وهبان، مرجع سابق، ص، ص 58 - 59.

2- رعد، عبد الجليل علي، مرجع سابق, ص332.

حتى تكون طرفاً في البناء الثقافي للدولة والمجتمع، وعادة ما ينتج عنه صدام بين الأيديولوجيات الليبرالية والمحافظة قد تؤدي إلى تشكيل حركات راديكالية متطرفة، والتي ينتج عنها حتماً إخلال بالإستقرار السياسي للبلد، وعناصر الصدام تبقى قائمة طالما أن

صياغة الأهداف لم تكن لتتعدى طرف واحد منادية بمجتمع موحد في شتى المجالات، وبالتالي عدم الإعتراف بأية تمايزات ثقافية يمكن أن تقيم حواجز بين أبناء الشعب الواحد، وهذا ما لم يعد إحتماله على أية حال بعد عقود طويلة من التطورات والتغيرات على العديد من الأصعدة الإجتماعية والثقافية.(1)

كما أن السياسات العامة الرمزية قد لا تشتمل على قيم وثقافات بعض الأقليات العرقية أو الدينية داخل الدولة القطرية، وهذا ما ينتج عنه الإقصاء الهوياتي، والأكثر من ذلك عدم وجود هذه الأقليات لملاذ آمن لممارسة طقوسها الدينية وعاداتها وتقاليدها الثقافية، وقد لا يكون معترف بها أصليا في الدساتير، فتجد نفسها دائما مقصية، وينتابها الخوف نتيجة الضعف، ومن هنا تتولد لديها مشاعر الإستياء والسخط، وكإفراز لهذا الواقع غير المتكافئ تنشأ حركات إجتماعية وسياسية من أجل ممارسة الضغط على النظام لإقتطاع المزيد من الحقوق والحريات، وعندما تفشل في ذلك عادة ما تلجأ إلى ممارسة الشغب والفوضى، وبالتالي يخلق حالة من العنف والعنف المضاد، مما يدفعها أخيراً للمطالبة بالإنفصال، والذي سيترتب عليه نتائج وخيمة على الإستقرار السياسي، فالحركات العرقية ما إن تطل برأسها داخل أي مجتمع حتى تجعله مسرحاً للقلاقل وأرضا خصبة لعدم الاستقرار السياسي.(3)

ويرى "**روبرت ماكيفر**" أن المجتمع الحديث يتميز بثلاث نزعات وهي: النزعة التكنولوجية، النزعة التخصصية، والنزعة الحراكية، وتتفاعل هذه النزعات لتؤدي إلى التغيير الإجتماعي، إلا أنه سيحدث هوة داخل المجتمع بين مواقف الجماهير المنبثقة من النظام التكنولوجي الجديد، ومواقف الطبقة الحاكمة التي لم تتكيف مع عادات هذا النظام الجديد، ولم تتنبأ بإفرازاته على المجتمع،(2) وبعد مرور فترة من الزمن تبرز إنعكاسات هذه التغيرات الإجتماعية وبالخصوص الثقافية على النظام الحاكم، فإما يتكيف معها وإما يرحل.

وعموماً يمكن القول أن الإستقرار السياسي والإنسجام الإجتماعي يعتمد جزئياً على الثقافة السياسية، فالتجانس الثقافي والتوافق بين ثقافة النخبة والجماهير يعززان من الإستقرار ويدعمانه، أما التباين الثقافي والإختلاف بين عقلية الصفوة وعقلية الجماهير يعكس بدرجة أو بأخرى مصدر تهديد للإستقرار السياسي.(3)

1- رعد، عبد الجليل علي، مرجع سابق، ص332.

2- روبرت، ماكيفر، مرجع سابق، ص369.

3- محمد تامر،كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص 103.

4- أحمد، وهبان، مرجع سابق، ص 106.

المطلب الخامس: عدم رغبة النخب الحاكمة في التغيير السياسي

إن المجتمعات المستحدثة لم تعد كما كانت في المرحلة التقليدية بل أصبحت تعج بالحركة، كما تعقدت بناها وتنوعت أدوارها وتخصصت وظائفها، إلا أنها تفتقد للأطر التنظيمية لإدارة العملية السياسية التي يصنع القرار على ضوئها ويتخذ بإسمها وتحت تأثيراتها.(1)

وهذا راجع إلى عدم تطوير آليات معينة توفر قدراً من الإعتراف بالإتجاهات المختلفة والمتعارضة، والمعبرة في الوقت نفسه عن مصالح متنوعة كانت قد نمت في المجتمع جراء السياسات التحديثية، حتى وإن لم تخرج هذه المصالح عن المصلحة العليا للبلد، بالإضافة إلى فقدان وسط سياسي ثقافي تتخذ منه الجماعات المختلفة مجالاً للتعبير عن رؤيتها الخاصة في شتى المجالات التي تتعلق بمصلحة البلد أولاً ومصلحتها ثانياً، وهذا ما يطلق عليه قنوات التعبير السلمية التي يمكن أن يوفرها نمط التنظيم المؤسسي القائم في المجتمع، وهذا إن وجد يدل على وجود درجة من التقبل للآخر وتوفر ثقافة الحوار مع الإختلاف في وجهات النظر من طرف النخبة الحاكمة.(2)

إلا أن فقدان النظام السياسي لمثل هذه الآليات تجعله غير منفتح على الآخر، وبالتالي تخلق حالة من الإنسداد السياسي التي تجعل من النظام السياسي منكفئ على نفسه، فيصبح يدور في دائرة مغلقة ويبقى في حالة إنتاج وإعادة إنتاج نفس السياسات وتكرار نفس الأخطاء، مما يُوضع في حالة إستهداف مباشر من طرف الجماعات المعارضة له، فتستطيع أن تستغل أخطاءه وإخفاقاته وتشرحها للجمهور لمناهضة سياساته، وبالتالي يلجأ النظام إلى بذل قصار جهده للقضاء على هذه الجماعات مهما كلفه الثمن،(3) إما بالنفي أو الزج بهم في السجون أو بوسائل أخرى، مما ستؤول الأوضاع في نهاية المطاف إلى خلق وضع أمني في كافة المؤسسات للمراقبة والتنصت على أية جهة تخوض في الشؤون السياسية، وهذا سيكون حتما على حساب التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ومضيعة للوقت والجهد، وهذا كله سيزيد من تأزم الوضع وخلق لمشاكل أخرى للنخبة الحاكمة، وإخفاق آخر يضاف إلى رصيدها من نقاط الضعف، وتطرح بقوة مشكلة الحريات إما من طرف الجمهور الواعي أو من طرف المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية، كما تضع شرعية النظام الحاكم موضع تساؤل، وهذا كله ناتج عن الإنسداد السياسي.

ويمكن القول أن ما يدفع بأسباب الصراع إلى الصعود هو عجز المؤسسات السياسية أو غيابها أصلا لخلق وتطوير آليات معترف بها من شأنها إمتصاص أسباب السخط الكامن في نفوس الجماهير، وتحويل شحنات الغضب

1- رعد، عبد الجليل علي، مرجع سابق، ص 327.

2- رالف، غوادمان، **من الحرب إلى سياسة الأحزاب: التحول الحرج إلى السيطرة المدنية**، (تر: فخري صالح)، عمان: دار الأهلية، 1997، ص 27.

3- خميس، حزام والي، مرجع سابق، ص43.

إلى أعمال وأراء قد تفيد في بناء المسار التنموي، بدل أن تتجه إلى الشغب والفوضى والأعمال العدوانية، وقد تتحول المؤسسات السياسية القائمة في المجتمع إلى بنى فوقية قاهرة، وتعبير غير مباشر عن شتى أنواع القوى الخفية، والأكثر من ذلك قد تتحول لإضفاء شرعية زائفة على أعمال وتصرفات النخبة الحاكمة، ويرى **"منتيسكيو"** في كتابه "روح القوانين" أن الخراب الذي ينهش ببطيء الأسس التي تقوم عليها الهياكل السياسية، هي من الأسباب الرئيسية لأعمال العنف.(1)

فعندما يمنع على المواطنين حقهم في التعبير السلمي عن إحتياجاتهم ومعاناتهم بل وحتى أرائهم، سيدفع بالسخط المتأتي عن اللامساواة التي يعيشها المواطنون مترافقاً مع عدم إمكانية الوصول لأية جهة من شأنها حل مشاكلهم، ورفع الجور عنهم، إلى أعمال عنف تقف في وجه المؤسسات السياسية القائمة، والمطالبة بالتغيير الجذري والعنيف، ويذهب جل من درسوا الثورات إلى أن الأقطار التي تتميز بالإنفجارات الشعبية وحركات الإحتجاج وأعمال العنف، هي تلك النماذج التي تتميز مؤسساتها بالتصلب والجمود حيث يعجزها ذلك عن توفير وسائل للتعبير السلمي تضعها تحت قواها الإجتماعية، ويذهب **"فرانز فانون"** إلى أنه في حالة ممارسة الطرف الأول العنف والقسر و الإكراه فما يجد الطرف الممارس عليه هذا العنف إلا مواجهته بعنف أشد(2) مستخدماً شتى الوسائل للإطاحة بالنظام الحاكم، إذن فالثقافة السياسية المشاركة التي يفرزها التحديث تتطلب بنى سياسية ذات ثقافة تعددية فالتلاؤم ما بين نوع الثقافة وبين البنية هو الذي يضمن إستقرار النظام السياسي، وإلا فإن عدم الإنسجام بين البنية وبين الثقافة يعرض عمل النظام السياسي إلى الخطر.

والعجز عن خلق مثل هذه المؤسسات يولد العنف، والعجز قد يكون نتيجة لتبقرط العملية السياسية، فكلما كانت سيطرة النزعة البيروقراطية على الحياة العامة أكبر، كلما كان إغراء ممارسة العنف أكبر(3)، فالعلاقة إذا طردية، ففي نظام هيمنت عليه بيروقراطية شديدة التطور لا أحد يمكنه النقاش معها ولا أحد يمكنه أن يمارس الضغوطات عليها يكون فيه كل واحد محروم من حريته السياسية، ومن القدرة على الفعل، والقاسم المشترك الذي يحرك الإنتفاضات في شتى أنحاء العالم، يكمن في أن تلك الثورات تنتفض في كل مكان ضد البيروقراطية الحاكمة.(4)

ويرى **"رالف غولدمان"** أن الحروب الأهلية تقع عندما لا تحاول المؤسسات السياسية الحد من النزاعات بصورة

1- مونتيسكيو، **روح الشرائع**، (تر: عادل زعيتر)، الباب الثامن، القاهرة: دار المعارف،1953 ، ص 176-177.
2- فرانز فانون، مرجع سابق، ص، ص43-44 .
3- بومدين، طاشمة، مرجع سابق، ص 139.
4- حنة، أرندة، **في الثورة**، (تر: عطا عبد الوهاب)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 162.

فعالة، أو أنها تفشل في توفير البديل للعلاج، ويقتضي نموذج التحول الحرج في تطور المؤسسات لـ **"غولدمان"** أنه

من الضروري بالنسبة للجماعات السياسية أن تطور قدرات مؤسسية من أجل التقليل من العنف، أو تجنبه كواحد من التكتيكات المتبعة في صياغة القرار الجماعي.(1)

وهذا الأمر بالأساس راجع إلى قناعة النخبة بحقايق التغيير والتسليم بها، فإن لقناعة النخبة الحاكمة بضرورة التغيير في المجال السياسي وفتح المجال أمام الطاقات الكامنة للمشاركة في الحياة السياسية دور مهم في تجنيب البلد حالة الفوضى وعدم الإستقرار السياسي، فالدسترة الفعلية لإستلام السلطة وتسليمها هو الذي يعطي للنظام الحاكم مشروعية الحكم في حالة إلتزامه بها، كما أن تحديد قواعد الممارسة السياسية في نطاق يكون معروف لجميع المواطنين بالإضافة إلى عدم إقصاء أي كان من المواطنين، يتيح الوضع الملائم لإعتلاء قيادة سياسية جديدة خلافاً للقيادة التقليدية التي كانت قد أخفقت في تسيير الدولة والمجتمع.

أما في حالة الميل إلى السلطوية، إستنادا إلى شرعيات واهية قد تكون دينية أو ثورية أو حتى تحت قوة آلة القمع والقهر، فينتج عنه نظام أبوي مستحدث يعمل على إقصاء المعارضة، (2) فهذا حتما سيدخل البلاد في حالات مزمنة من الفوضى العارمة نتيجة المطالب المتزايدة للمواطنين بالمشاركة السياسية، ففكرة الزعيم أو القائد الروحي أو السلطة الكارزمية قد تنجح لبعض الوقت إلا أن نتيجة السياسات التحديثية التي يعيش ضمنها أفراد المجتمع، والتي حتماً سيتلقى قسطاً كبيراً من التعليم والوعي السياسي يجعلهم يرفضون مثل هذه الأفكار وميلهم إلى الواقعية والمادية، مما يجعلهم يبحثون عن الشرعية المؤسسية البديلة، وعادة ما يرفع هذه المطالب قادة سياسيون مثقفون درسوا في الجامعات الغربية ومتشبعون بالثقافة الغربية الليبرالية والنهج الديمقراطي في الممارسة السياسية، مما يجعلهم يطرحون مطالب قد تحرج النخب الحاكمة، والتي ترى في نفسها بأن لا بديل عنها في قيادة البلاد، مما يخلق حالة صدام بين النظام والمعارضة، فهذه النخب الحاكمة وخاصة في دول العالم الثالث عادة ما تتميز "بالنظرة الأبوية" وبالفكر الوصائي في ممارسة السلطة، حيث ترى أن لا بديل عنها في قيادة الدولة والمجتمع، ويربط الزعيم نفسه بالبلد، فأي إنتقاد له يعني له إنتقاد للدولة وهو إنتقاص من سيادتها وهيبتها، فالمساس به إذن مساس بالوطن.(3)

فالنهج الديمقراطي الذي تطالب به المعارضة لا يساعد النخبة التقليدية الحاكمة، فهذا النهج الذي حتماً سيزيحها عن مكانها الذي ترى فيه أكبر مضرة لها ولمصالحها، وقد ترى فيه إستفزازاً لها بحكم أنها هي التي حررت

1- رالف، غولدمان، مرجع سابق، ص 25.
2- هشام، شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، (تر: محمود شريح)، ط4، وهران: دار الغرب، 2002، ص 27 .
3- خميس، حزام والي، مرجع سابق، ص 92.

البلد، أو أنها تنتسب لسلالة قد تكون عرقية أو دينية تخولها هي فقط للحكم، فمسألة الحكم غير قابلة للتفاوض بالنسبة إليها، وإلا ستلجأ إلى آلة القمع لترويع وإرهاب كل من لا يسير في نهجها، مما يخلق حالة من الفوضى نتيجة العنف الرسمي وغبر الرسمي بين النظام والمعارضة، وهذا في الكثير من الأحيان ينتج عنه جماعات متطرفة تلجأ إلى حمل السلاح لتحقيق مطالبها، وهذا ما قد يدخل البلد في أمد طويل من اللاإستقرار .

بالإضافة إلى تحول العلاقة بين المواطن والنظام إلى علاقة الخوف والقصر والإذعان مما ينتج عنه حالة السخط المكتوم الذي قد ينفجر في أي وقت أتيحت له الفرصة لذلك، كما أنه ينتج عنه نتائج جد ضارة تصبح محوراً للعمل السياسي، ومؤشراً سلبيا لعلاقة المواطن بالدولة والحاكم وهي كالتالي:

- القطيعة المتزايدة بين الدولة والمجتمع.
- إنعدام الثقة بين الحاكم والمحكوم.
- تنامي العنف الشعبي ضد سياسات الدولة ومؤسساتها وزعزعة أسسها وبالتالي تصبح لغة القوة هي اللغة الوحيدة المفهومة بين جميع الأطراف.(1)

لذا يمكن القول أن للنخب الحاكمة دور ضروري إما في دفع عملية التنمية والإصلاح السياسي إلى مداياته القصوى وتجنيب البلاد حالات الركود والفوضى، وإما كبح الإصلاح والتردد والمماطلة في إتخاذ القرارات الملائمة أو حتى الإلتفاف عليها بغية إفراغها من محتواها، وهذا حتما سيؤدي بالبلد إلى المجهول.(2)

ولما تيقنت النخب الحاكمة أنه لا سبيل للحؤول دون مشاركة المواطنين في الحياة السياسية لإدارة شؤون الدولة والمجتمع لجأت إلى إتخاذ إصلاحات فوقية، تسمح بهامش للمشاركة السياسية إلا أنه إتخذ أشكالا عدة تعبر في مجملها عن "ديمقراطية الواجهة" ومنها ما يلي:

- السماح بحق المشاركة للبعض من عناصر القوى الإجتماعية، وهؤلاء ممن لا يخشى خطرهم في العادة، ففي الوقت الذي سمح للبعض بهذا الحق يحرم منه آخرون، ومثل هذه الاجراءات تسمح في الإبقاء على البنى والمؤسسات السياسية القائمة دون تغيير. (3)

1- خميس، حزام والي، مرجع سابق، ص87.

2- رعد، عبد الجليل علي، مرجع سابق، ص 338.

3 - المرجع نفسه، ص343

- إصطناع بنى سياسية على شكل أحزاب تأخذ في التعبير عن قوى إجتماعية معينة تكون موالية للنظام، أو الإتيان بقيادات بإمكانها ممارسة هذا الدور وزرعها في منظمات قائمة فعلا، الغرض منها إفراغ هذه التنظيمات من محتواها الحقيقي.

وتلجأ هذه النخب إلى إتباع إجراءات ديمقراطية إلا أنها خالية من أي محتوى وظيفي، وهذا كإعلان الدساتير وإصدار لوائح للحقوق، إجراء حملات إنتخابية، لتنتهي أخيراً إلى تشكيل برلمانات توحي بكل ثقة بقدرتها على تمثيل أوسع وإستيعاب أكبر للمصالح والتوجهات السائدة في المجتمع، إلا أن النتيجة ستكون تمثيلا مجرداً من سلطة البت في الأمور ذات الأهمية، وله صلاحيات لا تعدو بعض الأمور الشكلية، بحيث تبعده عن حقيقة دوره كترتيب مؤسسي لحل التناقضات والصراعات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية، وبالتالي تصبح بؤرة لإستقطاب الولاءات والوصوليين والنفعيين المبعدين عن المركز.(1)

فالأنظمة التسلطية غالبا ما تتجاهل المحددات القانونية والدستورية والقضاء والرأي العام، وتعمل هذه الأنظمة جاهدة على تهميش وإضعاف المؤسسات السياسية والإجتماعية وحتى الدينية، وقد تحولها إلى مؤسسات تابعة لها، وقد تستبدلها بمؤسسات صارمة تستخدم من طرف الدولة أو الحزب الحاكم للسيطرة على المجتمع، وبالتالي يصبح المواطنون ضعفاء، تنقصهم الثقة بالنفس وغير قادرين على المقاومة، وغالبا ما يخافون الحديث عن مدى كرههم للنظام حتى أن الرعب يدب في قلوبهم إذا فكرو جدياً بالمقاومة، وبالتالي تجدهم يعانون من دون سبب ويواجهون مستقبلا بلا أمل، وحالة اللاأمل هذه من جهة وتخوفهم من الممارسات الوحشية للنظام من جهة أخرى، تجعلهم يفكرون ملياً في العنف فقط، بإعتباره السبيل الوحيد القادر على القضاء على النظام القائم، ومن هنا يلجأ الغاضبون إلى تنظيم صفوفهم لمحاربة هذه الممارسات مستخدمين كل ما أتيح لهم من عنف وقدرات عسكرية بالرغم من ضعف فرص النجاح، وهذا بدوره يخلق حالة دراماتيكية من العنف والعنف المضاد بين النظام الحاكم والجماعات المعارضة له.(2)

1-رعد، عبد الجليل علي، مرجع سابق، ص344.

2- جين شارب، **من الديكتاتورية إلى الديمقراطية: إطار تصوري للتحرر**، ط2، (تر: خالد دار عمر)، مؤسسة ألبرت أنيشتاين، 2003، ص، ص 11-12.

ويرى **"منتيسيكيو"** أن الشعوب التي تحكم بالأعراف سيستتب فيها الإستبداد إلى درجة معينة بواسطة إفراط

طويل الأمد في إستخدام السلطة، وعند حدوث أي صدمة يحدثها إضطراب عنيف فإن سلطة الملك المطلقة التي لم تكن مسندة بالمبادئ الثابثة والأراء الرصينة للشعب ستحل فوراً،(1) فالتعطش المحموم للسلطة هي من صفات المستبدين، فلم تعد رذيلة سياسية نمطية فقط، بل آفة من شأنها تدمير الحياة السياسية برمتها برذائلها وفضائلها،وبما أن العنف في نهاية المطاف ما هو إلا أقصى درجات الصراع على السلطة، وبما أن العنف الرسمي هو الذي يعبر عن شعار " الواحد ضد الجميع" ففي هذه الحالة سيكون من الخطأ الإعتقاد بأنه سيتم عن طريقه السيطرة على الوضع ويستتب الأمن، بل في كثير من الأحيان تؤول الأمور إلى اللامتوقع، وفي كثير من الحالات يزيد من حدة العنف المضاد الذي يخل بالإستقرار السياسي والأمني للبلد.(2)

ويذهب **"تشالمرز جونسون"** في نموذجه الوظيفي لتفجر الثورات أن للنخبة الحاكمة دور أساسي في تحجيم إحتمالات التفجر الجماهيري، ويطرح "جونسون" ثلاثة متغيرات تتفاعل فيما بينها ضمن علاقات سببية ينتج عنها في النهاية "الثورة" وهي: "الإختلال الوظيفي المتعدد الوجوه للنظام السياسي"،"عناد النخبة وتصلبها" و"القوة".

فالنسبة **"لجونسون"** أن الإختلال الوظيفي المتعدد الوجوه يضع النخبة الحاكمة أمام خيارين: فإما أن تتكيف مع هذه الضغوطات الجماهيرية، وتنجح في هذا التكيف مما يخفف من حدة التوترات السياسية حتى لو كانت مكانة النخبة أكثر صعوبة، نتيجة تنازلها عن إمتيازات تهدد مكانتها السياسية، وإما أن تختار مقاومة الضغوطات فتلجأ إلى إستخدام المزيد من القوة لإستعادة مكانتها، وهذا الإستخدام المفرط للقوة حسب **"جونسون"** يعرف **بإنكماش السلطة وتقلصها**، وإذا عجزت النخبة عن وضع نهاية لمطالب التغيير، أو الضغط من أجل التغيير، فترى الجماهير في هذا اللجوء الدائم لإستخدام القوة أمر غير مشروع مما يؤدي إلى أدنى مستوى من مستويات الشرعية، وهذا ما يفسره "جونسون" **بفقدان السلطة**. فهتان الظاهرتان: تقلص السلطة، وفقدانها معاً يرمزان لعناد النخبة وتصلبها، والذي يمكن إعتبارهما الشروط الضرورية للثورة، أما الشرط الكافي الذي يشير إليه "جونسون" بالعامل

(س)، وهو العامل الذي يزيد من سرعة التفاعل، فيتمثل عادة في عجز النخبة العنيدة عن السيطرة على وسائل القمع وهي: الجيش على وجه العموم.(3)

---

1 – منتيسكيو، **روح الشرائع**، الباب الثامن، مرجع سابق، ص 171.

2 – حنة، أرندت، **في العنف**، (تر: ابراهيم العريس)، بيروت: دار الساقي، 1992، ص 37.

3 - أ، س، كوهان، مرجع سابق، ص، ص 147 - 148.

ففقدان السلطة إذن، ناتج عن الإستخدام المتزايد للقوة للتغطية على أعمال غير مشروعة، فالعلاقة عكسية بين السلطة وإستخدام القوة، فكلما جنح النظام السياسي إلى إستخدام المزيد من القوة للحفاظ على مكانته، كلما مال لأن يفقد شرعيته في نظر الجمهور. وهذا ما يعرضة لهبّات جماهيرية قد تنهيه من الوجود. (1)

وكخلاصة يمكن القول أنه ما لم يتم تطوير مؤسسات سياسية تتلاءم والمؤهلات الإجتماعية والثقافة السياسية السائدة في المجتمع سينتج حتماً صراع من أجل التداول على السلطة، كما أن هذه المؤسسات ينبغي أن تعكس الطابع السوسيولوجي لغالبية أفراد المجتمع وبالتالي تعكس مصالح هذا الشعب وليس نخبة ضيقة، بالإضافة إلى التوزيع القيمي للحقوق السياسية والإقتصادية والثقافية خاصة في المجتمعات المتعددة الأعراق والثقافات، ومع ضرورة دسترتها وإحترامها، حيث أثبتت التجارب أن هذه الأقليات ما إن تهمش لفترة من الزمن حتى تعلن تمردها على النظام الحاكم، وهذا قد يفتح الباب أمام موجات عنف مستديمة، تأثر على سير الحكم في كافة المجالات.

1 - أ، س، كوهان، المرجع نفسه، ص 157.

الفصل الثاني: واقع التحديث الإجتماعي والإستقرار السياسي في تونس

المبحث الأول: بناء الدولة الوطنية وتحديث المجتمع في تونس

المبحث الثاني: النظام السياسي التونسي وإشكالية التحول الديمقراطي

المبحث الثالث: المجتمع المدني والتحول السياسي في تونس

المبحث الرابع: أثر الإستعصاء الديمقراطي على الإستقرار السياسي في تونس

الفصل الثاني: واقع التحديث الإجتماعي والإستقرار السياسي في تونس

تعتبر الدولة التونسية من بين الدول القلائل في الوطن العربي التي إتخذت من العلمانية مرجعية لبناء الدولة الوطنية الحديثة، فعملت النخبة الحاكمة منذ الاستقلال على تغريب المناهج التعليمية، وكذا المنظومة القانونية .

وعرفت تونس تحولات مهمة منذ تأسيسها نظراً لأزمات مرت بها الجمهورية، فمن أحداث جانفي 1978، مروراً بجانفي 1980، وصولاً إلى جانفي 1984، ففي الأول عرفت تحولاً إقتصادياً نحو الليبرالية، أما الثاني فأعقبه إصلاحات إقتصادية، وإعتراف بالمعارضة السياسية، أما الثالث فنتج عنه إطلاق حرية التعددية السياسية، نتيجة موجة من الحركات الإحتجاجية التي شهدتها مدن تونسية عدة، فيما سميت "بثورة الخبز" أنذاك.

ورغم أن القيادة السياسية بعد الإستقلال كانت تنتهج سياسة إقتصادية ذات بعد إشتراكي إلا أنها بعد التحرير الإقتصادي لسنة 1978، كرست الطابع الرأسمالي في جل منظومتها الإقتصادية، وأخذ النظام الإقتصادي التونسي ينحو شيئاً فشيئاً نحو اللبيرالية الرأسمالية ليندمج كلياً في سنوات التسعينيات ضمن الرأسمالية العالمية، وقد شهدت تونس في هذه الفترة نمواً إقتصادياً مذهلاً وصلى إلى حد 06%.

وعرفت الدولة التونسية بعد حركة السابع من نوفمبر1987 التي جاء على إثرها الرئيس "زين العابدين بن على" إلى السلطة، تحولات مهمة في الإستقرار السياسي في تونس، فبعد المساندة التي حضيت بها هذه الحركة من طرف الجماهير ومختلف الشرائح السياسية، خاصة بعد إعلان الرئيس الجديد عن إصلاحات سياسية ذات تطلعات ديمقراطية كانت قد نادت بها المعارضة منذ وقت بعيد.

ورغم أن هذه الحركة قطعت العهد مع التقلبات الحكومية التي كانت تشهدها تونس في ظل حكم "الحبيب بورقيبة"، وشهدت تونس بعدها فترة من الإستقرار، دخل النظام في مواجهة ساخنة مع الحركة الإسلامية أدخل بها البلاد إلى حالة من اللاإستقرار السياسي والأمني.

وبعد مرور سنة واحدة من العهدة الخامسة لحكم الرئيس"بن علي" شهدت تونس موجة عارمة من الإحتجاجات الشعبية، التي إنطلقت من داخل وجنوب البلاد وعمّت البلاد في ظرف سبعة وعشرون يوماً رافعين شعار « الشعب يريد إسقاط النظام » والتي على إثرها بالفعل سقط نظام حكم الرئيس "زين العابدين بن علي" في جانفي 2011.

إذن، فما هي طبيعة التحديث الإجتماعي في تونس، وما أثره على الواقع المعيشي للتونسيين؟

ما هي مميزات النظام السياسي التونسي، وما هو واقع التحول السياسي والمجتمع المدني في تونس؟

ماهي تداعيات إنهيار النظام السياسي في تونس؟.

المبحث الأول: بناء الدولة الوطنية وتحديث المجتمع في تونس

المطلب الأول: بناء الدولة الوطنية في تونس

أخذت الدولة التونسية إستقلالها الداخلي من الإستعمار الفرنسي يوم 19مارس 1956، وكانت ولادة الإستقلال هذا قيصيرية، ناتجة عن صراع داخل الحركة الوطنية في تونس بين التيار الفرانكفوني بقيادة "الحبيب بورقيبة" والتيار العروبي ذو المطالب الجذرية بقيادة "صالح بن يوسف" الذي كان يعارض المساومة التي كان يجريها خصمه مع الفرنسيين، مما نتج عنه صدامات مسلحة بين الطرفين، وتشكلت الحركة اليوسفية المعارضة لنظام "الحبيب بورقيبة".

فالحبيب بورقيبة الذي كان متشبعاً بالثقافة الفرنسية، وأحد أبرز المعْجبين بالطرح العلماني، حاول بناء دولة تونسية علمانية على غرار ما فعله "مصطفى كمال أتاتورك" في تركيا، (1) مستغلاً في هذا الرصيد الشعبي الهائل الذي كان يحضى به رغم الأزمة اليوسفية، ومستفيداً من تجانس البلاد عرقياً ودينياً ولغوياً، ومن عراقة تقاليد الإنصياع لمؤسسات الدولة في التراث السياسي والإجتماعي التونسي، ومن الشرعية التاريخية للحزب الدستوري الجديد، ومن تحالف نخبة كفأة ومتجانسة إجتماعياً وأيديولوجياً معه، وسلك هذا النهج في ثلاث مسارات في بناء الدولة الوطنية الحديثة على النمط العلماني وهي كالآتي:

- **المسار السياسي:** فقبل الإعلان على الإستقلال الداخلي نجح "الحبيب بورقيبة" في إستصدار أمر من "الأمين باي" آخر الأمراء الحسينيين بتونس، بتاريخ 29 ديسمبر 1955 يقضي بإنشاء "مجلس قومي تأسيسي" منتخب لإعداد دستور للبلاد، وإنبثق هذا المجلس عن إنتخابات نظمت بعد الإعلان عن الإستقلال التام بخمسة أيام فقط، وفازت فيها قوائم "الجبهة القومية"، وعقد المجلس أول إجتماع له يوم 08 أفريل 1956، وإنتخب "الحبيب بورقيبة" أول رئيس له، ثم تولى رئاسة أول حكومة وطنية في 14 أفريل من نفس السنة، وبعدها تم إلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية في 25جويلية 1957، وكلف "الحبيب بورقيبة" برئاستها ريتما يدخل الدستور الجديد حيز التنفيذ، ووقع الإعلان عن الدستور الجديد يوم 01 جوان 1959، منتهجة الخيار الإشتراكي ذو الحزب الواحد والمتمثل في "الحزب الدستور الإشتراكي". (2)

ونظمت فيما بعد إنتخابات فاز فيها "الحبيب بورقيبة" رئيساً للجمهورية التونسية المستقلة، حيث شرع مباشرة

1- يحيى، أبو زكريا، **تونس من الثعالبي إلى الغنوشي**، بيروت: دار ناشري، 2003، ص 30.

2- خليفة الشاطر وآخرون، **تونس عبر التاريخ: الحركة الوطنية ودولة الإستقلال**، ج3، تونس: مركز الدراسات الإقتصادية والإجتماعية، 2005، ص 181.

في إجراء إصلاحات في مؤسسات الدولة، حيث شملت المؤسسات السياسية، والقضاء، والأمن، والسلك الدبلوماسي، والإدارة، فيما عرف ببرنامج "تونسة المؤسسات"، أي إستبدال الموظفين الفرنسيين بآخرين تونسيين.

وعلى صعيد آخر، عملت القيادة السياسية الجديدة بمطالبة القوات الفرنسية المتمركزة في تونس بالجلاء، إلا أن هذا الطلب قوبل بالرفض من طرف الدولة الفرنسية، متذرعة بحاجتها لهذه القوات لحماية ظهر جيشها المحارب في الجزائر، وكذا حماية سلامة المعمرين الفرنسيين في تونس، وشرع "الحزب الدستوري" في تنظيم المواجهة التي أخذت نسقاً تصاعدياً بدءا بالمظاهرات، ووصولاً إلى المواجهة المسلحة بالجنوب في ماي 1958، وببنزرت في جويلية 1961، حيث أسفرت عن مقتل ألف مواطن تونسي حسب تصريح وزير الداخلية أنذاك "الباجي قايد السبسي"، وكان هذا ثمن الجلاء العسكري الفرنسي عن كافة الأراضي التونسية يوم 15 أكتوبر 1963.

ـ **المسار الإقتصادي:** عملت النخبة السياسية الحاكمة على بناء الإقتصاد التونسي دون القطيعة الجذرية مع فرنسا، حيث تبقى الشركات الفرنسية تتمتع بتسهيلات للإستثمار في تونس، رغم تبني القيادة النهج الإشتراكي، وقطعت أشواطاً معتبرة في هذا المسار، حيث بعثت "الدينار التونسي" يوم 18 أكتوبر 1958، كما قامت مؤسسات إقتصادية كبرى ذات الصناعات الثقيلة، وقامت بتطوير السياحة، وفي 12 ماي1964 قامت بتأميم الأراضي الزراعية من المستوطنين الفرنسيين، والتي قدرت بـ800 ألف هكتار.

ـ **المسار الإجتماعي:** عمل الرئيس "الحبيب بورقيبة" على تنظيم الشؤون الإجتماعية وفق نظرته العلمانية، حيث أصدر يوم 13جويلية 1956 مجلة الأحوال الشخصية التي أثارت الكثير من الجدل إلى غاية اليوم، نظراً للتناقض الصريح لبعض موادها مع المبادئ الإجتماعية لغالبية الشعب التونسي، المستمدة هي الأخرى من الشريعة الإسلامية.

كما عملت القيادة السياسية على تعميم التعليم الحديث حتى وصلت المدارس إلى مختلف المناطق النائية في الجنوب، وكذا بناء الجامعات والمعاهد التكوينية، كما عملت على تحديث التعليم من خلال بعث برامج تعليمية ذات النمط الغربي، وإتبعت في هذا على تدريس كل العلوم التقنية والطبيعية باللغة الفرنسية، وإستخدمت هذا كوسيلة لتحقيق الإرتقاء الإجتماعي، وبالمقابل قامت النخبة الحاكمة بتقويض الطرق الصوفية والزوايا، وحل المحاكم الشرعية، وكذلك "الحبوس" وجعلها تابعة للدولة، كما قامت بإدماج جامع الزيتونة لوزارة التربية، وهذا لنشر القيم الحديثة العقلانية والحد من الفكر القيمي الديني. (1)

1- خليفة الشاطر وآخرون،المرجع نفسه، ص، ص 181- 182.

المطلب الثاني: التمدن في تونس

إتخذت النخبة الحاكمة في تونس منذ الإستقلال إجراءات مشددة لضبط حركة السكان من الريف إلى المدينة، وكذا النمو الديموغرافي منذ صدور مجلة الأحوال الشخصية سنة 1958، وإتبعت الإجراءات نفسها بعد التغير في هرم السلطة سنة 1987 في سبيل مواصلة المسيرة التحديثية التي إنتهجها قبله الرئيس "الحبيب بورقيبة"، وقدر عدد السكان وفقاً لإحصاء 28أفريل 2004 بـ"9.910.872" نسمة، وتجاوزت البلاد عتبة العشرة ملايين نسمة، منذ سنة 2005 وقدر تعداد السكان في جويلية 2010 بـ"10.542.000" نسمة، وكنتيجة للسياسات المتبعة في هذا المجال شهدت نسبة النمو الديموغرافي تراجعاً مستمراً في العقدين الأخيرين، حيث قدر بـ2.69% سنوياً من سنة "1975-1984" إلى 1.27% سنوياً من "1994-2004" وقدر بـ 1.12% سنة 2005، وشهد سنة 2009 إرتفاعاً طفيفاً حيث قدر بـ 1.20%،(1) وهذا ما جعل مؤشر النمو الديمغرافي في تونس يقارب ما هو في الدول الأوربية المتقدمة، مما يخفف العبئ السكاني على مجهودات التنمية، إلا أن هذا الإنخفاض لم يشمل مختلف الأقاليم التونسية بصفة متساوية.

كما أن الهجرة الداخلية نحو المناطق الساحلية والأوساط الحضرية تفسر إرتفاع معدلات النمو الطبيعي في هذه الأقاليم، ولهذا إنتهجت النخبة الحاكمة في تونس سياسات سكانية شاملة يتولى "الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري" الإشراف على تنفيذها، ويمكن تحديد هذه السياسات وفق بعدين أساسيين، وهما كالتالي:

- سياسات ذات بعد إجتماعي: وتتمثل في(2)

1- التشدد في تطبيق قوانين مجلة "الأحوال الشخصية" التي تمنع تعدد الزوجات، وتحدد سن الزواج، حيث إرتفع متوسط العمر لعدد الزواج من 29.7 سنوات عام 1994 إلى 31.7 سنوات عام 2006 لدى الذكور، ومن 24.5 إلى 26.6 سنوات لدى الإناث خلال نفس الفترة.

2- العمل على التحكم في الهجرة الداخلية والتوزع السكاني من خلال إصدار ترسانة من القوانين التي تقيد ذلك وبالتالي تعمل على التقليل من هذه الظاهرة المضرة بالنمو الحضري.

1- الجمهورية التونسية، وزارة التنمية والتعاون الدولي، المعهد الوطني للإحصاء: **تونس بالأرقام**، نشرية 2010، العدد 47. ص 16 . الموقع الإليكتروني www.ins.nat.tn

2- الجمهورية التونسية، وزارة الصحة، الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري، منتدى السكان والصحة الإنجابية، **الإسقاطات والأفاق السكانية: أي مستقبل لتونس؟**، الدورة الثانية: أكتوبر 2009.

3- زيادة الإنفاق العمومي على الخدمات الإجتماعية حيث أنفق 60.9% من الميزانية العامة للدولة، و18.2% من الناتج المحلي سنة 2010، (1) كما تم إنشاء صندوق الضمان الإجتماعي المعروف بصندوق 26/26،* سنة 1987،حيث تمنح فيه الهبات والمساعدات المالية من المؤسسات العامة والخاصة في تونس، وكذا الشركات الأجنبية، بالإضافة إلى المنح التي تقدمها الدول الأجنبية خاصة الأوربية، لتنمية المناطق الداخلية والجنوبية للبلاد، مما يحد من الهجرة الداخلية نحو الشمال الساحلي لتونس .(2) ، وقد كان لهذا الصندوق دور مهم في عهد الرئيس "زين العابدين بن علي" في حفظ الإستقرار الإجتماعي، فكلما كانت هناك مطالب تنموية في الجنوب يعتمد عليه الرئيس في تقوية شرعيته في تلك المناطق الفاقدة للتنمية.

سياسات ذات بعد ديمغرافي: وتتمثل في:

1- تطوير برنامج التنظيم العائلي وزيادة التوعية على الإقبال لإستعمال وسائل منع الحمل، حيث بلغت نسبة النساء المقبلن على هذا الإجراء بـ 60.2% اللائي في سن الإنجاب سنة 2006 مقابل 31.4% سنة 1978، بفضل الإلتقاء بين الخيارات الرسمية والقناعات الفردية في مجال السلوك الإنجابي، وتتفاوت نسبة موانع الحمل من إقليم إلى آخر، حيث بلغت 64.9% في الوسط الحضري مقابل 58.1% في الوسط الريفي.

2- تنظيم الولادات والعناية بصحة الأم والطفل مما أدى إلى إنخفاض المؤشر التأليفي للإنجاب من 7.1 طفل لكل إمرأة تونسية سنة 1966 إلى 2.05 طفل لكل إمرأة سنة 2009، وبالتالي تقلص حجم الأسرة التونسية من 5.5 ولد في الأسرة سنة 1975 إلى 4.53 ولد في الأسرة سنة 2004، ويتفاوت هذا المعدل بين الوسط الحضري 4.32 ولد في الأسرة، وفي الريف 4.99طفل في الأسرة سنة 2004.(3)

ولئن حققت السياسة السكانية بعض النجاح على مستوى التحكم في النمو الطبيعي، فلا زالت المؤشرات الديمغراقية تتفاوت بين الأقاليم، وخاصة فيما بين الشمال والجنوب، إلا أنه يمكن القول أن التوزيع للمجال السكاني والهجرة الداخلية محافظين على خصائصها الأصلية، رغم ما شهدته البلاد خلال العقدين الأخيرين لتحضر ساحلي متسارع، أي إرتفاع نسبة الكثافة السكانية في الساحل أكثر منها في الجنوب، حيث بلغت الكثافة السكانية في

---

* 26/26، هو صندوق مخصص لتنمية المناطق الريفية في الجنوب التونسي، من خلال المنح والمساعدات التي تقدمها المؤسسات العامة والخاصة في تونس، وسمي بهذا الإسم نسبة لحسابه الجاري في البنك، كما يتولى رئيس الجمهورية الإشراف عليه مباشرة.

1- المعهد الوطني للإحصاء، مرجع سابق، ص، 21.

2 - توفيق، المديني، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2011، ص 206.

3 - الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري، مرجع سابق، ص 12.

تونس بصفة شاملة 67 ن/كلم² لسنة 2009، إلا أن هذا المعدل يخفي تباينات شديدة بين الشمال حيث بلغت
الكثافة السكانية في172.46 ن/كلم²، وفي الجنوب 16.47 ن/كلم² من ناحية، وبين الساحل 84,34ن/كلم
والداخل 42,54 ن/كلم² من ناحية أخرى، بينما يمثل الشريط الساحلي المحور الرئيسي للتحضر بالبلاد التونسية، حيث يضم 80.69% من مجموع السكان الحضر في البلاد سنة 2008 وتتركز به أكبر المدن التي تقوم بدور متنامي في النظام الحضري التونسي، وأهمها مدينة تونس بصفتها العاصمة للبلاد الذي يغطي إشعاعها كامل التراب الوطني، ومدينة "صفاقص" التي تحاول أن ترتقي إلى مرتبة الحاضرة الإقليمية، وتعرف المدن الساحلية عموماً نسبة نمو حضري مرتفعة، بينما بلغت العاصمة حالة التشبع الحضري حيث تصل نسبة التحضر فيها إلى 91.92% مقابل متوسط وطني بلغ 66.1% سنة 2010،(1) ولكن يمكن القول أن معظم المدن التونسية الساحلية تنعدم فيها تماماً بيوت الصفيح التي تشوه الطابع الحضاري للمدينة، وهذا راجع للسياسات المتشددة التي إنتهجتها النخبة الحاكمة.

المطلب الثالث: التنمية البشرية والإقتصادية في تونس

1- التنمية البشرية: يعتبر مؤشر التنمية البشرية في الدولة التونسية مرتفع جداً إذا ما قورن بالدول العربية بإستثناء الدول الخليجية، حيث صنف تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عدده الصادر سنة 2010 دولة تونس في المرتبة 81 (2) متفوقة بذلك على دول عديدة مثل تركيا وجنوب أفريقيا والصين والجزائر، وقد سجل إرتفاعاً من 0.436 سنة 1980 إلى 0،683 سنة 2010 مقابل معدل عالمي بلغ 0,983في نفس السنة، ويفسر هذا التطور الإيجابي بالتحسن المسجل في الدخل الفردي السنوي 7.979 دولار بحساب يعادل القدرة الشرائية لسنة 2010، (3) ومعدل أمل الحياة عند الولادة 76 سنة في عام 2010 مقابل 55 سنة عام 1970(4)، أما فيما يتعلق بمجال التعليم تحتل تونس موقع متقدم بين جاراتها من دول المغرب العربي من حيث مستوى التعليم ومع ذلك تعتبر نسبة الأمية مرتفعة والتي تصل إلى 19% ، وتشير الإحصاءات أن نسبة الأمية لا تتجاوز 2.1% لدى الفئة العمرية بين"10 إلى 14 سنة" و2% لدى الفئة العمرية "15 إلى 19 سنة"، كما إرتفعت نسبة الإلتحاق بالجامعة إلى 36.6% ممن هم في سن التعليم العالي سنة 2009، وتنامت مشاركة المرأة في الحياة العامة بـ 27.6 % من مقاعد البرلمان سنة 2009، كما أحرزت الدولة التونسية بعض التقدم في مستوى المساواة بين الجنسين حيث أصبحت حصة النساء ستة من أصل عشرة طلاب جامعيين.

1- الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري، المرجع نفسه، ص، ص14 – 15.
2- تقرير التنمية البشرية، **الثورة الحقيقية للأمم:مسارات إلى التنمية البشرية**، الصادر عن هيئة الأمم المتحدة، 2010.، ص 146.
3- المرجع نفسه، ص 76.

أما مستوى العيش فقدر المسح الوطني حول الإنفاق والإستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2005 أن نسبة الفقر تقلصت من 3.8% من إجمالي السكان سنة 2005 مقابل 6.2% سنة 1995، وأشار تقرير التنمية البشرية أن نسبة الفقر في تونس تقدر بـ 7% وهي في نفس المرتبة مع الإمارات العربية المتحدة حسب التقرير(1) وهي نسبة منخفضة إذا ما قورنت بنظيرتها الإماراتية التي تعتبر دولة بترولية، لكن ما يمكن أن يقال عن تونس أنها خاضعة لتفاوت طبقي ومناطقي شديد، فهذا الرقم يمكن إعتباره "مضلل" صحيح أن مستوى العيش مرتفع في المدن الساحلية "تونس، سوسة ، صفاقص" والذي بدوره يخفض مؤشر الفقر، إلا أنه إذا نظرنا للمدن الداخلية وخاصة الجنوبية لتونس حيث لا تتوفر أرقام عن مؤشر الفقر إلا أنه مرتفع بكثير عما جاء به التقرير، وأهم دليل على ذلك أن الإنتفاضة التونسية إنطلقت من المناطق الداخلية والجنوبية بسبب الفقر وندرة متطلبات العيش الكريم، لذا يمكن القول أن الرقم الذي جاء به التقرير يمكن أن يصح في الشمال دون الداخل والجنوب التونسيين.

وأبرزت نتائج التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2004 تدني نسبة المساكن المتواضعة بـ 0.8%، وإتساع نطاق إرتباط الأسر بشبكات المياه الصالحة للشرب 85.5% سنة 2010 وبشبكات التطهير 84.6% في نفس السنة، وبشبكات التنوير الكهربائي 99.5%، كما تحسن مستوى عيش السكان بسبب تطور تركيبة الإستهلاك الأسري من التنوع الغذائي والمواصلات والنقل، وتمتلك 22.6% من الأسر التونسية سيارة، و97.2% جهاز تلفاز، و87.5% هوائي لاقط، 91.6% هاتف جوال، وتستعمل 17.6% من الأسر التونسية الأنترنت وفقاً لإحصائيات 2010.(2)

أما من حيث الحالة الإجتماعية، فوصلت نسبة غير المتزوجين في الفئة العمرية خمسة عشر سنة فما فوق إلى 40.5%، ويرجع هذا "الحسين الدماسي أستاذ الإقتصاد التونسي بكلية الحقوق بجامعة سوسة" إلى ضعف القدرة المادية – لدى فئة الشباب الراغب في الزواج – وعجزهم عن تأسيس حياة أسرية مستقرة، نتيجة تردي الحياة الإقتصادية وإرتفاع نسبة البطالة كسبب رئيسي يعيق الشباب التونسي عن تكوين حياة أسرية مستقرة.(3) وفيما يتعلق بالتنمية الإجتماعية لازالت العديد من النقائص قائمة، وأهمها تباين المؤشرات على المستوى الإقليمي لصالح الشريط الساحلي، فمعدلات البطالة للأفراد الأكثر من 15 سنة ظلت مرتفعة، حيث سجلت سنة 2010

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، المرجع نفسه، ص 100.

2- رضا، الشكندالي، **قراءة في الميزان الإقتصادي لتونس 2011**، في مجلة المغرب الموحد، العدد العاشر، جانفي 2011، ص 23.

3- العربي، صديقي، تونس: **ثورة المواطنة..."ثورة بلا رأس"**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 11. www.dohainstitute.org

13,1 %خاصة في صفوف الإناث 18.9% مقابل 10.9% لدى الذكور، أما لدى حاملي الشهادات الجامعية فهي مرتفعة جداً حيث قدرت بنسبة 23.3% سنة 2010 مقابل 3.8% سنة 1994، ولاسيما عند الإناث حيث قدرت بـ 32.9% مقابل 15.8% عند الذكور سنة 2010، وترتفع نسبة البطالة في الجنوب عموماً أين تفتقد التنمية بكل أشكالها حيث سجلت في الجنوب الشرقي سنة 2008 نسبة 23.4%، وتبلغ ذروتها في مدينة توزر بنسبة 29.4% مقابل 8.9% في الشمال فقط، و ترتفع أكثر في الجنوب الغربي حيث تصل معدلات البطالة إلى 38.9%، وتبلغ ذروتها بمدينة قفصة 42% وفقاً لإحصائيات 2008. (1) ، وعموماً ترجع بطالة حاملي الشهادات إلى النظام التعليمي الذي إنتهجته النخبة الحاكمة في تونس، حيث عممت مستوى التعليم العالي في أغلب المدن التونسية، كما أنه آلية الإنتقال من الطور الثانوي إلى المستوى الجامعي تغيرت وأصبح معدل الناجحين في شهادة الباكالوريا يصل إلى حد 70% في السنوات الأخيرة.

إلا أن هناك مصادر أخرى لها رؤية مخالفة فيما يتعلق بالتشغيل، الذي تعتبره أحد جروح البلاد، خاصة فيما يتعلق بالشباب حاملي الشهادات، إذ أن شاباً من كل ثلاثة شبان سنهم أقل من ثلاثين سنة، في حالة بطالة، حيث لم تعد الدراسة في التعليم العالي تجدي نفعاً، ففي كل سنة يقبل على سوق الشغل من 60 ألف إلى 70 ألف شاب يحملون شهادات جامعية، بينما لا يوفر الإقتصاد إلا 40 ألف منصب شغل لا تحتاج عادة إلى تخصص عالي، معظمها في مراكز الإعلان، وفي النسيج، وفي السياحة، ويلاحظ **"حسين الدماسي"**، أنه يوجد 130 ألف حامل شهادة عليا في حالة بطالة، بينما يرى طرف آخر أنه يوجد حوالي 300 ألف شاب حامل شهادة عليا في حالة بطالة، وهي نسبة مرتفعة جداً مقارنة بمجموع عدد السكان 10 ملايين نسمة، وقد يتعلل البعض بالأزمة الإقتصادية، ولكن منشأ الفشل يعود إلى النظام التعليمي الذي عجز عن التأقلم مع سوق الشغل.(2)

2- التنمية الإقتصادية

حضي الواقع الإقتصادي التونسي بالكثير من الدعم والتأييد من المؤسسات الدولية، ومن الدول الإقتصادية الكبرى، فقد أشاد كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بمعدلات النمو الإقتصادي، كما حضي الرئيس

1- التوفيق، المديني، مرجع سابق، ص، ص 258- 259.
2- نيكولا بو، وجان بيار تيكوا، **صديقنا بن علي**، تر: علي العيداني وآخرون، دار محمد علي للنشر: تونس، 2011، ص 279.

التونسي المخلوع "زين العابدين بن علي" بالإعجاب والإشادة بهذه التنمية من الرئيس الفرنسي الأسبق "جاك شيراك" في زيارته لتونس في ديسمبر 2001.(1)

عاشت تونس في منتصف الثمانينات أزمة حادة في ميزان المدفوعات، على إثرها أخذت النخبة الحاكمة في البلد تطبيق سلسلة من الإصلاحات الإقتصادية لتحقيق الإستقرار والتكيف الإقتصادي، وإستهدفت هذه الإصلاحات كافة جوانب الإقتصاد من خلال إنهاء إطار حكيم للإقتصاد الكلي، وتحرير الأسعار، والتخلص من القيود جذريا، وتقليص أهمية القطاع العام بالنسبة لإنتاج السلع، وإن كان ذلك أقل في قطاع الخدمات، ومنذ تطبيق برامج تحقيق الإستقرار، زاد نمو الإنتاج المحلي من 2.8% خلال فترة 1982-1986 إلى 4.8% خلال الفترة 1991-- 2000 ،(2) و06% سنة 2009. وهذا النمو راجع إلى مجمل الإتفاقيات التي عقدها النظام التونسي مع الدول الإجنبية لفتح أبواب الإستثمار في تونيس، كما إعتمدت الدولة التونسية على مساعدة البنك الدولي إثر إتفاقية في عام 1989، في إطار البنك للعمل التحليلي وعمليات الإقراض والحوار على أساس دعم نجاح الدولة التونسية والإعداد لمواجهة التحديات الناشئة، وتركز الإتفاقية على ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

1- دمج التنمية على المدى الطويل: وهذا من حيث تنمية الموارد البشرية، وإدارة الموارد الطبيعية، وتطوير وسائل النقل، وتنمية الريف والبلديات، ونظراً لكون الدولة التونسية قد إستكملت بصفة عامة إنشاء بنية تحتية أساسية للتنمية على المدى الطويل، فإن الإستراتيجية الرئيسية التي إعتمدتها بعدها، هي الإعتماد على إنهاء الإستثمار التقليدي على مراحل، في مجالات مثل الطاقة، والطرق، والإسكان، مقابل إستثمار كبير في مجالات مثل التعليم، والصحة، وموارد المياه، والتنمية الريفية.

2- دعم الإصلاحات الإقتصادية لتعزيز القدرة على المنافسة وزيادة العمالة: وهذا لتوفير ضمانات ضد التكاليف الإنتقالية لعملية التكيف، ومن المجالات الرئيسية للإصلاح الحاجة إلى تعميق القطاع المالي، لتوفير ضمانات السيولة، الإستقرار، وهو ما يمكن تحقيقه بزيادة دمج وخصخصة بنوك القطاع العام، وإعادة هيكلة مالية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وإصلاح نظم التأمين والإسكان، والتمويل.

1- العربي، صديقي، مرجع سابق، ص 09.

2- محمد، راتول، **الجزائر- المغرب- تونس التقدم في مجال التنمية**، مجلة إقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الأول، 2004، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 281.

3- دعم مبادرات جديدة لتقوية المؤسسات المحلية على تعبئة تمويل خارجي مؤمن من مصادر عامة وخاصة: ويشمل هذا مشروعات في مجال تنمية الصادرات، والإتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، والتعلم عن بعد، ومبادرات "الحكومة على الانترنت".(1)

إلا أنه يمكن القول أن رغم الظروف الإقتصادية العالمية الصعبة، تميزت تونس سنة 2010 بالرفع من نسبة النمو الإقتصادي بـ 6 % مما مكن تونس من الإستجابة لـ 88% من الطلبات الإنتاجية للشغل والرفع من المستوى المعيشي للمواطن التونسي، كما شهدت تحسناً ملحوظاً في التوازنات المالية الداخلية والخارجية حيث إنخفض عجز الميزانية سنة 2010 بـ 0.4 من النقاط وتحسنت المديونية بـ 2.2 نقطة، رغم التراجع في نسبة العجز التجاري بنقطتان، (2) وعموماً يرتكز الإقتصاد التونسي على قطاعان مهمان يمكن تحديدهما فيمايلي:

1- قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة: من خلال النتائج المسجلة لسنة 2010 فإن ما يميز الإقتصاد التونسي هو التفوق القطاعي للصناعات الميكانيكية، والكهربائية، والإليكترونية، وإرتفاع الصادرات خاصة في الطاقة والصناعات الميكانيكية والكهربائية كعامل رئيسي للنمو مع نسق سريع للإستثمارات في مجال الصناعات المعملية، والقطاعان اللذان ساهما بشكل فعال في تحقيق نسبة النمو فهما قطاعي المحروقات والصناعات الإليكترونية اللذان إرتفعت قيمتهما المضافة مما مكنا من تحسن ملحوظ للقيمة المضافة لقطاعي الصناعات غير المعملية بـ 11.5% ، بالإضافة إلى قطاع المنسوجات الذي تأثر بصفة مباشرة نتيجة المنافسة الصينية والهندية، كما يمكن الحديث عن قطاع الصناعات المعملية حيث تطور فيها الإستثمار إلى 9.5% خاصة في قطاع الصناعات الكيميائية 33.3% وبدرجة أقل في مواد البناء والخزف والبلور حيث 20%، إلا أن ما يقال عن هذا القطاع أنه مرتبط بكثافة بالخارج حيث تأتي مادتها الأولية ثم تعود إليه، حيث لا تحتاج مثل هذه المصانع إلى ذوي التكوين العالي والكفاءة والمهارة، لأن هؤلاء سيتقاضون مرتبات مرتفعة، وإنما يعتمد على سواعد ذات أجور منخفضة تضمن الضغط على كلفة الإنتاج، وتجاوز عدد هذا المصانع 5624 مصنع سنة 2010، من بينها 2717 مصنع مصدر بالكامل.(3)

2- قطاع السياحة: ويشكل هذا القطاع مصدر الدخل الرئيسي من العملة الصعبة للبلاد حيث يوفر سنويا 20% من العملة الصعبة، فهذا القطاع موجه لذوي الدخل المتوسط من السواح الأوروبيين، بالإضافة إلى السواح العرب

1- حاكمي، بوحفص، **الإصلاحات والنمو الإقتصادي في شمال أفريقيا: دراسة مقارنة بين الجزائر – المغرب – تونس**، مجلة إقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الخامس، 2008، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف - الجزائر، ص 16.

2- رضا، الشكندالي، **قراءة في الميزان الإقتصادي لتونس 2011**، في مجلة المغرب الموحد، العدد العاشر، جانفي 2011، ص 21.
3- المرجع نفسه، ص 22.

وبالخصوص الخلجيين، إذ يستقبل ما لايقل عن 06 ملايين سائح سنويا، منهم 1,350,000 سائح فرنسي يقضون 12% عطلهم في الشواطئ التونسية، (1) وهنا يمكن الحديث عن قطاع الخدمات الذي وفر تطور الإستثمار فيه نحو 12.5% خاصة في قطاع تكنولوجيا الإتصال، حيث بلغ مع بداية النشاط الفعلي للمشغل الثالث للهاتف الجوال والثابت، وقطاع السكن والفندقة بـ 14.9% لذا يعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات الإستثمارية في تونس حيث أي تأثر فيه تتأثر نسبة النمو مباشرة، وهذا ما حدث بالفعل إثر الأزمة المالية التي ضربت الإقتصاد الأوروبي الذي كان له تداعيات على مستوى الدخل الفردي مما أثر سلباً على مردود السياحة في الدولة التونسية وبالتالي يؤثر على نسبة النمو الإقتصادي التونسي.(2)

وزاد إنتعاش الإقتصاد التونسي نتيجةً لإستراتيجية التحرير الخارجي للإقتصاد التونسي إثر التوقيع على إتفاق الإرتباط مع الإتحاد الأوربي في عام 1995، ويخلق هذا الإتفاق وهو الأول من نوعه بين الإتحاد الأوربي ودولة من شمال حوض البحر المتوسط، منطقة تجارة حرة بين تونس والإتحاد الأوربي للسلع المصنعة خلال فترة تطبيق تمتد 12 عاماً، وتوجت تونس شراكتها مع الإتحاد الأوربي بتوقيع إتفاقية منطقة التجارة الحرة بين أوربا وتونس وفقاً للقواعد العالمية للتجارة الحرة الموقعة في جانفي 2008، وقد انتقدت هذه الإتفاقية كونها بين طرفين أحدهما متطور تكنولوجياً وصناعياً والآخر في مستوى ضعيف جداً في المجال نفسه بالنسبة للطرف الأول، بالإضافة إلى سياسة أوربا الحمائية في مجالات المنتجات الزراعية، والتي تتضمنها "السياسة الزراعية المشتركة" التي تحد من صادرات دول حوض البحر الأبيض المتوسط غير الأوروبية من المنتجات الزراعية والغذائية.(3)

ولكن يرى خبراء إقتصاد ممن يدافعون على هذه الإتفاقية أنها وفرت للإقتصاد التونسي فرصة تخفيض معدلات الأسعار بالنسبة للسلع موضع التبادل التجاري وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة الناتج الإجمالي، كما أنها تزيد معدلات الإستثمار سواء بإجتذاب رؤوس الأموال العربية المستثمرة في الخارج أو بإجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة أو زيادة الإدخار المحلي، كما تزيد من تدعيم المنافسة المحلية، ويتوقف هذا الأمر على قدرة المستثمرين التونسيين على التصدير في ظل المنافسة الخارجية.(4)

وعموماً يمكن القول أن الإقتصاد التونسي يعتمد بصفة كبيرة على الإستثمارات الأجنبية التي تدفقت بصورة

1- توفيق، المديني، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**، مرجع سابق، ص 254.

2- رضا، الشكندالي، مرجع سابق، ص 22.
3- توفيق، المديني، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**، مرجع سابق، ص 255.
4- المرجع نفسه، ص 256.

كبيرة إلى تونس، وأظهرت بيانات حكومية في نهاية أفريل 2008 أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس زادت بمعدل سنوي 60% في الربع الأول من العام مدعومة بالإستثمارات في قطاع الخدمات سريع النمو، وقفزت الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 526.7 مليون دولار في الفترة الأولى من جانفي إلى مارس من عام 2007 وتوقعت الحكومة التونسية أن يحتل قطاع الخدمات نصف الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2011.(1)

كما أنه إذا تم النظر إلى المساعادات المالية التي تتلقاها دولة تونس كمنح وقروض فهي كبيرة جداً، فقد تلقت تونس بين 1995-2009 ملياراً وسبع مائة مليون أورو معونة من الإتحاد الأوروبي، و 2.8 مليار أورو بعنوان قروض من "البنك الأوروبي للإستثمار" لتشجيع الإصلاح وعصرنة البلاد، لذا الكثير من خبراء الإقتصاد يعتبرون النمو التي حققته تونس ما بين 5% إلى 6% ليس نمواً حقيقياً، بل هو نمو مدفوع بالإستهلاك والديون وليس نمو مدفوع بالإستثمارات.(2)

كما أن التنمية الإقتصادية في تونس قائمة على أساس التفاوت الجهوي، حيث تتركز 85%، من الإستثمارات في ثلاثة مدن رئيسية في الشمال، وهي (تونس العاصمة، صفاقص، وسوسة)، أما الداخل والجنوب التونسي فيعاني نقص فادح في الإستثمارات، والتي إنعكست سلباً على مظاهر البطالة، والفقر، واللاإستقرار السياسي.

كما يمكن الإشارة إلى أن سكان المناطق الداخلية والجنوبية في تونس معظمها كانت تعيش على العمليات التجارية للسلع في الحدود الليبية التونسية، وخاصة بعد زيادة الحركة التجارية التونسية الليبية، نتيجة ضغط العقوبات الإقتصادية من طرف هيئة الأمم المتحدة على النظام السياسي الليبي منذ سنة 1987إلى غاية 2004، وقد ظهرت إنعكاسات هذه الظاهرة مباشرة بعد إقدام النظام الليبي على غلق حدوده في جانفي 2010 أمام التجارة غير المشروعة في وجه المواطنين التونسيين، حيث أقدموا على الإحتجاج العنيف، فيما عرف بأحداث "بن غردان"

وصفوة القول، أن هذا التفاوت في التنمية الإقتصادية خلق أيضاً مشكلة التوزيع غير العادل لفوائد النمو التي حققته الدولة التونسية في السنوات الأخيرة، فقد مكن هذا النمو من خلق طبقة برجوازية طفيلية إستفادت من القوانين المسَّهلة للتجارة والإستراد ، بالإضافة إلى طبقة وسطى في الشمال التونسي، وفي المقابل طبقة فقيرة في الداخل، وهذا ما يدفع بالهجرة نحو الشمال التونسي، الذي ينعكس سلباً على سياسات التحديث التي ينتهجها النظام الحاكم.

1- توفيق المديني، المرجع نفسه، ص 256.
2- نيكولا بو، وجان بيار تيكوا، مرجع سابق، ص 274.

المطلب الرابع: أزمة التحديث في تونس

عرفت الدولة التونسية عدة إنتكسات في مسيرتها التحديثية في كل المجالات الإجتماعية، الإقتصادية والسياسية، وهذا راجع لكون البرامج التحديثية التي إعتمدتها القيادة السياسية في تونس تميزت بالتبعية للخارج منذ البداية، كما أنها لم تعبر عن الواقع الإجتماعي التونسي، حيث كانت ترى القيادة السياسية في نفسها أنها قادرة على إعادة تشكيل النظام الإجتماعي من جديد وفقاً لنظرتها الأحادية، مشبهة في ذلك الدولة بالعائلة، ولذلك جاءت حداثة منقوصة، وعلمانية فوقية، وتنمية تابعة وغير عادلة، فأدخلت تونس في مأزق التبعية ومأزق التغريب.(1)

فالتحديث في تونس جاء مخالفاً للتحديث في أوربا الذي كان ذاتياً وشمل كافة المستويات، فالإقطاعية في أوربا الغربية في مرحلة التحول تمكنت من خلق سلطات محلية متزامنة مع السلطات المركزية ومراكز الإنتاج الزراعي، إلا أن المدينة في تونس لم تتطور أبداً إلى بلدات مدنية مستقلة في نظامها الإجتماعي، وبقيت دائماً منعزلة عن القرية في ظل تفاوت تنموي صريح، وبالتالي نشأ تنافر تاريخي بين المدينة والريف، فهذه البلدات والمدن نهضت على علاقات القرابة والنظام القبلي فلم تتطور العلاقات الإجتماعية والنظام المدني، كما أن الشرايين الحيوية للقطاع الخاص وخاصة الجانب التجاري تسيطر عليه زمر محددة، كانت قد نشأت في ظل هذا النظام الذي قاد التحديث.

ويذهب **"هشام شرابي"** في تحليله لأزمة الحداثة العربية وتونس واحدة منها، إلى أنه منذ بداية القرن التاسع عشر وكنتيجة للإستعمار الذي تعرضت له هذه الدول، كانت قد أُدمجت في النظام الأوربي والعالمي، حيث أصبح الوطن العربي أنذاك هامشاً آمناً للسوق العالمية الرأسمالية، مما رسخ علاقته التبعية الإقتصادية والثقافية، وفي القرن العشرين ورغم أخذ هذه الدول للإستقلال الوطني إلا أنه نما في رحم هذه العلاقة نظام إقتصادي تبعي، ونظام دولة ينهض على مجتمع أبوي مستحدث، ذي بنية سياسية وإقتصادية مشوهة.(2)

كما أنه بعد تحقيق الإستقلال الوطني لم يصاحب ذلك تحرر على الصعيد الثقافي، وبالطبع قد رافق الإستقلال نوع مغاير من الإستعمار الثقافي، إلا أنه كان أوسع إنتشاراً، نتيجة للسياسة التعليمية في وقت الإستعمار، حيث أدى إلى إختراق ثقافي للنخبة الحاكمة، وهذا الأمر الذي أدى إلى شطر المجتمعات الوطنية إلى شطرين متناقضين: شطر متغرب متأثر بالثقافة الغربية وحضارتها، وآخر وطني متشبث بقيمه الفكرية والثقافية المحلية.(3) ، وهذا بدوره خلق في تونس "أزمة قيم" كما أعطى شرعية للتيار الإسلامي في مناهضتة للنظام مما زاد من حدة الصراع القائم.

1- راشد الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الإ سلامية**، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 221.
2- هشام شرابي، مرجع سابق، ص 112.
3- بومدين، طاشمة، مرجع سابق، ص 146.

ويرى **"هشام شرابي"** أن البرجوازية الصغيرة التي تنشأ عادة في المدينة هي في الواقع طبقة هجينة ترتبط ثقافياً وإجتماعياً بجذورها الفلاحية والبرجوزية، فتشكل نمواً تاريخياً لظروف التبعية الخارجية والداخلية، فمن الوجهة الإقتصادية هذه الطبقة غير منتجة، وهي تتجه نحو الرأسمالية الإستهلاكية، ومكانتها في السياق الإنتاجي هامشية، وقيمها وعلاقتها الإجتماعية تقليدية، مما يفسر جزئياً تذبذبها العقائدي وتأرجح توجهها الإجتماعي والسياسي، وتجد نزعة الأبوية المستحدثة أوضح تمثيل لها في البرجوازية الصغيرة، ففيها تعتمل وتتفاقم كافة التناقضات: بين التقليد والحداثة، بين الدين والعلمانية، بين الرأسمالية والإشتراكية، بين الإنتاج والإستهلاك، ولا يجد أي من هذه التناقضات تصالحه في هذه الثقافة التي تبدو أنها غير قادرة على الإستمرار مما خلقت ظروف نزاع ووهن دفع بها في نهاية المطاف إلى إنهيار محتوم.(1)

إن في معظم الدول التي تسلمت فيها البرجوازية الصغيرة الحكم دأبت مباشرة إلى الإعلان عن إعادة تشكيل المجتمع بأكمله، كما أنه كل زعامة جديدة جاءت، تبنت مباشرة نمط ثوري في التغيير الإقتصادي والإجتماعي، ونمط محافظ في التغيير السياسي، وحتى الإصلاحات السياسية التي قامت بها كانت بمثابة ترسيخ وهيمنة للسلطة الأبوية وتحديثها حسب **"هشام شرابي"**، ولم يؤد فشل الثورة إقتصادياً وإجتماعياً إلى نصرة الرأسمالية ونموذجها الإنمائي فحسب، بل إلى تعميق التناقضات في المجتمع الأبوي المستحدث وتعجيل سياق الصراع الداخلي، وذلك أن علاقات السلطة الهرمية نفسها شائعة في كل مكان، وتمنع إحداث تكامل إجتماعي فعال وتحُول دون مشاركة غالبية الجماهير في الحياة السياسية.(2)، وقد تمكن النظام التونسي من الإستمرار في هذه السياسية لبعض الوقت إلا أن هذه الحلول تعتبر تأجيل للإنفجار الإجتماعي والسياسي، كما أن هذه الحلول والإصلاحات لا يمكن أن تعبر على التحديث بشكله الدقيق، بل تعتبر إصلاحات فوقية قادتها النخبة الحاكمة إلا أنها ما إن إستمرت فترة من الزمن حتى وصلت إلى طريق مسدود.

وبما أن النخبة التي حكمت تونس ما بعد الإستقلال كانت ضحية العصبية الساحلية، ركزت أغلب المشاريع التنموية في هذه المناطق الحيوية، وبالمقابل أهملت الداخل و الجنوب التونسيين، وحتى الحكومات التي كانت تتشكل، أغلب وزرائها من مدن الساحل التونسي،(3)

وحتى التغيير الذي طرأ على الحكم في السابع من نوفمبر 1987، كان نظام تواصل للسياسات القديمة أكثر من أنه يحمل مشروع تغييري للبنى الإقتصادية والسياسية في

1- هشام، شرابي، مرجع سابق، ص، ص 215 – 216.
2- المرجع نفسه، ص 217.
3- صالح، المازقي، **ثورة الكرامة**، تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2011، ص 51.

الدولة، وهذا ما زاد من تعميق التناقضات في المجتمع التونسي، ورغم الحلول الظرفية والمسكنات الإجتماعية إلا أنها كانت مجرد تأجيل لإنفجار الوضع الداخلي أكثر منها حلول شفائية مدروسة لمعالجة أزمات إجتماعية.

والنخبة التي حكمت تونس لم تعمل بجدية على التخلص من أغلال التبعية، وعلى الرغم من إنتهاجها المذهب الإشتراكي إلى غاية 1971، إلى أن سياساتها الإقتصادية قائمة على التبعية للغرب الرأسمالي بإمتياز، وخاصة في سنوات التسعينات وبعد المساعدات المالية التي تحصلت عليها من المؤسسات المالية الدولية حيث إنخرطت كلياً في نظام الرأسمال العالمي، ورغم أنها حققت نسبة عالية من النمو الإقتصادي، إلا أن هذا النمو يرى فيه مراقبون أنه نتيجة للسياسات الإستهلاكية المدعومة حكومياً، ونتيجة لإقتصاد الريع السياحي الذي إرتفعت مداخله خلال سنتي 2009– 2010، كما أن هذا النمو إستفادت منه الطبقة الوسطى والبرجوازية الصغيرة، في حين بقيت الطبقة الفقيرة تعاني العوز الإقتصادي خاصة في المناطق الداخلية والجنوبية لتونس.(1)

إذن فالعمليات التنموية التي قادتها النخبة الحاكمة في تونس كانت تفتقر لمرجعية إجتماعية ولمؤسسات سياسية فعّالة تسهر على تنفيذها ومتابعتها وتفقد إختلالاتها وإعادة توجيهها، وبما أن النظام السياسي الحاكم كان قائم على قيم الولاء في مختلف المؤسسات لا على قيم الجدارة والإستحقاق جعلته يتعرض لهزات إقتصادية وإجتماعية، فمن الأزمة المالية التي تعرض لها الإقتصاد التونسي سنة 1971 إلى أزمة الخبز سنة 1983 الذي حدث على إثرهما تحول في النظام الإقتصادي للدولة الذي زاد من تعميق التبعية للخارج، وخاصة بعد التغير السياسي الذي حدث على مستوى هرم السلطة سنة 1987،(2) ونتج ما يمكن تسميته حسب منظري مدرسة التبعية بنظرية الإمبريالية الفرعية، (3) حيث قام النظام الجديد بتوسيع الإستهلاك الجماهيري مما أدى هذا التوسع إلى الجمع بين مصالح النظام الحاكم ومصالح البرجوازية المحلية ومصالح الشركات المتعددة الجنسيات.

ونظام البرجوازية الذي حكم تونس متشكل من جماعات متمايزة إقتصادياً وسياسياً، وفي مقدمتها نخبة أقلية تمسك بمقادير الثروة ومقاليد الحكم، وتليها جماعة الطبقة الوسطى، ثم

هناك جماهير واسعة تشتمل على الفقراء والمستضعفين، التي تعاني الإغتراب في الريف والمدينة على حدٍ سواء، لذا يمكن أن نطلق على التحديث الذي قاده هذا النظام بأنه تحديث مشوه، يقتضي إعادة التفكير في حلول جذرية لتصحيح إختلالاته البنيوية سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً.

1- أوليفييه بيو، **من الإستنكار إلى الثورة**، مجلة لوموند ديبلوملتيك: النشرية العربية، فيفري2011، www. monde-diplomatique.fr

2- خليفة، الشاطر وآخرون، مرجع سابق، ص، ص 188 – 189.

3 - محمد، بشير زاهي مغيربي، **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية**، ط2، جامعة قار يونس: بنغازي، 1998، ص 186.

المبحث الثاني: النظام السياسي التونسي وإشكالية التحول الديمقراطي

المطلب الأول: النظام السياسي التونسي

من خلال التتبع للمشهد السياسي التونسي طوال فترة حكم الرئيس "زين العابدين بن علي"، يظهر تناقض صارخ بين ما تتيحه القوانين وبما يصرح به المسؤولون السياسيون في تونس، وبما تورده تقارير المنظمات الأممية، والمعارضة التونسية في الخارج بأن هناك إنتهاكات فضيعة للحريات وحقوق الإنسان في الداخل التونسي، وصلت إلى حد التعذيب للمساجين السياسيين، لهذا سيتم دراسة النظام السياسي التونسي من خلال الممارسات الفعلية للنخبة السياسية في تونس.

أولاً- النظام السياسي التونسي: سيتم قراءة النظام السياسي التونسي من خلال الأعمال والسلوكيات التي تنتهجها النخبة الحاكمة في إدارة دفة الحكم، بالإضافة إلى واقع الممارسة السياسية لمختلف مكونات المجتمع التونسي في ظل التعددية السياسية في تونس.

1- تنظيم وتوزيع السلطة في تونس: من خلال النظر لمن يحكم الجمهورية التونسية منذ 1987 إلى غاية 2011، يظهر جلياً أن الحياة السياسية حكراً على مجموعة معينة، أي يغلب الطابع السلطوي على المشهد السياسي التونسي، كما أنه من خلال قراءة كرونولوجية لنتائج الإنتخابات الرئاسية، والتشريعية في تونس يعطي صورة سلبية للنظام السياسي التونسي، فنتائج الإنتخابات الرئاسية التي نُظمت خمس مرات كانت نتائجها كالتالي: ففي الإنتخابات التي نظمت سنة 1989 كانت نتائجها 99.20%، حيث كان الرئيس الجديد "زين العابدين بن علي" المرشح الوحيد في هذه الإنتخابات، وكذلك في الإنتخابات الرئاسية التي جرت سنة 1994، كان الدستور التونسي يشترط في المرشح للرئاسة أن يكون مزكى من قبل ثلاثون نائباً في البرلمان أو رئاسة البلدية، وفي ظل سيطرة الحزب الحاكم على الأغلبية الساحقة على مقاعد البرلمان، والمجالس المحلية، جعل الترشح لهذا المنصب مستحيلاً، فإنفرد الرئيس بن

علي بالترشح لرئاسة الجمهورية في تلك السنة فرساً وحيداً، وحصل على نسبة 99.91%. أما الإنتخابات الرئاسية التي نظمت سنة 1999، فتنافس فيها ثلاث مرشحين، وفاز فيها زين العابدين بن علي بنسبة 99.94%، أما الإنتخابات التي نظمت سنة 2004، مكانت نتائجها 94,49%، والأمر نفسه بالنسبة لرئاسيات 2009. حيث هي الأخرى فاز فيها الرئيس بن علي بنسبة 89.62%. (1)

---

1 - الأزهر العويني، **الأنظمة السياسية والنظام السياسي التونسي**، تونس: مركز النشر الجامعي، 2002، ص 208.

أما الإنتخابات التشريعية كانت نتائجها هي الأخرى دائماً لصلح الحزب الحاكم منذ الإستقلال والمتمثل في " حزب التجمع الدستوري الديمقراطي" ، حيث لا تقل عن نسبة 80%، بل وتزيد في بعض الأحيان، وهذه النسبة لا تبرئ النظام من شبهة التزوير والتلاعب بنتائج الإنتخابات، وهذا كله من أجل إحتكار عملية التشريع والتصويت على القوانين لصالح الحزب الحاكم دون أي إحراج لرئيس الجمهورية. (1) ونظراً لكون النسبة المتبقية من مقاعد البرلمان والمحددة دستورياً بنسبة 20%، (1) يوزعها النظام على المعارضة وفقاً لعدد الأصوات الممنوحة لها من طرف الشعب، فالقراءة السياسية لهذه العملية أن أطراف المعارضة التي سيتم منحها مقاعد في البرلمان هي معارضة تتناغم مع النظام من أجل إقصاء وإستبعاد المعارضة الحقيقية كي لا تحصل على التوقيع من طرف 30 نائباً لخوض الإنتخابات الرئاسية، مع "بن علي"، بل سيتم إعطاء هذا الإمتياز لمن يرضى عليه النظام فقط. ففي ظل هذه النتائج المذهلة التي لا تقل عن تسعون بالمئة لصالح الرئيس، وثمانون بالمئة لصالح الحزب الحاكم، جعل من العملية السياسية حكراً على الرئيس والحزب وحلفائهما، مما جعل المعارضة تتهم النظام بإنتهاج أسلوب التزوير المعمم، وبالتالي خلقت حالة إغتراب رهيب في الساحة السياسية التونسية.

وبالتالي يمكن القول أن الحياة السياسية في تونس منذ مجيئ الرئيس زين العابدين بن علي إلى غاية رحيله، تمثلت بسيطرة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي وهيمنته على مجمل نشاطات الحياة السياسية ومجرياتها، وترتب على ذلك صدور تشريعات وقوانين صبت في مجملها في مصلحة الحزب الحاكم، وظهر ذلك جلياً من خلال التعديلات الدستورية التي قام بها مجلس النواب من أجل ضمان إستمرار الرئيس بن علي في السلطة، كتعديلات عام 1998 المتعلقة في إزالة النص الذي يقيد عدد فترات الترشح لمنصب رئيس الجمهورية، وتعديلات عام 2002 التي رفعت سن الترشح للرؤساء من 70 سنة إلى 75 سنة، والتي ترتب عليها بقاء

الرئيس " بن علي" في السلطة حتى إنتفض في وجهه الشعب التونسي، إثر إحتجاجات واسعه هزت عرش حكمه بين ديسمبر 2010 إلى جانفي 2011.

لقد تبنى نظام "زين العابدين بن على" منذ مجيئه للسلطة أسلوب في الحكم قائم على السلطوية مقابل التبشير بالتنمية الإقتصادية، ورفع المستوى المعيشي للمواطن، أي تبني معادلة التنمية من دون ديمقراطية،(2) أما في جانب السلطة فقد أسس الدولة الوطنية على الاوليجارشية المالية، والمتولدة عن تموضع ذوي النسب ومن والاهم من إطارات متحزبة، على رأس مؤسسات حساسة في البلاد، مما أفرزت ظاهرة مَرضِية، والمتمثلة في تراكم الثروة في أيدي

1- نيكولا، بو، و جون بيار تيكوا، مرجع سابق، ص 94.

2- 1- Olfa. Lamloum , Et Bernard Ravenel, **La Tunisie De Ben Ali : La société contre le régime,** Mitidja ; Alger. 2002. P 51

قلة من المتنفذين على حساب الشعب التونسي، وبالتالي خلق مناخ إجتماعي ترعرعت فيه ظواهر سرطانية كالفساد المالي، والمحسوبية، والرشوة خاصة بعد أن بدأت علامات الهرم والفناء تدب في جسد النظام، التي ما إنفك في تغيير شكله بمسميات مختلفة لا تعكس حقيقة واقعها المتداعي، ومن أهم هذه المسميات "دولة الحق والقانون" (1) وفي واقع الأمر الدولة عاجزة حتى عن توفير الموارد الضرورية لشريحة معينة من المواطنين وإنصافهم.

إلا أن النخبة المثقفة في تونس تتهم النظام الحاكم بالإنتهاك الواسع للقانون على مختلف المستويات، وفي مختلف المجالات، كما تعتبره نظام لا يتمتع بأدنى درجة من الشرعية، بل نظام قائم عل قوة القمع والبطش البوليسي، والقبضة الحديدية للسلطة، وهذه التنمية التي يتباهى بها النظام إستفاد منها عدد قليل من السكان، أي الطبقة البرجوازية الناشئة، أما غالبية السكان فكانوا ضحية الظلم والتهميش وضعف المشاركة السياسية، والتمييز في توزيع الدخل، (2) أما نخبة المجتمع من الصحافيين والأكاديميين فهي الأخرى ظلت مطاردة في الداخل والخارج تحت تهم متعددة يصنعها النظام الحاكم حسب ضرورات المرحلة.

ويلخص **"صالح المازقي"** الأستاذ في علم الإجتماع في كلية العلوم الإنسانية بتونس، أسس حكم الرئيس بن علي في سبع نقاط، وهي كالتالي:

- عزل مؤسسة الرئاسة عن الشعب، وتحويلها إلى أداة لخدمة مشاريع الرئيس.
  - ✓ تهميش الحكومة، وجعلها أداة تنفيذية لقراراته.
  - ✓ القضاء على دور القضاء.
  - ✓ بعث أحزاب معارضة مرتشية، لتؤدي دورها في مسرحية التعددية.

- ✓ دعم النزعة الإستهلاكية وتحجيم الإنتاج.
- ✓ مصادرة الحريات العامة، والمغالاة في قمع الحس الوطني عن طريق تدجين الصحافة.
- ✓ تحويل التملق إلى مؤسسة سوسيو- سياسية – ثقافية، عملاً بمبدأ "قل له ما يشاء وإفعل ما تشاء". (3)

1- صالح، المازقي، **ثورة الكرامة، الدار المتوسطية للنشر**: تونس، 2011، ص 70.
2- بشير، مصيطفى، **حريق الجسد: مقالات في الإقتصاد الجزائري**، الجزائر: جسور للنشر ، 2011، ص 27.
3- صالح، المازقي، **ثورة الكرامة**، مرجع سابق، ص 46.

فهذه الحزمة من الممارسات السياسية التي تفاعلت على إمتداد عقدين من الزمن، عملت على توسيع الهوة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني بصفة خاصة، والشعب بصفة عامة، حيث نزعت صفة الوطنية عن الدولة وحولتها إلى ما يشبه ملكية خاصة للرئيس وحاشيته، مما أفضى إلى إنغلاق الحياة السياسية، وإحتكار الحزب الحاكم للشأن العام، وهيمنته على دواليب الدولة، وسيطرة المجتمع السياسي على مؤسسات المجتمع المدني ومحاصرتها، وبالتالي وأفرزت ظاهرة النمط العائلي في الحكم، وإحتكار منظومة الإتصالات والمجال العام حيث إستعملوه كوسيلة لتوجيه الرأي العام الداخلي، وقطع الطريق أمام المعارضة لتتمكن من البروز أمام الرأي العام كمنافس سياسي، وبالتالي عجز النسق السياسي على خلق قاعدة الإجماع والفاعلية، فقد ظل الفارق محسوساً بين خطاب رسمي منفتح نسبياً، وهياكل النظام السياسي التي إستمرت في تبني النموذج الإحتكاري للحكم. (1) ضاربة المعارضة التونسية كل طيف منها بعنوان معين، فالإسلامي بعنوان محاربة الأصولية وأعداء الحداثة، والمعارضة الشيوعية الخصم التقليدي للنظام، وكذا الديمقراطيين ربطهما بالمؤامرة على الدولة من الخارج.

ويرى الكاتب التونسي **"توفيق المديني"** أن نظام الحكم في تونس كان قائم على ثلاثة أسس وهي:

- إحتكار مصادر القوة والسلطة في المجتمع، وذلك عبر إختراق المجتمع المدني، إذ تتحول أحزاب ومؤسسات المجتمع المدني إلى إمتداد لسلطة الدولة، ملحقة بها كتضامنيات مهنية أو قبلية أو مناطقية.

- قيام شرعية السلطة على قوة البطش العاري، من خلال ممارسة النظام للإرهاب المنظم ضد المواطنين، لا على شرعية الثالوث المقدس: الوطن والقانون والحرية.
- ممارسة سياسة الإقصاء للمعارضة التي شملت آثارها المدمرة للمجال السياسي، في ظل سيادة الدولة الأمنية - بوصفها مكوناً إستبدادياً ضخماً - التي تستمد إستقرارها من الخوف لا من الشرعية.

وبالتالي يمكن القول أن الديمقراطية في تونس هي ديمقراطية شكلية ومزيفة وعاجزة، لاتعدوا عن كونها نهج يُموه حقيقة الدولة التسلطية، والإستبداد المحدث. (2)

2 - الحريات حقوق الإنسان في تونس: يشهد واقع حقوق الإنسان في تونس في عهد الرئيس "زين العابدين بن علي" سجلاً حافلاً بالإنتقادات التي وجهتها العديد من المؤسسات الحقوقية سواء أكانت دولية أو إقليمية أو محلية إلى النظام الحاكم، سجلها في مجال حقوق الإنسان على مدار عقدين من الزمن، غير أن النظام التونسي لم يشهد

1- زهير، الخويلدي، **الثورة العربية وإرادة الحياة**: مقاربة فلسفية، تونس: الدار التونسية للكتاب: ، 2011، ص 90.
2- التوفيق، المديني، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**، مرجع سابق، ص 13.

على المستوى الرسمي الدولي إنتقادات كبيرة من حكومات ورؤساء العديد من الدول، بدعوى أن تونس شريك رئيسي للغرب في مواجهة الأصولية الإسلامية، كما أنه يعمل لتجنيب الدولة التونسية سيناريو جارتها الجزائر، فالجمهورية التونسية كما يصفها **"جان بيار تيكوا"** قائمة على قوة البطش الأمني، وحسب تصريح " **أحمد بنور**" وزير الداخلية السابق، أنه ميزانية الشرطة تضاعفت منذ سنة 1987 أربع مرات، حيث تضاعف عدد موظفي الشرطة من 20000 إلى 85000 شرطي سنة 1997،(1) كما أنه عقلية النظام قائمة على أن كل التونسيين مشتبه فيهم بالقوة، ومن التقارير التي نشرتها المنظمات الدولية غير حكومية، هناك تقرير للجامعة الدولية لرابطات حقوق الإنسان كتبت ما يلي: "إن التعذيب ممارسة مميزة، خطيرة، وممنهجة في تونس، ولئن تم إحصاء ما لا يقل عن خمس مائة حالة آلت ثلاثون منها إلى الموت تحت التعذيب، فإن العدد الإجمالي لضحايا التعذيب يقدر دون شك بالآلاف بين سنتي 1990 - 1998، ويعلم زبانية التعذيب أنهم يتمتعون، بحصانة من كل عقاب".(2)

وتعبر منظمة العفو الدولية عن نفس الرأي فتكتب: "إن الحقوق الأساسية في الحياة، والحرية، والأمن الشخصي فضلاً عن الحق في عدم الإخضاع للتعذيب أو الإيقاف الإعتباطي، منتهكة بإستمرار"، وتضيف نفس الوثيقة "لقد إتسعت رقعة القمع فأصبح يُمارس على أعضاء أحزاب اليسار، وعلى أهل المساجين، وأصدقائهم، وعلى مناضلي حقوق الإنسان"، وكتبت **"هيومن رايتش واتش"** وهي منظمة أمريكية غير حكومية في

تقريرها السنوي لسنة 1999 " لا توجد دولة خصصت أكثر وقتها من تونس للتبجح بالدفاع عن حقوق الإنسان، وتعمل في الوقت ذاته على مضايقة المواطنين الذين يقدمون صورةً أقل إشراقاً عن الوقائع، وقد قلصت الضغوطات المسلطة على المناضلين، وعلى ضحايا نضالهم، وعائلاتهم من نشر الأخبار عن التجاوزات الأكثر خطورة"(3).

وتشترك الأمم المتحدة في الشعور بهذه المخاوف، ففي نوفمبر 1998 إعتبرت لجنة مقاومة التعذيب بمنظمة الأمم المتحدة عن " إنشغالها الخاص بممارسة التعذيب والمعاملة القاسية، والمذلة الصادرة عن قوات الأمن والبوليس"، وكذلك اللجنة الوطنية الإستشارية لحقوق الإنسان عبرت هي الأخرى سنة 1996 عن قلقها ولأول مرة إزاء الحدث، والمتمثل في أن " الآلاف من الناس المحكوم عليهم بسبب أرائهم، وفي محاكمات غير عادلة يقبعون اليوم في السجون التونسية، كما أن التعذيب متواصل، ويزداد ضراوةً، وإلى حد اليوم لم يقع إجراء أي تحقيق مستقل في شأن حالات التعذيب المتعددة، وحالات الوفاة المتصلة بالتعذيب، ولا تؤدي الحصانة التي يتمتع بها المسؤولون

1- نيكولا، بو، وجون بيار تيكوا، مرجع سابق، ص 121

2- التوفيق، المديني، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**، مرجع سابق، ص140.

3- منظمة مراسلون بلا حدود، **تونس: الكتاب الأسود**، (تر: خليل الفندري وآخرون)، تونس: دار محمد علي، 2011، ص 204.

عن هذه التجاوزات إلاّ إلى تفاقم مثل هذه الأفعال". وقد دعا المجلس الإفريقي لحقوق الإنسان رئيس المجلس إلى توجيه رسالة إلى الرئيس التونسي لإبلاغه قلق المجلس من وضعية المدافعين عن حقوق الإنسان في تونس. (1)

هذا هو واقع حقوق الإنسان إذن، الإنتهاك اللامحود للحقوق التي يكفلها الدستور، كما أنه هناك إنتهاك لمجمل القيم الإنسانية والأعراف في ممارسة التعذيب في السجون، وفي مقرات خاصة ترعاها وزارة الداخلية مباشرة.

3- الفساد في تونس: في ظل غياب مؤسسات سياسية فاعلة تمارس الرقابة والمحاسبة على السلطة التنفيذية في تونس، وإنحصار السياسة في دائرة الرئيس/الحزب الحاكم، بعد أن تم إلغاء السياسة كفاعلية مجتمعية حية واعية وهادفة وحرة، وإنعدام أدنى أسس المساءلة، إزدادت النخبة السياسية الحاكمة ثراءً، والمتكونة من الرئيس وعائلته، وقيادات الحزب الحاكم، وكبار رجال الدولة من الأمن، ومدراء الشركات العامة، وهذا من خلال حصولها على الإمتيازات الحصينة بفضل نجاحها في إستخدام المواقع السياسية كوسيلة لتجميع الثروة.(2)

فالفساد في تونس مرتبط إرتباطاً عضوياً بواقع السلطة السياسية، وتحديداً في ظل غياب الشرعية، وسيادة كل أشكال الهيمنة، حيث أصبحت السياسة تمارس للوصول إلى تجميع الثروات من خلال إستغلال المنصب، وإخضاع المؤسسات السياسية والإقتصادية لخدمة المصالح الشخصية، والفساد في تونس له علاقة بالمتغيرات الإقتصادية والإجتماعية الناجمة عن سياسة الخصخصة، الذي بدأ النظام في تطبيقها منذ مجيء الرئيس "زين العابدين" إلى السلطة، وفي ظل غياب قوانين صارمة ضد الإحتكار، تعني الخصخصة إستبدال إحتكار القطاع العام بإحتكار القطاع الخاص، وهذا يؤدي إلى إستشراء الفساد بكلفة إقتصادية وإجتماعية كبيرة.

ولما أضفت تونس طابعاً لبيرالياً على سياستها الإقتصادية وحيال الرأسمال الأجنبي بحجة جلب الإستثمارات الأجنبية وبذريعة أن هذه هي الطريقة الأنجع لتسريع تطور البلاد من خلال الإندماج في نظام العولمة الرأسمالية، فقد حصل تداخل كبير بين النخبة الحاكمة والشركات المتعددة الجنسيات عبر مؤسسات شبه دولية، ومن خلال الوزارات والدوائر ومكاتب التخطيط وإقامة المشاريع المشتركة.

وكثيراً ما ينطوي الفساد في تونس إلى تحويل وجهة الموارد المالية والخدمية من الإستفادة العامة إلى العائلات الناهبة للمال العام، إذ غالباً ما يتطلب هذا التحريف تحويلاً للأموال إلى مصارف وبنوك أجنبية، (3) ما سبب حدوث

1- توفيق، المديني، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**، مرجع سابق، ص209 .

2- المرجع نفسه، ص 203.

3 - Nicolas Beau, et Catherine Graciet, **La Régente de carthage : Main Basse sur La Tunisie** , La Decouvèrte : 2009, P.P 173,174.

تسريبات ضارة بالإقتصاد التونسي، تعمل على عرقلة التنمية الإقتصادية، وتحد من كفاءة الجهاز البيروقراطي.

كما أن الصندوق المخصص لتنمية المناطق الريفية في الجنوب والمعروف بصندوق26-26، والذي يتألف من المعونات والمنح التي تقدمها الشركات الإقتصادية ورجال الأعمال في تونس، والذي يدار بإشراف مباشر من طرف

الرئيس التونسي، دون مراقبة أو مساءلة من أية جهة، (1) جعل الكثير يشكك في صرف أموال هذا الصندوق، بحجة أن الأموال تذهب مباشرة لخدمة المشاريع الإقتصادية لعائلة الرئيس، حيث أصبح غير ناجع، وتعطلت التنمية في المناطق المحرومة، والتي إنكشفت عراها بعد إندلاع الإنتفاضة الشعبية في المناطق المخصص لها هذا الصندوق.

فالفساد له أثار سلبية مدمر على الإستثمار الأجنبي، والتنمية الإقتصادية، كما أنه يعوق التنمية السياسية، ويقوض الفعالية والكفاءة الإدارية، وشرعية القادة السياسيين والمؤسسات السياسية، غير أن الفساد ما كان لينتشر في تونس لو وُجدت مؤسسات تمثيلية شرعية، ومنظمات مجتمع مدني فعالة، وصحافة جريئة، وقضاء نزيه غير مخترق، لذا يمكن القول أن الفساد في تونس كما في جميع الدول ظاهرة سلبية تولد وتعيش في حضن الأنظمة الشمولية.

ويرى الدكتور **"محمود عبد الفضيل"** في دراسته للفساد وتداعياته في الوطن العربي، وتونس واحدة منه، أن في ظل الأنظمة الشمولية يفقد القانون هيبته في المجتمع، لأن المفسدين يملكون القدرة على تعطيل القوانين، وقتل القرارات التنظيمية في المهد، خدمة لمصالح الطبقة البرجوازية النافذة، وبالتالي يفقد المواطن العادي ثقته بهيبة القانون وسلطانه في المجتمع، وتصبح مخالفة القانون هي القاعدة وإحترامه هو الإستثناء، وهكذا عندما تضيع الحدود الفاصلة بين "المال العام والمال الخاص"، ويتم الخلط المتعمد بين المصلحة العامة والخاصة، وبالتالي تنهار كل الضوابط التي تحمي مسيرة المجتمع من الفساد وتتآكل كل القيم والمثل التي تعلي من شأن الصالح العام.

ويؤكد**"مايكل جونستون"** أستاذ العلوم السياسية في جامعة "كولجات" في دراسته " عندما تجتمع الأمور السياسية والفساد"، أن ظاهرة الفساد تؤثر على الأمور السياسية، وتطرح التساؤل الكلاسيكي الذي طرحه **"هارولد لاسويل"**: من يحصل على ماذا؟ متى؟ وكيف؟، ويخلص إلى أن معظم الفساد يضر بمعظم الناس في معظم الأوقات،(2) وهذا ما حدث في تونس بالفعل، حيث هُمش معظم الناس في الجنوب التونسي أين تعثرت التنمية نتيجة لإنحراف السلوكيات الرسمية، وإرتفعت البطالة إلى مستويات قياسية خاصة عند حاملي الشهادات الجامعية .

1- نيكولا، بو، وجون بيار تيكوا، مرجع سابق، ص 179.

2- نقلاً عن توفيق، المديني، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**، مرجع سابق، ص 200.

المطلب الثاني: التحول السياسي في تونس

عرفت الدولة التونسية مناخ التعددية الحزبية، والنقابية بعد إنتفاضة الخبز في جانفي 1984، حيث تم إعتماد العديد من الأحزاب، والنقابات، والحركات الإجتماعية، إلاّ أن الممارسة السياسية لم ترق إلى درجة أنه حدث فعلاً

تحول ديمقراطي في البلاد، وبقيت المعارضة مهمشة، ومقصية خاصة الجناح الإسلامي.

وبعد تولي "زين العابدين بن علي" منصب الرئاسة إستناداً إلى تقرير طبي يقضي بعجز الرئيس "حبيب بورقيبة" على مواصلة مهامه، حيث تولى بموجبه رئيس الوزراء المتمثل في

"بن علي" مباشرة السلطة، وعلى إثرها ألقى الرئيس الجديد خطاباً سياسياً للشعب التونسي يبشرهم فيه بإصلاحات سياسية شاملة، ويعدهم بحياة سياسية متطورة، مبنية بشكل فعلي على تعددية الأحزاب، والمنظمات الجماهيرية، وكما جاء في قوله "إن العصر الذي نعيش فيه لم يعد يحتمل رئاسة مدى الحياة، ولا خلافة آلية على رأس السلطة من شأنها أن تقصي الشعب" وينطلق بعدها بسرد الإصلاحات المزمع إدخالها: "إقامة دولة القانون، مكافحة الفساد، منح الحريات العامة وتعزيز التعاون الإسلامي، العربي، الإفريقي، والمتوسطي". (1)

وتم إصدار عفو شامل على مساجين الرأي، وقام بتعديلات في نظام الإحتجاز، وحذفت محكمة أمن الدولة، وأصبح الإيقاف التحفظي لا يتعدى أربعة أيام، كما أصبح التعذيب محظوراً رسمياً، وسمح ببعث فرع لمنظمة العفو الدولية في تونس، إصلاحات قد أبهرت المتتبعين للشأن التونسي في الخارج، فهي لم تأت نتيجة لموجة عنف بل جاءت كمبادرة من الرئيس.

ونظر اليسار التونسي، وهو متفاجئ ومنبهر في آن واحد إلى الرئيس، وهو يتخذ إصلاحات كان اليسار نفسه أول من نادى بها منذ سنين، وذهب بعض المناضلين إلى حد الإنخراط في الحزب الإشتراكي الدستوري، الذي أصبح يسمى تبعاً للتوجه السائد، "التجمع الدستوري الديمقراطي"، وقام الرئيس بإطلاق سراح زعيم حركة النهضة المناوئ لنظام الحبيب بورقيبة في 14 ماي 1988 ، عاد حمادي الجبالي من منفاه وهو قائد آخر بارز في الحركة، و مع هذا تم توسيع قائمة السجناء المفرج عنهم حتى بلغت 2400 سجين سياسي. (2)

وبدت الدولة التونسية أنذاك قادرة على أن تكون بمثابة مخبر لإدماج الإسلاميين الذين ينبذون العنف في نموذج الحكم اللبيرالي، حيث إعترف "الشيخ راشد الغنوشي" بمجلة "الأحوال الشخصية" ذات النهج التحرري التي تمنح

1- حافظ، عبد الرحيم، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراء إجتماعية – سياسية في تجربة البناء الوطني التونسي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2006، ص 246.

2- التوفيق، المديني، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**، مرجع سابق، ص ص 76-77.

التونسيات نفس الحقوق التي يتمتع بها النساء الغربيات، وفي نوفمبر 1988 إستُقبل "راشد الغنوشي" من طرف رئيس الدولة ليطمئنه على أن قرار الإعتراف بحزبه رسمياً سيتخذ فيما بعد، وطلب منه التريث فقط بعض الوقت

لتهدئة الرأي العام، وإنبثق على هذا الإتفاق "ميثاق وطني" يدعم التوافق السياسي الذي أجمعت عليه كل الأطياف السياسية، وأمضت الأحزاب السياسية كلها على الوثيقة في قصر قرطاج. (1)

وأصدر قانون جديد للأحزاب السياسية فيه إثبات واضح على إقرار التعددية السياسية، وأصبحت الحريات العامة تستند إلى قانون يضمن حرية الصحافة، وقانون يضمن حرية تكوين الجمعيات، كما وقع إلحاق بعض الرموز في الرابطة التونسية لحقوق الإنسان، والإتحاد العام التونسي للشغل بالفريق الحكومي الجديد. وفي الذكرى الأولى لتولي "بن علي" السلطة أعلن إجراء إنتخابات رئاسية وتشريعية في الثاني من أفريل 1989، وكان البرلمان التونسي قد صادق على تعديل الدستور، فألغى الرئاسة مدى الحياة التي أقرت دستورياً في عهد "الحبيب بورقيبة" سنة 1975، كما تم تحديد العهدات الرئاسية بثلاث عهدات، مدة كل واحدة منها خمس سنوات، وجعل السبعين عاماً الحد الأقصى للترشح للرئاسة، وفرض العودة إلى الإنتخابات عن طريق الشعب في مهلة لا تتعدى الستين يوماً في حال شغوره، وبذلك لم تعد الرئاسة حكراً على شخص واحد لتدخل بذلك تونس عهد التعددية في الترشح للإنتخابات الرئاسية. وأصبحت بهذا الجمهورية التونسية الدولة الوحيدة عربياً التي تحدد العهدات الرئاسية في ذلك الوقت، مما أعطى صدى واسع للداخل والخارج للإصلاحات السياسية التي يقوم بها الرئيس "بن علي". (2)

لقد أمّن التغيير الحاصل منذ الإطاحة "بالحبيب بورقيبة" قدراً معيناً من الإنفراج السياسي في تونس، حيث عرفت الصحافة إنتعاشة مهمة بعد التغيير الذي حمل "زين العابدين بن علي" إلى سدة الحكم، وإعتبرت هذه الإنتعاشة الصحفية دعامة أساسية للديمقراطية الوليدة، فتم تعديل قانون الصحافة بما يحظر مصادرة الصحف في المطابع، وهو أسلوب كان مألوفاً أيام حكم "الحبيب بورقيبة".

كان الرئيس "زين العابدين بن علي" يضبط بقوة إيقاع وملامح التغيرات التي يرغب فيها، إلى أن جرت الإنتخابات التشريعية، والرئاسية يوم 02 أفريل 1989 في جوٍ من التزوير الشامل،(3) حيث لعبت الإدارة دور هام

في هذه الإنتخابات، وتم المجيئ بالعمال بواسطة الشاحنات للإدلاء بأصواتهم لفائدة الحزب الحاكم، وفي الشارع كان

1- حافظ، عبد الرحيم، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراء إجتماعية – سياسية في تجربة البناء الوطني التونسي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2006، ص 246.

2- التوفيق، المديني، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**، مرجع سابق، ص ص 76-77.

3- نيكولا بو، وجون بيار تيكوا، مرجع سابق، ص 57.

محاسبو التجمع الدستوري الديمقراطي يتسلمون بطاقات الأصوات التي لم يدلى بها للمعارضة مقابل خمسة دنانير تونسية، يضاف إليها كمكافأة وصل دخول مجاني لحفل الإنتصار المقرر

إقامته في مساء نفس اليوم، في فنادق الساحل، (1) وكانت النتائج كالتالي: نال حزب التجمع الدستوري الديمقراطي نسبة 80% ، وللمعارضة نسبة
20% ، إذن لم تغير وعود السابع من نوفمبر من قواعد التنافس التقليدية شيئاً، ومن هنا بدأت خيبة أمل للمعارضة، وبدأت الشكوك تحوم في الأفق من إصلاحات الرئيس.

فهذه الإنتخابات شكلت منعطفاً مهماً في علاقة القوى السياسية المعارضة بالطبقة السياسية الحاكمة، وعكست شكوكاً قوية حول مصداقية النظام تجاه إحداث ديمقراطية حقيقية، لا سيما أنها الانتخابات الأولى التي تشارك فيها المعارضة منذ 32 عاماً مع الحزب الحاكم.

مثل إذن أول إختبار للتحول الديمقراطي فشلاً تاماً، وعودة هائلة إلى الوراء، حيث وجد تبايناً بين الحزب الرئاسي الذي كان يحظى بإمتيازات واضحة من طرف أجهزة الدولة، مقابل تشكيلات سياسية مهمشة، مثل ما كان الحال في عهد " بورقيبة"، مما أنتج مجتمع مدني هش أعيد إليه إعتباره من خلال منح مناصب لبعض رموزه.

ولكي يتجنب النظام "ورطة الإنتصار" إستخدم تكتيكا سياسياً تمثل في التقدم خطوات إضافية عن طريق التوسع في التعددية، فتم توسيع المجلس الإقتصادي والإجتماعي (مجلس إستشاري) وذلك بغية تمثيل جميع الأحزاب فيه،(2) ومن جانب آخر عملت النخبة الحاكمة على بث الدفئ في المعارضة عن طريق بعث الحوار لتقديم إقتراح يتم بموجبه إنشاء هيئة عليا للميثاق الوطني يضم جميع الأحزاب الموافقة على الحوار، كما قدم النظام وعوداً بتعديل قانون الإنتخابات، لإتاحة الأخذ بقاعدة النسبية في توزيع المقاعد بدلاً من قاعدة القائمة التي كان لها أثر بالغ في الحد من فوز المعارضة بمقاعد إضافية في البرلمان.(3)

وبالتالي يمكن القول أن نتائج الإنتخابات جاءت لتؤكد أن عملية التحول الديمقراطي إصطدمت في المحصلة النهائية بحدود الدولة التسلطية، وبالطابع الإحتكاري للحكم من قبل التجمع الدستوري الديمقراطي، وبأجهزة ومؤسسات الدولة، غير المحايدة في هذه الإنتخابات، والمعادية لأي تحول ديمقراطي في الوقت عينه، كما أنها غلقت الأبواب أمام حسن النوايا في مبادرات النظام الحاكم للإصلاح السياسي، وفتحت الباب أمام الصراع القديم الجديد

1- نيكولا بو، وجون بيار تيكوا، المرجع نفسه، ص 60.

2- المرجع نفسه، ص، ص58 - 59.

3 - التوفيق، المديني، سقوط الدولة البوليسية في تونس، مرجع سابق، ص 76.

مع التيار الإسلامي والنخبة الحاكمة، ليستغلها النظام لكي يضرب كل معارضة بإسم مكافحة الأصولية وأعداء التحديث.

وبناء على ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي: ما موقع المجتمع المدني التونسي المتميز بالعراقة والتنوع نسبياً من هذا التحول السياسي الشكلي؟ وهل يمكن القول أن المجتمع المدني ساهم بشكل أو بآخر في إنتكاسة التحول السياسي؟ وهذا ما سنراه في المبحث التالي.

المبحث الثالث: المجتمع المدني والتحول السياسي في تونس

المطلب الأول: المجتمع المدني والمشاركة السياسية في تونس

أ- مكونات المجتمع المدني التونسي: لقد عرفت الدولة التونسية ثقافة المجتمع المدني منذ عهد الحماية الفرنسية، حيث شهدت سنة 1907 ميلاد "حركة تونس الفتاة" بقيادة "باش حانبه"، و"عبد العزيز الثعالبي"، وفي سنة 1920 تم تنظيم أول حزب سياسي والمتمثل في "الحزب الحر الدستوري التونسي" الذي قاد الحركة الوطنية، وحكم البلاد منذ الإستقلال سنة 1956 إلى غاية سقوط النظام سنة 2011 تحت أسماء عديدة، منها "الحزب الحر الدستور الجديد" وهذا إثر إنشقاق وقع داخل الحزب نتيجة للخلفية الأيديولوجية سنة 1934، وإتخذ فيما بعد الإستقلال إسم "الحزب الدستوري الإشتراكي"، وبعد تولي "زين العابدين بن علي" زمام الرئاسة إتخذ إسم "التجمع الدستوري الديمقراطي"، كما شهدت تونس أول تنظيم نقابي سنة 1925 تحت إسم "الكونفدرالية العامة للشغل"، وإتخذت سنة 1945 إسم "الإتحاد العام التونسي للشغل" والذي يعتبر أكبر نقابة في تونس إلى غاية اليوم. (1)

ويمكن القول أن ما يميز المجتمع المدني التونسي منذ نشأته هو المرجعية الليبرالية، وهيمنة الطابع العصراني عليه، وخاصة بعد إنشقاق الحزب الدستوري الجديد عن الحزب الدستوري الحر، فبعد هذا الإنشقاق إنفتح الباب على هيمنة الدعوة العصرانية للدولة والمشروع الوطني، تحت زعامة نخبة من الشباب المثقف المتشبع بالمرجعية الغربية، مثّلهم "الحبيب بورقيبة" الذي عمل فعلاً على تحديث وعصرنة الدولة بعد توليه الحكم سنة 1956 إلى غاية 1987.(2)

إن إعتناق تونس بعد سنة 1970 مذهب الخصخصة الرأسمالية وتكيفها على نطاق المجتمع أفضى إلى تشكيل

مساحات من الحرية والإستقلال، عن طريق تصعيد النضال الديمقراطي من قبل مكونات المجتمع المدني الحديث منذ مطلع السبعينات، وتوج هذا النضال بصورة خاصة بتجدد "الإتحاد العام التونسي للشغل"، ونيله الإستقلال الذاتي

---

1 -خليفة الشاطر وآخرون، مرجع سابق، ص 87.

2 -عبيد، أحمد، **قراءة جديدة لمسيرة الحركات الوطنية المغاربية في مواجهة التبعية الرأسمالية عشية الألفية الثالثة**، في CONFLUENCES Algérie. N°1Automne 1997. Université d'Oran. P 26.

عن الحكومة، وإنشاء "الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان" سنة 1977، وهي الأول من نوعها في العالم العربي والإسلامي أجمع، وبروز صحافة مستقلة، وكذا جمعية الأطباء، وجمعية المحامين الشبان، والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات في نفس السنة، والتي تعكس الوجه الآخر للبيرالية الغربية في تونس، كما سعت "جمعية الصحافة إلى الخروج من فلك السلطة، حيث عقدت في الرابع عشر من أكتوبر 1977 جلسة عامة إستثنائية ، وطالبوا فيها السلطة بحرية الصحافة، وتمسكها بالفصل الثامن من الدستور التونسي الذي يضمن حرية الرأي والتفكير والصحافة، وُرفع الحضْر عن "الحزب الشيوعي التونسي" سنة 1981، ومنح الشرعية في نوفمبر 1983 لحزبين آخرين معارضين،هما حركة الديمقراطيين الإشتراكيين، وحركة الوحدة الشعبية، وهذا بعد الإنتفاضة الشعبية على السياسة الإجتماعية التي إنتهجتها النخبة الحاكمة أنذاك. (1)

فهذا الإنفتاح من الدولة على أحزاب ومكونات المجتمع المدني في عقد الثمانينات، أفضى إلى خلق فضاءات جديدة من الحرية، بما فيها داخل الجمعيات الرسمية حيث، شكلت هذه المرحلة حدثاً مهماً أدى إلى تحرر نسبي للدولة من طابعها الوصائي على المجتمع المدني، بإعتراف معدل للتعددية السياسية.

كما أن التغيرات الإجتماعية والسياسية التي إستحدثت في المجتمع التونسي أدت إلى ظهور المثقفين الإصلاحيين الجدد، الذين يتعلقون بنمط من التقاليد الثقافية الإسلامية، وأنظمة التوجيه، التي يقدمون بواسطتها تصوراتهم للمجتمع منذ "خير الدين التونسي"، كما أنه ونتيجة للتعاليم الإسلامية التي تؤديها "جامعة الزيتونة" أدت إلى تبلور "الحركة الإسلامية" من رحم المجتمع التونسي في عقد الثمانينات، و رغم بروز المسألة الإسلامية على المشهد السياسي التونسي بقوة ، إلا أن تونس لم تكن مخيرة بين بديل يقوم إلى "دولة إسلامية" وآخر إلى دولة لبيرالية، لكن الإسلاميين أسهموا في إدخال البعد الإسلامي في النقاش السياسي، وبهذا أصبح الإسلام السياسي في تونس متميزاً عن "الإخوان المسلمين"، لجهة كونه لا يدعوا إلى إستبعاد زمن الحداثة، والعودة إلى النمط الموروث، بل إن الحركة الإسلامية في تونس تدافع عن الحرية، وترفض التناغم مع مواقع الإستبداد، وتدعو إلى التعدد الحضاري.(2)

وبالمقابل أسهم المثقفون على إختلاف مرجعياتهم الأيديولوجية من خلال إنخراطهم النضالي في الإتحاد العام التونسي للشغل، وأحزاب المعارضة الوليدة، والتنظيمات الجمعوية في فرض الإعتراف بفضاءات الحرية، لكن حركة المجتمع المدني هذه التي وضعت أسسها لم تمس مباشرة إلا فئات وشرائح الطبقة الوسطى، ونظراً لهشاشة أحزاب

1- حافظ، عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 246.

2 - يحيى، أبو زكريا، مرجع سابق، ص، ص 37 - 38.

المعارضة والقمع الذي مورس ضد الإسلاميين، والإتحاد العام التونسي للشغل برزت "الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان" كمؤسسة وسيطة، ومطلوبة ومقبولة من المجتمع السياسي والمجتمع المدني على حدٍ سواء،وبالتالي أصبحت الرابطة المدخل الحقيقي إلى الممارسة السياسية التطوعية، وبرزت كفضاء مفضل للتعبير عن التعددية، من
خلال إنخراط كل المواطنين من كل المرجعيات الأيديولوجية والفكرية والسياسية في صفوفها، من الحزب الحاكم المغضوب عليهم، والمثقفين اليساريين، الرادكليين منهم والإصلاحيين وإسلاميي حركة الإتجاه الإسلامي أيضاً.(1)

ومن هنا يمكن القول أن المجتمع المدني الوليد المكوّن من قوى "الإتحاد العام التونسي للشغل" الذي تتعايش في داخله قيم وإتجاهات سياسية وإيديولوجية متباينة، ومن التنظيمات والأحزاب السياسية الحديثة العهد بالعمل السياسي، ومن "الرابطة التونسية لحقوق الإنسان"، هو مجتمع مدني تتعايش فيه تيارات الحداثة العلمانية المتطرفة، والإصلاحية من جهة، وتبلور الإسلام السياسي الصاعد من جهة أخرى الذي تحكمه قيم حضارة الطبقة الوسطى، وهذا المجتمع المدني الوليد الذي يزخر بالكفاءات السياسية والثقافية، كان يشق طرقاً صعبةً في سبيل تحقيق طموحاته الديمقراطية، من أجل أن يصبح نداً متكافئاً للسلطة، والإنتقال بتونس من الهيمنة الأحادية إلى الديمقراطية التعددية.

بـ - واقع المشاركة السياسية في تونس: إن المشاركة السياسية بإعتبارها تلك الأنشطة التطوعية التي يشارك فيها أفراد المجتمع مثل: إختيار القادة، وقيامهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتشكيل السياسة العامة للدولة، وتشمل تلك الأنشطة بصورة أساسية على التصويت، والبحث عن المعلومات، والمناقشة، والكتابة، وحضور الإجتماعات، والإتصال بالنواب، وغيرها، أما الصورة الأكثر فاعلية للمشاركة فهي الإنضمام بصفة رسمية إلى حزب، والمنافسة على وظيفة حزبية، وقيادية في الدولة. (2)

فهذا يدل على أن المشاركة السياسية هي التي تدعم سياسات النخبة الحاكمة، وتعطي لها الشرعية، كما أنها في الوقت نفسه تقيدها وتمنعها من الإستبداد، وإحتكار العملية السياسية، وفي كل الأحوال المشاركة السياسية هي التي توجه سلوك النخبة، وليس النظام هو الذي يوجه المشاركة السياسية، حيث يقبل مشاركة من يشاء، وفي أي عمل شاء، وفي أي وقت شاء، لكي لا تتحول عملية المشاركة إلى دور يسنده النظام لأطراف معينة، وبالتالي يخلق ظاهرة الزبونية السياسية.

---

1 -عبد الحكيم أبو اللوز، **علاقة الحركة الإسلامية مع الأنظمة السياسية: الحالة التونسية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 22، ربيع 2009. ص 151.

2 - سامية، خضر صالح، **المشاركة السياسية والديمقراطية: إتجاهات نظرية حديثة**، جامعة عين الشمس، 2005. ص 18،

إن الحديث عن المشاركة السياسية في تونس يقتضي بالضرورة التعرف على واقع الزبونية السياسية، حيث قامت بعض الأحزاب السياسية بالتحالف مع النظام الحاكم مقابل الحصول على مناصب وإمتيازات سياسية، وهذا كله من أجل إقصاء أطراف معينة وبالخصوص الجناح الإسلامي، مدعيةً تجنيب تونس خطر الأصولية، والقوى المعادية للحداثة(1) هذا من جهة، ومن جهة أخرى تسويق فكرة التعددية السياسية في الداخل والخارج التونسي، فالزبونية السياسية وإن كانت قائمة في كل الأنظمة السياسية الشمولية إلا أنها في تونس حاضرة بقوة، وهذا بدوره قتل كل روح في الحياة السياسية، وخلق ظاهرة سلبية، وهي الإغتراب السياسي، وإلا كيف تسمى إنتخابات رئاسية في ظل نظام تعددي يتقدم فيها مرشح وحيد فقط ؟، فهذا بالفعل ما يسمى تعددية الحزب الواحد.

فعندما تولى "زين العابدين بن علي" السلطة أعطى دفعاً قوياً وأمالاً واسعاً للمشاركة في الحياة السياسية، وفعلاً تعاطت المعارضة بمختلف فصائلها ومشاربها مع هذه الإصلاحات، ولكن سرعان ما تبخرت هذه الوعود وتراجع "بن علي" عن هذه الإصلاحات وحكم تونس بقبضة حديدية، وجهت ضربة قوية للحياة السياسية في تونس.

مثلت هذه التعديلات في مجملها جموداً في الحياة السياسية، وتأكيداً لإحتكار الحزب الحاكم لهذه الحياة، مما أدى إلى إنسداد الأفق السياسي، مما زاد النظام السياسي شمولية، فالنظام إذن تعمد على قطع كل صلة بين المجتمع السياسي والجمهور، والذي يفترض أن تقوم بهذه العملية قوى المجتمع المدني، وهو ما إنعكس سلباً على واقع الحياة في مجالاتها كافة الإقتصادية، والإجتماعية، والسياسية، والحقوقية، فالنظام هو الذي يشرع للمجتمع ونفسه، ويراقب نفسه بنفسه، وهذا ما أدى إلى إنتشار ظاهرة الفساد الموسع من طرف أعوان النظام، وخيمت على تونس حالات عدم الرضا السياسي، ووجدت شرائح من الطبقة الوسطى غاضبة وناقمة على الوضع المتدهور الذي تسير فيه البلاد، وشرائح واسعة من المجتمع متضمرة تملكها حالة من الشعور بالظلم والمهانة.(2)

شكلت الحياة السياسية في تونس حالة من الدوران على المحور، يتحكم في دواليبها نظام أبوي متشبع بالفكر الوصائي، وكان حزب التجمع الدستوري الديمقراطي محور الحياة السياسية الذي تدور حوله مجموعة من الأحزاب الموالية، أما الأحزاب الأخرى عانت من سطوة الحزب الحاكم، وتصفية قوى المعارضة الرئيسية، وبعث أصوات أخرى لصالح أحزاب صغيرة تدور في فلك النظام، وهذه الأحزاب التي يطلق عليها أحزاب الموالاة وجدت من أجل إضفاء الصبغة الديمقراطية على الحياة الحزبية التونسية، ففي غمرة تدعيم المسار الديمقراطي التعددي أصدر الرئيس بن على

---

1 - العربي صديقي، مرجع سابق، ص 14.
2 - نيكولا بو، وجون بيار تيكوا، مرجع سابق، ص 104.

أمرًا ينص على أن للمعارضة مهما كانت نتائجها في الإنتخابات، ضمانة الحصول على 20% من المقاعد في البرلمان، وبهذا الإجراء تكون المشاركة السياسية من نعمة النظام على المعارضة، وبالتالي تكون في حالة تبعية له، لا يمكنها إنتقاد نظام الحكم ولا معارضته في التصويت على مشاريع القوانين.(1)

فالنخبة السياسية الحاكمة في تونس تعارض الصيغ الإسلامية للهوية الثقافية، والتنظيم الإجتماعي والسياسي، وفي

الواقع فإن التحرك نحو الديمقراطية في تونس في ظل هيمنة الحزب الحاكم، يعتبر إستثناء في الحياة السياسية التونسية، وقد ظهر إلى حيز الوجود كثمرة لضرورة النخبة لا للإرادة الشعبية، وهو وليد الضرورات الضاغطة، لا وليد مشروع

سياسي منبثق عن القوي السياسية التي تمثل كامل الشعب التونسي عن طريق الحوار، بل عن طريق المنحة أو الإمتياز، وهذا ما جعل النظام يضع شروطاً تقيد المشاركة السياسية في بناء الدولة الوطنية.

ويرى زعيم حركة النهضة، التي تعد من أبرز الأحزاب المعارضة للنظام، الشيخ راشد الغنوشي أن "بن على" عمد في بداية حكمه إلى إطلاق عدة آلاف من مساجين الحركة، ودخل في حوار مع قادتها لتسوية هذا الملف الخطر، ويعتقد الغنوشي أن مشاركة حركة النهضة في الإنتخابات التشريعية في أفريل 1989، أعطت زخماً كبيراً غير مسبوق، وهو ما كان يعبر عن الرأي من تفاؤل وأمل في المستقبل، لكن هذا الزخم الإنتخابي جعل السلطة تسارع إلى الحل السهل القاتل، بإعتماد خطة إستئصال شامل للحركة الإسلامية التي تمثل المعارضة الأساسية في البلاد، وهو ما قاد إلى مزيج من القمع البوليسي، والقضائي، والتشويه الإعلامي، والإصرار على إتهام المنافس السياسي بالإرهاب والأصولية وتهديد مكاسب الحداثة، وتعرضت الحركة للتصفية والإقصاء من الحياة السياسية التونسية برفض منحها الإطار القانوني للعمل السياسي بداية، ومن ثم ملاحقة أعضائها بتهم مختلفة، وزج قياداتها وعناصرها في السجون.(2)

ففي ظل غياب معارضة ديمقراطية قوية ذات مصداقية شعبية، من شأنها أن تطرح مشروعاً سياسياً ومجتمعياً بديلاً للنظام الحاكم، تحالفت السلطة مع أحزاب المعارضة الإصلاحية التي تفتقر إلى القواعد الشعبية، والتي لا تمتلك برامج سياسية، وإقتصادية، تعبر عن تصورها ورؤيتها لبناء المجتمع الجديد، فالوجود الفعلي والقانوني للمعارضة على صعيد الخريطة السياسية في البلاد كان مشروطاً بتجاوب مشروعها السياسي والإجتماعي مع مشروع السلطة

وأهدافها، بدلا من أن تكون معبرة عن تطلعات المجتمع المدني في التحرر من هيمنة النظام الحاكم عليه في المجال السياسي

---

1 - نيكولا بو، وجون بيار تيكوا، مرجع سابق، ص 104.

2 - توفيق المديني، **المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها**، دمشق: إتحاد الكتاب العرب، 2001، ص 217.

والأيديواوجي بواسطة الحزب الحاكم، فالمشاركة السياسية في تونس لا تخضع لقواعد "السوق السياسي، والعملات السياسية" بين النظام، والمجتمع المدني، والشعب، بل دائماً يبرز النظام كمبادر لتوزيع بعض المناصب والإمتيازات السياسية على المعارضة، وكذا تحديد قواعد المشاركة السياسية الضيقة، دون أن يقبل أية مبادرة من أي طرف آخر.

فالمسار الديمقراطي الذي إنتهجه النظام الحاكم في تونس لم يرق إلى مستوى التغيير الحقيقي في هيكلة النظام، وهذه دلالة واضحة على عدم التحول للمبادئ الديمقراطية، إذ لم يسفر هذا النهج عن إنتقال السلطة إلى المعارضة مهما كان لونها، فالمناصب التي تم منحها للقيادات المعارضة التي تتناغم مع النظام هي وظيفة أكثر منها ذات سلطة فعلية، وهو ما يمكن تسميته بالتوظيف، أي توظيف أطراف معينة من المعارضة لإعطاء لون معين لنظام الحكم.

المطلب الثاني: تقويض المجتمع المدني في تونس

لقد إنتهجت النخبة الحاكمة في بناء الدولة وفق منظورها الأحادي بإسم عقلانية مشروعها السياسي، حيث كان البرنامج الأساسي هو مواصلة المسيرة التحديثية، مع ضرورة التوافق السياسي، وقدمت الدولة التونسية نفسها على أنها مجموعة من المؤسسات الساهرة على التحديث، ووضعت نصب عينيها، بصورة خاصة إعطاء الشعب التونسي ثلاثة أشياء مهمة: التعليم، والتنمية الإقتصادية، وحقوق المرأة، ونشر أنماط جديدة من الحياة، (1) وفرضت نفسها بصفتها مرجعاً لتكريس الرأسمال الرمزي (الثقافي)، وبالتالي فرضت الرقابة على الجميع، وهذا ما قاد إلى غياب فضاء عام محدد تحديداً متميزاً، ومجهز بقواعده الخاصة وممثليه، وبالتالي عجزت الدولة على أن تكون التعبير المباشر عن الكلية العينية، كلية الشعب والمجتمع التونسي، أي أصبحت الدولة خارجة عن المحكومين، وهذا التخارج بين السلطة والشعب وجد التعبير عنه في مركب الدولة الحزب، الذي أنتج نسقاً سياسياً مغلقاً. (2)

ولكن هذا لا يدل على أن قوى المجتمع المدني في تونس كانت في غيبوبة تامة عما يجري في الساحة السياسية، بل قادت نضالات حادة على تسلط الدولة على مكونات المجتمع التونسي، مما جعل السلطة تدخل في صراع مفتوح مع قوي المجتمع المدني، فإهتدت السلطة إلى إتخاذ إجراءات قانونية بإمكانها أن تخترق بها المنظمات القوية والنشطة سياسياً، بالإضافة إلى العمل

على إحتواء هذه القوى عن طريق الإمتيازات والإغراءات، ومطاردة الأخرين قضائياً عن طريق تلفيق التهم، والمحاكمات التعسفية وغيرها، وهذا ما سيتم تناوله في هذا المطلب في عنوانين رئيسيين وهما كالآتي:

---

1 - توفيق المديني، المرجع نفسه، ص 217.

2 - توفيق، المديني، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**، مرجع سابق، ص 142.

1- إحتواء المجتمع المدني: بعد أن تمكن النظام السياسي في تونس من تثبيت ركائزه في الدولة، سعى جاهداً إلى إخضاع كل مؤسسات، وتكوينات المجتمع المدني، من الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، إلى الإتحاد العام التونسي للشغل، مروراً ببقية الأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام، لخدمة مشروعه، والقضاء على كل إستقلالية لهذه المؤسسات، فالخطاب السياسي الذي تروج له السلطة يدعي أنه ينتصر لمقولات "الحداثة" و"تحرير المرأة" و"تغريب التعليم"، و"تحرير الإقتصاد"، و"بناء الديمقراطية"، وتجنيب تونس "الخطر الأصولي" فمن خلال هذه الوعود اللامعة، تخلت الأنتليجنسيا العلمانية عن وظيفتها النقدية، بل إصطف بعضها إلى جانب النظام.(1)

كما أنه مع بداية التسعينيات من القرن الماضي، بلغت تبعية المحكومين للدولة حدودها، وبدأ المواطنون التونسيون يميلون إلى إظهار طلباتهم أكثر فأكثر للدولة، وهذا ما أدى إلى بروز ظاهرة "النقابة الضيقة"و المنظمات الجماهيرية الفرعية التابعة للحزب الحاكم ، ومع ضعف القدرة التوزيعية للنظام التونسي، وزيادة الإنتظارات الإجتماعية، وإنكماش عروض الدولة مع إستفحال أزمة الرأسمالية التابعة، زاد من تفشي ظاهرة "النقابة الضيقة" في المجتمع التونسي، مما جعل كل قطاع إجتماعي لا يدعي بأنه يمثل مصالح المجموع، وأبقت ممارسة الهيمنة في المجتمع شأناً للدولة، التي يتبين أن كل طائفة حرفية منها، تابعة لتلك الهيمنة لأجل صيانة مصالحها الخصوصية.(2)

والأسوأ من هذا أن ظاهرة النقابة الضيقة شكلت قطاع واسع من المجتمع المدني من حيث تعدادها، والذي يدور في فلك السلطة لقضاء مصالحه الخاصة، وبالتالي أفرزت نتيجتين: فالأولى هي إستخدام النظام لهذا القطاع من المجتمع المدني لضرب القوى الحية المناضلة لإقتطاع المزيد من الحقوق والحريات والسلطات من النظام، وهذا عن طريق شراء ذمم رؤساء النقابات الضيقة ولفّها حوله، وبالتالي قصْر مطالب المجتمع في الجانب الإجتماعي المعيشي فقط دون السياسي والحقوقي، وأما النتيجة الثانية فتكمن في إستطاعة السلطة من إضفاء الطابع التعددي على نظام الحكم في الدولة، لتسويقه للداخل والخارج التونسي، دون الإستعانة بالقوى المناوئة لنظام حكمه.

إن الأحزاب السياسية المعترف لها بالنشاط العلني، وبعضها أصبح ممثلاً في البرلمان، خلال الإنتخابات التشريعية التي شهدتها تونس سنة 1994، فقد تماهت مع الإستبداد الذي مارسته السلطة، ولهذا فقدت مصداقيتها، ووعائها الإنتخابي بعد أن سارت بلا شروط ضمن سياسات السلطة ، وزكتها في حربها ضد خصومها، كما إكتفت أحزاب

1- نيكولا بو، وجون بيار تيكوا، مرجع سابق، ص 72.

2- توفيق، المديني، **المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها، دمشق**: إتحاد الكتاب العرب، 2001، ص 151.

المعارضة المساندة للدولة بالعلنية دون النشاط السياسي الفعلي، وهي قايضت هذا بتلك، ثمناً للبقاء، فهي تملأ مكانها في المشهد التعددي الذي أراده نظام الحكم، وهندس تفاصيله دون أن يكون مسموحاً لها بالإدلاء برأي مخالف إلا ما سُمح لها به من طرف السلطة، خصوصاً وأن المقاعد التي تحصلت عليها في البرلمان كان منحةً من طرف السلطة، لا أصواتاً من ناخبيها.(1)

ولكن من خلال تقاليد الممارسة السياسية في تونس لمنظمات المجتمع المدني أنه عندما تتراجع الأحزاب السياسية عن دورها النقدي للنظام، تتقدم الجمعيات والمنظمات الحقوقية إلى واجهة الأحداث السياسية، لتعكس بذلك في شكلها، ومضامينها تطلعات الحركة الديمقراطية، وعلى نقيض أحزاب المعارضة الرسمية التي إندمجت في عالم السلطة، وتخلت عن وظيفتها النقدية، وعن خوض معركة الديمقراطية، فإن جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني، ظلت تشكل فضاءً حيوياً لتنمية الديمقراطية والتربية عليها، وقد أرق نضال نشطاء حقوق الإنسان السلطات التونسية، وخاصة بعد أن حظيت قضاياهم بإهتمام واسع من قِبل منظمات المجتمع المدني عبر دولي، ووسائل الإعلام الأجنبية.

وفي مسعى لتخفيف شدة الإنتقادات الدولية بعد حملة شنتها منظمات حقوقية غربية عدة، بدأت السلطات التونسية تنتهج سياسة مخففة مع قسم من معارضيها، فأعادت جوازات السفر لبعض النشطاء المعارضين الذين حُرموا منها لسنوات، وبالمقابل عملت إلى خطة من شأنها أن تقضي على فاعلية المنظمات المعارضة لها، عندما سنت السلطة في فيفري 1992 قانوناً يقضي بإلزام الجمعيات قبول كل من يريد الإنخراط فيها، وحسب متتبعون لمسيرة الأحداث أنه مسلك دُبر من السلطة ليتسرب رجال الأمن وأعضاء الحزب الحاكم داخل رابطة حقوق الإنسان.(2)

أما التعديل الثاني فيتمثل في منع إسناد مسؤوليات داخل الجمعيات لمناضلين سياسيين، وبالتالي أصبحت الرابطة مهددة في إستقلاليتها إن هي إمتثلت للقانون، ومهددت بالحل إن هي رفضت، كما أن الرابطة أصبحت محرومة من مقرها بعد إجبارها للتنقل إلى المعهد العربي

لحقوق الإنسان بتونس، وبالتالي قد تم إسكات صوتها فعلاً ما بين سنتي 1992-1993، فقليلاً هي الأصوات من غير الرابطة التي تتجرأ على نقد الحكومة، والدفاع عن ضحايا التعذيب، والإنتهاكات المتعلقة بالحقوق والحريات العامة.(3)

---

1 - توفيق، المديني، المرجع نفسه، ص 147.
2 - نيكولا بو، وجون بيار تيكوا، مرجع سابق، ص 148.
3 - توفيق، المديني، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**، مرجع سابق، ص 159.

كما أنه في المؤتمر الوطني الخامس للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان الذي عقد يومي 28 -29 أكتوبر 2000، تطور الصراع بين الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والسلطة إلى معركة قضائية من حيث الشكل، ولكنها سياسية من حيث الجوهر، إذ لم يمض على إنتخاب الهيئة الإدارية الجديدة سوى أسبوعين فقط، حتى بدأت تظهر في الأفق بعض الخلافات والإنقسامات بين أعضاء الهيئة، ولا سيما بين الأغلبية التي تتكون من اليسار الراديكالي، والأقلية التي تضم عدداً من المستقلين، ولكنهم موالون للسلطة.

فهذه المعركة القضائية موجهة بالأساس لحل الرابطة وإبعادها عن مسارها الديمقراطي، الذي تعمل على نهجه منذ نشأتها، وهو الدفاع عن حقوق الإنسان، وإرساء دولة القانون، وهذا راجع لتصريحات أمنيها العام الجديد أثناء ترشحه أنه سيعارض بشدة لتعديل المادة 39 من الدستور التي تمنع رئيس الجمهورية من الترشح لولاية رابعة، إلا أنه رغم كل المحاولات لم تتمكن السلطة لا من حل الرابطة ولا من إراغامها على تعديل مطالبها الديمقراطية.(1)

ووقع نفس الشيئ بالنسبة للإتحاد العام التونسي للشغل، ففي ربيع 1999، إنعقد مؤتمر عام لإعادة إنتخاب الأمين العام للإتحاد، قدم واحدا فقط من أنصار الحزب الحاكم كمرشح بالإجماع، فهبت رياح التمرد داخل الإتحاد، وحرر إثنى عشر مسؤولاً نقابياً عريضة تمثلت في طلب اللجوء إلى القضاء لإلغاء المؤتمر وإبطال أعماله ونتائجه، وبالتالي كانت نهايتهم السجن جميعاً.(2)

وبهذا يمكن القول أنه مادام النظام يحتاج إلى الجماهير المفتتة والمتشظية، لا إلى بنية إجتماعية طبقية متماسكة فقد عامل كل الجمعيات التي لم تنخرط في سلك النظام بنفس النهج، إما عن طريق تلفيق تهمة لا أساس لها من الصحة، كالإتصال بجهات أجنبية متآمرة على الدولة والعبث بأمنها، أو النشاط في جمعية غير مرخص لها، كما أنه سيكون أي ناشط محل تتبع ومضايقة، هو وذويه من طرف القوى الأمنية، بالإضافة إلى تعمد السلطة نهج الفصل من المناصب الوظيفية، فهذا "الدكتور المنصف المرزوقي" الذي كان يشتغل أستاذاً بكلية الطب فصل من منصبه سنة 1996 على خلفية إدلائه بتصريح لجريدة "الحياة اللندنية" إنتقد بموجبه

النظام،(3) وكثير هي الحالات التي تعتمد فيها السلطة على قطع أرزاق المعارضين لنمط حكمها.

وعموماً يمكن القول أن حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم منذ الإستقلال، أصبح العقبة الرئيسية تجاه نمو المجتمع المدني في تونس، وحجرة عثر أمام التحول الديمقراطي بإعتباره المجال السياسي الوحيد الذي يسمح

1- نيكولا بو، وجون بيار تيكوا، مرجع سابق، ص 148.

2- توفيق، المديني، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**، مرجع سابق، ص 172.

3 - نيكولا بو، وجون بيار تيكوا، مرجع سابق، ص، ص 150 - 151.

بتكوين المعارضة السياسية، ولا يسمح بأي تداول سلمي على السلطة، ولا إشراك القوى المجتمعية في صنع القرار السياسي، وإلا لجأ إلى ممارسة الإقصاء والتفكيك لكل المؤسسات الفاعلة في المجتمع المدني الحديث.

2 - إقصاء المجتمع المدني: بعد أن فشل النظام في إحتواء قوى المجتمع المدني التي تعارضه بشدة في كل سياساته المنتهجة، لجأ إلى سياسة القمع الواسع والرهيب، بداية من حركة النهضة وتواصل معها بلا هوادة، إلا أنه لم يتوقف عندها، بل إمتدت يده لتطال المنظمات والحركات الطلابية بالقمع والتمزيق، فمن الإتحاد العام التونسي للطلبة ذو التوجه الإسلامي والمتعاطف مع حركة النهضة، إلى الإتحاد العام لطلبة تونس، ذو التوجه اليساري المتعاطف مع حزب العمال الشيوعي التونسي، فحل الأول ومنع الثاني من النشاط، وثبّتت الشرطة داخل الجامعة ،(1) كما أنه لم يسلم من آلة القمع هذه حتى فئة المستقلين من أساتذة جامعيين ومثقفين، والمناضلين من أجل الديمقراطية، بل وطالت هذه الحملة لتشمل أهم فصيل في المعارضة وهو حزب "حركة الديمقراطيين الإشتراكيين".(2)

فالإنتخابات بصفة عامة لا تعكس حقيقة المشاركة السياسية للشعب، لأنها كانت مؤطرة ومسيسة من قبل النخبة الحاكمة لخدمة أهداف ومصلحة الحزب الحاكم، وعدم السماح حتى بهامش من المنافسة، وقد جعل النظام هذه الإنتخابات مجالاً سياسياً ثانوياً، لإلغاء المجتمع المدني وإخراج الشعب من السياسة، وبالتالي لا يمكن لها أن تتحول إلى مجال لتمثل أنشطة مختلف تكوينات المجتمع المدني، والتيارات والحريات السياسية المتنامية في صلبه، والتي تعمل في المجال الفكري والسياسي، بما فيها التيار الإسلامي الذي يشمل بعداً فكرياً وثقافياً وسياسياً في الواقع التونسي، وينتمي إلى المجتمع المدني في مواجهة النظام السياسي الحاكم.

فالنظام إنتهج سياسة زرع الرعب في نفوس المواطنين تحت عنوان "هيبة الدولة" ومن أساليب هذا النظام تصفية العقل النقدي، وبالخصوص داخل الجامعات، وحرمان المناضلين الديمقراطيين من جوازات سفرهم، وقطع هواتفهم،
ومضايقة عائلاتهم، فقد عمل حقاً على إرساء سياسة "إستهلك وأخْرص"،(3) وهذا من خلال اللجوء إلى الإستعانة القوية بأجهزة الأمن لقمع وإهانة قوى المجتمع المدني، وكذلك تقديم ضمانات بعدم محاكمة قيادات الأمن وتمتعهم بالحصانة الكاملة من طرف النظام، وبهذا مارس النظام السياسي الحاكم في تونس على المجتمع كل أشكال الإذلال والتحقير والإستخفاف.(4)

1- توفيق، المديني، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**، مرجع سابق، ص 174.
2 - المرجع نفسه، ص 168.
3 - نيكولا بو، جان بيار تيكوا، مرجع سابق، ص 86.
4 - المرجع نفسه، 91.

كما أنه في بعض الحالات وصل الحد بشرطة السجون للتنكيل بالمعارضين وإستعمال القوة المفرطة في تعذيبهم إلى درجة القتل، و إعتبروا غير مسؤولين نظراً لأنهم في واقع الأمر فوق القانون، كما أنه لا يُسمح أبداً لمحكمة بفتح تحقيق يتدخل في عمل الشرطة المتعلق بمتابعة المناوئين للنظام الحاكم، فقد عمل النظام فعلاً على إلغاء كل أشكال السياسة وطرح نفسه بديلاً عن قوى المجتمع المدني.

فالرئيس "زين العابدين بن علي" منذ وصوله إلى السلطة وخاصة بعد إجرائه الإنتخابات الرئاسية سنة 1989 لإضفاء الشرعية على نظامه، قام بترتيب أسس الدولة على ثلاثة دعائم رئيسية، هي أجهزة الدولة والحزب وأصحاب المال،(1) فحزب التجمع الدستوري الديمقراطي الذي يؤلف النخبة السياسية التي تكمن خاصيتها في التعايش بين الحزب والسلطة، أي بين تنظيم بيروقراطي يملك كل الحقيقة السياسية، والسلطة التكنوقراطية الحديثة (الرئاسة – الحكومة) ، فهذا التزاوج الثنائي يعتبر نفسه المركز الشمسي للمجتمع التونسي، فهو الذي يأمر وينظم ويتلاعب ويضلل ويضبط ويحكم المجتمع، وهذا ليس عن طريق قوى الأمن فقط، بل شبكة عصبية من التضامنيات أي البنى
المساندة للنظام، أما الدعامة الثالثة فتكمن في أصحاب العقارات والأملاك التجارية، وشبكات التصدير والإستراد، التي تعمل الدعامتان "الدولة الحزب" لصالحهما، وبالتالي عن طريق هذا الثلاثي يتمكن النظام من إحتواء كل الفئات وكل الطبقات، دون أن يكون هناك أدنى مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني تعمل بإستقلالية تامة.(2)

فالمعارضة الوحيدة التي بقيت قائمة هي تلك التي يحركها اليسار المتطرف في الجامعة، وبعض النقابيين، وعدد من المثقفين المستقلين، ففي العاشر من ديسمبر 1998، شكل مجلس

وطني للحريات في تونس من إئتلاف بين هذه الأطراف، فرفضت وزارة الداخلية في ربيع 1999، منحه صفة الجمعية، دون أن تبرر قرارها فعلياً.(3)

وعموما إتسمت العلاقة بين النظام الحاكم والمجتمع المدني في تونس بطابع عدائي، والصراع القائم بينهما صراع وجود، أي إما أن تكون معي (النظام) أو لا تكون، والسبب في ذلك أن الثقافة السياسية السائدة لدى النخبة الحاكمة بما فيها الحزب الدستوري الديمقراطي، تشكل عقبة حقيقية في طريق التحرر السياسي، لأنهم يخشون دائماً على مصالحهم السياسية والإقتصادية، وعلى الرغم من هذه الصورة القاتمة التي هيمنت على المشهد السياسي التونسي، فإن قوى المجتمع المدني إستمرت في الدفاع عن مؤسساتها، وفي المطالبة بحقوقها، وبإمكانية النشاط السياسي مع ملاحظة تراجع ملفت لتنظيمات لعبت في السابق دوراً فعالاً في الحراك السياسي.

---

1 - توفيق، المديني، سقوط الدولة البوليسية في تونس، مرجع سابق، ص 144.

2- صالح المازقي، ثورة الكرامة، مرجع سابق، ص 64.

3- توفيق، المديني، سقوط الدولة البوليسية في تونس، مرجع سابق، ص 145.

ومن هنا يمكن القول أن النظام السياسي في تونس عمل طول مدة حكمه على إلغاء كل أشكال إنتاج السياسة في المجتمع، وطرح نفسه بديلاً عن مؤسسات المجتمع المدني الذي يتمتع إلى حدٍ ما بنوع من العراقة بالنسبة لباقي الدول العربية، لذا غيبت المؤسسات المعبرة عنه لمصلحة بنى وأشكال من صنع السلطة، تساعدها على ضبطه وتقييده بدلاً من تحريره، وإطلاق طاقاته، وبالتالي إضمحلت السياسية وإنسدت كل القنوات التي يعبر من خلالها الموطن عن وجوده ورفضه للوضع القائم، وهذا بدوره سيقضي على المستلزمات السياسية من عقلانية، وشفافية، ومأسسة ديمقراطية، وعلائقية مقننة، وأصبح كل عمل خارج إطار أجهزة الدولة بمثابة الخيانة يجوز جرجرة ممارسيه إلى المحاكم والسجون دون رقيب، أو حسيب، وهذا راجع لكون أعمال قوى الأمن في تونس مشرعنة، كما أن رئيس الجمهورية غير خاضع للمساءلة والحساب، لا أثناء حكمه، ولا بعدها.

المطلب الثالث: قطاع الإعلام والتحول السياسي في تونس

إن النظر إلى النصوص الرسمية التي تنظم الإعلام في تونس، توحي بأنه لا ينقص شيء، فالدستور يضمن حرية "الرأي والتعبير والنشر"، والأمر ذاته بالنسبة إلى مجلة الصحافة التي أصبحت منذ مراجعتها آخر مرة سنة 1993، تتضمن نفس القدر من الحرية سواء تعلق الأمر بنشر الصحف أو الكتب، وأخيراً على المستوى الدولي، صادقت تونس على أغلب النصوص الدولية المتعلقة بالإعلام، كما قرر رئيس الجمهورية سنة 1997، إلغاء كتابة الدولة

للإعلام،(1) ولكن في واقع الأمر قطاع الصحافة في ظل نظام حكم الرئيس "بن علي" عاش أسوأ أيامه، وهذا راجع إلى ممارسات سياسية قادها النظام الحاكم أدت إلى القضاء على التعددية الإعلامية، كما قضت على الرأي النقدي الذي يطبع الإعلام، وإحلال مكان ذلك الإعلام الرسمي ذو الطابع التقريري وهذا ما يتم تناوله فيما يلي:

1- واقع الإعلام في تونس: تمثلت الحياة السياسية في تونس منذ الإستقلال في سيطرة طرف واحد على مجمل الحياة السياسية، أي إحتكار كل السلطات لشخصه، ولما كان الدور البارز للإعلام هو النقد وطرح الرأي المخالف، فسعت الجهة المسيطرة على الحياة السياسية دائبةً لإسكات كل صوت من شأنه أن ينتقد حكمها ويبين للمواطنين جهات الضعف ومواطن الخلل في إدارة السلطة في البلاد، لقد عاشت تونس منذ الإستقلال تقريباً في وحدانية الرأي المعبر عن مشاريع السلطة وتحركاتها، بالإضافة إلى العمل على تجنيد الرأي العام وتعبئته لصالح مشاريع السلطة.(2)

فإستناداً لبحث قامت به مؤسسة رسمية تونسية أنه 40% من شريط الأنباء مخصص لنشاطات وتحركات رئيس

1-- توفيق، المديني، المرجع نفسه، ص 146.

2- نيكولا بو، وجون بيار تيكوا، مرجع سابق، ص 97.

الجمهورية، كما أن وسائل الإعلام سُخرت في معظمها للدفاع عن الأيديولوجية المغلقة بإسم الإستقرار السياسي،

فالإعلام في معظمه كان ينشر ويؤكد في كل مكان مشهد الإجماع على الحياة السياسية والإلتزام والحماسة وبناء الديمقراطية والحداثة، كما كان ينشر ويذيع على نحو موسع تقارير محاكمة الإسلاميين فيما يسمى عند النظام بـ"الأصوليين"، وينبه العالم من هذا الخطر، وأن النخبة الحاكمة جادة في محاربته، كما كان الإعلام الرسمي التونسي ينشر صوراً مرعبة من الحرب الأهلية الدائرة في الجزائر، وفي المقابل صور الهدوء والطمئنينة في تونس، ليبرر سياساته الإستبدادية في إدارة الحكم، تحت غطاء محاربة الأصولية وضمان الإستقرار السياسي، أي مقايضة الحرية بالأمن.(1)

ففي الخطاب الإعلامي الرسمي تسمى الجرائم السياسية التي يرتكبها النظام خطأ، ويسمى القمع المفرط تجاوزات، أما سحق الشعب وقتل الحريات وتكميم الأفواه، فهي عنده إستقرار تبرره الحرب ضد الخطر "الإرهابي الأصولي"، ونشر الخوف والهلع والرعب في قلوب المواطنين تسميه أمناً، فهذه المصطلحات والمفاهيم المستخدمة تعكس الواقع الإعلامي التونسي

المستخدم كأداة من أدوات للهيمنة السياسية والفكرية، وفي الوقت نفسه يصمت الإعلام الرسمي صمتاً تاماً عن الإضرابات العمالية والطلابية التي تحدث في تونس، كما أنه يتم تجاهل أخبار المنظمات المستقلة، خصوصاً رابطة حقوق الإنسان، وجمعيات مهنية وأحزاب معارضة.(2)

لذا يمكن القوا أن الإعلام في ظل النظام السياسي السابق كان يعامل المواطنين على أنهم ذو "أدمغة آلية" يمكن توجيهها حيث يشاء النظام، أي غير متمكنين من النقد وإعادة التحليل كما جاء به **"يُورغن هابرماس"** في تحليله للمجال العام في الإعلام، وبالتالي أصبحت وظيفة الإعلام في تونس عموماً هو تمجيد الفضائل السلطوية للرئيس الذي يسيطر على الفضاء العام، من خلال صوره في الطرقات والمكاتب، والمدارس، والساحات، وقنوات التلفزيون والإذاعة، وخطب الجمعة، والكتاب المدرسي، (3) وهذا كله من أجل السطو على عقول وأذهان المواطنين وتدجينهم، إلا أنه في ظل الثورة التكنولوجية وخاصة مع الأنترنت التي أدخلت الرعب على النظام الحاكم في تونس، ورغم حجبها لكل المواقع الإليكترونية المناوئة لحكمها، فقد فشلت في أداء هذه الوظيفة.

1- نيكولا بو، وجون بيار تيكوا، مرجع سابق، ص 153.
2- توفيق، المديني، سقوط الدولة البوليسية في تونس، مرجع سابق، ص 220.
3- نيكولا بو، وجون بيار تيكوا، مرجع سابق، ص 165.

2 - السلطة ووسائل الإعلام في تونس: رغم سيطرة النظام على الإعلام الثقيل في تونس من الإذاعة والتلفزيون، إلا أنه يوجد صحافة مستقلة، تتألف من ثماني يوميات مختصة في الشأن السياسي، ولكن النظام الحاكم في تونس إبتكر أساليب رقابية متشددة على كل وسائل الإعلام، ولا يسمح لها أبداً بالخوض في سلبيات الحكم، فأدنى نقد يصبح قضية دولة، فالنظام يريد من الصحفي أن ينتمي إلى الخطاب الرسمي البديل عن الواقع، أو ينتمي إلى المؤامرة الخارجية،(1) وبالتالي يجوز معاقبته بأغلظ العقوبات ما دام أنه ضد الوطن في رأي النظام، وهذا أمر عادي عند كل حاكم ربط وجود الدولة بشخصه، فأي إنتقاد له يعتبره ضد الدولة ،وبالتالي يصاب بمرض نفسي وهو "النرجسة" فالشخصية النرجسية لا تقبل لا النصح ولا النقد، وأي شيء من هذا القبيل يعتبر بالنسبة إليه عداء للوطن.

فمن خلال هذا النهج الذي سلكه النظام الحاكم في تونس إستطاع تكبيل الصحافة، وغيب عنها الرأي النقدي، وبالتالي ربطت وجودها بالتملق للرئيس، حتى جعل رئيس الجمهورية ينتقدها حيث قال في مقابلة مع الصحافة، أنه قراءة صحيفة واحدة تغنيك عن قراءة الآخرين.

ولكي يتمكن النظام من السيطرة التامة على الصحافة تزود النظام في بداية التسعينات من القرن الماضي بوسيلة ضغط بالغة النجاعة وهي: الوكالة التونسية للإتصال الخارجي، وتجبر هذه الوكالة كل المستشهرين العموميين من وزارات، ومؤسسات، وجماعات محلية، على تقديم 80% من الإعلانات الخاصة بها لتتولى الوكالة توزيعها على الصحافة، وهذه الآلية بمثابة السلاح الإقتصادي الذي بإمكانه أن يشل أي صحيفة ويمنعها من الإستمرار.(2)

أما فيما يتعلق بالكتب وأساليب النشر، فقد إعتمد النظام على مراقبة كل الكتب المستوردة، والتي تشارك في المعارض الدولية للكتاب، وقد لجأ إلى إتخاذ قرار بمنع بعض دور النشر من الدخول إلى الدولة التونسية، مثل "مركز دراسات الوحدة العربية" على خلفية نشر كتاب للشيخ "راشد الغنوشي" تحت عنوان "الحريات العامة في الدولة الإسلامية" سنة 1993، كما شهدت حركة التأليف والنشر في تونس تراجعاً ملحوظاً، وقاد هذا الوضع إلى إغلاق العديد من دور النشر في تونس، وغاب عن الساحة الأكاديمية والثقافية الكتاب الهادف، نتيجة الرقابة المفروضة على مبيعات الكتب والدوريات الوطنية والأجنبية. (3)

وشكلت السلطة لجنة لمراقبة المكتبات من كل الكتب والدوريات الهادفة مهما كانت خلفياتها الفكرية، ومن ثم مصادرتها، كما منعت العديد من الصحف والمجلات من الدخول إلى الأسواق التونسية، وكثيراً ما يمنع رجال الفكر.

1- توفيق، المديني، المرجع نفسه، ص 186.

2- المرجع نفسه، ص 180.

3 - نيكولا بو، وجون بيار تيكوا، مرجع سابق، ص 161.

والثقافة من السفر إلى خارج البلاد للمشاركة في ندوات فكرية، كما أنه حينما تقدم مجموعة من المثقفين لإصدار مجلة،لا يُسلم لها وصل إيداع الملف لدى المصلحة المختصة التي تسلم رخصة النشر، وما دام ليس لها وصل فلا دليل يثبت أنها قدمت ملفاً، وبالتالي لا يمكن إصدار المجلة ولما كان النظام الحاكم في تونس ينتهج سياسية الإعلام الزائف، المسخر لخدمته فقط في وجه المعارضة، فقد نجحت هذه الأخيرة في حربها الإعلامية ضد النظام في الخارج، وهذا ما جعل النظام يخوض سياسات متشددة ضد وسائل الإعلام الأجنبية، خاصة الفرنسية منها، فقد ساءت العلاقة مع صحيفتي "لوموند" و"ليبراسيون" الفرنسيتين منذ طيلة السنوات الماضية، ما دفع السلطات التونسية إلى منع دخولهما إلى تونس، كما حصل الإشكال نفسه مع

القناة الثانية الفرنسية التي كانت تتمتع بإمتياز البث المباشر دون المرور عن طريق القمر الصناعي، وذلك ضمن التعاون الثقافي بين تونس وفرنسا، فتم سحب هذا الإمتياز. (1)

وقد صُنف الرئيس التونسي سنة 1999من قبل "لجنة حماية الصحفيين" وهي منظمة غير حكومية أمريكية، ضمن عشر رؤساء الأكثر عداءاً للصحافة، كما تم طرد الجمعية الصحفية التونسية من طرف جمعية الصحف العالمية (Association of News Papers World) في دورتها جويلية 1997، لتخاذلها في مقاومة قمع الصحافة، وإنعدام حريتها في تونس، مشيرة إلى الحالات المتعددة لسجن الصحفيين ومضايقتهم، وحظر المنشورات والبرامج الأجنبية، وسحب جواز سفر الصحفيين التونسيين.(2)

ومنه يمكن القول أن سياسة النظام الحاكم في تونس تجاه الإعلام كان هدفها منذ الوهلة الأولى إلى خنق التعددية الإعلامية التي تفسح المجال للنقاش الفكري والسياسي والثقافي في وسائل الإعلام التونسية، وخنق الثقافة وإستئصال معانيها يعني غياب الرأي والرأي الآخر في القضايا الوطنية الكبرى التي تهم واقع البلاد ومستقبلها، وحيثما تتم عملية خنق الثقافة والإعلام والرأي الآخر تتم السيطرة الكلية على المجتمع، ذلك لأن الإستبداد السياسي لا يمكنه أن يتعايش مع الثقافة والإعلام التعددي والحر.

كما أنه من خلال تمزيق قوى المجتمع المدني، وزرع بنى موازية له، مساندة للسياسات التي ينتهجها النظام الحاكم، قد شكل بالفعل عائق أمام التنمية السياسية، وهذا نظراً لكونها تقدم الشكل الإجرائي الذي تتطلبه الديمقراطية، وفي الوقت نفسه تحجب الممارسات الفعلية التي تحول دون إقامة دولة المؤسسات، ومنه يمكن القول أن الزبونية السياسية مهما كان شكلها سواء أحزاب سياسية أو نقابات، تشكل العقبه الرئيسية أمام التحول الديمقراطي الحقيقي.

---

1 - نيكولا بو، وجون بيار تيكوا، مرجع سابق، ص 167.

2- توفيق، المديني، **المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها**، مرجع سابق، ص 181.

وبناء عليه، فمن خلال هذه البنى الموازية التي تشكل النصاب التعددي للتحول الديمقراطي، قد تحجب الحقائق والمشاكل التي يعيشها أفراد المجتمع عن النظام الحاكم، حيث يعزل النظام نفسه عن المجتمع من خلال هذه البنى، ويتجاهل كل الوقائع السياسية والإقتصادية والإجتماعية، كما تَنْسدُّ كل قنوات التعبير، وبالمقابل لا تجد الشرائح الإجتماعية من سبيل لإيصال مطالبها ومظالمها سوى عبر الإحتجاجات الرافضة للوضع القائم، ونظراً لكون النظام يتجاهل كل هذه المشاكل التي يعيشها المجتمع فلا ينظر لهذه الإحتجاجات إلا بعين المؤامرة ضد النظام، لذا يلجأ إلى إستخدام العنف المفرط، مما تنشأ موجات من عدم الإستقرار السياسي، وهذا ما سنراه في الفصل التالي مع تجربة النظام السياسي التونسي.

المبحث الرابع: أثر الإستعصاء الديمقراطي على الإستقرار السياسي في تونس

المطلب الأول: إسترا تيجية النظام في تحقيق الإستقرار السياسي

لم يكن التحول السياسي الذي قاده النظام الحاكم في تونس ناتج عن رغبة حقيقية في إحداث تحول ديمقراطي حقيقي، وإنما وظِف هذا الإنتفتاح الديمقراطي الموجه لتركيز أسس النظام، ولضمان التأييد من مختلف الشرائح السياسية للخطوة التي أقدم عليها "بن علي" في إزاحته للرئيس "الحبيب بورقيبة"، لذا فما أن تمكن الرئيس "بن علي" من إجراء إنتخابات رئاسية وتشريعية، لإضفاء الشرعية على نظام حكمه، فبدأ يكشف تدريجياً عن نواياه الحقيقية في إدارة الحكم، لذا يمكن تحديد مسار التحول السياسي في تونس وما أفرزه على الإستقرار بثلاثة مراحل مرت بها تونس إلى غاية الإنتفاضة الشعبية وسقوط النظام الحاكم، هي كالتالي:

أولاً - سياسة الإنفتاح والمهادنة- 1987 - 1991

شهدت الأيام الأخيرة من حكم "الحبيب بورقيبة" صراعا حاداً بين النظام السياسي والحركة الإسلامية، التي تعتبر حركة الإتجاه الإسلامي برئاسة "راشد الغنوشي" العمود الفقري لها، حيث شملت المواجهة إعتقال عدد كبير من أنصار حركة الإتجاه الإسلامي بمن فيهم الأعضاء القيادية فيها، وحملات واسعة من القمع والمداهمات في المساجد والجامعات،(1) وإستطاع " زين العابدين بن علي" أن يستغل حالة اللاإستقرار هذه، بالإضافة

إلى التدهور الصحي لرئيس الجمهورية، وكذا سخط الجماهير على نظام الحكم، وإنسداد الأفق السياسي للنظام، فقام مع أعضاء حكومية رفيعة المستوى، وبالتنسيق مع قادة الجيش والجهاز الأمني، وأطباء عسكريين لإزاحة "الحبيب بورقيبة" وتولى منصب رئيس الجمهورية بصفة رئيس الوزراء.*(2) وهذا بعد شهر فقط من تعيينه لهذا المنصب.

وفي اليوم الموالي قام " زين العابدين بن علي" بصفته رئيس الجمهورية الجديد بتقديم خطاب سياسي للأمة، يطلعهم بالحدث، ويعدهم بإصلاحات سياسية وإقتصادية مهمة، فقد تعاطت كل فصائل المعارضة وقوى المجتمع المدني مع هذا الخطاب بما فيها الحركة الإسلامية، بإعتبارها أهم فصيل في المعارضة السياسية التونسية، حيث أعلنت "حركة الإتجاه الإسلامي" مساندتها الفورية لبيان السابع من نوفمبر، وإعتبرته "قد أدخل البلاد في طور جديد

1- توفيق المديني، المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها، مرجع سابق، ص 151.

2- نيكولا بو، وجون بيار تيكوا، مرجع سابق، ص، ص 54 – 55.

* يحدد الدستور التونسي في عهد الحبيب بورقيبة أنه في حالة وفاة رئيس الجمهورية يتولى رئس الوزراء منصب رئيس الجمهورية، لذا يختلف الكتاب التونسيون في مدى دستورية هذا الإجراء، وحتى في تسميته، فهناك من يسميه إنقلاب طبي، وبعضهم يسميه إنقلاب عسكري، إلا أنه سياسياً مقبول بالنسبة إليهم.

سيقطع مع أساليب الحكم الفردي، ويفسح المجال لكل أبناء تونس ليساهموا في تحسين مستقبل بلدهم بعيداً عن الضغائن والأحداث"، ولم تكتفي "حركة الإتجاه الإسلامي" بالمساندة القولية فقط، بل تعدت ذلك لتعبئ أنصارها في دعم التجربة الجديدة، فعاد الهدوء إلى الشارع وإختفت كل مظاهر الإحتجاج، ويعتبر "راشد الغنوشي" هذه الحركة بأنها الوسيلة الوحيدة التي تم اللجوء إليها مخرجاً من أزمة حكم "الحبيب بورقيبة" بسبب طول مرضه وإستفحال شيخوخته بينما تغيب آلية للخروج من تلك الأزمة. (1)

وقام "بن علي" برد الإعتبار للنواحي الدينية في تونس، كمِنْحةً للحركة الإسلامية التي تسانده في مشروعه السياسي، حيث أعاد فتح الكلية الزيتونية بل حولها إلى جامعة الزيتونة نسبة إلى جامع الزيتونة، وأكد في جل خطاباته الإنتماء العربي والإسلامي لتونس، عبر تنشيط التعاون مع الدول العربية، وكذا إذاعة الأذان وخطب الجمعة عبر أجهزة الإعلام الرسمية، والقيام بحملة واسعة ضد التسيب والإستهتار غير الأخلاقي في مختلف الأماكن العمومية وحتى الجامعات التونسية،(2) وهذا كله من أجل تهدئة الحركة الإسلامية وجرها إلى صف مشروع السلطة.

وقام الرئيس "بن علي" فعلاً بجملة من الإجراءات السياسية الجريئة، وأطلق سلسلة من الوعود المغرية بصفة تدريجية، تمثلت في الإفراج عن عدد كبير من المعتقلين السياسيين الذين كانت غالبيتهم العظمى من الإسلاميين، وكان لإطلاق سراح "الشيخ راشد الغنوشي" في

ماي1988، الأثر الإيجابي على الساحة الوطنية، وتم طي ملف الشخصيات السياسية التي حاكمها "بورقيبة" أو أبعدها في السنوات الأخيرة، والسماح بالعودة للمنفيين.

عمل النظام على تأطير هذا الإنفتاح وتقييده بما يتلاءم مع متطلبات وضرورات المرحلة لتأمين رسوخ العهد الجديد، وبما لا يمنع تحول مسألة العفو العام إلى مناسبة لإنطلاق المعارضة في نشاط يتجاوز السقف والحدود المرسومة لها، إذ يتوخى النظام ألا يتخطى الإنفراج السياسي الحد الأدنى من التنازلات التي يمكن تقديمها للمعارضة، فالنظام الحاكم سعى جاهداً لتقنين نشاط المعارضة الإصلاحية عن طريق ضبطها بإجراءات قانونية، وتوظيف الإنفتاح الديمقراطي، ورصيده الناجم عن إطاحته "ببورقيبة" وإزاحة النقمة الشعبية في سبيل توطيد ركائز النظام. فالعهد الجديد أصبح يوظف لذلك شعار "طي صفحة حكم الفرد وترسيخ الديمقراطية في البلاد"، وقد نجح النظام فعلاً في تنقية الأجواء السياسية التي كانت مشحُونةً بالتوتر، بل ومهددة.(3)

وكان التحدي الكبير لنظام الرئيس "بن علي" في ذلك الوقت هو إدارة الأزمة الإقتصادية في البلاد، وإعادة

1- راشد الغنوشي، مرجع سابق، ص 68.

2- نيكولا بو، وجون بيار تيكوا، مرجع سابق، ص، ص 68 - 69.

3- توفيق المديني، **المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها**، مرجع سابق، ص66.

بعث الأمل في شريحة عريضة من السكان الرازخة تحت وطأة الفقر والعوز الإقتصادي، وهي التي تعتبر الأغلبية الصامتة التي لا زالت لم تتحرك بعد، وتعرقل إصلاحات النظام، والتي تشكل في الوقت عينه "قنبلة موقوتة"، إلا أن نظام الرئيس "بن علي" كان حذراً من هذه الفئة وعمل على تفعيل الإستثمارات الخارجية، والخليجية على وجه الخصوص، والسعودية بالتحديد، وأبرمت السلطة التونسية تعاون إقتصادي مع إيطاليا يغطي ثلاث سنوات، حيث رصدت له 500 مليون دولار، كما أخذت من فرنسا نحو 1.2 مليار فرنك فرنسي، وأخذت مساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية قدرها 66 مليون دولار، كمساعدة لإنجاح مشروع التحول الديمقراطي وترسيخه.(1)

فالنظام أحسن إستغلال الإصلاحات والوعود التي قدمها جيداً داخلياً وخارجياً، حيث إستطاع أن يهدئ الوضع الداخلي ويحقق الإستقرار مقابل تنازلات قليلة جداً، كما تمكن من تحسين صورة نظامه في الخارج لجلب الإستثمارات الإقتصادية والحصول على المساعدات المالية من الدول الكبرى. ورغم كل الوعود والزخم الإعلامي الذي أعطي لهذه الإصلاحات ، إلا أنه أهم فصيل في المعارضة لم يحصل على تأشيرة الإعتراف، وهي "حركة النهضة"،

وإستطاع الرئيس "بن علي" أن يروضها من خلال إستدعاء قياداتها للتشاور وطلب التريث منهم قليلاً حتى يهدأ الوضع، وكذا إشراكهم في الميثاق الوطني الذي وقع بين كافة الأطياف السياسية سنة1988، والسماح لهم بالمشاركة في الإنتخابات التشريعية في أفريل 1989 بقوائم مستقلة.(2)

وقد جاء خطاب الرئيس "بن علي" في جويلية 1989 مدوياً ليقر فيه صراحة أنه "لا مجال للإعتراف بحزب ديني" وهذا لقناعته بأن حركة النهضة لا تتجاوب مثل بقية المعارضات الأخرى المندمجة في عالم السلطة، ولا تقبل بقاعدة اللعبة السياسية للمسار الديمقراطي الأحادي الجانب، أي من جانب السلطة فقط، خاصة وأنه أضفى الشرعية على منصبه كرئيس جمهورية في أفريل من عام 1989 بنسبة 94%، وإحتل حزبه أغلب المقاعد البرلمانية بنسبة 80%، في نفس اليوم والسنة من الإنتخابات الرئاسية.(3)

وبالمقابل جاء في 19 ديسمبر1989 تصرح الشيخ "راشد الغنوشي" لإذاعة فرنسا الدولية حيث قال "إنني بعد كل هذا الصبر لا أملك إلا أن أعبر عن شعوري العميق بخيبة الأمل في السياسة القائمة في تونس"، وذلك لأسباب عديدة منها: "أولوية التقارير الأمنية في معالجة الملفات السياسية، وعدم إختلاف حاشية "بورقيبة" في سنواته الأخيرة، بإستثناء ثلي من إنتهازيي اليسار، الهوة بين القول والفعل، وبين الدعوة والإنجاز"، وأشار الغنوشي

1- توفيق المديني، سقوط الدولة البوليسية في تونس، مرجع سابق، ص 78.

2- محمد الحداد وآخرون، **من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام السياسي في تونس**، تونس: مركز المسبار للبحوث الإجتماعية، 2011، ص53.

3 - توفيق المديني، المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها، ص 313.

بالخصوص إلى العفو التشريعي العام الذي ظل عملياً في مستوى الوعد مع عدم الوضوح في من يتمتع بهذا الحق، إضافة إلى عدم الإعتراف "بحركة النهضة" بعد الوعد بذلك في الأشهر التي تلت السابع من نوفمبر، وكذا عدم إنجاز التعددية الفعلية، والتأكيد على الدور الريادي لحزب "بورقيبة"، وينتهي الشيخ "راشد الغنوشي" إلى أن الوضع التونسي على ما أرى من أكثر الأوضاع العربية والدولية خنقاً للحرية، وتضييقاً للمبادرة الفردية، ومن أجل هذا سنكون مضطرين لإعادة النظر في الثقة التي أعطيناها للحكم، داعين الشعب إلى التكتل بعيداً عن الحسابات السياسية الضيقة من أجل فرض الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان وتعديل الموازين عن طريق النضال السلمي لصالح الجماهير". (1) فخطاب الرئيس "زين العابدين بن علي" الذي أقر فيه بعدم الإعتراف بحزب النهضة ذو الخلفية الإسلامية، وبعده بشهرين جاء تصريح "راشد الغنوشي" للعدول عن مساندته له، وإعادة بعث إستراتيجية جديدة

للمشاركة الفعلية في الحياة السياسية، أنذرا ببروز مرحلة جديدة لإدارة الصراع السياسي بين النظام والمعارضة بطريقة مخالفة تماماً للأولى.

ثانياً - سياسة التحالف والمواجهة – 1991 - 1993

شكلت نتائج الإنتخابات التشريعية لسنة 1989، منعرجاً حاسماً في علاقة النظام السياسي التونسي بحركة النهضة، التي كانت في البداية تصب جام غضبها ونقدها بشكل رئيسي على "التجمع الدستوري الديمقراطي" ومؤسسات الحكم مستثنية شخصية الرئيس "بن علي" لتنتقل إليه مباشرة وتصف إصلاحاته بالفاشلة.

ومع بداية التسعينات بدى كل شيئ يدل على أن العلاقات بين حكم الرئيس "بن علي" وحركة النهضة دخلت إنعطافاً جديداً، نقلها من مرحلة الضغط لتحسين شروط التفاوض إلى مرحلة المجابهة الشاملة، والمفتوحة، ومنذ ذلك الوقت تم التعاطي مع حركة النهضة ليس كتيار سياسي، وإنما على أساس أنها "ظاهرة إرهابية إجرامية"، وخاصة بعد إكتشاف الخطة التي أعلن عنها في تونس في خريف 1991، والتي كانت تهدف إلى قلب نظام الحكم بالقوة بعد تنفيذ إغتيالات سياسية، كان مخططاً لها أن تطال رأس الدولة وكبار المسؤولين السياسيين والأمنيين في تونس.(2)

إلا أن الرئيس "بن علي" وإنطلاقاً من موقعه القديم الجديد* العارف جيداً بخبايا الحركة الإسلامية التونسية، والمتمرس جيداً في ضربها بالحديد والنار، كما أن له خبرته بملف الإسلاميين وخططهم وأشخاصهم وأسرارهم، حيث

1- توفيق المديني، المرجع نفسه، ص 316.

2- توفيق المديني، سقوط الدولة البوليسية في تونس، مرجع سابق، ص 88..

*إشتغل الرئيس "بن علي" قبل توليه الرئاسة، منصب أمين عام للأمن الوطني وهو الذي أدار الصراع بين النظام والمعارضة سنة 1983، وعلى إثرها رقي إلى منصب وزير الداخلية، ثم وزيراً أولاً في أكتوبر 1987.

كان ينظر إليهم بعين الريب والشك والحذر الشديد، فعمد منذ شهر ماي 1989، إلى رسم خطة سرية تستهدف

حركة النهضة وأوكارها الرئيسية، والمعروفة بخطة "تجفيف الينابيع"،(1) وهي خطة أعدها وزير التربية والتعليم "محمد شرفي" المعروف بتوجهاته الفرانكو- شيوعية، ووقعت من طرف اللجنة المركزية للحزب الحاكم، حيث إعتبرت كجزء من المعركة الأيديولوجية لضرب المصادر الدينية والهيكلية التي تتغذى منها الحركة الإسلامية أجمع، والتي تعمل على السيطرة الكاملة على المساجد ودور العبادة، وإزالتها تماماً من الإدارات والجامعات والمؤسسات العامة، كما تتضمن منع إرتداء الزي الإسلامي رسمياً في مواقع الشغل والتدريس.

إذن قد بلغ التناقض بين حركة النهضة والسلطة في تونس، نقطة اللا عودة، وأخذت الإستراتيجيات المتقابلة طابع الصدام والتنافي، وإرتفعت درجة الإستقطاب بين مشروع السلطة وعنوانه "الإستئصال" ومشروع حركة النهضة وعنوانه "فرض الحريات" من أجل تغيير موازين القوى لصالح المجتمع وكسر شوكة السلطة المتغولة.

ولمواجهة تحدي المعارضة الإسلامية إنتهج النظام الحاكم في تونس سياسة جديدة قوامها جلب صف واسع من الأحزاب السياسية الإصلاحية المعارضة في المعادلة السياسية من أجل إعادة إحياء اللحظة اللبرالية، وبالتالي وقع إجماع في تونس بين السلطة والمعارضة على حدٍ سواء على أن المسار الديمقراطي في مأزق، وهو مأزق خيار سياسي بالدرجة الأولى يجب التعاون بشأنه، بداية بتصفية حركة النهضة التي تشكل بالنسبة إليهم العائق الأساسي أمام المسار الديمقراطي ثم يتم الإستمرار في هذا المسار عبر التشاور والتعاون والحوار. (2)

إن التعددية السياسية، والديمقراطية المراقبة حسب إستراتيجية النظام التونسي يجب ألا تخرج عن نطاق برنامجه الداعي إلى تجميع قوى المعارضة تحت مضلته، لكي تتخندق سياسياً وأيديولوجياً في الخندق عينه للنظام، وبالتالي المواجهة الشاملة مع الحركة الإسلامية، بإعتبارها حركة سياسية تعمل على مستوى أعمق وتطرح قضية السلطة الإسلامية البديلة، ويستند الرئيس "بن علي" في رؤيته السياسية هذه إلى منطق محدد، وهو إعتبار أن الخلاف السياسي بين النظام والمعارضة خلافاً ثانوياً، ما دامت المعارضة الإصلاحية في تونس تعاني من أزمة نفوذ في الشارع، وعجزت عن تشكيل قطباً سياسياً ثالثاً خارج دائرة الإستقطاب السياسي بين النظام والمعارضة الإسلامية.(3)

وتعتبر هذه المرحلة من بين أشد المراحل التي عرفت فيها تونس العنف والعنف المضاد بين الإسلاميين والنظام

1- محمد حداد وآخرون، مرجع سابق، ص 66.

2- المرجع نفسه، ص 64.

3 - توفيق المديني، المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها، ص 319.

الحاكم، حيث بدأت عمليات العنف بارزة إلى السطح جراء إعتقال قوات الأمن التونسية لعناصر تنتمي إلى مجموعة إسلامية سرية متطرفة، إتهمتها السلطات التونسية في جانفي 1990، بسرقة كميات من "الديناميت" من إحدى كسارات الحجارة "المحجرة" في إحدى ضواحي العاصمة، وإتهمتها بالضلوع في التفجير الذي تعرض له مقر "حزب التجمع الدستوري الديمقراطي" في حي "باب سويقة" بالعاصمة في أفريل 1991، حيث شب حريق في مقر الحزب المذكور، وإحترق فيه جثمان أحد الحراس في داخله. (1)

وإستغلت السلطة هذا الحدث أحسن إستغلال، فوجهت التهمة مباشرة إلى قيادات حركة النهضة بالضلوع في الحادث، وصورت جسد الحارس المحروق في مقر التجمع لعرضها على شاشات التلفزيون، لتبرير القمع ضد حركة النهضة، وغزو حصونه الأخيرة بالجامعة، فقام نظام الحكم بحل "الإتحاد العام التونسي للطلاب" الذي يهيمن عليه الإسلاميون، بناءً على تقرير يكشف عن وجود أسلحة في مقره، وفي عدة مدن جامعية، وتم قتل ثلاثة طلاب بالرصاص، مابين 29 أفريل إلى 12ماي 1991، أثناء المواجهات مع الشرطة في حرم الجامعة، وقُتِل طالبان آخران في جامعتي القيروان وسوسة في نفس الفترة.(2)

وفي 18ماي من سنة 1991، خرج الرئيس "زين العابدين بن علي" في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة إختتام أشغال الدورة الخامسة للجنة المركزية لحزب "التجمع الدستوري" الديمقراطي " ليكشف عن مؤامرة جديدة لقلب نظام الحكم، حيث يتزعمها هذه المرة أفراد من قوات الجيش، تمكنت حركة النهضة من تجنيدهم للتآمر على الدولة، والإستلاء على السلطة بالقوة حسب الرئيس التونسي، وبعدها بأربعة أيام تم القبض على 400 فرد من بينهم ما يقارب المائة من الجناح الإسلامي داخل المؤسسة العسكرية، وبعدها تم إرسال إخطار دولي لملاحقة عشرة أعضاء من زعماء حركة النهضة في ماي 1991، من بينهم "راشد الغنوشي"، وفي 15 جوان من نفس السنة تم توجيه أوامر إلى ولاة المحافظات لمواجهة الإسلاميين، وفي 24 جويلة طلب من الجيش حماية المؤسسات الدستورية.(3)

وهذا ما جعل المعارضة وكثير من منظمات المجتمع المدني تدخل في الصراع الدائر بين السلطة والحركة الإسلامية، وقدم العديد منها إسناداً غير مشروط لنظام الحكم بسبب التخوف من تضخم الحركة الإسلامية، وكذا طمعاً في الحصول على مواقع في الوضع السياسي الجديد، كما أن اليسار الشيوعي وضع جل إمكانياته في خدمة النظام ليثأر من عدوه التقليدي في الجامعات والنقابة والتعليم، وليضمن مواقع تساعده على الدعاية لأفكاره، مستغلاً حاجة

1- توفيق المديني، المرجع نفسه، ص 324.

2- المرجع نفسه، 325.

3 - محمد حداد وآخرون، مرجع سابق، ص 31.

النظام لسند فكري وسياسي يخالفه جزئياً أو ظاهرياً.وبهذا إستطاع الرئيس "بن علي" أن يحصل على السند السياسي، لإنتهاج سياسة الحسم العسكري والحل الأمني في مواجهته لحركة النهضة، بإعتبارها السبب الرئيسي في عدم الإستقرار الذي تشهده البلاد، فكان سيناريو "المؤامرة ضد أمن الدولة" التي سمحت للنظام بزيادة تدعيم الغطاء السياسي والقانوني لمحاكمة 279 قائداً من حركة النهضة، حيث تمت محاكمتهم في جويلية عام 1992

أمام المحاكم العسكرية التي أصدرت أحكاماً مختلفة منها السجن المؤبد لـ46 إسلامياً منهم "الشيخ راشد الغنوشي".(1)

كما أن الرئيس "بن علي" من خلال تقديمه تنازلات معينة للقوى المعتدلة في الحركة، إستطاع أن يستغل الإنشقاقات داخل الحركة، لكي يوجه لها ضربة تكبح جماح المتطرفين فيها وتحجمها، خصوصاً أن نظام الحكم كان متيقناً أنه غير قادر على مواجهة "حركة النهضة" بالحزب الحاكم عبر التجذر الشعبي وعبر صندوق الإنتخابات، حيث تمكن من جلب أهم قيادي في الحركة وهو "عبد الفتاح مورو" الذي مثل الجناح المعتدل فيها.(2)

كما أن دهاء الرئيس "بن علي" جعله يستثمر في الأزمة الخليجية، ويركب الموجة الشعبية المناهضة للحرب الأمريكية على العراق، لكي لا يسقط جماهيرياً في وقت وصل فيه المسار الديمقراطي في تونس إلى مأزق، وبدأت الأوساط الشعبية تصاب بخيبة أمل من شعارات السابع من نوفمبر.

كان نظام الحكم التونسي إعترض على إجتياح العراق للكويت ورفع شعار الحل العربي، وإعترض في الوقت نفسه على الحصار الإقتصادي الذي فرض على العراق، ودعى إلى إعانة الشعب العراقي في تجاوز العقوبات التي يتعرض لها، كان هذا موقف السلطة المعلن يوم 11 أوت 1990، كما كان له خطاب يوم 26 جانفي 1991، حين بدأت الحرب الأمريكية على العراق، ذكر بالخصوص أن الغايات الحقيقية هي "*أنه لا يراد أن تقوم لهذه الأمة قائمة، وأنه ممنوع عليها أن تكتسب قوة أو مناعة، أو أن تأخذ نصيبها من التقدم العلمي والتكنولوجي لتبقى محكومة بالتبعية إلى الأبد، في ظل نظام عالمي جديد ليس لها فيه مكان*".(3)

وقد أثر هذا الخطاب إيجابياً في سايكولوجية الجماهير لصالح النظام، وبدأ يظهر أمام الرأي العام التونسي والعربي بمظهر النظام الذي يتخذ مواقف قومية وعربية معادية للغرب والإستعمار، حتى إرتقى خطابه إلى المستوى الحضاري في مواجهة الغرب العدو الأساسي للأمة العربية والإسلامية، وهذا للم شمل الرأى العام الداخلي حوله، وكان النظام متخوفاً من توظيف حركة النهضة لأي تردد يبديه النظام تجاه الأزمة الخليجية في تفجير الأوضاع الداخلية.

1- توفيق المديني، المعارضة التونسية، مرجع سابق، ص 330.

2- راشد الغنوشي، مرجع سابق، ص 305.

3- توفيق المديني، المعارضة التونسية، مرجع سابق، ص 321.

ومن خلال هذه المواقف المؤيدة للعراق التي إتخذها نظام "بن علي" إستطاع أن يلف أحزاب المعارضة مع الحزب الحاكم في تحركات جماهيرية، وتضاءلت لأول مرة الفجوة بين

الشعب والنظام الحاكم، كما إستهدف "بن علي" في البداية من مواقفه هذه تهميش حركة النهضة، وعزلها وإظهارها إعلاميا وحدها في خانة الدول الخليجية المنبوذة في الرأي العام المغاربي، خاصة وأنها كانت مترددة في موقفها من الأزمة نتيجة إرتباطاتها المادية بها.(1)

أما النقطة الأخرى التي إستعان بها النظام في مواجهته للمعارضة الإسلامية هي التخوف الغربي من الإسلام السياسي، والتي ترى أنه يجب محاربته لأسباب حضارية وإستراتيجية، فقد إستطاع نظام "بن علي" أن يقدم نفسه في الأوساط الدولية بأنه الجهة الوحيدة التي تقف بحزم في وجه "الخطر الأصولي"، وأنه مضطر لإنتهاج سياسته " التعددية الواعية والمقيدة"، مخيراً بذلك الدول الغربية بين نظام تسلطي، أو القبول بنظام إسلامي سيكون خطراً على المصالح الغربية في تونس.(2)

وأخيراً يمكن القول أن رغم مظاهر عدم الإستقرار التي شهدتها تونس في هذه الفترة الزمنية، وخاصة مظاهر العنف الدموي بين النظام والناشطين الإسلاميين، وكذا الإعتقالات بالجملة، إلا أن النظام السياسي التونسي إستطاع أن يستغل كل الأوراق في إطار المواجهة الساخنة مع المعارضة الإسلامية، وبذلك حقق نجاحاً كبيراً في تعميق الإنقسام وتوسيع الشرخ بين المعارضة الإصلاحية والإسلامية، وأن يعزل هذه الأخيرة عن الساحة السياسية التونسية بعد أن إصطفت كل أحزاب المعارضة إلى جانب النظام متفهمة بذلك دوره في مقارعة الإسلاميين الذين حمّلوهم مسؤولية توتر الأجواء، وإدخال البلاد في العنف، ليتمكن النظام من التحضير لخيار المرحلة الجديدة.

ثالثاً ـ سياسة القبضة الأمنية – 1994- 2011

توج التحالف بين النظام الحاكم وأحزاب المعارضة الإصلاحية لإقصاء المعارضة الإسلامية بدخول أربعة أحزاب قبة البرلمان في تشريعيات مارس 1994، بتسعة عشر مقعداً، إلا أن النظام الحاكم في تونس ليس بذلك النظام الذي يقبل النقد وتبادل الأفكار في تسيير شؤون الحكم.

فبعد أن إستكمل مهمته بتصفية حركة النهضة تفرغ لمطاردة "الأعداء الموضوعيين" من الديمقراطيين، ونشطاء حقوق الإنسان، وبات الإرهاب الرسمي وحده جوهر النظام الوصي في معالجة القضايا السياسية والأمنية، وبالتالي

توسعت دائرة العنف الرسمي لتشمل كل الخريطة السياسية، بل ولحقت حتى الأطراف التي شكلت النصاب التعددي

1- توفيق المديني، المعارضة التونسية، مرجع سابق، ص 321.

2- راشد الغنوشي، مرجع سابق، ص 306.

الرسمي في السابق، والتي شكلت مشروعية لإقصاء الإسلاميين وبناء مجتمع مدني يخلوا من الإسلاميين، فكان ضرب "حركة الديمقراطيين الإشتراكيين" أولاً بأيدي قلة من قياديها، وثانياً إعلان الدولة سقوط العمران السياسي الذي أقامته بعد محاولتها الفاشلة لحل " الرابطة التونسية لحقوق الإنسان" عام 1993، نتيجة تنديدها لممارسة النظام التعذيب في السجون للإسلاميين،(1) وبالتالي بدى واضحاً للجميع أن رحى القمع التي طحنت الإسلامي المتطرف ستستكمل دورها بطحن السياسي المعارض بنفس العنف ونفس الحدة.

وهذا تأكيد واضح على إنكسار التحول نحو الديمقراطية، وإرتداده بصورة أقوى بكثير مما كان يتنبأ به، لجهة خروج السلطة في تونس من نظام الديمقراطية الفوقوية والمراقبة، إلى نظام تسلط الحزب الحاكم والمهيمن، وتموضع السياسة في الدولة لتصبح حكراً على السلطة الحاكمة، وبهذا أصبحت الدولة التونسية منقسمة إلى فضائين متخارجين، فضاء السلطة وحزبها الحاكم والأحزاب الدائرة في فلكها، وفضاء الشعب في ظل غياب مجتمع مدني يتمتع ببنية قوية لعلاقات تكافئ مع مجتمع سياسي متكامل وقوي، وبالتالي نجحت السلطة من إقصاء الشعب من المشاركة السياسية، بل هذا من نصيب السلطة فقط، الوصية على هذا الشعب. (2)

فالنخبة السياسية الحاكمة والمسيطرة على جهاز الدولة – الحزب إستغنت منذ البداية على رأي المثقفين والسياسيين المعارضين الفعليين، وإستقطبت فئة من العلمانيين والماركسيين، وأنتجت في ظروف الصراع مع حركة النهضة نخبتها المثقفة في سياق خلق فئة من المثقفين الإنتهازيين القادرين على تلوين المشهد السياسي، عبر التأويل التاريخي لفكرة المجتمع المدني التي يجري إستعمالها على وجه الخصوص لغرض سياسي، يقود إلى إستبعاد الإسلام السياسي، وإعتبار الإسلاميين غير ديمقراطيين، وأن أرائهم الأصولية معادية لفكرة المجتمع المدني والديمقراطية.(3)

وكانت نتائج الإنتخابات البلدية التي جرت في ربيع1995، بمثابة الهزة العنيفة التي إجتاحت "حركة الديمقراطيين الإشتراكيين" أكبر أحزاب المعارضة، الأمر الذي دفع أمينها العام "محمد مواعدة" إلى توجيه رسالة مفتوحة إلى رئيس الجمهورية في 21 سبتمبر 1995، ونشرها مباشرة في جريدة "السفير اللبنانية" في أكتوبر الموالي، حيث تضمنت نقداً جريئاً وصريحاً لنظام الحكم، وتمثل في النقاط الأربع التالية:

1- عودة نظام الحزب الواحد المهيمن وبصورة أشد تأطيراً وإحكاماً، وتطويقاً للمجتمع أكثر من العهد السابق، وقد نتج عن ذلك أن الإنخراط في الحزب الحاكم هو فوق مصالح الوطن، مما جعل الدولة التونسية هي دولة التجمع

1- توفيق، المديني، سقوط الدولة البوليسية في تونس، مرجع سابق، ص16.

2- المرجع نفسه، ص 81.
3- توفيق المديني، المعارضة التونسية، مرجع سابق، ص 333.

الدستوري الديمقراطي، وليست دولة التونسيين جميعاً، كما جعل« الديمقراطية التعددية » القائمة حالياً ديكوراً ديمقراطياً، وصورة منحرفة لهذا الإختيار المجتمعي النبيل.

2 - إن الحزب الحاكم والسلطة القائمة يستغلان شعار « التطرف الإسلامي » للقضاء على أي طرف وطني معارض على الساحة السياسية، وبالتالي القضاء على نمط المجتمع المدني التعددي، وهذا للمحافظة على حزب واحد مهيمن يتحكم في الدولة ويسخر إمكانياتها في الإتجاه الذي يريد.

3 - محاصرة الحياة الإجتماعية بمختلف مجالاتها الثقافية والرياضية والمجتمعية والإنسانية، وأبرز مثال على هذا التوجه ما تعانيه « الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان » .

4 - ما يعانيه الإعلام وخاصة السمعي - البصري من أحادية وتشخيص معطل وإنفلات وسطحية وتهريج سخيف، وهو ما يساعد على تعميق ما تعانيه الحياة السياسية والمجتمعية والفكرية والثقافية من ركود، ما تشهده من تراجع وجمود في شتى المجالات.(1)

وطبعاً هذه الرسالة المنشورة تشخص بصفة فعلية الممارسة السياسية للنظام الحاكم، وتبين الوجه الآخر للنظام في الرأي العام المحلي والعربي، وقد كلف هذا الإجراء "محمد مواعدة" توقيفه ومحاكمته في جانفي 1996، بتهمة "الخيانة"، وصدر في حقه11سنة سجن نافذة، وتم إطلاق سراحه شرطياً في سبتمبر من نفس السنة. (2)

إن النظام لم يستطع أن يخرج من التناقض الواقع بين منطق إنتهاج الديمقراطية الحقيقية، وبين تفرد وديكتاتورية الحزب الحاكم، ولما كان التوفيق مستحيلاً بينهما فإن كل الإجراءات التي إتخذها النظام لم تكن بالضرورة مؤشر على حصول تغير جوهري في نظام الحكم. وفي واقع الأمر أن النظام التونسي أسس الحياة السياسية على نمط محدد من العمل السياسي، تعودت عليه أحزاب وحركات المعارضة في عهد الرئيس "الحبيب بورقيبة"، إلا أنه في المرحلة الأخيرة كان بصرامة أشد، وتمثل هذا النمط في العمل السياسي القائم على ساحتين لا أكثر، فالأولى في قمة السلطة، والأخرى في السجون أو المنافي،(3) ومن خلال نظرة للمسار السياسي في تونس منذ 23 سنة من حكم بن علي، هو مسار حافل بالمحاكمات السياسية، والتعذيب للحقوقيين، والتضييق على أسرهم، وسحب جوازات سفرهم.

ففي أحداث " الحوض المنجمي"، الناتجة عن عدم الشفافية في عملية توظيف في شركة "فسفاط قفصة" التي إنطلقت في بداية جانفي من عام 2008، وإستمرت حتى شهر جوان من نفس السنة، تمكن النظام من أن يقمع

1- توفيق، المديني، سقوط الدولة البوليسية في تونس، مرجع سابق، ص122 .
2- محمد مواعدة، تونس في عهد بن علي، المجلة، العدد 1573، جوان 2012،ص 05. www.majala.com
3 - توفيق، المديني، سقوط الدولة البوليسية في تونس، مرجع سابق، ص126.

هذه الإحتجاجات بقوات الأمن، رغم إتخاذ حلول حضارية في البداية، حيث تم إلغاء نتائج المسابقة، وتشكيل لجنة تفاوض مع الإدارة المعنية، (1) إلا أنه ما إن إرتفعت مطالب الأهالي في هذه المحافظة الفقيرة جداً بالحق في التشغيل والتنمية، فلجأ النظام إلى سياسته المعهودة عن طريق القمع المكثف، مستعملاً مختلف الوسائل، من القنابل المسيلة للدموع، والمياه الساخنة، والحملة الواسعة للإعتقالات، مما خلفت قتيلين وعدد كبير من الجرحى، وبعدها صدرت في حق المعتقلين أحكاماً قاسية جداً، وبالموازاة تم فصل بعض المنخرطين في اللجنة المكلفة بالحوار من مناصبهم، في هذه الشركة، وإتهامهم بالمشاركة في الإحتجاجات، والتعاطف مع الحتجين. (2)

إذن إستطاع الرئيس "بن علي" أن يفرض منطقه في تسيير الدولة، متجاوزاً كل العهود والإتفاقيات التي قطعها مع أحزاب المعارضة، وهذا بفضل البيروقراطية المركزية العليا للدولة، من أجهزة الأمن والبوليس السري، ومن البنى الموازية المسانِدة للنظام، من بعض النقابات، واللجان الشعبية في الأحياء، والذي تمكن من خلالها بزرع الرعب في قلوب المواطنين، تحت عنوان "هيبة الدولة" وأصبحت التجمعات الجماهيرية والقيام بالمظاهرات من جانب أحزاب المعارضة ممنوعة من دون ترخيص مسبق من الأجهزة الأمنية التي لا تمنحه لأي كان على الإطلاق.

كما تعمدت السلطة على عدم منح أي ترخيص لإنشاء أي جمعية حقوقية، فقد أسس الدكتور "المنصف المرزوقي" مع بعض الأساتذة الجامعيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان نقابة تحت إسم «المجلس الوطني للحريات» في فيفري 1998، وعند تقدمهم بطلب منحهم تأشيرة الإعتراف بها رفضت وزارة الداخلية الطلب.(3)

فمن خلال التركيز المكثف للسلطة السياسية في أيدي قلة من أعضاء الحزب الحاكم، والستار الحديدي الذي فرض على المجتمع المدني وقوى المعارضة، والرصد الشامل والدقيق للناشطين السياسيين في الداخل والخارج من طرف أجهزة الأمن السري، تمكن النظام فعلياً من السيطرة التامة على الوضع السياسي في البلاد، وهذا ما جعل المتتبعين للشأن التونسي يقولون أن النظام تمكن من تحقيق الإستقرار السياسي في البلد عن طريق الخوف من القهر لا من خلال إستراتيجية محكمة تشمل مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، ولكن في المقابل يعتبر بعض التونسيون أن ما حققه النظام في تونس هو ركود وليس إستقرار، فما أن اندلعت الأزمة في الجنوب حتى بدأت جل المشاكل تنبعث إلى الأفق.

1- نور الدين مباركي، في جريدة الوطن(تونس)، العدد 31، بتاريخ 18أفريل 2008.

2- كارين غانتان، أمية صديق، **إنتفاضة أبناء المناجم**، في مجلة لوموند ديبلوماتيك: النشرية العربية، جويلية 2008، ص www.monde_diplomatique.fr, 08

3 - نيكولا بو، وجون بيار تيكوا، مرجع سابق، ص151.

المطلب الثاني: الإنتفاضة الشعبية في تونس «الأسباب، التداعيات»

أولاً: أسباب الإنتفاضة التونسية

لقد عرفت الدولة التونسية في العقدين الأخيرين من حكم الرئيس "زين العابدين بن علي" أزمات عديدة، متعددة الأبعاد، ومختلفة الأوجه، تداخل فيها السياسي مع الإقتصادي مع الإجتماعي، وقد دخلت تونس في أزمة إنسداد أفق سياسي، وهذا ما أرغم النظام الحاكم على الدخول في مواجهات عنيفة مع قوى المجتمع المدني، الذي تمثل الطبقة الوسطى عموده الفقري، لذا يمكن إعتبار أن الأزمة السياسية التي كان يشهدها النظام السياسي في تونس هي السبب الرئيسي لجل الأزمات التي باتت تتخبط فيها الدولة التونسية في ظل حكم الرئيس "بن علي"، خاصة بعد أن عدَّل الدستور ليفتح لنفسه المزيد من العهدات، متناسياً الوعود التي أطلقها بعد أن تسلم السلطة والتي وردت في بيان السابع من نوفمبر بأنه "لا رئاسة مدى الحياة"، ولكن المتبصر للإنتفاضة التونسية يجد أن شرارتها إنطلقت في الداخل والجنوب التونسيين حيث يضرب الفقر أطنابه، وكان محركها الرئيسي قوة الشباب البعيد عن الممارسة السياسية، لذا لا يمكن أن ينصب التحليل على مجال واحدٍ فقط، بل سنتطرق لكل مجال على حدى، كما أنه سيتم التطرق إلى الأسباب التي خلقت الأزمة وليس الأسباب الظرفية للإنتفاضة، ومنها مايلي:

1 - الأسباب السياسية:

❖ إنسداد الحياة السياسية، وإحتكار الحزب الحاكم للشأن العام، وهيمنته على دواليب السلطة، وسيطرة المجتمع السياسي على مؤسسات المجتمع المدني، ومحاصرتها، والنمط العائلي في الحكم، وتفشي ظاهرة التزوير الموسع في كل الإنتخابات التي أجراها نظام الرئيس "بن علي" في كل المستويات، والإحتكار المطلق لمنظومة الإتصالات والمجال العام، وتوظيفه لخدمة مصالح وأهداف النظام وحزبه الحاكم.(1)

❖ النظرة الأبوية في ممارسة الحكم، حيث يسود الإعتقاد لدى النخبة الحاكمة أن الجماهير غير ناضجة للمشاركة السياسية، وأنه عوض أن يحدد المجتمع صيغة الدولة، فإن الدولة بأجهزتها المختلفة هي الموكولة إليها صياغة المجتمع، أي بمعادلة "الدولة تلد الأمة"، وبهذا لجأت النخبة الحاكمة إلى سياسة التغريب، والتحديث القصري في تونس، مما وضعها على خط القطيعة مع الديناميكية الإجتماعية، وزادت صياغته تعسفاً عكس مساره الطبيعي، وبالتالي تحولت إلى دولة قامعة قاهرة، لا دولة تحديثية ضامنة للحريات، صانعة للتنمية. (2)

1 - زهير الخويلدي، مرجع سابق، ص 90.
2 - صالح المازقي، ثورة الكرامة، مرجع سابق، ص،ص 44 – 45

❖ الإنتشار الواسع للفساد السياسي والمالي من طرف المقربين لرئيس الدولة، وكذا أعضاء الحزب الحاكم، وهذا ما شل قدرة الدولة على إحتواء الأزمات التنموية نتيجة غياب الفاعلية في الأجهزة القائمة عليها، وهذا بدوره ناتج عن غياب المؤسسات السياسية الرقابية، التي تعمد النظام على قتلها منذ البداية، وهذا كله أدى إلى تفاقم الأزمات الإجتماعية وخلق الشعور بالحرمان، وبالتالي زاد من حدة السخط الجماهيري وعدم الرضا الشعبي.

❖ فقدان الأحزاب اليسارية (المعارضة) لأدوارها حيث فقد حزب "التجمع الإشتراكي التقدمي" دوره الإصلاحي، والحزب الشيوعي التونسي دوره الطليعي، حيث فقدت جل هذه الأحزاب جدارتها، نتيجة إتخاذها لأساليب مختلفة للمحافظة على بقائها في ظل حماية النظام السياسي، ولجأت إلى "التمتع بإغداقات السلطة وإمتيازاتها"، فيما بقي الشعب يعاني التهميش، والإقصاء، ليسحب الثقة في النهاية من النظام وجل الأطراف الفاعلة في الحياة السياسية، والإنسحاب الفعلي من كل ما هو سياسي، وإنكار كل ما يتعلق بالسياسة. (1)

❖ إنتشار الرشوة والمحسوبية والجهوية في كل الخدمات الرسمية للدولة، وهذا ما أدى إلى خلق حالة من عدم الوفاء وغياب الشفافية والصدق في العمل الرسمي للدولة، مما زاد من تعمق الهوة بين النظام الحاكم والشعب.

❖ الإستعمال المفرط للعنف من قبل النظام الحاكم، وذلك ليس على المستوى المادي فقط بل تجاوزه إلى المستوى الرمزي، والذي كان يعتمد عليه النظام بصفة ممنهجة، كما أن لجوء النظام الحاكم إلى إحتواء المطالب الجماهيرية بالعنف عن طريق قوات الأمن زاد من تأجيج الإنتفاضة الشعبية وتوسيع رقعتها، وبالتالي تهاوى أمامها.

❖ النظام السياسي الحاكم في تونس فقد كل معقولية، وأصبح أمراً لا يطاق بالنسبة للجيل الجديد، حيث وقع النظام في أزمة صراع القديم مع الجديد، أو ما يعرف بالصراع الجيلي.(2)

❖ التعامل البراغماتي الذي إنتهجته السلطة مع الدين، والتشدد مع المتدينين، وإقصائهم من المناصب الحساسة والوظائف المهمة، والربط بين الإعتزاز بالإسلام والإرهاب، وخلق حالة من التضييق علي حرية المعتقد، والاستيلاء على تصريف شؤون المقدس، كما تحولت العلمانية في تونس من فصل الدين عن السياسة إلى فصل الأفراد عن التدين، كل هذا زاد من تعميق الفجوة بين الشعب ذو الغالبية الإسلامية والسلطة العلمانية.(3)

❖ إن التضييق على المعارضة وإنتكاسة عملية "التحول الديمقراطي" الحقيقي، نتج عنه نوع من الإنسداد السياسي يواكبه إنفتاح إقتصادي، وبدت المعارضة أضعف من أن تقدم بدائل للسياسة الرسمية، فبرزت تعددية حزبية

1- توفق المديني، المعارضة التونسية: نشأتها واطورها، مرجع سابق، ص 226.
2- زهير الخويلدي، مرجع سابق، ص 171.
3- المرجع نفسه، ص 93.

خاضعة للسيطرة الحكومية، وتعززت هذه "التعددية الحكومية" مع تقييد نشاط وفاعلية النقابات المهنية والتي صادفت صعوبات متزايدة، وبالتالي أصبحت التعددية شكلية أكثر منها واقعية، لإبطال التحول الديمقراطي

2- الأسباب الإقتصادية:

❖ مع بداية التسعينات عرف الإقتصاد التونسي إنفتاحاً واسع النطاق على الخارج، وإزدادت علاقات التبعية التجارية، والصناعية للسوق الرأسمالية العالمية، وتدعمت أسس الرأسمالية التابعة في سيادة نمط الإستهلاك الموسع، وفي تهافت الطلب على السلع الرأسمالية، وفي إنتشار ظواهر الأنانية والربح السريع، وإستغلال الفرص مما أدى إلى إنحطاط القيم الأخلاقية الموروثة من المجتمع القديم التي كنستها أيديولوجية البرجوازية الكمبرادورية، كما تحول الإقتصاد التونسي إلى إقتصاد ريعي، وزاد من تنامي الثروات الفاحشة بسرعة مذهلة عند بعض الفئات الإجتماعية (البرجوازية)، وتزايد الفقر والعوز الإقتصادي لدى الطبقات الشعبية العريضة، خاصة في الجنوب التونسي.(1)

❖ في الوقت الذي كانت فيه الصناعة بديل الزراعة التقليدية في الدول الرأسمالية الغربية، حيث تراجع الريف ونمت الصناعة، كقوة إنتاجية ونمط إنتاجي جديد، حدث في تونس العكس، حيث إنهارت الزراعة، وظلت هامشية، دون أن تكون هناك صناعة إنتاجية متطورة، قادرة على إستعاب سوق العمل، وخلق الثروة، لقد أوجد هذا الوضع ظرفاً معقداً في تونس، إذْ أصبح المجتمع يعتمد على المساعدات، والقروض، والسياحة، وكذلك مداخيل القوى العاملة في المهجر، مما أدى إلى سيادة النمط الإستهلاكي الطامح إلى أرقى ما أنتجته السوق الإمبريالية، وهذا ما أدى إلى إرتفاع أسعار السلع، مما فرض تحول أقسام متزايدة منها إلى الفقر المدقع. (2)

هذا كله أدى إلى سوء الظروف الإقتصادية من فقر وبطالة وتضخم، وتدهور المقدرة الشرائية، وتراجع التغطية الصحية، والحماية الإجتماعية، وإحتكار فئة قليلة للثروة مقابل بقاء

شرائح واسعة على حافة الإفلاس الدائم، وبالتالي تحولت تونس إلى أرض طاردة، مما دفعت بالشبان إلى حرق أجسادهم أمام الملأ رفضاً للوضع القائم.

3- الأسباب الإجتماعية:

❖ إن إنهيار البنية التقليدية للمجتمع، وتجاهل القرية، وتحول الحي الشعبي إلى جزء من مدينة متغربة، وإنهيار نمط الإنتاج التقليدي، لم يرافقه قيام مدينة حديثة بكل ما تعنيه الكلمة، وبالتالي سقطت حدود وضوابط إجتماعية ولم تقم بديل عنها ، وحين قامت الدولة التونسية الحديثة المرأسملة والتابعة، كانت تفتقد إلى الشرعية . (3)

1- توفيق المديني، المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها، مرجع سابق، ص 240.

2- توفيق المديني، سقوط الدولة البوليسية في تونس، مرجع سابق، ص 261.

3- صالح المازقي، ثورة الكرامة، مرجع سابق، ص10.

❖ تهميش القوى الشابة في تونس، والنظر إليهم بإعتبارهم عبئاً على المجتمع، كما أنهم تلقو تعليماً ضعيفاً ومخففاً، ويواجهون مصاعب جمة في التشغيل، والإندماج عند التخرج، ويعانون من مشاكل نفسية وإجتماعية كبيرة تصل إلى حد الهجرة غير الشرعية، والإنتماء إلى المجموعات الأيديولوجية المغلقة وتبني نهج الرفض المضاد. (1)

❖ هناك عوامل روحية أخلاقية وثقافية، تتعلق بقيم الكرامة، والعزة والحرية والإعتراف والمساواة والعدالة التي تم تدنيسها، وإستبدالها بقيم معولمة مستمدة من السوق، وخاصة بعد إنتشار الظلم والتفاوت والفوقية والإذلال التي تعرضت له فئات شعبية واسعة، مما خلق لها حالة من الشعور بالظلم من طرف الجهات الماسكة للثروة.

❖ إفراغ النظام التعليمي بشكل تدريجي ومبرمج من مضمونه وإجراء إصلاحات تعسفية ومسقطة ركزت على الجانب الشكلي وشوهت المكاسب الحضارية التي تحققت، وأرست علاقة غيرة بيداغوجية في العلاقة بين الباحث والمتقبل، وجنحت نحو سلعنة التربية، وذلك بمحاولة ربط الإختصاصات الجامعية بحاجيات سوق الشغل، مما ولد شُعَب وهمية غير ناجحة إقتصادياً، والإعتداء على شعب كلاسيكية، وتهميش العلوم الإنسانية والأداب والحقوق،(2) كما أنه مع مطلع التسعينات شجعت السلطة الشباب على النجاح في شهادات التعليم على مختلف مستوياتها، حتى وصل الثلث من هم بين 19 إلى 24 سنة، يرتادون الجامعة سنة 2010، ويذهب الدكتور **"محمود رمضان"** أستاذ الإقتصاد في جامعة تونس، أنه تم سحب آلية التصفية بين المستويات التعليمية، حتى وصلت نسبة النجاح في الباكلوريا إلى 70%، مقابل 35%، خلال سنوات الثمانينات، وبالتالي نتج عن هذه السياسة إصطفاف أفواجاً واسعةً من حاملي الشهدات في سوق الشغل، فما بين سنتي 2008 إلى 2010 كان يصل إلى

سوق العمل سنوياً ما يقارب 75 ألف حامل لشهادة تعليم عالي، مقابل 8 ألاف فقط في سنوات الثمانينات، وهذا بدوره خلق أخطر مشكلة على الإستقرار وهي "بطالة حاملي الشهادات الجامعية".(3)

❖ الدور السلبي لوسائل الإعلام الموجهة في نشر قيم الإستهلاك، وبالمقابل تجاهلها في إثراء المشاكل الإجتماعية التي يعانيها المواطن، وكذا كشف اللجام عن قضايا الفساد الواسع المنتشر في أغلب المؤسسات الحكومية، وهذا ما أحدث القطيعة بين المواطنين التونسيين والأجهزة الإعلامية الرسمية، والذي بدوره زاد من توسيع الهوة بين الشعب والنظام الحاكم، وفقدان الثقة في كل ما هو صادر عن جهاز حكومي.

إن هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تفاقم التبعية والتخلف، وولدت أزمة القيم بكليتها وشموليتها على صعيد

1- زهير الخويلدي، مرجع سابق، ص 165.

2- المرجع نفسه، ص 91.

3- توفيق المديني، سقوط الدولة البوليسية في تونس، مرجع سابق، ص 260.

المجتمع التونسي، في ظل طغيان نموذج "الحداثة المستلبة" التي قادتها البرجوازية التابعة في بناء نموذجها للدولة، ثم إن الرأسمالية التابعة الإستهلاكية أدت إلى تعميق الفوارق بين الطبقات الإجتماعية، وإلى توسع الهوة بين الريف والمدينة، وإختلال هائل في مستوى التنمية غير المتكافئة، في تمركزها وشموليتها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والترفيهية بين المناطق الساحلية وداخل وجنوب البلاد، وهذا ما أدى إلى إشتداد التناقضات بعمقيها الإجتماعي، والسياسي.

فمن خلال إطلالة تاريخية بسيطة في عملية بناء الدولة التونسية يستنتج أن النخبة السياسية – الإدارية المسيطرة على مجموع الدولة – الحزب الواحد بقيادة "الحبيب بورقيبة"، والتي نقلت تونس من حكم القبائل إلى الدولة الحديثة ورغم حرصها على إرساء الوطنية كمدخل تحديثي، إلا أنها لم تكن نخبة ثورية بالمعنى الدقيق للكلمة، ولم تتحرر هي أيضاً من منبت «عصبيتها الساحلية» ، إذ ركزت التنمية في المناطق الساحلية الشرقية مثل (سوسة – المهدية – صفاقص) كما في الشمال (بنزرت)، أي في المناطق ذات التقليد التجاري الكبير، حيث تُترجم في المقابل أسماء العائلات والإنتماءات الإجتماعية الدور الرئيسي للروابط المهنية القديمة، وأهملت منذ التأسيس العديد من المحافظات الداخلية الواقعة في الوسط الغربي، والجنوب مثل: (قفصة - تالة- القصرين- سيدي بوزيد- بن قردان). (1)

إنها الخاصية التي تتميز بها تونس المنقسمة مناطقياً، والخاضعة لقانون التطور اللامتكافئ على صعيد التنمية، وعلى صعيد التوزيع غير العادل لفوائد النمو، بين المناطق الشرقية الواقعة على الشريط الساحلي، إذ ظل التفاوت الموروث من حكم الرئيس "الحبيب بورقيبة" (1956- 1987) يتعمق طيلة العقدين الآخيرين من حكم الرئيس "بن علي"(2) وبهذا المعنى يمكن فهم لماذا إنطلقت هذه الإنتفاضة الإجتماعية غير المسبوقة من الوسط الغربي، وإنتشرت أساساً في المناطق المحرومة التي تعاني التهميش، وفي أجواء الشعور بالحيف الجهوي والغبن الساري بين أبناء تلك المحافظات المنسية، ترعرت مسوغات التمرد الجماعي، الذي لم يكن ينتظر أكثر من إشارة رمزية لتشتعل المنطقة بأكملها .

ثانياً: تطورات الإنتفاضة الشعبية في تونس

إن ما يميز الإنتفاضة الشعبية في تونس هو طابع العفوية، وفقدانها إلى القيادة، والأيديولوجية، كما تعتبر الظروف الإجتماعية المحرك الأساسي لهذه الثورة، فبعد أن كانت إنتفاضة شعب محروم ضد الظلم والتهميش والإقصاء، في محافظة من الوسط الغربي في الداخل التونسي، لتمتد إلى باقي المحافظات المهمشة، حيث وجدت كل

1- زهير الخويلدي، مرجع سابق، ص 91.

2- توفيق المديني، سقوط الدولة البوليسية في تونس، مرجع سابق، ص 171.

الأسباب متوفرة لتخلق البيئة الحاضنة لها، لتمتد فيما بعد إلى الشمال حيث الساحل الذي يحتضن الطبقة الوسطى التي هي أيضاً تعاني من الإقصاء في الحياة السياسة المتعطشة إليها، لتتمكن في النهاية من إسقاط نظام دام ثلاث وعشرون سنة، في مدة لا تتجاوز سبعة وعشرون يوماً، والسؤال المركزي هنا هو: هل يمكن إعتبار الثورة التونسية نتيجة للحراك النضالي السابق، أم نتيجة للوضع الإجتماعي السيئ الذي طال الداخل والجنوب التونسي؟. بمعنى آخر هل الثورة التونسية هي سيرورة نضال أم حدث فجائي فشل النظام في التعامل معه فتهاوى أمامه؟

المرحلة الأولى: إنتفاضة الشعب ضد الظلم والتهميش

في السابع عشر من ديسمبر 2010، أضرم الشاب "محمد البوعزيزيي" النار في جسده أمام أعين المتواجدين في الساحة العمومية بمدينة "سيدي بوزيد"، إحتجاجاً على تصرفات شرطة البلدية، وفي مقدمتها موظفة التراتيب التي صادرت "عربة الخضر" مورد رزقه وتَجرُئها على صفعه (حسب أشهر الروايات)، وذلك بعد إحتجاجه على المصادرة، وفي غياب النّصير، لم يتردد هذا الشاب في التطهر من العار الذي لحقه أمام الأهل والأقران، إلا بالقيام بهذا الفعل التراجيدي شديد الرمزية، مكثف الدلالة، وبعيد الصدى.(1)

منذ اللحظات الأولى للحادثة، فهمَ الأهالي فحوى رسالة هذا الشاب، وأحسّوا بالعار الجماعي الذي حل بهم، فخرجوا في مظاهرات إحتجاجية، ما لبثت أن إنتشرت من وسط المدينة إلى كافة المدن والقرى المجاورة لها، بقيادة عدد من العاطلين الذين تصدّت لهم قوات الأمن بالعنف. وإتخذت الإنتفاضة الشعبية منذ إندلاعها منحىً تصاعدياً متدرجاً، أفقياً (من بلدة إلى بلدة، ومن جهة إلى أخرى) وعمودياً (من شريحة إجتماعية إلى شريحة، ومن فئة مهنية إلى أخرى) بتناسب مطرد في حدته مع العنف الرسمي الذي مارسته أجهزة الأمن وفشلت في النهاية في إخماد الحراك الشعبي. فقد أضعف إنتشار الغضب الجماهيري في جل المناطق المتاخمة لمحافظة " سيدي بوزيد" عنهجية قوى الأمن، فكان التناسب عكسياً بين الفعل وردة الفعل، بفضل دخول مختلف الشرائح الإجتماعية والعمرية والمهنية التي لم تتخلف عن الإلتحاق بطوفان الغضب الشعبي.(2)

قد تمكنت الجماهير الشعبية المنتفضة ضد التهميش والحرمان والإقصاء، من إيصال رسالة قوية إلى النظام السياسي التونسي، كما إستطاعت أن تكسب التعاطف الخارجي، وهذا بفضل وسائل الإعلام الحديثة، التي تمكن التونسيون من إستغلالها بنجاح، حيث يتم تصوير المظاهرات الشعبية، وصور قمع النظام لها، ونشرها على الأنترنت

---

1 – صالح المازقي، **الثورة والدولة**، تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2011، ص 22.

2 - العربي، صديقي، مرجع سابق، ص 19.

عبر موقع "اليوتيوب"، لتنقلها فيما بعد الفضائيات، وتستخدمها كمادة إعلامية خام، وتعلق عليها كما يقتضيه الأمر.(1) فالإنتفاضة التونسية كانت حدث عفوى، فجائي، وإستثنائي، إنفلت من كل الحسابات والتوقعات، فالذين أشعلوا فتيل الإحتجاجات ليسوا من الطبقة الفاعلة، بل من القوى المجهولة في العمق التونسي، وهو بدوره أمر عادي يعبر عن حركة التاريخ، وإنتقال الأحداث من مرحلة إلى أخرى، ونتيجة منطقية للإنسداد السياسي، ومآل منتظر لنظام أصيب بالتآكل منذ تشكله، ويمكن إعتبار أحداث "سيدي بوزيد" هي مشهد تراكمي يلحق بمشاهد أخرى، خاصة بمناطق ثروات الفوسفات،كما تعتبر حادثة الشاب المنتحر، حلقة من سلسلة الأحداث اليائسة في المنطقة، وكانت "أحداث الحوض المنجمي سنة 2008، وأحداث بن قردان بداية 2010" بمثابة مؤشرات حمراء، وطلقات إنذار للنظام، توحي مدى إستيعاب الشعب للتوزيع غير العادل للثروة في البلاد، فَعَقْد الإقتصاد الأخلاقي، هوعقد يَقْبل بموجبه الشعب إستبدال المشاركة السياسية بالعدالة الإجتماعية والإقتصادية، كما أنه من مبادئ الحكم حسب "دي توكفيل" أنه "لا ضرائب من غير تمثيل" إلا أن هذا العقد جرى تحطيمه عبر ما يعتبره كثيرون إعتداء على ثروات البلاد لحساب مجموعة صغيرة مقربة من النظام، وساهمت

في هذه المعظلة غير الأخلاقية سياسات العولمة الإقتصادية بأدواتها. لكن السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: لماذا هذا الإنتشار السريع للغضب الشعبي على خلاف الإنتفاضات الإجتماعية الأخرى (أحداث الحوض المنجمي، أحداث بن قردان)؟

❖ **<u>البعد القبلي وإمتداد الغضب إلى الجنوب</u>**: شكلت حالة "الشاب المنتحر" ظاهرة سوسيولوجية قادمة من الماضي، إنها العصبية القبلية، المحرك الحقيقي الخفي للإنتفاضة التونسية، ففي الأوساط الإجتماعية الريفية، المتمسكة بتقاليدها الأسرية والقبلية، فإن مجال الحرية لا يزال ضيقاً رغم جهود الدولة في التحديث، وكسر الدعمات الكلاسيكية لهذا المجتمع، ففي الوسط الريفي وجدت الكرامة المهدورة صداها في كرامة جماعية، شعرت بنفس الإهانة وبأعلى درجات الإحساس، فإنتفضت وهبّت بأحاسيس الرجل الواحد، لتصب جام غضبها على مصدر هدرها،« الدولة ومؤسساتها» لتثأر لا لكرامة فرد بعينه بل لفصيلة بأكملها،(2) وهذا يستنتج من التّغير الفوري في محتوى الشعارات التي رددها المنتفضون، والإرتقاء بها من دوائر المطلبية الظرفية، أي من "العمل إستحقاق يا عصابة السراق" إلى أسمى درجات الوعي الإنساني بالحياة الحرّة والكريمة في ظل الوطنية "عدالة، حرية، كرامة وطنية".

لقد إستجاب كل قاطني مدينة "سيدي بوزيد" والمعتمديات التابعة لها، (جلمة، الرقاب، ومنزل بوزيان، بئر

1- العربي صديقي، مرجع سابق، ص 18.

2- صالح المازقي، ثورة الكرامة، مرجع سابق، ص 37

الحفّي،إبن عودة، أولاد حفوز، المكناسي، المزونة، السبالة)، حيث إنتفضت في نفس الوقت تقريباً، وتضامنت معها قبائل الجوار بنفَسٍ ثوري موحد، توحدهم عصبية عانت الظلم والهوان والإقصاء، لتثأر مجتمعة للكرامة المهدورة، فثارت قبيلة "الهمامة" جنوباً، وساندهم "الفراشيش" و"ماجر" غرباً، و"المثاليث" شرقاً، ثم إلتحق بهم "جلاص" و"أولاد عيار" شمالاً، و"أولاد بوغانم" ، و"أهل الجريد" في الجنوب الغربي، و"المرازيق" بالجنوب الشرقي.(1)

لذا يعتبر الكثير من المحليلين التونسيين أن هذه الأحداث كانت إنتفاضة لقبائل الظهر التونسي التي تشكل الجسد الإجتماعي التقليدي للبلاد التونسية، ضد سنين الغبن والإحباط والحرمان والتهميش الشامل والمستديم، التي هيأت مجتمعةً المناخ الإجتماعي، والنفسي العام لهذه المناطق المحورية للتمرد التقليدي على سياسة دولة ظاهرها قومي/ وطني، وجوهرها عصبية ملفقة (عصبية الساحل)، إنحصرت في منظومة أسرة ضيقة متسلطة بولاءات زائفة.

إلا أن الأمر الذي له دلالته الكبيرة، هو أن هذه الأحداث وقعت في بلد كان يتم تقديمه على أنه نموذج إقتصادي ناجح، فمدير صندوق النقد الدولي **"دومينيك ستراوس كان"**، في تصريح أدلى به للصحافة إثر زيارته لتونس في نوفمبر 2008، قال فيه «...إنّ السياسة الإقتصادية التي تتبعها تونس، هي سياسة سليمة، تقدم أحسن مثال يحتذى به من طرف الدول الناشئة... » ، إلا أن هذه الأحداث قوضت الواجهات الجميلة التي كان يتفاخر بها النظام التونسي بإبرازها للغرب، لا سيما عندما نزلت الطبقة الوسطى وإلتحقت بالإنتفاضة الشعبية، معبرة عن سخطها الكامن منذ سنوات على نظام الحكم، وطريقة تسييره للبلاد.(2)

المرحلة الثانية: التضامن الشعبي، مع المنتفضين وإرتفاع سقف المطالب

دخلت السلطة المركزية بأجهزتها الأمنية في صراع وقمع مفتوحين مع قبائل الظهر التونسي لإخماد إنتفاضته، مما أدى إلى سقوط العديد من القتلى والجرحى في صفوف المنتفضين، وهذا بدوره زاد من تعقيد الأزمة، وتأجيجها، ومع نهاية الأسبوع الثاني ألقت المدن الشمالية الكبرى بكل ثقلها في مجريات الأحداث، نتيجة إنتشار الوعي الجمعي لما يعانيه الشعب التونسي من وأْدٍ للكرامة الإنسانية، وكذا نتيجة تعاطفها للقمع العنيف الذي يتعرض له الشعب في الداخل التونسي، وبهذا تنحى البعد القبلي تاركاً مكانه للمد الوطني، مما زاد الأحداث عمقاً وشمولية.(3)

إن تسلط النظام، وإستشراء الفساد في كافة مفاصل الدولة، وإهدار الكرامة الوطنية، وإنتهاك الحقوق، قد شكلت في مجملها، حالة عامة من عدم الرضا الشعبي، والسخط والحنق على النظام الحاكم الذي حول تونس إلى:

---

1 - صالح المازقي، ثورة الكرامة، مرجع سابق ، ص24.

2- توفيق المديني، سقوط الدولة البوليسية في تونس، مرجع سابق، ص 08.

3 - صالح المازقي، ثورة الكرامة، مرجع سابق ، ص26.

دولة لها القابلية للثورة إن جاز لنا تأويل مقولة **"مالك بن نبي"**، مما أوجدت حالة من التضامن واسع النطاق في مناطق تونس كافة، من شرقها إلى غربها، ومن شمالها إلى جنوبها، ومثلت حالة التضامن بيئة حاضنة وحامية للإنتفاضة، حيث عززت من التأييد الشعبي، وضمنت إنخراط كافة فئآت المجتمع على مختلف شرائحهم الإجتماعية، وطبقاتهم الإقتصادية، وتشكيلاتهم السياسية في مسيرة الأحداث بقوة. ورغم التعتيم الإعلامي المفروض من طرف النظام، من خلال منع وسائل الإعلام للتطرق لأي حديث وطني أو قومي أو إنساني يجلب تعاطف الجمهور التونسي، إلا أن التضامن الشعبي قد أذهل الجميع في الداخل والخارج التونسي، فقد خرج عشرات الآلاف إلى الشوارع من كلا الجنسين ومن مختلف الأعمار تهتف

ضد النظام، وتنادي بالإصلاح والعدالة الإجتماعية، وتنشد النشيد الوطني التونسي، وكأن المشهد: هبَةٌ جماهيرية كبيرة لحدث تاريخي مفصلي.(1)

وفي الثامن والعشرين من شهر ديسمبر خرج رئيس الدولة في أول خطاب تلفزيوني له منذ بداية الأحداث، يحذر فيه الجماهير الشعبية الغاضبة من التلاعب بعواطفها من طرف جهات سياسية معينة، محذراً إياها من أن الدولة لا تتساهل مع المخربين والخارجين على القانون، في المقابل يقدم وعوداً بالتنمية في المناطق الجنوبية من البلاد،(2) إلا أن الحركة الجماهيرية لم تتفاعل مع الخطاب، وإستمرت في الإحتجاجات في مختلف الشوارع في المدن الداخلية، وإستمرار المواجهات، رغم الحصيلة الثقيلة من القتلى التي بلغ عددها عشرون قتيلاً، وعدد كبير من الجرحى.

وفي الرابع من جانفي 2011، توفي الشاب المنتقم من نفسه بنفسه، الذي على إثره إشتعل فتيل الإحتجاجات، وشارك في جنازته في اليوم الموالي ما يفوق ستة ألاف متظاهر، في حالة غضب عارم، وبعدها بيوم واحد قام شاب في الثلاثين من العمر بحرق نفسه في مدينة "المتلوي"، وفي نفس الموجة إشتعلت هذه المدينة، وزادت من غضب سكان المدن الأخرى مثل "القصرين وتالة وبن قردان" فتحول الإستنكار المحلي إلى إنتفاضة شعبية إنتشرت في المناطق المحرومة من الوسط إلى الغرب التونسي.(3)

فهذه المدن (تالة، بسيطلة، سيدي بوزيد، الرقاب، الدوز، الرديف، بن قردان، قفصة، قابس، وحتى القيروان) ضربتها البطالة منذ بداية الخوصصة مع مطلع التسعينات، وعانت خيبة أمل من كل تحرك إحتجاجي تقيمه منذ سنوات عدة، عادة ما يتم إخماده بالحل الأمني، والسجون، (أحداث الحوض المنجمي مثال على ذلك)، فكان

1- عبد العلي حمي الدين، الثورة الشعبية في تونس، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2011، www.dohainstitude.org

2- خطاب رئيس الجمهورية التونسية، القناة التونسية السابعة، 28 – 12 – 2010.

3- أوليفييه بيو، من الإستنكار إلى الثورة، مجلة لوموند ديبلوملتيك: النشرية العربية، فيفري 2011، ص، ص03- 04،

سكان هذه المدن من الأوائل إنظماماً إلى مجريات الأحداث، إما تعاطفاً مع الحدث، وإما تعبيراً عن الإستنكار المطلق للسياسة التي ينتهجها النظام، وبالخصوص في السياسة الإقتصادية والتنموية (المناطقية).

وقامت السلطة بإرسال الجيش كدعم وإسناد للقوى الأمنية في الجنوب لقمع الإحتجاجات، حيث أُرْسلت في السابع من جانفي قوة عسكرية إلى مدينة القصرين للمحافظة على الأملاك العمومية، لتتفرغ قوى الشرطة لقمع المتظاهرين، وبعدها تحدثت السلطة الرسمية عن سقوط

14 قتيل، وعدد كبير من الجرحى، إلا أن الفديرالية الدولية أحصت أكثر من 20 قتيلاً. (1) وأعطى هذا الوضع من العنف والعنف المضاد، مع إكتساب المحتجين الرهان الإعلامي في الداخل والخارج، الإندفاعية الثانية للإنتفاضة، التي زاد توسعها يومي السابع والثامن من جانفي2011، عندما أدرك كل تونسي المصير الذي سيلقاه الشبان المنتفضون في المدن الفقيرة، ما أشعل حقداً دفيناً ضد أجهزة الأمن التونسية المعروفة بعنهجيتها، وإحتقارها للشعب.

ألقى الرئيس "بن على" خطابه الثاني في 10جانفي2011، مهاجماً ما وصفهم "بالإرهابيين والعصابات الملثمة" الذين يستغلون "الغضب الشعبي"، وإتهمهم بالموالاة لجهات أجنبية، كما أعلن عن مشاريع جديدة للتوظيف ، في مناطق الداخل والجنوب التونسي إلى غاية 2012، ووعود بالتنمية قدرها خمسة ملايين دولار،(2) إلا أن الجماهير المنتفضة لم تتفاعل مع هذه الوعود، وتستجيب لخطاب رئيس الدولة، والسؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: لماذا لم تستجب الجماهير المنتفضة لوعود النظام الحاكم بالإصلاح والتنمية، رغم الإقالات التي طالت وزراء في النظام؟

❖ أزمة الثقة بين الشعب والنظام الحاكم: لقد عمل الرئيس "زين العابدين بن علي" منذ مجيئه للسلطة على التأسيس لأزمة الثقة، فقد وعد في البداية بإصلاحات ديمقراطية، كما حرية للصحافة والرأي، وكذالك أعطى وعوداً لحركة الإتجاه الإسلامي بالإعتراف بها رسمياً، إلا أن كل الوعود التي قدمها الرئيس لم يتحقق منها شيئ يذكر، فقمعت الحركة الإسلامية، وطوقت المعارضة الديمقراطية، وقيدت الصحافة، وكممت الأفواه، وبالتالي نتج إنسداد أفق سياسي في الدولة، الذي هو الآخر أسس لعدم ثقة السياسيين في أي مبادرة يتخذها النظام نحو الإصلاح.

وكذلك الأمر نفسه بالنسبة للشعب الذي يعاني العوز الإقتصادي، ويقبع تحت وطأة الفقر، ففي كل خطاب يلقيه رئيس الدولة في كل مناسبة، يعد فيها الشعب بالمزيد من الوظائف، وأن الدولة ماضية في التنمية والإصلاح الإقتصادي، إلا أن هذه الإصلاحات الإقتصادية التي إنتهجها النظام الحاكم لم تعد بالمنفعة إلا على الطبقة

1- أولفييه، بيو، المرجع نفسه، ص 08.

2- خطاب رئيس الجمهورية التونسية، القناة التونسية السابعة، 10 – 01 – 2011.

البرجوازية الطفيلية، التي زادت من إستنزاف العقار الفلاحي في الداخل والجنوب التونسي، كما زادت من تعميق الفجوة الرقمية بين أصحاب المشاريع الإستثمارية، والعمال فيها، والعاطلين عن العمل.

إذن فهذا التأسيس للاعدالة الإجتماعية، زرع السخط وعدم الرضا في نفوس المواطنين، وبالتالي أسس لعدم الثقة في الدولة ومؤسساتها المركزية، والمحلية، نتيجة إنتشار الرشوة والمحسوبية والجهوية والزبائنية، في التوظيف وتوسيع المعونات المعيشية على السكان، وهذا كله خلق للنظام الحاكم أزمة ثقة مؤسسية على حد تعبير **"رالف غولدمان".**

وبالتالي فحالة "اللاثقة" هذه عندما تترسخ في ذهنية المواطنين، تزيد من إتساع الهوة بين المواطنين والنظام الحاكم، وسواء كان النظام في أزمة أو غير ذلك، لا يستجيب الشعب بتاتاً لوعوده وخطاباته، كما تسود ظاهرة سلبية عند الموطنين، وهي فكرة "الغنيمة" و"الإنتقام"، ولهذا عندما وجد الشعب التونسي الفرصة للتحرك ضد هذا النظام الحاكم، كسر كل القيود الأمنية والنفسية التي حاصره بها النظام طيلة 23 سنة، محاولاً التخلص منه مهما كلفه الثمن.

المرحلة الثالثة: إلتحاق قوى المجتمع المدني والحسم مع النظام الحاكم

إنتقلت الإنتفاضة التي أشعلت جذوتها في البداية الطبقات الشعبية الكادحة التي عانت ويلات الفقر والتهميش والإقصاء إلى طبقات شعبية أخرى، خاصة الطبقة الوسطى التي نجح الإقتصاد في إنعاشها منذ مطلع التسعينات، من الأساتذة، المحامون، التجار، العاملون في قطاع المال والأعمال المهنية، الأطباء وغيرهم من الموظفين في المستويات المتوسطة والعليا، والذين يمثلون العمود الفقري لمنظمات المجتمع المدني في تونس، وهؤلاء يقطن غالبيتهم في المدن الشمالية، والساحلية بالخصوص التي تحوي الطبقات الوسطى، حيث تنتشر الثقافة والتمدن والعولمة، وبهذا إلتحقت تونس العاصمة، صفاقس، سوسة، قفصة، بنزرت، وبالتالي إشتعلت كبريات المدن التونسية، لا سيما بعد نجاح الإضراب التي نظمه الحقوقيون في مدينة صفاقس بتاريخ 12 جانفي2011.(1)

وفي واقع الأمر تتناسب الإنتفاضة التونسية مع النموذج الذي وضعه **"صمويل هنتجتون"** في كتابه الذي تناول فيه موجات التحول الديموقراطي بين العامين 1974 و1989، وقد وجد المؤلف أن الثروة المتزايدة نذير شؤم على الحكم التسلّطي، أمّا الرقم السحري لفهم هذه المعادلة، فيتراوح بين ألف وثلاثة آلاف دولار كمعدّل للدخل الفردي (مع ضرورة تعديله في أيامنا هذه ليناسب وحجم التضخّم)، ولتسليط الضوء على هذه الظاهرة، عمد **"هنتجتون"** إلى التذكير بكلام وزير مالية إسباني سابق، تنبأ عام 1960 بتحوّل بلاده نحو الديموقراطية بمجرّد

1- توفيق المديني، سقوط الدولة البوليسية في تونس، مرجع سابق، ص 272.

وصول الدخل الفردي إلى ألفي دولار، وهذا ما حصل عام 1975، وقد بلغت القدرة الشرائية التونسية عند انفجار الإحتجاجات الشعبية 9 آلاف دولار، وهو ما يعادل 2200 دولار عام 1975، زمن تحوّل إسبانيا نحو الديموقراطية.(1) وبإنضمام هذه الطبقة إلى الحراك

الإجتماعي أعطى دفعاً قوياً لمسيرة الأحداث، فحسب دارسي الثورات أنه ما إن تشعر النخبة المثقفة بالغبن الذي تعيشه الطبقات الفقيرة المنتفضة، وتستجيب له فيتحول الأمر إلى ثورة، نتيجة لمقدرتها على التأثير، والتوجيه، وصياغة المطالب، وحسن التفاوض.

كان أول تحرك نقابي للتفاعل مع الإنتفاضة الشعبية في محافظة "سيدي بوزيد"، يوم 25ديسمبر2010، أي بعد ثمانية أيام من بداية الأحداث، حيث قام مئآت من النقابيين، والحقوقيين بالتجمع في "ساحة محمد علي" في تونس العاصمة، للتعبير عن تضامنهم مع أهالي "سيدي بوزيد"، وإحتجاجاً على قمع المسيرات الشعبية، والإعتقالات، وإستعمال الرصاص ضد المحتجين، وهؤلاء معظمهم من الرابطة الوطنية للدفاع حقوق الانسان.(2)

أما الإتحاد العام التونسي للشغل فكان أول تفاعل له مع الأحداث يوم 27ديسمبر2010، حيث أرسل عضوين من المكتب التنفيذي إلى محافظة "سيدي بوزيد"، وقد إلتقيا بوالي الولاية في محاولة منهم لتجنب الحل الأمني في التعامل مع الأحداث، وإطلاق سراح الموقوفين، إلا أن المحاولة باءت بالفشل.

ودخلت النقابات بقوة إلى خط الأحداث عندما أعلنت "نقابة المحامين" تنظيم إضراب يوم 09جانفي2011، ليوم واحد، ونجح هذا الإضراب في إقحام الحركة النقابية في أحداث الإنتفاضة الشعبية، ففي العاشر من جانفي2011، دار نقاش صاخب بين ثلاثين من القيادة الجهوية "للإتحاد العام التونسي للشغل" في الفرع المحلي للإتحاد في محافظة "قفصة" للدفع به في دعم الإنتفاضة، لكن الإدارة المركزية للإتحاد رفضت ذلك، ويُؤيدها في ذلك أمين السر الجهوي للإتحاد في "قفصة"، والمعروف بإرتباطاته بالقيادة العليا للحزب الحاكم، كما لاقت الرفض، نفس الفروع الأخرى للإتحاد في "صفاقص والقيروان"، وبعدها أقدم الإتحاد العام التونسي للشغل بردة فعل إيجابية تجاه الإنتفاضة الشعبية، إذ سمحت القيادة المركزية لفروع: صفاقس، توزر، والقيروان بتنظيم إضراب عام يوم 11جانفي2011، و صدر البيان الأول "للإتحاد العام التونسي للشغل" في اليوم نفسه، والذي أقر بمشروعية المطالب المرفوعة من قبل المنتفضين، وطالب السلطات الرسمية بالإستجابة لها. (3)

1- ميشل كيلو، **الإنتفاضة التونسية: عودة إلى هانتجتون وماركس** (عن مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي)، جريدة السفير (لبنان)، العدد 11795، يوم2011/10/22

2- توفيق المديني، سقوط الدولة البوليسية في تونس، مرجع سابق، 271.

3- المرجع نفسه، 272.

ألقى رئيس الجمهورية خطابه الثالث يوم 13جانفي 2011،على شاشة التلفزيون الوطني التونسي، للجماهير المنتفضة، ليشمل هذه المرة كل من الفئات المحرومة، وكذا الطبقة السياسية، وقوى المجتمع المدني، حيث يعد بوعد قديم كان قد أطلقه منذ إستلائه على السلطة

في السابع من نوفمبر، بأنه "لا رئاسة مدى الحياة"، كما يعد بحرية الصحافة، وحرية نشاطات المعارضة، كما يبدي تفهمه الشباب الجامعي البطال، والمحتاجين، وبأنه سيتخذ كل السبل اللازمة لمعاقبة كل من أفسد في المال العام، وتوفير العيش الكريم لجموع الشعب التونسي.(1)

إلا أن هذا الخطاب زاد من غضب الجماهير، التي رفعت شعارها التاريخي "الشعب يريد إسقاط النظام"، رافضةً خطاب رئيس الدولة جملةً وتفصيلا، وبعدها تم نشر مدونة في شبكة التواصل الإجتماعي للخروج في مظاهرات حاشدة يوم 14جانفي2011، في تونس العاصمة للمطالبة برحيل النظام، وخاصة بعد إنحياز "الإتحاد العام التونسي للشغل" بكامل هياكله في مسيرة الإنتفاضة، وإعلانه الوقوف إلى جانب الشعب في يوم 13جانفي 2011، كما أن رفض قائد أركان الجيش التونسي "رشيد عمار" لطلب رئيس الدولة قمع الجماهير الشعبية، زاد من حيوية الإنتفاضة ودافعيتها، (2) حيث تجمعت الآلاف في شارع "الحبيب بورقيبة" مطالبةً برحيل النظام، لتقتحم بعدها بهو وزارة الداخلية مصرةً على مطلبها برحيل النظام، وفي هذا اليوم خرج الجيش التونسي ليحمي المؤسسات الدستورية، والعمومية في البلاد، وإبداء تعاطفه الواضح مع الجماهير المنتفضة، فلم يجد رئيس الدولة التونسية من حليف إلا حاشيته، ولا من وسيط بينه وبن الجماهير المنتفضة لتهدئة الوضع، مما سرع من خروجه من الوطن، لتخفيف الغضب والتوتر الشعبي ليعود بعد فترة من الزمن. (3)

وبهذا المقتضى ووفقاً للدستور التونسي الذي يقضي في فصله 56 بأن "*لرئيس الجمهورية إذا تعذر عليه القيام بمهامه بصفة وقتية أن يفوض بأمر سلطاته إلى الوزير الأول.....*" أوكل الرئيس التونسي مهامه للوزير الأول "محمد الغنوشي"، إلا أن الضخ الإعلامي من الداخل والخارج زاد من تصعيد الإنتفاضة الشعبية، وطلبها برحيل"محمد الغنوشي" وإتهامه بإنتهاك الدستور، وبدخول قائد أركان الجيش التونسي إلى صف مطالب الشعب ووقوف القوى السياسية معه، رافضين أي عودة للرئيس "بن علي" إلى تونس، أُسندت الرئاسة مؤقتاً لرئيس مجلس المستشارين "فؤاد المبزغ" بصفته رئيس المجلس الوطني وفقاً للفصل السابع والخمسين من الدستور التونسي، لتجنيب الشعب التونسي مأسات دموية لا أحد يعرف نهايتها.

1- خطاب رئيس الجمهورية التونسية، القناة التونسية السابعة، 13 – 01 – 2011.

2- صالح المازقي، الثورة والدولة، مرجع سابق، ص 39.

3 - محمد مواعدة، تونس في عهد بن علي، المجلة، مرجع سابق، ص 11.

المطلب الثالث: التحليل السياسي للإنتفاضة الشعبية في تونس

إن التحليل السياسي للأزمة التونسية التي أدّت إلى إنهاء عمر النظام الحاكم في تونس (الرئيس /الحزب الحاكم) يقتضي الإجابة عن ثلاثة أسئلة:

أولاً- ما هي الظروف التي إنتفض فيها الشعب التونسي ضد نظام الحكم؟،
ثانيا- ما هي العوامل التي أدت إلى تغير المطالب الجماهيرية من إجتماعية إلى سياسية؟
ثالثاً- لماذا لم يتمكن النظام السياسي التونسي من إحتواء الأزمة والمحافظة على إستمراره؟

وللإجابة على هذه الأسئلة يقتضي إستحضار ثلاث مداخل نظرية في السياسة المقارنة: وهي المدخل البنائي الوظيفي، المدخل التحديثي، المدخل المؤسساتي.

فلكل واحد من هذه المداخل النظرية يمكن من خلاله تفسير مرحلة معينة من مراحل الأزمة التونسية، فالمدخل البنائي الوظيفي يفسر قدرة النظام الحاكم في تونس على أدائه للوظائف التي يراها **"جابرييل ألموند"** ضرورية لإستمرار وديمومة النظام السياسي، والتي يحددها في ثلاث مستويات، مستوى النظام، مستوى العملية، ومستوى السياسة العامة،(1) وهذا المدخل يمكن أن يُعتمد عليه أساساً في تفسير المرحلة الأولى من الإنتفاضة التونسية، والذي يعطي تفسيراً علمياً للعوامل المؤدية إلى هذه الإنتفاضة، أما "المدخل التحديثي" الذي يعتبر **"سايمور مارتن ليبست"**،من أهم منظريه، حيث ينطلق **"ليبست"** من فرضية مفادها أن "التنمية الإقتصادية والإجتماعية سينتج عنها بالضرورة تحول ديمقراطي"(2)، وهذا المدخل يمكن أن يُعتمد عليه في تفسير المرحلة الثانية من الإنتفاضة التونسية، أما المدخل المؤسسي والذي يعتبر **"صموئيل هنتجتون"** المنظر الأساسي له، الذي يشترط توفر النظام السياسي على مؤسسات سياسية متباينة وفاعلة ولها القدرة على التكيف كي يستمر النظام في وجه الضغوط الشعبية، وإلا سيواجه الإنهيار المحتوم، وهذا المدخل يساعد في فهم وتفسير الإنهيار السريع للنظام الحاكم في تونس.

فبالنسبة **" لجابرييل ألموند"** الذي يفترض وجود نمط من العلاقات بين النظام والبيئة المحيطة، كما أنه يفترض شروط معينة ومحددة لبقاء النظام السياسي، ويطلق **"ألموند"** إسم "وظائف" على هذه الشروط الضرورية الذي يفترض وجودها في كل نظام سياسي، كما أن هناك عدداً معيناً ومحدداً من الوظائف الضرورية التي يجب أن تنجز، وأدواراً محددة يجب أن تؤدى، حتى يضمن النظام ديمومته وإستمراريته مهما بلغت درجة تمدنه أوبدائيته(3)، ومن هنا

1- جابرائيل، ألموند وآخرون، **السياسة المقارنة: إطار نظري**، (تر: محمد زاهي بشير المغيربي)، بنغازي: جامعة قار يونس، 1996، ص 32.
2- سايمور مارتن، ليبست، مرجع سابق، ص 31.
3- محمد زاهي، بشير المغيربي، مرجع سابق، ص، ص 156 – 157.

يمكن النظر إلى الإستقرار السياسي والقدرة على الإستمرارية إلى مدى قدرة النظام على أداء هذه الوظائف بكفاءة وفعالية، بمعنى أن اللاإستقرار نتيجة حتمية ومتغير تابع للإخلال بهذه الوظائف.

ويمكن تلخيص الوظائف التي يراها **"ألموند"** ضرورية فيما يلي: فعلى مستوى النظام والتي تكمن في التنشئة السياسية والتجنيد، أما على مستوى العملية والتي تكمن في وظائف التحويل المختلفة، أما على مستوى السياسية العامة والتي تكمن في أداء النظام ومدى قدرته على مواجهة المطالب المختلفة التي تنتج عن البيئة المحيطة.(1)

ومن خلال هذا النموذج يمكن إعتبار النظام السياسي في تونس منذ ثلاث وعشرون سنة من الحكم، ورغم تحقيقه نسبة نمو متميزة وصلت إلى حدود6 %، إلا أنه كان عاجزاً عن أداء جملة من الوظائف التي يراها **"ألموند"** ضرورية، وخاصة على مستوى النظام، فالنخبة الحاكمة لم تعمل أية خطوة نحو الإصلاح والتكيف مع المستجدات التي يفرضها السياق العالمي، كما أنه حتى وظيفة التنشئة كانت على أساس القبول بالرؤية الأبوية في إدارة دفة الحكم، وهذا يتناقض تماماً مع ما يفرضه الواقع الإجتماعي وخاصة مع التغير الجيلي (بروز جيل متعلم – طبقة وسطى) وما تفرضه العولمة خاصة في ظل الثورة التكنولوجية.

أما على مستوى العملية السياسية، وخاصة وظيفتي **التعبير عن المصالح وتجميعها،** فالنظام كان يفتقد إلى مؤسسات مجتمع مدني فاعلة يتمكن المواطنين من خلالها التعبير عن مصالحهم، كما أنه يفتقد لقنوات رسمية للمشاركة السياسية، وأصبحت أية مبادرة من هذا النوع من طرف منظمات المجتمع المدني في تونس تستهدف بالقوة المفرطة من طرف النظام الحاكم، كما أنه دائما يسعى إلى فرض الحلول الفوقية من طرف واحد دون حوار أو مساومة للأطراف الأخرى، أما **الوظائف الحكومية** والمتمثلة في صنع القاعدة وتنفيذها والتقاضي على أساسها، فيمكن النظر إليها على أنها كانت تعاني من الضعف، وهذا راجع أساساً إلى العجز في الأبنية السياسية التي أصابها الشلل نتيجة الفساد الذي كان يعتريها منذ عقود، أما بالنسبة للقضاء فكان محتوياً ومسيساً من طرف النظام ففي الكثير من المرات تصدر أحكاماً مبنية على معلومات غير مؤسسة في حق السياسيين نتيجة موقفهم السياسي.

أما على مستوى السياسة العامة، فالبنسبة **للقدرة الإستخراجية** لم يتمكن النظام الحاكم في تونس من الإستغلال الناجح للموارد البشرية المتوفرة في الدولة، حيث وصلت بطالة حاملي الشهادات في المناطق الوسطى والجنوبية إلى أربع وثلاثين في المائة، كما أنه لم يتمكن من الإستغلال الأمثل للقطاع الزراعي في البلاد الذي بدوره هُمش منذ سنوات، وحتى النظام الجبائي والقطاع الصناعي كانا يعانيان من حالات فساد واسعة، قللت من

1- جبرائيل، ألموند، مرجع سابق، ص 325.

فاعليتهما، أما بالنسبة **للقدرة التوزيعية** فهناك إختلال سافر في عملية التوزيع، سواء على مستوى الطبقي أو على مستوى المناطقي، فالمؤسسات الإقتصادية والخدمية عموماً يسيطر عليها زمر معينة من الحاشية المحيطة بالرئيس وحزبه الحاكم، كما أن التعيين في الوظائف العليا وحتى المتوسطة والدنيا يخضع لمعايير خاصة غير معايير الإنجاز القائمة على الجدارة والكفاءة والإستحقاق، كما أنه بعد إجراء حركة اللبرلة الإقتصادية فالنشاطات الأكثر ربحاً سيطر عليها مجموعة مقربة من النظام الحاكم، وبالتالي أنشئ قطاع خاص تابع للنظام غير منافس، مما جعل هذه السياسة الإقتصادية تفقد فعاليتها ونجاعتها، أما **القدرة التنظيمية** للنظام السياسي في تونس تجاوزت حدودها، فقوة الإكراه المادي المشروع الذي من المفترض تمارس لضبط السلوك وإحلال النظام استخدمت في غير محلها، فتحول النظام من خلال ذلك إلى قامع للحريات والتنظيمات والنشاطات السياسية وبالتالي تحول إلى نظام شمولي - بوليسي بإمتياز، أما **القدرة الإستجابية** فكانت مغيبة تماماً حيث أصبح النظام التونسي يعاني من عجز في وظيفة المدخلات والتحويل، وبالتالي نتج عنها مخرجات غير متناسبة مع الواقع الإجتماعي التونسي.

فمن خلال تطبيق هذا النموذج يظهر جلياً أن النظام السياسي في تونس كان منكفئاً على ذاته، يفتقد إلى التواصل مع البيئة المحيطة به، كما أن جل الأنساق الفرعية التي من المفروض تعطي حيوية للنظام السياسي كانت معطلة تماماً، مما جعل النظام الحاكم في تونس يعاني الجمود السياسي ويفتقد إلى الفاعلية في جميع مستويات وظائف النظام السياسي، والتي يؤكد **"ألموند"** على أنها تعمل سوياً، وإستقرار النظام يعتمد على قدرته على تحقيق التوازن المتحرك أو الدينامي بين هذه المستويات، أما إذا إختل التوازن، وتداخلت الوظائف، فسوف ينهار النظام، وبصفة عامة يحدد "ألموند" أداء النظام السياسي عند توفيره للسلع السياسية والمتمثلة أساساً في: مدى تحقيق القيم الإجتماعية والسياسية المختلفة في المستويات الثلاثة للنظام السياسي كالمشاركة والعدالة والمساواة والأمن والحرية والضمانات الإجتماعية، (1) وهذا ما عجز النظام السياسي في تونس عن تحقيقه. وبالتالي يمكن القول أن الإنتفاضة التونسية كانت ناتجة عن الشلل الذي كان ينتاب النظام السياسي في جميع المستويات، حيث تشكلت "أزمة دولة" في الجنوب التونسي، وبناءا على هذا فإذا سمح لنا "ألموند" أن نشكل من خلال نموذجه هذه المعادلة:

ضعف أداء النظام السياسي+ عدم الرضا والسخط الجماهيري+ فقدان قنوات التعبير = التمرد الجماهيري

يمكن القول أن السبب الكامن وراء الإنتفاضة التونسية هو مأزق الأداء الذي وقع فيه النظام الحاكم في تونس،

والذي هو الآخر نتيجة لعوامل متعددة ومتداخلة ناتجة عن سيرورة من الإجراءات غير الشرعية التي تباناها النظام

1- جبرائيل، ألموند، مرجع سابق، ص 325.

منذ عقود، فالسخط الكامن في نفوس الجماهير الواسعة التي ترزخ تحت الفقر في الوسط والجنوب التونسي جعلتها تندفع كلياً في الإنتفاضة منذ الشرارة الأولى لإندلاعها، يجمعهم في ذلك شبح الفقر والإقصاء واللاأمل في الحياة مطالبين بالعدالة الإجتماعية والكرامة الإنسانية.

فمن خلال الإقتراب البنائي الوظيفي الذي يتزعمه **"جبرائيل ألموند"** يمكن تفسير الأسباب الدافعة إلى التمرد الجماهيري على النظام الحاكم في تونس رغم القمع الذي يواجهونه والذي وصل إلى حد إستعمال الرصاص الحي للتصدي للمتظاهرين. إلا أن مسيرة الإنتفاضة التونسية تقتضي تحليل عوامل تحول مطالب الإنتفاضة من مطالب إجتماعية إلى مطالب سياسية وصلت إلى حد المطالبة برحيل النظام، وهذا يقتضي إستحضار المدخل التحديثي في التحول الديمقراطي". فأنصار هذا المدخل، ينطلقون من فرضية مفادها أن التمدن والتعليم وإنتشار وسائل الإعلام والتنمية الإقتصادية ينتج عنها بالضرورة تحول ديمقراطي، **"فليبست"** في كتابه "رجل السياسة: الأسس الإجتماعية للسياسة" يربط بين تزايد الثروة وبروز الطبقة الوسطى ونمو الديمقراطية التي تخفف من حدة التفاعلات السياسية وتخلق مصالح متقاطعة وإنتماءات متعددة تعمل على تسهيل بناء الإحتماء السياسي.(1)

إذن فالتنمية الإقتصادية الرأسمالية تخلق الطبقة الوسطى التي كان وجودها حافزاً وشرطاً ضرورياً للديمقراطية التي تعتنق قيمها، ويربط "ليبست" بين مجموعة من العوامل وهي "التنمية الإقتصادية، والتحضر، ووسائل الإعلام، والقيم الدينية، والملكية"، والتي يسميها "الأسس الإجتماعية للديمقراطية" حيث تتفاعل فيما بينها وتدفع إلى التغيير السياسي التدريجي والشرعية الديمقراطية. ويذهب "ليبست" إلى الربط بين الشرعية والديمقراطية، حيث يرى أن الشرعية هي أزمة تغيير، الناتجة عن التغير في القيم، كما أنه يرجع فقدان الشرعية بالطريقة التي تواجه بها الأنظمة السياسية الأزمات التي تواجهها خاصة تلك المتعلقة بالنسبة الشعبية المتزايدة في السياسة، ولتحليل إستقرار المؤسسات السياسية التي تواجه الأزمات من الضروري معرفة الدرجات النسبية لشرعيتها.(2)

فمن خلال المدخل التحديثي يمكن تفسير التغير المطلبي المفاجئ في الإنتفاضة التونسية، فالطبقة الوسطى في تونس كانت متوفرة منذ زمن، ومطالبها السياسية كانت مستمرة إلا أنها دائماً كانت تُواجه بالقمع، وفي المقابل النظام السياسي الفاقد الشرعية كان دائماً يعد بالإصلاح

السياسي إلا أنه لم يحدث أي تحول يُذكر، وبالتالي عندما إندلعت الإنتفاضة في الوسط والجنوب التونسي وتوسعت شرارتها إنضمت إليها الطبقة الوسطى على مختلف

1- سايمور، مارتن ليبست، مرجع سابق، ص 29.
2- المرجع نفسه، ص 35.

مكوناتها ومشاربها الفكرية، مما زادت من رفع سقف المطالب، فمن مطالب الشغل والعدالة الإجتماعية والكرامة الإنسانية إلى المطالبة برحيل النظام الحاكم والتغيير الراديكالي للنظام السياسي، وهذا راجع بالأساس إلى الطريقة التي كان يتعاطى بها النظام الحاكم منذ فترة من الزمن مع المطالب السياسية لهذه الطبقة التي عادة ما تفضل التغيير التدريجي في التحول الديمقراطي، بالإضافة إلى المواجهات الدامية التي تعرض إليها المحتجون خاصة في المدن الداخلية في تونس، ومع إنضمام هذه الطبقة إلى الإنتفاضة الشعبية زاد التأطير المنظم للقوى الشعبية في وجه النظام، كما تمكنت من الإنتصار عليه في إستخدام ورقة الإعلام داخلياً وخارجياً، خاصة فيما يتعلق بشبكات التواصل الإجتماعي، والقدرة على الإتصال بالصوت والصورة مع القنوات الفضائية المؤثرة في الرأي العام العربي والعالمي، وجلبت مساندة المنظمات الحقوقية المحلية والعبر وطنية، ومنظمات المجتمع المدني العالمي.

فالنظام الحاكم في تونس لم يحسن إدارة الأزمة التي واجهته وبالتالي إنهار في ظرف سبعة وعشرون يوماً من المقاومة، وهذا يقتضي تحليل خاص للسرعة المذهلة التي إنهار فيها النظام، والذي يتطلب الرجوع إلى المدخل المؤسساتي الذي يتزعمه **"صموئيل هنتجتون"**.

يلتقي " هنتجتون" في الكثير من النقاط مع أنصار المدخل البنائي الوظيفي ومع أنصار المدخل التحديثي عند الفعالية والشرعية، فقد تناول **"هنتجتون"** في كتابه "الموجة الثالثة " النمو الإقتصادي والتحول الديمقراطي، وبين بأن الثروة المتزايدة نذير شؤم على الحكم التسلطي،(1) إلا أنه يمكن الإعتماد على "هنتجتون" من خلال المدخل المؤسساتي لتفسير الإنهيار المفاجئ للنظام السياسي التونسي، فهو يعتمد في هذا المدخل على معايير محددة يقتضي توفرها في المؤسسات السياسية للنظام السياسي لمواجهة التحديات البيئية الناتجة عن العصرنة الإجتماعية والإقتصادية، والتي جاء بها في كتابه "النظام السياسي لمجتمعات متغيرة" والتي يمكن تلخيصها فيمايلي:

أولاً- التكيف: وهو أهم معيار في المؤسسات السياسية الفاعلة، فبدونه لا يمكن أن يستمر النظام السياسي في مواجهة التغيرات التي قد تطرأ عليه فجأة سواء كانت داخلة أو خارجة، وهذه القدرة تستند على معايير فرعية تكمن في العمر الزمني والجيلي للمؤسسات السياسية إضافة إلى القدرة على التجدد الوظيفي عبر المراحل الزمنية.

ثانياً- التعقيد: ويعتقد "هنتجتون" أن كلما زاد التنظيم تعقيداً كلما إرتفع مستواه المؤسسي، ويظهر التعقيد في تعدد الوحدات الفرعية للمؤسسات السياسية وتنوعها الوظيفي في النظام السياسي.
ثالثاً- الإستقلالية: وتعني إستقلال المؤسسات السياسية عن تأثيرات خارجية، وكلما تمتعت المؤسسات بإستقلالية

1- صموئيل، هنتجتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، مرجع سابق، ص 138.

كلما أمكن وصف النظام السياسي بأنه نظام مؤسسات، وبالمقابل كلما كان النظام من خلال مؤسساته وخاضعاً لنفوذ فئات إجتماعية عائلية، عشائرية، كلما أمكن الحكم عليه بأنه يعكس ممارسة عالية من الفساد السياسي.
رابعاً- التماسك: ويقصد به درجة الرضا والإتفاق بين أعضاء المؤسسات السياسية من خلال مدى شعور الأعضاء بالإنتماء للمؤسسة، ودرجة الخلافات والصراعات داخلها، وكيفية تسوية هذه الخلافات.(1)

ومن خلال تطبيق هذه المعايير التي جاء بها **"هنتجتون"** في وصفه للنظام السياسي النامي الذي يتميز بالإستقرار وقدرته على مواجهة التحديات التي تواجهه، على النظام السياسي التونسي يظهر هذا الأخير بأنه يفتقد لأغلبية هذه المعايير، فإذا نظرنا إلى **التكيف** فالنظام الحاكم في تونس لم يتمكن من التكيف مع التغيرات الجديدة بآليات سياسية يصل من خلالها إلى حل للأزمات التي طرأت بصفة نهائية مُرضية لجميع الأطراف الفاعلة في الحياة السياسية، بل دائماً يلجأ إلى العنف المكثف، والتلاعب بالمطالب السياسية، ورغم أن النظام الذي حكم تونس من الإستقلال كان يتميز نوعا ما بعمره الزمني والمتمثل خصوصاً في "حزب التجمع الدستوري الديمقراطي" الذي حكم تونس منذ الإستقلال، إلا أن هذا الحزب كان يفتقد إلى التغير الجيلي، حيث أنه لم تتغير فيه طبيعة القيادة السياسية منذ الإستقلال إلى غاية حله، والتغير الذي طرأ في نوفمبر 1987، كان تغير على مستوى الأشخاص فقط لا على مستوى الثقافة السياسية للقيادة الحزبية التي من المفروض تنعكس على طبيعة الحكم في تونس، صحيح تمكن الحزب على تغيير وظيفته من مناضل للإستقلال إلى بناء الدولة العصرية بقيادة "الحبيب بورقيبة"، إلا أنه بعد تغيير السابع من نوفمبر وإنتكاسة التحول الديمقراطي في تونس، فقد هذا الحزب بريقه، ونضبت شرعيته في أعين الجماهير التونسية، خاصة بعد لجوء النظام السياسي إلى الحل الأمني الأعمى في معالجة المشاكل السياسية في البلاد وكسر أي محاولة لبناء تحالفات سياسية للمعارضة.

أما فيما يتعلق **بالتعقيد** فيمكن القول أن النظام السياسي في تونس كله يعتمد على "حزب التجمع الدستوري الديمقراطي" والمنظمات الفرعية التابعة له فقط، ورغم إستعانته بالفساد المالي لشراء ولاء المنظمات النقابية كالإتحاد العام التونسي للشغل إلا أن هذه الولاءات كان على مستوى القيادة في العاصمة فقط، وبرز هذا من خلال مشاركة الكثير من المنخرطين في مثل هذه النقابات وحتى المنظمات الجماهيرية والحقوقية في الإنتفاضة الشعبية، بالإضافة إلى ضغط الفروع المحلية للإتحاد العام التونسي للشغل على القيادة المركزية لتعلن صراحة وقوفها مع المنتفضين، لذا يمكن القول أن الولاءات التي كان يحصل عليها النظام من طرف هذه المنظمات "زائفة"، أما فيما يتعلق بالأجهزة الأخرى

2- - صموئيل، هنتجتون، التظام السياسي لمجتمعات متغيرة، مرجع سابق، ص, ص 19 /24/23.

كالجهاز البيروقراطي الذي كان الفساد ينهشه لم يتمكن من القيام بأي دور يذكر لإحتواء الأزمة منذ نشوئها، وإعتمدت كلياً على الإجراءات والخطابات التي تأتي من طرف الرئيس التي تعودت الجماهير على إستهلاكها منذ مجيئه للسلطة، وهذا راجع لكون نظام الحكم في تونس كان يتكون من دائرة مغلقة تتمثل في زمر محددة من أقرباء الرئيس والقيادات الأمنية وقيادات الحزب الحاكم، وهذا ما جعلها تفتقد للإستقلالية وبذلك إنتشر فيها الفساد بشكل واسع والذي هو الآخر نتج عنه السخط الجماهيري الذي يمكن إعتباره الدافع الرئيسي للإنتفاضة التونسية.

يعتبر **"صموئيل هنتجتون"** من بين أبرز الكتَّاب الذين تناولوا أثر العصرنة على الإستقرار السياسي، حيث ربط بين متغيرات مهمة وهي: "العصرنة – الحراك الإجتماعي – المشاركة السياسية – المأسسة السياسية – الإستقرار السياسي"(1) فبالنسبة إليه العصرنة الإجتماعية والإقتصادية تؤدي إلى زيادة الحراك السياسي الذي بدوره يرفع من مؤشر المشاركة السياسية وعليه فإذا كان النظام السياسي يفتقد لمؤسسات سياسية قادرة على التكيف مع هذه المستويات المرتفعة من المشاركة سيحدث إنحلال وتفسخ سياسي، فعدم الإستقرار السياسي ناتج إلى حدٍ كبير نتيجة التغير الإجتماعي السريع والتحريك السريع لفئات جديدة في مجال السياسة، بالإضافة إلى التطور البطيء للمؤسسات السياسية، بمعنى آخر تكون نسب التحريك الإجتماعي ومستوى المشاركة السياسية عالية، بينما تكون نسب التنظيم السياسي والمؤسساتية منخفضة، والنتيجة إذاً عدم الإستقرار والفوضى، كما أنه النظام الذي يفتقد إلى المؤسسات السياسية الفاعلة وعاجز عن إنشاء مثل هذه المؤسسات تكون النتيجة النهائية للعصرنة الإجتماعية بلبلة سياسية.(1)

فمن هذا المنطق يمكن إعتبار النظام السياسي التونسي أقل مؤسساتية لإخفاقه في إحتواء المظاهرات الشعبية منذ بدايتها، كما أنه لم يتمكن من إقامة وساطات أوعلاقات مهما كان نوعها سواء عشائرية أو نظامية تمكنه من تخفيض التوتر الشعبي، بل إعتمد على إجراءات أحادية شكلية كتغيير بعض الوزراء ولجوئه إلى إصدار بيانات وإعلانات كما خطابات سياسية لم ترق إلى طموح الجماهير المنتفضة من أجل العدالة الإجتماعية والكرامة الإنسانية، وبالتالي أصبح النظام السياسي في تونس بحاجة ماسة لحلقة وصل بينه وبين الجماهير المنتفضة لتهدئة الوضع، والذي من المفروض أن يلعب هذا الدور هو منظمات المجتمع المدني الفعالة ذات العمق الجماهيري، ونظراً لفقدان هذه الحلقة وجد النظام نفسه وحيداً في مواجهة مفتوحة مع الجماهير المطالبة برحيله.

وبالتالي يمكن القول أن النظام الذي لا يملك وسائل التغيير لا يملك وسائل المحافظة على نفسه، فالنظام

---

1 - صموئيل، هنتجتون، المرجع نفسه، ص 102.

السياسي التونسي والمنظمات التابعة له من خلال فقدانه للشرعية فقد كل ثقة شعبية، فلم يعد الشعب التونسي يؤمن في الوعود التي يطلقها السياسيون في البلاد.

ويذهب **"هنتجتون"** إلى أن المجتمعات التي تعاني من الفعالية تعاني حتماً من فقدان الثقة الجماهيرية، وهذا راجع بالنسبة إليه إلى فقدان الأخلاق السياسية، وهذا راجع في تونس أساساً إلى إنتشار الفساد على مختلف مستوياته، والذي يمكن من خلاله قياس مدى غياب المؤسسات السياسية الشرعية والفاعلة في تونس، والفساد في تونس كان منتشراً على ثلاث مستويات: يكمن الأول في دفع النظام مبالغ مالية وإمتيازات سياسية مقابل التخلي عن ضغوط للتغيير السياسي، والثاني يكمن في لجوء بعض القيادات الحزبية إلى شراء أصوات الناخبين بالإضافة إلى التزوير الإنتخابي الذي كان ينتهجه النظام الحاكم، ويكمن المستوى الثالث في ما يمكن تسميته الفساد الوظيفي (إستغلال المنصب/ النفوذ) والذي يمارس في التعيين في الوظائف والحصول على الخدمات العمومية، وحتى في توزيع المساعدات الإجتماعية التي كان يقدمها الحزب الحاكم والإتحاد العام التونسي للشغل، وهذا ما جعل المواطن التونسي يفقد كل ثقة في مؤسسات الدولة والمنظمات التابعة لها وبالتالي لم تتمكن هذه المؤسسات من لعب أي دور في إحتواء الأزمة منذ بدايتها وبالتالي وجد النظام نفسه محتوماً إلى لجوئه إلى سياسته الأمنية المعهودة لكن هذه المرة لم يتمكن من صد الطوفان الشعبي الذي إنكب جميعاً إلى الشارع من مختلف فئاته وجنسه وعمره، للتخلص من مصدر الظلم بالنسبة إليهم، وهذا التدني

المؤسساتي حسب **"هنتجتون"** هو الذي أدى إلى إنهيار النظام في فترة زمنية وجيزة أمام فشل كل خياراته السياسية.

وخلاصة القول إن التحليل السياسي للأزمة السياسية التونسية من خلال هذه الإقترابات الثلاث رغم الإختلاف في مستوى الثقافة السياسية والطبيعة السوسيولوجية التي يفترضها هؤلاء المنظرين مع ما يعيشه الشعب التونسي إلا أنه يعطي تفسيراً علمياً للعوامل التي أدت إلى إندلاع هذه الإنتفاضة في المرحلة الأولى وهذا من خلال الإعتماد على المدخل البنائي الوظيفي **"لجابرييل ألموند"**، وأسباب توسع الإنتفاضة من خلال المدخل التحديثي **"سايمر مارتن ليبست"** الذي يفترض التحول التدريجي إلا أن عدم توفر الفرص أمام الطبقة الوسطى للإنخراط في العملية السياسية بتوجهاتها الأيديولوجية جعلها تستغل فرصة الإنتفاضة الشعبية للتخلص من مصدر الشر بالنسبة إليها وهو النظام الحاكم، وخلق هذا المزيج من السخط الجماهيري الناتج عن الحرمان والحراك السياسي الناتج عن التطلعات المرتبطة بالتحديث إعادة تنظيم الحشد الجماهيري ومطالبه السياسية، والذي لم يتمكن النظام التونسي من الصمود أمامه لكونه يفتقد إلى المعايير المؤسسية حسب **"هنتجتون"** مما نتج عنه الإنهيار المحتوم.

الفصل الثالث: التحديات التي تواجه الدولة التونسية وآليات الإصلاح والتحديث

المبحث الأول: التحديات التي توجه الدولة التونسية في مسار الإنتقال السياسي

المبحث الثاني: آليات التنمية والتحديث السياسي في تونس

المبحث الثالث: متطلبات الإصلاح الإقتصادي

المبحث الرابع: متطلبات الإصلاح الإجتماعي والثقافي

الفصل الثالث: التحديات التي تواجه الدولة التونسية وآليات الإصلاح والتحديث

إن نجاح الشعب التونسي في إسقاط النظام السياسي "الرئيس - الحزب الحاكم"، أدخل الدولة التونسية في فراغ سياسي رهيب، ليس من السهل تخطي هذه المرحلة أمام تفجر كل المشاكل في مختلف المجالات السياسية، الإجتماعية، الإقتصادية.

ورغم هناك آليات واضحة لإنتقال السلطة السياسية في الدستور التونسي، إلا أن الجماهير المنتفضة لم تعد تقبل بمثل هذه الحلول المؤسساتية وأصبحت هذه الحلول صعبة المنال أمام المطالب الراديكالية للجماهير المنتفضة، المطلوقة العنان.

كما أن الإختلاف الحاد بين مختلف الشرائح السياسية على مختلف مشاربها الفكرية، في تحديد الملامح المستقبلية للجمهورية التونسية، قد فوت على تونس فرصاً كثيرة للإنتقال السياسي، مما زاد هو الآخر من حدة المشاكل، وأبرز تحديات جديدة لم يعشها الشعب التونسي من قبل، وأبرزها التحدي الأمني. فبعد مرور أكثر من سنتين على سقوط النظام الحاكم إلا أن النخبة السياسية لم تثبت نجاحها في الإنتقال إلى الشرعية الدستورية، وكل المؤشرات تثبت بأن جل أسباب الإنتفاضة مازالت قائمة.

إذن فالدولة التونسية حقاً تمر اليوم بمرحلة عصيبة تفرض عليها إعادة بعث إصلاحات جذرية وشاملة في مختلف المجالات للنهوض بالدولة والمجتمع، إلا أنه وفي ظل التدافع السياسي بين مختلف الشرائح السياسية في تونس خاصة وأنها مازالت في المرحلة الإنتقالية، قد يعطل فعالية هذه المشاريع الإصلاحية، خاصة وأنها شهدت مظاهر مستجدة، والتي يمكن أن نسميها بالضرورات الدافعة للتوافق الوطني وتخطي هذه المرحلة، والتهيئة لمرحلة جديدة لإقامة الإصلاحات في مختلف المجالات السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية.

إذن فما هي أهم التحديات والرهانات التي تعترض الإنتقال السياسي في تونس؟

وما هي المتطلبات الضرورية لتخطي المرحلة الإنتقالية؟

وما هي أهم الإصلاحات الضرورية لتحقيق التنمية والتحديث السياسي في تونس؟

المبحث الأول: التحديات التي توجه الدولة التونسية في مسار الإنتقال السياسي

تعيش الدولة التونسية بعد خلع رمز النظام السابق وحزبه الحاكم، مرحلة إنتقالية صعبة ومعقدة، حيث شكل هذا الحدث منعرجاً حاسماً في تاريخ هذا البلد، كما أنه ترك فراغاً سياسياً رهيباً، لا يمكن بأي حال من الأحوال ملأ هذا الفراغ بسهولة أمام طوفان الغضب الشعبي، الذي بدا واضحاً بأنه لا يقبل بأنصاف الحلول، كالقيام بتغيير طفيف على مستوى هرم السلطة، وإجراء إنتخابات رئاسية وتشريعية في مدة زمنية محددة، بل راح ليرفع سقف مطالبه بوجوب التغيير الجذري، الذي يجب أن يطال كل جذور النظام السابق، وكل قلاع الإستبداد والفساد التي حكمت تونس طيلة ربع قرن، كما تترجم في هذه المرحلة جل الأفكار والخيارات والقرارات والمبادرات والإجراءات، في الوقت الذي تتناسل فيه المشاكل، وتتضخم فيه العقبات، وتتزايد فيه التحديات، ففي مثل هذه الظروف تبدو العملية الإنتقالية صعبة جداً تعترضها تحديات كثيرة في مختلف المجالات، والتي سنذكر أهمها فيما يلي:

المطلب الأول: الإستقطاب السياسي

شهدت تونس في المرحلة الأولى من سقوط النظام تجاذباً واضحاً، بين نظام قديم يواجه صعوبات الإستمرار، ولكنه يمتلك قدرة فائقة على التكيف وإعادة إنتاج نفسه، وبين نظام جديد مولود من رحم الشارع المنتفض، ذو المطالب الجذرية، إلا أنه ما زال يتلمس طريقه نحو البزوغ والبناء.

لقد تمكنت قوى "العهد القديم" من حماية نفسها وترسيخ مواقعها عبر إستخدامها الذرائعي لشرعية الإنتفاضة الشعبية، والتبرؤ الظاهري على الأقل من مخلفات نظام الرئيس "زين العابدين بن علي"، ثم من خلال نفوذها الواسع في الإدارة وسائر أجهزة الدولة، أما القوى الجديدة التي أفرزتها الإنتفاضة الشعبية والتي تستمد قوتها ومصدر شرعيتها أساساً من الشارع، والضغط الشعبي العام، فهي لم تقوى بعد على ترجمة مطالبها السياسية في الإصلاح الجذري سواء على صعيد مؤسسات الحكم، أو رجالاته، وهذا ما خلق حالة صراع خفي إنعكس بدوره في الشارع مطالباً بإسقاط حكومة "محمد الغنوشي" التي تحوي عدد غير يسير من رموز "حزب التجمع الدستوري الديمقراطي.(1)

فهناك إشارات متناقضة تطبع المشهد السياسي التونسي الجديد رغم الإنجازات التي قامت بها حكومة "الباجي قايد السبسي"، فعملية تعيين وزير داخلية جديد "فرحات الراجحي" المعروف عند القوى الشعبية

1- معتز القرقوري، ومنير السعيداني، **التنظيمات السياسية والمدنية: في الإنتقال الديمقراطي بتونس، تونس**: دار محمد علي، 2012، ص 04.

بالحياد والمهنية، ثم الإقالات التي طالت عداداً واسعاً من كبار القيادات في الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية الحصينة، وقرار حل "حزب التجمع الدستوري الديمقراطي" وإرجاع ممتلكاته للدولة، وكذا حل البوليس السياسي، كلها مؤشرات تبين إلى حدٍ ما أن هناك نوعاً من الإستجابة لمطالب التغيير، وأخذ مسافة مهمة من حكم "بن علي"، بيد أن هناك مؤشرات أخرى كثيرة تسير في الإتجاه المقابل تماماً، ومنها تعيين 24 محافظاً جديداً، بينهم 19 ينتمون إلى الحزب الحاكم في العهد القديم، وبعضهم كان وثيق الصلة بأقرباء وأصهار الرئيس المخلوع.(1)

زد على ذلك مواجهة الإحتجاجات الشعبية في العديد من المحافظات التونسية مثل "الكاف، سيدي بوزيد، القبلي، جندوبة" بقدر غير قليل من العنف، كما أن البطش بالمعتصمين أمام مقر الحكومة "بساحة القصبة" بعد بضع ساعات فقط من الإعلان عن التشكيلة الحكومية الجديدة، كلها تبين الميل إلى سياسة القبضة الحديدية المعهودة.

كما أنه من بين العقبات الأساسية التي تعرقل المسار السياسي في البلاد، لتخطي المرحلة الإنتقالية وتحقيق تحول ديمقراطي كما تطمح القوى المنتفضة في الشارع التونسي، يوجد فريقاً من الوزراء السابقين (صفوة العاصمة) الذين يريدون توجيه المسار السياسي وفقاً لنظرتهم الخاصة، وبطريقة تضمن لهم موقع في المنظومة السياسية الجديدة، والأكثر من ذلك توجد نخبة من خريجي "المدرسة القومية للإدارة" التي تشكل العصب الأساسي للبيروقراطية التونسية منذ عهود طويلة، والتي لا تزال تمسك بالمفاصل الحيوية، والتي لم تتأثر كثيراً بالتقلبات السياسية الراهنة، خاصة وأنها لم يطلها أي تغيير، وبالتالي يمكن إعتبارها تحدي كبير أمام الإنتقال الديمقراطي في تونس.(2)

لقد حققت الدولة التونسية خطوة مهمة من خلال إستحداث "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإنتقال السياسي والتحول الديمقراطي" والتي إنبثقت عنها عدة هيئات أهمها "الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات" بوصفها الهيئة الرئيسية التي عهد لها بالإشراف على إنتخابات المجلس التأسيسي، والتي بدورها نجحت في إجراء إنتخابات

تشريعية في أكتوبر2011، في ظل تعددية سياسية، والتي إنبثق عنها مجلس تشريعي، وحكومة، ورئيس جمهورية مؤقتين، وكون هذا المجلس مكلف بصياغة الدستور الذي يرسم خطوط وملامح المرحلة القادمة، إلا أن الوضع

1- حسين يعقوب، **ورقة حقائق عن الوضع السياسي التونسي بعد الثورة**، ص 02 © Heinrich Böll Stiftung-Middle East Office – 2011/.

2 - حسين يعقوب، المرجع نفسه، ص 13.

وصل إلى طريق مسدود.(1) فبعد الإعلان عن نتائج الفائزين في المجلس التأسيسي، وقعت الأقطاب الثلاثة المتحالفة والتي تشكل الأغلبية (حزب النهضة، حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، حزب التكتل الديمقراطي) مع المعارضة ميثاق أخلاقي لصياغة الدستور الجديد في مدة لا تتجاوز سنة واحدة، أي قبل "23 أكتوبر2012"، إلا أن أحزب الإئتلاف الحاكم أخلّت بالعقد، وبالتالي غرق المجلس في متاهات شكلية لإعداد الدستور التونسي، وبذلك أُجِّلت الإنتخابات التشريعية والرئاسية التي كانت مبرمجة في أكتوبر 2012، إلى غاية شهر جوان2013، وتم تأجيلها مجدداً إلى نوفمبر2013، بعد إعلان رابع حكومة منذ سقوط النظام الحاكم وهي حكومة "علي العريض" الجديدة (2) وهي ناتجة عن الأزمة السياسية التي أدت برئيس الحكومة "حمادي جبالي" إلى تقديم إستقالته، وهذا يعتبر إنسداد خطير قد ينجم عنه مشاكل صعبة قد تدخل البلاد في فوضى عارمة، نتيجة لتعطل عجلة التنمية، والتحدي الأمني الذي حل جديداً بتونس.

المطلب الثاني: التحدي الأمني

منذ أن سقط نظام الحكم في تونس ظهرت أعمال النهب للممتلكات العمومية، وحتى القطاع الخاص، كما برزت ظاهرة جديدة في الداخل التونسي، وهي الصراعات "العروشية" على الأراضي التي كانت تستغلها الدولة، إلا أن الأكثر من ذلك والأخطر هو ظهور "الأمن الموازي" الذي تمارسه جماعات تكفيرية* تريد أن تفرض منطقها الخاص على حساب أمن الدولة، كما دخلت هذه الجماعات في تبادل لإطلاق النار مع قوات الأمن في مرات عديدة، وأهمها إغتيال شرطيين تونسيين في مدينة "سليانة"، والتي على إثرها إقتحمت قوات الأمن المسجد، وقضت على إثنين مطلوبين لديها من هذه الجماعات، كما تمكنت قوات الأمن من العثور على

1 – أبو السعود، الحمدي، **محاور الخلاف: في الإنتقال الديمقراطي بتونس**، تونس: دار محمد علي الحامي، 2012. ص 54.

2 - رئيس الحكومة المكلف "علي العريض"، في الندوة الصحفية على التلفزة الوطنية التونسية، يوم 2013/03/08.

* يذهب الكثير إلى تسمية هذا التيار بالإسلاميين أو الجهاديين لكن قد يعتبر هذا إخلال ونقص من قيمة هذين المصطلحين، إلا أنه التسمية الحقيقية لهم قد تكون "التكفيريين" نظراً لكونهم يكفّرون ما يشاءون ويحلُّون دمه، كما يمكن تسميتهم "بالظلاميين" نظراً لفكرهم الظلامي غير محدد المعالم، أما من ناحية الجانب المادي فتعتبر هذه الفئة من الطبقة الرأسمالية لإرتباطاتها بمصادر التمويل الخارجي، كما أنها تلجأ لتجارة المخدرات التي تعتبر مصدر دخل كبير، أما من ناحية العدد فيحددهم الباحث التونسي في الجماعات الإسلامية الأستاذ "علية العلاني" بـ 800 شخص يتواجدون في تونس حالياً، والذين ذهبوا للقتال في سوريا حوالي 500 شخص (العدد في تزايد)، أما السلفية العلمية فتقدر بـ 3500 شخص. وتمارس هذه الجماعات تحت إسم "الشرطة السلفية" الأمن الموازي في المناطق الداخلية والجنوبية التونسية، كما أظهرت تغولها في المساجد من خلال إنزال إمام من مذهب معين وصعود إمام حسب مذهبهم، كما أنها تستغل المنابر المسجدية للدعاية السياسية لحركات الإسلام السياسي، وتكفير شخصيات من أقطاب سياسية محددة ليبرالية.

شحنات هائلة من الأسلحة والذخيرة في الجنوب التونسي، والتي تمثل تحدٍ حقيقي للأمن الأهلي التونسي.(1)

وتعتبر كذلك ظاهرة إغتيال الناشط السياسي في المعارضة "شكري بلعيد" من طرف التكفريين، ناقوس خطر على الأمن العام في تونس، الذي بدوره يمكن أن يفتح سلسلة من الإغتيالات المتبادلة بين الفرقاء السياسيين.

إن بروز التيارات المتطرفة (جماعة التبليغ، حزب التحرير الإسلامي، التكفيريين) التي تنضوي تحت ما يسمى "رابطات حماية الثورة"، والتي ظهر منها ممارسات محسوبة على الدين الإسلامي، كمنع عرض كتب ذات طابع عصراني للبيع في معارض تجارية ومكتبات، منع أستاذات وطالبات من الدخول للتدريس أو الدراسة بسبب لباسهن "غير إسلامي"، تلاميذ في الطور الثانوي يقاطعون أستاذهم ويستوقفونه لأنه تناول مرحلة من التاريخ الإسلامي في تونس لا يرضى عنها هؤلاء، مجموعة تهاجم تجمع لحزب علماني بحجة أنه يعادي الإسلام، شبان يوقفون إمرأة تقود سيارة ويفتكون منها مفاتيح السيارة ويقومون بإستدعاء ذويها لأخذ السيارة بحجة "عدم الجواز"، الإعتداء على الكاتب العام لكلية في جامعة سوسة لأنه منع طالبة منقبة من التسجيل في الكلية، وحجز مجموعة متطرفة من خارج الجامعة لعميد الكلية "الأداب والفنون والإنسانيات" في "جامعة منوبة" لأنه رفض منقبة من حضور الدرس)، كل هذه ممارسات يومية تأتيها أقلية، في تحدٍ واضح للأمن وإستخدام الإكراه الذي من المفروض أن تكون حكراً على الدولة حسب **ماكس فيبر**، وقد تمكنت هذه الجماعات من إرباك الحياة العامة في تونس، وخلق واقع جديد يتم من خلاله المضي في إكتساح الفضاء العام لفائدة هذه القوى التي تريد أن تفرض منطقها وسلوكها وتقييمها لحياة الشعب على الجميع، خاصة بعد حصولها على تأشيرة الإعتراف من طرف الحكومة المكلفة التي تقودها حركة النهضة في أواخر فيفري 2012، تحت مسمى جذاب **" الجمعية الوسطية للتوعية والإصلاح"** (2) بحجة ممارستها لمبدأ سامي هو "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، لكن هذا كله على حساب أمن الدولة.

كما تعتبر ظاهرة تجنيد التونسيين للقتال في سوريا، من أبرز التحديات التي تواجهها الدولة التونسية مستقبلاً، فهؤلاء الذين تعودوا على مشاهد القتل والدم والذبح وكل أعمال التخريب

والتفجير والدمار لا يمكن إدماجهم بسهولة في أوساط المجتمع التونسي، كما أن هذه الجماعات عادة ما تحمل فكراً متطرفاً يدعوا إلى إقامة الدولة وفق منظورهم الخاص، وبما أن غالبية التونسيين يدعون إلى دولة مدنية على أسس ديمقراطية، فهذا ما قد يدخل

---

1 - حسين يعقوب، مرجع سابق، ص 14.

2– أبو السعود، الحميدي، محاور الخلاف، مرجع سابق، ص 31.

قوات الجيش في صراع مسلح مع هذه الجماعات التكفيرية، الذي بدوره ينهك قوة الدولة التونسية التي تعاني إرتدادات المرحلة الإنتقالية، خاصة بعد تهديد زعيم التكفريين علانية بشن الحرب على حكومة علي العريض الجديدة، بعد أن وضع ملف الأمن الموازي من أوليات حكومته نتيجة الضغط الشعبي/ الإعلامي بعد حادثة الإغتيال، خاصة بعد تولي منصب وزارة الداخلية شخصية مستقلة خارج حركة النهضة، وبالفعل دخلت قوات الجيش التونسي في مواجهة مباشرة مع الجماعات التكفيرية المسلحة في أعالي محافظة القصرين، وهذا يوم 29 أفريل 2013، وهذا يستنزف قدرة الدولة الإقتصادية التي تعاني الشلل وينعكس سلباً على التحول السياسي.

ويعتبر تهديد عضو المجلس التأسيسي التابع لحركة النهضة (الصادق شورو) بتأديب المعتصمين يوم 23 جانفي 2012، والذي توعدهم بتطبيق الحد عليهم (حد الحرابة) بما تنص عليه الآية القرآنية 33 من سورة المائدة ***"إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيَهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنِ خِلاَفٍ أَوِ يُنْفَوْ مِنَ الأَرْضِ"***، مؤشر خطر،(1) الذي جعل من التونسيون يخشون على المستقبل السياسي للبلاد من أن يقع تحت طائلة دكتاتورية تأويل النص الديني. وما يزيد العملية تعقيداً أن هذه الجماعات وجدت مسانداً لها داخل المنظومة الحاكمة الجديدة، وهي "حركة النهضة" بإعتبار هذه الجماعات الوعاء الإنتخابي للحركة ذات الأغلبية البرلمانية والتي تقود الحكومة.

المطلب الثالث: أزمة الإنفجار الحزبي وضبط الساحة السياسية والجدل حول الهوية

أولاً - مأزق الهوية: إحتد في تونس بعد سقوط النظام، النقاش ذو الطابع الأيديولوجي، وتمحور خاصة حول قضايا ذات العلاقة بالهوية، والمرأة، ويمكن القول أن هذه الخلافات التي تشق النخب التونسية قديمة وبرزت منذ الأيام الأولى بعد سقوط النظام، حول تقييم الظروف التي تمر بها تونس، وطرح سؤال مفاده: هل هذا الحدث قطيعة مع الماضي أم قطيعة مع منظومة القمع والفساد، والتواصل مع المكاسب المحققة للتونسيين؟، إضافة إلى محاور جوهرية تتصل بالنموذج المجتمعي الذي يسعى التونسيون إلى تحقيقه.(2)

فالدولة التونسية بقيادة "الحبيب بورقيبة" الذي وضع لها دستوراً سنة 1959، أقر في فصله الأول بأن: "*تونس، دولة مستقلة ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها*"، وفي المقابل كانت قد صدرت "مجلة الأحوال الشخصية" سنة 1958، التي تعطي للمرأة حقوقاً واسعة تضاهي حقوق المرأة في الدول

---

1 – أبو السعود الحميدي، مرجع نفسه، ص 36.

2 – مرجع نفسه، ص 13.

الأوربية، وهذا ما أدى إلى إحتدام النقاش بين الكتل البرلمانية في صياغة الدستور الحالي، وقد يكون هو المعرقل الأساسي في الإفراج عن الدستور الذي يفتح لتونس الأبواب لتخرج من المرحلة الإنتقالية، وينحصر هذا الجدل مابين مؤيد لبقاء الفصل الأول من الدستور على حاله، ومن يرغب في أن يذهب هذا الفصل إلى إبعاد الدين عن السياسة، وهناك من يرغب في أن ينص على أن الإسلام المصدر الوحيد للتشريع، كما أن هناك من يرغب في الحفاظ على مضمون الفصل الأول مع التأكيد على أن "تونس دولة مدنية، تحكمها مؤسسات دستورية". وموازاة مع ذلك يرغب القوميون أن يبقى الفصل الأول على حاله، لكن مع تعديل الفصل الثاني لينص على أن الجمهورية التونسية جزء من الأمة العربية" عوض المضمون السابق الذي يشير إلى أن "الجمهورية التونسية جزء من المغرب العربي الكبير تعمل لوحدته وفقاً للمصالح المشتركة".

كما أن الجدل حول "مجلة الأحوال الشخصية" أخذ نصيبه أيضاً، فالتيار العلماني يرى بأن المجلة مكسب وطني وحضاري لتونس أولاً، وللمرأة ثانياً فلا ينبغي التفريط فيه، ويرفض أي تعديل عليه، بينما ترى الأحزاب الإسلامية خلاف ذلك، وإن كانت حركة النهضة بتصريحاتها المزدوجة إعتبرت أن "المجلة" هي إجتهاداً فقهياً، لذلك لا تتناقض والشريعة، في حين يرى طرف إسلامي آخر أن "المجلة" ليست مقدسة، بما يعني إمكانية مراجعتها، وإعادة النظر في نصوصها، أما "حزب التحرير الإسلامي" يرى بأن منع تعدد الزوجات منافياً تماماً للشريعة الإسلامية، ومن هذا المنطلق يقتضي في نظره التخلي عنها نهائياً.(1)

إذا كان الخلاف الأول على مستوى المؤسسة النيابية، فالأمر في الشارع والمرافق العمومية كالجامعات مثلاً إتخذ منحاً عنيفاً، وقد برزت الحركة التكفيرية بشكل مقلق للغاية، ومارست في الكثير من الأحيان أعمال العنف ضد مرافق عمومية، وحتى الحفلات المختلطة، كما تريد أن تفرض النظام بدل قواته، وتحل محل الدولة، حيث تريد فرض منطقها الخاص على حساب الأمن، وهذا يتناقض تماماً مع متطلبات التحول الديمقراطي التي تقتضي بنية مجتمعية موحدة ومتماسكة على أساس قيم المواطنة ، أي بنية لا تشقها إنقسامات هوياتية ما تحت وطنية.

كما إنعكس هذا جلياً حتى في المساجد، مما زاد من إذكاء الفتنة المذهبية، ومن مظاهره ما حصل في الكثير من
المساجد فيما يتعلق بالصراع المذهبي الديني، رغم أن أغلبية الشعب التونسي مسلم يقدر بـ 98% يدين بالمذهب المالكي الذي يجسده جامع الزيتونة، إلا أن مثل هذه الممارسات قد تعصف بأمن البلاد. (2)

---

1 – حسين يعقوب، مرجع نفسه، ص 04.

2 – أبو السعود، الحميدي، مرجع سابق، ص 30.

ثانياً- الإنفجار الحزبي: شهدت تونس تزايداً ملحوظاً في أعداد الأحزاب حيث وصل عددها إلى 115 حزب سياسي، وأكثر من ثمانين جمعية حاصلة على التأشيرة القانونية، وهي كلها ذات توجهات فكرية وخلفيات سياسية متباينة جزئياً، (1)

كما أن الخلاف بين القوى السياسية الجديدة (حركة النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية مقابل حركة نداء تونس والحزب الديمقراطي التقدمي والإتحاد العام التونسي للشغل) حول مدى مشاركة الحرص القديم من إطارات التجمع الدستوري الديمقراطي في الحيات السياسية قد يعتبر معرقل لعملية التحول السلس، وبالتالي يحدث رد فعل غير محسوب من طرف القوى الأخرى، الذي بدوره يخلق حالة للصراع الذي ينتج عنه بالضرورة اللاإستقرار السياسي.(2)

كما أن الأحزاب التونسية الحديثة التكوين ونظراً لكثرة عددها فهي بشكل عام هشة، وبنيتها البشرية ضعيفة، ويغلب على الكثير منها الطابع العائلي وحتى القبلي، كما أن الإمكانيات المادية للغالبية منها متواضعة، نظراً لحداثة تأسيسها، وهو ما يدفعها إلى دخول الساحة السياسية بخطاب يغلب عليه طابع الحدّة والمزايدة اللفظية، كما لايستبعد إرتباط البعض منها بأطراف خارجية من حيث التمويل والتأثير في توجهات وطبيعة نشاطها،(3)
الأمر الذي يؤدي إلى تنافس غير متكافئ فيما بينها، وقد طُرح هذا الأمر بحدة في إنتخابات المجلس التأسيسي إلا أن بعض الأطراف القوية في الساحة السياسية تجنبت الحديث على هذا الأمر وعلى رأسها "حركة النهضة"، وهذا ما قد يدفع بعضها إلى الدخول في صراعات تهدر طاقاتها، وهذا كله يؤثر على البناء المؤسساتي للدولة.

إضافة إلى هذا كله هناك القوى الشبابية غير المتحزبة التي تتخذ من الشارع كوسيلة للضغط على القوى السياسية، ونظراً لما تتميز به هذه القوى من جرأة وجسارة، فضلاً عما تتمتع به من القدرة على إستخدام تقنيات التواصل الحديثة، وإطلاع الرأي العام على ما يجري في البلد مما يسهل قوة الحشد، كما تتميز هذه القوى بالإندفاع الثوري والرغبة الجامحة في

التغيير، إلا أن فقدان هذه القوى لنزع أيديولوجي واضح، ولم تتبلور قيادة شبابية تمكنها من أن تلعب دور ملموس في المرحلة القادمة، ظلت تلعب كقوة ضغط أكثر من أي دور آخر، وفي بعض المرات قد تعرقل المسار السياسي للدولة.

---

1 – معتز القرقوري، ومنير السعيداني، مرجع سابق، ص 52

2- حسين يعقوب مرجع سابق، ص02.

3- المولدي، الأحمر، الإنتخابات التونسية: خبايا فشل القوى الحداثية ومشاكل فوز حزب النهضة الإسلامي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ديسمبر 2011، ص10. www.dohainstitute.org

المطلب الرابع: أزمة النمو الإقتصادي والضغط الإجتماعي

يمكن إعتبار التحدي الإقتصادي أكبر عائق، وهو المحور الذي تتوقف عليه نجاح الإنتقال السياسي، فمعضلة النمو الإقتصادي تمثل أكبر تحد للقوى السياسية الجديدة في تونس، التي تواجه الأبعاد المطلبية المادية الفورية الخاصة بالشغل والصحة والتنمية الجهوية، فالإنتفاضة التونسية ما كانت لتقع لولا العوز الإقتصادي، وبما أن شبح الفقر ما زال يخيم عل أغلب المحافظات التونسية خاصة في الوسط والجنوب التونسيين، وبالأخص بعد تفجر الأوضاع في ليبيا التي كانت تأوي عدد كبير من العمالة التونسية، التي رجعت الآن إلى تونس والتي تضاف إلى نسبة العاطلين عن الشغل، كما أن غلق العديد من المؤسسات الإقتصادية في تونس، وحالة شبه الإفلاس التي تعانيها المنتجعات السياحية، أدى إلى المزيد من تسريح العمال، فهذه كلها تشير إلى أن أسباب الإنتفاضة مازالت قائمة بل زادت حدة، خاصة بعد إرتفاع نسبة البطالة عموماً من 14% إلى 19%.(1)

وبما أن الإنتفاضة الشعبية في تونس، تميزت بعمقها الإجتماعي وطابعها العفوي، ومنطلقاتها المعيشية المطلبية، ومزاجها التغييري الفوري والحاسم من جهة، وتبحر الإئتلاف الحكومي المؤقت في صياغة الدستور والبناء المؤسساتي للدولة، وعدم إكتراثها بالمشاكل الإجتماعية الآنية من جهة أخرى، بدأ يتكرس يومياً في الجبهة الإجتماعية المطلبية عبر عشرات الإعتصامات والإضرابات والمسيرات وحركات قطع الطريق وسد مداخل المؤسسات، فضلاً عن كل أشكال الإنفلات الأمني، وخرق القوانين، (2) فهذه كلها تصب في غير مصلحة البلاد، وخاصة مصلحة الفئات التي قامت بالإنتفاضة وأسقطت النظام الحاكم، وتنتظر تحسناً في وضعها، حيث تشل عجلة الإقتصاد، مما ينعكس سلباً على النمو، وتزيد من إرتفاع معدلات البطالة بدل التقليص منها.

فالفوضى الإجتماعية تقوض الإنتاج الذي يعني مئات من أيام العمل الضائعة، كما تضر بالإستثمار فالكثير من المؤسسات أغلقت والمستثمرين الأجانب فروا، وتعصف بالقطاع

السياحي والخدماتي حيث الكثير من "النزل" أغلقت، ومن ثم تؤثر على النمو الإقتصادي الذي بقي في مستوى الصفر تقريباً، وعلى الأوضاع الإجتماعية حيث تتآكل القدرة الشرائية للمواطن.

فالنمو الإقتصادي في تونس كما في أي بلد مرتبط بالإستقرار السياسي على مختلف مستوياته، ولقد أثرت الإضطرابات بالفعل على ثقة المستثمرين والسياحة والإستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس، ولقد خفضت

1- طاهر، الشريف، خريف الإقتصاد، المجلة، العدد 1579، جانفي 2013, ص 33.www.majala.com

2-معتز القرقوري، منير السعيداني، مرجع سابق، ص، ص 85 – 86.

«وكالة فيتش» تصنيفها الإئتماني للإقتصاد التونسي إلى أدنى درجة في نهاية جانفي 2011، كما تسببت المظاهرات السياسية في تونس إلى توقيف الأنشطة الإقتصادية والتي قدت خسائرها نحو 08مليار دولار أي 11% من إجمالي الناتج المحلي، ووفقاً « لـ فانينشتال تايمز »، حيث من المتوقع أن يؤدي الإضطراب السياسي مع النمو البطيئ في أوربا إلى إنكماش بنسبة 15% من إجمالي الناتج المحلي الفعلي، ومما يزيد الأمر سوءاً شهد مصدران مهمان للعملة الصعبة إنخفاضاً كبيراً وهما: السياحة وحولات التونسيين العاملين في ليبيا.(1)

ونظراً لبعض التصرفات من القوى الحزبية الحاكمة خلقت فعلاً حالة اللاإستقرار، فمشروع القانون الذي تقدمت به "حركة النهضة" في جويلية 2012، الذي يقضي بتعويض المساجين في عهد النظام السابق على حساب ميزانية الدولة التي تعاني التصحر، والذي دفع بوزير المالية إلى تقديم إستقالته،(2) مقراً برفضه لمثل هذه الإجراءات، ولإستحالة تغطيه هذه النفقات في الوقت الحالي، والذي على إثره خرجت الكثير من القوى الشعبية معلنة رفضها المطلق لمثل هذه التصرفات، وهذا من شأنه أن يخلق حالة إحساس سلبية لدى المواطنين، مفادها أن النخبة السياسية كانت وما زالت تمثل عبئاً على مجتمعها، وأنها تعتبر جزء من المشكل الإجتماعي، وهذا بدوره يخلق حالة من النفور والرفض وعدم التجاوب مع النخبة السياسية الحاكمة، ويفضي إلى تصرفات من طرف الجماهير قد تضر بالإستقرار السياسي.

لذا يمكن القول أن الحكومات المتعاقبة على التونسيين لا تزال تواجه تحديات إقتصادية نظراً لعدم تعافي الإقتصاد التونسي في سنة 2011 بالوتيرة التي كانت متوقعة، ففي حين قامت الحكومة بإعتماد موازنة تكميلية في جويلية 2011، تضمنت حزمة حوافز كبيرة للمالية العامة لم يتم إستقطاب سوى جزء منها، وبلغ عجز الموازنة 3.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في 2011، ونظراً لتدهور الميزان التيجاري وتراجع عائدات السياحة والإستثمارات

الأجنبية المباشرة زاد العجز في الميزان التيجاري بصورة كبيرة ليصل إلى 7,3 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في 2011، وبالتالي تراجعت معدلات إحتياطي النقد الأجنبي من "4,7 شهر" لتمويل الواردات في نهاية 2010، إلى" 3,5 شهر" نهاية سنة 2011. (3)

وعموماً، كون قطاع السياحة يمثل مصدر الدخل الأهم في تونس من العملة الصعبة، وتأثر هذا الأخير بحالات اللاإستقرار التي تشهدها البلاد، فقد يزيد من نضوب العملة الصعبة فيها، وهذا ما يدفع النخبة السياسية

---

1 - بولا ميجيا، الثمن الإقتصادي للربيع العربي: خبز وحرية، في المجلة، جوان 2011، العدد 1564, ص 25، www.majala.com

2- نور الدين مباركي، هل غيرت سطوة الأحزاب مسار الثورة التونسية، بلا نشر، جويلية 2012. ص 96.

3 - طاهر، الشريف، مرجع سابق، ص 33.

الحاكمة الآن إلى اللجوء إلى الإستدانة من الخارج لتغطية النفقات الضرورية للبلاد، ويعتبر هذا التحد الأكبر

للقيادة السياسية على المستويين القريب والبعيد، فحجم المديونية التونسية في نهاية 2011، بلغ 19,62 مليار

دولار، أي حوالي 43% من إجمالي الناتج المحلي،(1) وهذا مؤشر خطر على مستقبل القرار السياسي التونسي.

إن لجوء النخبة السياسية في تونس إلى صندوق النقد الدولي، وكذا مساعدات مؤتمر مجموعة الدول المانحة، لإحداث تنمية مستدامة في البلاد ما يعتبر إلا مواصلة للسياسة الإقتصادية القديمة التي أثبتت فشلها الذريع، حيث إقترح المشاركون في هذا المؤتمر مبلغ 125 مليار دولار خلال الخمس سنوات القادمة 2012 – 2017، بواقع 25 مليار دولار سنوياً،(1) وهذا كله قد يحول الدولة التونسية إلى رهينة بيد الدول والمؤسسات المانحة المدينة لها، وبهذا قد يتحول الشعب التونسي من الإستبداد المحلي إلى الإستبداد الدولي* .

وعموماً يمكن القول أن أكبر التحديات التي تعترض عملية الإنتقال السياسي في تونس، هي اللاإتفاق بين النخب السياسية، وهذا يظهر جلياً من خلال فريق يحمل "مشروع إجتماعي - سياسي" جاهز، مرتبط بالمرجعية الإخوانية، محاولاً فرضه على الشعب التونسي، متجاهلاً تماماً الواقع السوسيولوجي الذي نشأ فيه هذا الشعب، وكذا الإحتكاك الثقافي العبر بيئي، وفريق آخر، يريد المحافظة على المكاسب الإجتماعية، والعمل على قطع عرى الإستبداد أي كان شكله أو مصدره، وهذا الإختلاف السياسي - الإجتماعي ألقى بظلاله على الواقع الأمني والإقتصادي ليزيد من تأزيم الوضع، وتفاقم حدة المشاكل الإجتماعية، التي دفعت بالمزيد من الحالات التي كانت سبباً مباشراً للإنتفاضة الشعبية التي أطاحت بالنظام الحاكم.** وسوف

تستمر حالة عدم الإستقرار هذه مع الصراع بين قوى الإسلام السياسي والتيار اللبرالي، الذي يلقي بثقله على الواقع الإقتصادي الذي أصيب بالشلل، خاصة إذا لم تنجح الحكومة الجديدة في إنجاح الموسم السياحي لهذا العام "2013"، وهذا كله سيكون حجرة عثر أمام الإنتقال السياسي والتحول الديمقراطي الذي يتطلب تلطيف أجواء الإنتقال.

1- أبو السعود، الحميدي، مرجع سابق، ص 43، وص45.

* يذهب العديد من الكتاب إلى التفرقة بين الإستبداد المحلي والإستبداد الدولي، الذي يعتبرونه أخطر من الأول، ويكون هذا عادة من طرف المؤسسات المالية الدولية المانحة، التي تعتبر أذرع الإمبريالية العالمية، التي بإمكانها أن تنهك طاقات المجتمع، وهذا عن طريق ما تفرضه من مشروطية إقتصادية وسياسية مقابل القرض، بحيث يصبح القرار الإقتصادي والسياسي رهينة لهذه المؤسسات، وقد لا يصب في مصلحة البلد، الذي بإمكانه أن ينتج دورة أخرى من اللاإستقرار.

** قام شاب بإضرام النار في جسده، يوم 12 مارس 2013، محتجاً على البطالة، وسوء الأوضاع المعيشية، ليعيد إلى الأذهان مرة أخرى حادثة "سيدي بوزيد" التي كانت السبب المباشر للإنتفاضة، مما يوحي بأنه كل أسباب الإنتفاضة ما زالت قائمة.

المبحث الثاني: آليات التنمية والتحديث السياسي في تونس

المطلب الأول: ضرورات تخطي المرحلة الإنتقالية

وضع **"عبد الرحمان الكواكبي"** قاعدة لمواجهة الإستبداد، مفادها أنه **"يجب قبل مقاومة الإستبداد، تهيئة ماذا يستبدل به الإستبداد"**، وقد حذر من دونها الوقوع في مخاطر الفتن، وتَمَزُق أواصر الأمة، (1) وهذا ما تكون قد وقعت فيه تونس فعلاً، فإن إخفاق حكومة الائتلاف في إعداد دستور جديد لتونس، وتجاوز المدة الزمنية الممضى عليها في ميثاق الشرف والتي حددت "بسنة واحدة"، أي في أكتوبر 2012، وتخطي المرحلة الإنتقالية، نتيجة الخلاف حول طبيعة النظام السياسي والإجتماعي المراد تجسيده، وهذا ما تبعه من مشاكل تنموية وأمنية وسياسية، تبين أن كل أسباب الإنتفاضة الشعبية ما زالت قائمة، والتي بدورها تعرقل التحول السياسي، وهذا ما يتطلب بالضرورة تحديد مراحل معينة للخروج بتونس إلى الشرعية الدستورية، قبل أن تنزلق البلاد إلى اللامتوقع، وهذا يتطلب خطوات ملموسة من كل الأطياف السياسية، مغلبةً مصلحة البلاد العليا على المصالح الحزبية الضيقة، ودون الحكم المسبق بسلبية نوايا بعضها البعض، و يمكن تحديد هذه الخطوات فيما يلي:

1 - عقد مؤتمر إنقاذ وطني: تتطلب المرحلة الراهنة خاصة بعد حادثة الإغتيال السياسي* ، وتضخم التيار التكفيري، والأزمة السياسية التي تشهدها حكومة "الترويكا"** عقد مؤتمر إنقاذ وطني يجمع بين جميع الأطراف السياسية التونسية، بما فيها النقابات المهنية والمنظمات الحقوقية، وهذا من أجل خلق أرضية توافق بين جميع الفرقاء السياسيين حول تحديد الخطوط

العريضة للدستور التونسي المقبل، وينبغي في هذا الصدد التمييز بين صياغة الدستور والتي هي عمل قانوني وفني وبين وضع أو بناء الدستور الذي هو نتاج حوارات وتفاهمات وطنية، كما يتم تحديد فترة زمنية محددة لإصدار الدستور، وبعدها مباشرة إجراء إنتخابات برلمانية ورئاسية، وفقاً للدستور الجديد.

---

1 - عبد الرحمان الكواكبي، طبائع الإستبداد ومصارع الإستعباد، تقديم: (أسعد السمحراني)، ط2، بيروت: 2003. ص 185.

* شهدت تونس صبيحة السادس من فيفري 2013، حادثة إغتيال الناشط السياسي السيد "شكري بلعيد"، ويعتبر هذا الإغتيال جديد على الشعب التونسي لكونه حدث جديد في التاريخ السياسي التونسي.

** "الترويكا" : مصطلح روسي يعني عربة يجرها ثلاثة أحصنة، وتطلق اليوم على الهيآت الإئتلافية، و أطلقت على الحكومة التونسية نظراً لكون هذه الحكومة تتألف من ثلاثة أحزاب وهي حركة النهضة، حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وحزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات.

كما أن هذه النقاط التي يتم التوافق عليها في المؤتمر ينبغي أن تكون ملزمة للأطراف جميعاً، وإلا سيكون مآلها ضحية التجاذب السياسي بين مختلف المكونات السياسية مثل التعهد السابق، وهذا الإلزام يقتضي أن يكون المؤتمر أولاً تحت إشراف مؤسسة مستقلة *ومحايدة كما يتطلب أن تكون قوية وقادرة على فرض الأمر الواقع إذا أخل أي طرف ببنود الإتفاق، كي لا تنزلق الدولة إلى سيناريو حرب أهلية وتتحول إلى دولة فاشلة، وهذا بدا واضحاً بعد تهديد التيار التكفير بشن الحرب على الحكومة.

2 – تشكيل حكومة إنقاذ وطني(1): وهذا بعد المؤتمر مباشرة حيث يتم إختيار شخصية ذات كفاءة مشهود لها بالنزاهة لا ينتمي رسمياً لأي طيف سياسي، حيث يعمل على تشكيل حكومة كفاءات هي الأخرى تكون محايدة غير متحزبة سياسياً، كما أنه يتطلب على كل وزير منها إعلان عدم ترشحه للإنتخابات المقبلة، وهذه الشروط عادة ما تتوفر في الأساتذة الجامعيين، كما يتطلب من هذه الحكومة أن تعمل على:

أ – تشكيل لجنة خبراء للإعداد للدستور الجديد، وفقاً للخطوط العريضة المحددة سلفاً من قبل الفرقاء السياسيين في مؤتمر الإنقاذ، وبعد الإنتهاء من الدستور تعمل هذه اللجنة للإعداد للإنتخابات الرئاسية والبرلمانية، مع العمل على الإشراف المشترك بين هذه اللجنة والقضاء التونسي على هذه الإنتخابات في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

ب – حل العصابات التكفيرية، وضبط الأمن في كافة التراب التونسي، كما يتطلب الضرب بقوة لأي أمن موازي من شأنه أن يحل محل الدولة سواء في الشوارع أو في المساجد أو في أي مكان، كما تقتضي المرحلة، التحري الدقيق لمصادر تمويل هذه الجماعات وقطع أوصالها.

جـ - إتخاذ تدابير عاجلة من أجل إصلاحات إقتصادية للحد من تدهور القدرة الشرائية للمواطن التونسي،

---

* يمكن أن تتوفر هذه الشروط في المؤسسة العسكرية التي أثبتت حيادها وعدم تورطها في المشاكل السياسية على مدار التاريخ السياسي التونسي ما بعد الاستقلال.

1 – دعى رئيس الحكومة التونسي السيد "حمادي الجبالي" إلى تشكيل حكومة تكنوقراط للخروج من الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد إلا أن رفض "حركة النهضة بقيادة راشد الغنوشي، وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية بقيادة المنصف المرزوقي أديا إلى فشل مبادرة رئيس الحكومة وقدم إستقالته يوم 20 – 02 - 2013.

والتكفل بتنمية المناطق المحرومة، وتقديم المعونات اللازمة للأسر المتضررة، كي لا تتحول إلى مصدر دعم للمتطرفيين، لكي لا تُخل بالإستقرار السياسي للبلد.

د – إعادة ضبط المساجد وإحتوائها من طرف الوزارة المختصة، كما يجب نزعها من أيدي التكفيريين، وبالتالي التصدي لظاهرة إستغلال المنابر المسجدية للدعاية السياسية والمذهبية والتكفيرية.

ه - إصدار مجموعة من القوانين تحد من العنف اللفظي والتمييز الديني، وتكفل حرية المواطنين جميعاً.

3– تجميد الحراك السياسي: كما تفترض ضرورات المرحلة على جميع الفرقاء السياسيين تهدئة الوضع سواء في الجانب الإعلامي بعيداً عن المزايدة السياسية، وحتى تجميد حركات الإحتجاج في الشوارع، وحركة الإضرابات في المنشآت العمالية، وهذا من أجل مساعدة الحكومة الجديدة على تنفيذ أهدافها بكفاءة في الفترة المحددة لها، فأي نوع من الحراك الذي من شأنه أن يخل بالإستقرار السياسي قد يعرقل تنفيذ أهداف الحكومة مما ينتج عنه تأجيل الانتخابات وبالتالي تبقى البلاد تدور في حلقة مفرغة، قد تنزلق إلى تفجر سلسلة من أعمال العنف والعنف المضاد في أي مرحلة.

4 – إحترام نتائج الإنتخابات: يتطلب الوضع السياسي والإقتصادي الذي تعيش فيه الدولة التونسية إلى ضبط النفس من جميع التشكيلات السياسية، وهذا يتطلب إحترام النتائج الإنتخابية المنبثقة عن الصندوق مهما كانت نوعها، خاصة وأن هذه الإنتخابات أشرفت عليها لجنة خبراء مستقلة مع القضاء.

وهذه الخطوات ضروية لتخطي المرحلة الإنتقالية والإعداد لمرحلة جديدة لإعادة بعث مشاريع إصلاحية في كافة المجالات السياسية، الإقتصادية، والإجتماعية والتي تتولى تنفيذها النخبة الحاكمة الجديدة التي جاءت بعد الإنتخابات.

يذهب **"موريس دوفرجيه"** إلى التفريق بين الصراع على النظام والصراع داخل النظام، وهذا ما تحتاجه الدولة التونسية، لتنتقل من مرحلة الصراع على النظام إلى تحديد الأطر الدستورية التي سيتم فيها الصراع مستقبلاً، إلا أن **"دوفرجيه"** يطرح تساؤلاً مهماً حيث يقول: هل يمكن إعطاء الحرية لأعداء الحرية لتحطيم الحرية؟(1)، وهذا

1– موريس دوفرجيه، **مدخل إلى علم السياسة**، (تر: سامي الدروبي، وجمال الأتاسي)، دمشق: دار دمشق، ص 211.

بدا واضحاً في الدولة التونسية مع ممارسات التيار الإسلامي المسيطر على الأغلبية البرلمانية، حيث إنتهجت حكومة "الترويكا" سياسة قائمة على المحاصصة الحزبية، ووضع اليد على مفاصل الإدارة وأجهزة الدولة التونسية، وعدم الفصل بين أجهزة الدولة والأحزاب السياسية حفاظاً على حيادية الإدارة، وبهذا تعيد هذه الحكومة إعادة إنتهاج ممارسة النظام الدكتاتوري السابق خاصة بعد المواجهة الدامية مع حركة الإحتجاج في محافظة "سليانة" والتي يتولاها والي محسوب على التيار الإسلامي* ، وهذا ما يدفع الفئات الشعبية والشباب العاطلين عن العمل إلى التفكير بشكل متزايد بتسوية مشاكلهم بأنفسهم وعلى طريقتهم.(1)

وبناءاً عليه يمكن القول، أن أي ترهل يبديه السياسيون التونسيون في عدم الإعداد الجاد لتخطي هذه المرحلة التي تعتبر من أصعب المراحل في التحول السياسي، قد يدخل البلد إلى فوضى عارمة تتحول بموجبها تونس إلى دولة فاشلة، غير قادرة على فرض منطق الدولة على كافة التراب الوطني، ولا قادرة على تمويل الخدمات الضرورية للمجتمع، فحسب **"رالف غولدمان"** أن الحرب تقع على الأرجح عندما تعجز المؤسسات السياسية عن تطوير سلوك النزاع بين النخب بصورة كافية، وتفشل في توفير ميادين وعمليات بديلة للصراع لا تتضمن اللجوء إلى العنف، ويصف **نموذج التحول الحرج لغولدمان** مظهراً من مظاهر تطور

المؤسسات حيث تعمل النخب المتنافسة بصورة متزايدة على تبادل العملات السياسية التي ينتج عنها حلول المؤسسات الحزبية السياسية في المرتبة الأولى من حيث التأثير في الأمة، في الوقت الذي يتقلص فيه دور الجيش ويحل في مرتبة سياسية ثانوية، ويؤدي التحول الحرج هذا، عندما يتم إستكماله إلى تقليص فرص حدوث الحرب، أو إستبعادها. (2)

إذن فالتوافق ضرورة ملحة لتخطي المرحلة الإنتقالية، التي تعتبر جسر صعب الإجتياز إذا لم تتوفر الحكمة والرصانة بين التشكيلات السياسية للتنازل عن بعض الشروط التي تعيق الإنتقال السلس لمصلحة البلد العليا، وهذا لابد منه لتهيئة الظروف لإعادة إستكمال مسار الإصلاح في جميع المجالات.

---

*شهدت أحداث مدينة سليانة حركة إحتجاجية سلمية ذات مطالب إجتماعية يوم 2012/11/16 إلا أنهم قوبلوا بالرش بالرصاص من طرف أعوان الأمن، وأمام الضغط الشعبي تم إقالة والي المحافظة.

1 - توفيق المديني، **دلالات الإنفجار الشعبي في سليانة**، صحيفة المستقبل اللبنانية، 18 نوفمبر2012، العدد 4550.

2 - رالف غولدمان، مرجع سابق، ص،ص 66 – 67.

المطلب الثاني: متطلبات الإصلاح السياسي

إن أشكال الإصلاح السياسي تختلف من دولة إلى أخرى، وقد يأتي هذا الإختلاف بسبب تباين مستويات الثقافة السياسية والتطور الإقتصادي والطبيعة السوسيولوجية لمواطني كل دولة، كما يمكن أن يرتبط الإصلاح السياسي في دولة معينة بنموذج دولة أخرى سبقتها في الإصلاح وذات تأثير في المنظومة الثقافية للنخبة السياسية، فالجماهير التونسية المتأثرة بالليبرالية الغربية، وخاصة النموذج الديمقراطي الفرنسي، تريد قطع العلاقة نهائياً مع العهد السابق المفعم بالإستبداد السياسي والقمع الأمني وديكتاتورية الحزب الحاكم، لذا يقتضي الأمر إصلاحات جذرية تمس مختلف الجوانب التي تنظم الحياة السياسية.

ومن حيث المبدأ، يمكن القول أنه لا يوجد نظام ديمقراطي مكتمل الأركان يصلح لكل دول العالم وكأنه نظام آلي، فلكل شكل مميزاته وعيوبه، وتعدد أشكال الديمقراطية يعني قابليتها للتعديل والتطوير لتلائم أهداف كل مجتمع وأولوياته ومرجعياته العليا، ومن هنا فلا يمكن استيراد هذه الأشكال الديمقراطية دون مراعاة الأوضاع الداخلية لكل مجتمع، والمرجعيات العليا للمجتمع، وأولويات جماهيره.(1)

وبناءاً على هذا فالإصلاح والتغيير لا يمكن أن يأتي مستورداً جاهزاً ولابد أن يكون وليد البيئة الإجتماعية والثقافية لأفراد المجتمع، وهذا يتطلب إنشاء مجلس أعلى، على أعلى مستوى في الدولة، يعتني بدراسة الأوضاع الراهنة والإختلالات التي تشوبها، وتحليل الواقع بشكل بنّاء وإعطاء الوصفات الناجعة لتلك الأوضاع والإختلالات، وإقتراح طرق الإصلاح، ويكون ضمن هذا المجلس علماء دين، مفكرين، أساتذة جامعيين من مختلف التخصصات، ومنظمات المجتمع المدني،(2) وتنتهي مهمته بإنتهاء سبب وجوده، وتصبح كل هيئة تسير ضمن الإطار القانوني الموضوع لها، ويبقى القضاء هو الفيصل في كل الأمور.

ومن الناحية السياسية يتطلب الإصلاح السياسي الشامل تنظيم مجالات عديدة تعمل ككل متكامل لإنجاح

---

1 - عبد الفتاح، ماضي، **التحول الديمقراطي وبناء الدساتير الديمقراطية في الدول العربية**، مداخلة في الملتقى الدولي: التعديلات الدستورية في الدول العربية على ضوء المتغيرات الراهنة، 18 - 19 ديسمبر 2012، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف - الجزائر ، ص 06.

2 - أحمد إبراهيم، الورتي، **مشاريع الإصلاح في الشرق الأوسط، بين طموحات الشعوب ومصالح الدول الكبرى: دراسة تحليلية مقارنة**، دمشق: دار الزمان، 2012، ص 384.

عملية الإصلاح، فلا يمكن فصل أي جزء عن الآخر نظراً للإرتباط الوثيق بين هذه المجالات، حيث واحد يكمل أو يضمن وجود الآخر، ويمكن تحديدها فيما يلي:

1 - الإصلاح الدستوري وضبط السلطات: تكتسي عملية بناء الدستور في المراحل الانتقالية أهمية بالغة باعتبارها لحظة عبور مفصلية نحو بناء هيكلية سلطوية جديدة، فعملية بناء الدستور عملية تتجاوز مستوى تنظيم السلطة الحاكمة وترتيب الضوابط الضرورية لتوازن توزيعها بين المؤسسات المختلفة، وتتجاوز أيضا حدود التنميطات الديباجة المعبرة عن هوية وانتماء المجتمع، إن عملية بناء الدستور هي محاولة لصياغة عقد إجتماعي جديد بين كل الأعضاء الذين تجمعهم شراكة المواطنة، وبين المجتمع والسلطة السياسية الحاكمة بتحديد الحقوق والواجبات والتدابير المنظمة لعمل السلطة في إطار شرعي منظم، إن عملية كهذه الخطورة تتطلب قدراً مهما من التبصر والتعقل في صياغة مراحلها .(1)

وبما أن الدستور هو الوثيقة التي تنظم حياة الأفراد والمجتمع، فحالة الدستور تتطلب أن تعكس حالة المجتمع، وأي تغير دستوري لكي يحقق نجاحاً يجب أن يلمس المواطن هذه التغيرات على الأرض من خلال مشروع متكامل لتنفيذ تلك التغيرات تشرف عليه الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، بحيث أن ما يحدث من تفاعلات داخل المجتمع يكون نتيجة لعدة متغيرات في البيئة الاجتماعية والثقافة السياسية السائدة في المجتمع التي من خلالها تصاغ الدساتير، حسب الأسباب التي دعت لصياغتها، لتحقق الأهداف المرجوة من المواد الدستورية والتي ترتبط ببعضها البعض لتصبح بالصورة النهائية التي يكون عليها الدستور،(2) وفي هذه الأجواء يتبلور نوع من الإتفاق الجماعي على الأسس الرئيسية للمجتمع، تتعايش في ظلها الفئات والطبقات الإجتماعية، وبهذه الكيفية يتحول المجتمع من مجتمع قائم على الصراع إلى مجتمع قائم على الإتفاق، (3)

---

1 - مسلم، بابا عربي، الدساتير العربية في مراحل التحول السياسي: بين المراحل الإنتقالية والحاجة لبناء عقد إجتماعي جديد، مداخلة في الملتقى الدولي: التعديلات الدستورية في الدول العربية على ضوء المتغيرات الراهنة، 18 - 19 ديسمبر 2012، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف - الجزائر ، ص، ص 11، 12.

2 - رياض علي العيلة، وعبير عبد الرحمان ثابت، **مدى** تأثير التغيرات والتعديلات الدستورية على الأوضاع العربية في الفترة الراهنة**: مصر نموذجاً**، مداخلة في الملتقى الدولي: التعديلات الدستورية في الدول العربية على ضوء المتغيرات الراهنة، 18 - 19 ديسمبر 2012، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف - الجزائر ، ص 02.

3 - فضل الله، محمد إسماعيل، **أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث**، ط2، الإسكندرية: مكتبة بستان المعرفة، 2005، ص 62.

يكتسي الدستور من حيث هو القانون الأسمى في الدولة أهمية بالغة، فهو أصل التشريعات الوطنية ومنطلق كل النصوص القانونية، وهو الوثيقة المرجعية المحددة لشكل الدولة وتنظيم مؤسسات الحكم فيها، لذا يتطلب أن يتضمن الدستور مجموعة من التدابير المكتوبة التي تحدد هوية الدولة، وتضبط تنظيم السلطات العامة وعلاقتها وتحدد حقوق المواطنين وواجباتهم.

فوثيقة الدستور باعتبارها القانون الأعلى الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة ونظام الحكم فيها، وينظم السلطات العامة من حيث التكوين والاختصاص، والعلاقات بين هذه السلطات وحدود كل سلطة، والواجبات والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات، ويضع الضمانات لها تجاه السلطة تعتبر في ظل البناء الحديث للدولة مرجعية أساسية في فهم نمط نظام الحكم القائم، وقواعد إدارة مؤسسات الدولة، وهذا يتطلب الدقة المتناهية في الصياغة، والصرامة في التنفيذ والحد من التجاوزات، لأن أهمية الدستور تكمن في مدى قدرته على الضبط والتنظيم للحقوق والواجبات، ومدى إجبار النخبة الحاكمة على إحترامه.(1)

وبناءاً على هذا إن الميل المتزايد في عالم اليوم نحو صياغة الدساتير في مختلف الدول، وخصوصا في الدول الساعية نحو الديمقراطية، قد ساهم في إحياء الإهتمام بالدساتير، فالاهتمام ينصب على مبدأ الدستورية أكثر منه على الدستور في حد ذاته. فمبدأ الدستورية يشير في أبسط معانيه إلى الأيديولوجيات والترتيبات المؤسسية التي تعزز تقييد سلطة الدولة وتحديد وسائل ممارستها، أي معنى أوسع مما يتضمنه مصطلح الدستور الذي يشير فقط إلى الإطار القانوني الأساسي للحكم.(2)

ويحيل مبدأ الدستورية بوجه عام إلى" دولة القانون "حيث مجال الحقوق الخاصة محمي ضد السلطة المطلقة للدولة، حتى ولو كانت هذه السلطة يفترض أنها تعبر عن إرادة الأغلبية، ولن تكون تلك الحماية ممكنة إلا في ظل هيكلة السلطة السياسية بشكل قائم على توزيع فعلي للسلطة، إن من معاني" الدستورية" أيضا هو إيمان الفاعلين السياسيين بأن قواعد اللعبة السياسية المعبر عنها في نص الدستور جديرة بالاحترام، وهي أكثر أهمية من المصالح والمكاسب التي يمكن لأي فريق سياسي تحقيقها، وهنا قد يصل المجتمع إلى مرحلة أسمى وهي الرسوخ الديمقراطي.(3)

---

1 - مسلم، بابا علي، مرجع سابق، ص 02.

2 - ميمون، الطاهري، **سؤال** الإنتقال الديمقراطي في أفق مقتضيات الوثيقة الدستورية لسنة 2011، مداخلة في الملتقى الدولي: التعديلات الدستورية في الدول العربية على ضوء المتغيرات الراهنة، 18 - 19 ديسمبر 2012، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف - الجزائر ، ص 06.

3 - عبد الفتاح، ماضي، مرجع سابق، ص 15.

ومن هذا المنطلق، فالإنتقال بالمواطن التونسي إلى حالة الديمقراطية يتطلب عقد اجتماعي جديد والوثيقة الحاكمة لهذا العقد هي الدستور، وهذا يعتمد على:

أ- يستوجب الإصلاح الدستوري ضرورة توفير ضمانات عدم العودة للممارسات اللاديمقراطية، وهذا ما جعل الوثيقة الدستورية ترتكن إلى فلسفة قانونية تنبني على مجموعة من القيم السياسية التي جاءت من أجل تنظيم العلاقات بين الحاكمين والمحكومين إستناداً إلى نظرية المأسسة وذلك بالانتقال من شخصنة السلطة إلى دولة المؤسسات التي ترتكز أساساً على سيادة القانون وفصل السلطات، خاصة وأن الديمقراطية لا تغرس بسن القوانين وإجراء التعديلات الدستورية بدون تطبيق الديمقراطية لتكون الأساس للتغيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية.(1) لذا ينبغي أن يكون الشعب هو مصدر السلطة، فبدلا من شخصنة الحكم وتحكم فرد أو مجموعة أفراد في مقاليد الحكم، وبدلا من نظرية الحق الإلهي أو استناد السلطة إلى مبدأ الإستخلاف أو الوراثة، تفصل الديمقراطية بين الحالتين العام والخاص وتعمل على إنشاء دولة المؤسسات، وبهذا يتحول الحكم إلى وظيفة لها قواعدها وضوابطها، يتولاها من

يرى في نفسه القدرة على الحكم وتختاره جموع المواطنين، ومن هنا يهتم هذا المبدأ، في الأساس، بمن يحكم؟ وكيف يحكم؟ أو ما يسمى في الديمقراطيات المعاصرة وفي أدبيات السياسة" الشعب مصدر السلطة "أو" السيادة الشعبية".(2)

بـ- تتطلب الوثيقة الدستورية أن تكفل بعض الضمانات التي من شأنها أن تقطع مع الممارسات الماضوية، وذلك من خلال الجمع بين دفتيها كل من دستور صك الحقوق ودستور فصل السلطات، والمزاوجة بين الحرية والمسؤولية وفق المقتضيات الدستورية، لترصد بذلك ضمانات قانونية وأخرى حقوقية، وثالثة مؤسساتية.(3)

جـ- العمل على إزالة أية أوجه للتناقض أو التعارض بين الدستور من ناحية، والقوانين من ناحية أخرى، فأغلب الدول في المرحلة ما بعد الإنتقالية تتضمن دساتيرها الكثير من المبادئ العامة الجيدة، وبخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، إلا أن القوانين المنظمة لهذه المبادئ وممارستها تتضمن الكثير من القيود والضوابط التي غالبا ما تفرغ

---

1 - ميمون، الطاهر، مرجع سابق، ص 15.

2 - رياض علي العيلة، وعبير عبد الرحمان ثابت، مرجع سابق، ص 13.

3 - ميمون، الطاهر، مرجع سابق، ص 16.

المبادئ الدستورية من مضامينها الحقيقية، ويمكن فهم ذلك في إطار سعي النظم الحاكمة إلى استخدام القانون أداة لترسيخ سلطاتها وإحكام قبضتها على المجتمع، ولذا فإن إزالة التعارض والتناقض بين الدساتير من ناحية، والقوانين من ناحية أخرى، يمثل عنصرا مهما في عملية الإصلاح السياسي والقانوني.

د- تطوير آليات جديدة وعصرية في عملية سن القوانين والتشريعات" السياسة التشريعية", فأي إخلال بهذه العملية قد يجعلها مشوبة بالعديد من العيوب الشكلية والمضمونية ويعرضها إلى كثرة التعديل , مما يؤثر سلبا على الإستقرار القانوني والتشريعي، كما أن تدني السياسة التشريعية يجعل القوانين مليئة بالثغرات التي تفتح أبواب التحايل عليها والعبث بها. (1)

هـ - دسترة مبدأ المساواة السياسية وتكافؤ فرص المشاركة في الحياة السياسية لكافة فئات المجتمع بلا أدنى تمييز على أساس النوع أو العرق أو اللون أو الدين أو المذهب أو المكانة الاجتماعية أو الاقتصادية، كما يتطلب آلية انتخابات ديمقراطية بضمانات حقيقية حتى تكون الإنتخابات ديمقراطية بضمانات حقيقية ولكي تكون فعالة بالمعنى الذي تؤدي به وظائفها

الحقيقية، وأن تكون حرة أي تحترم السلطات الحقوق والحريات الأساسية، وأن تكون نزيهة أي تتميز إدارة الإنتخابات بالشفافية والحياد، وهذا يتطلب إصلاح النظام الإنتخابي.(2)

2 – إصلاح النظام الإنتخابي: ويشمل هذا الإجراء تشكيل هيئة عليا للإنتخابات تضمن خضوع قيادات الحكم إلى الإختيار الشعبي المباشر عبر إنتخابات حرة ونزيهة، وهذا لا يكون إلا عبر قانون إنتخابي يضبط كل المسار الإنتخابي من الترشح إلى إعلان النتائج، والنظر في الطعون، ويشمل شكل تمويل الحملات الإنتخابية، وأشكال الدعاية، وضبط كل الأمور التي تتعلق بالعملية الإنتخابية التي يرتبط بها مصير حكم الدولة، ويتحقق البناء الديمقراطي على العديد من الدعائم أهمها الانتخاب أو الاقتراع الذي يجسد إرادة المواطن في اختيار من يمثله على المستوى المحلي أو الوطني أو أي مستوى يتم تحديده وفق ضوابط قانونية متعارف عليها، ومن الواضح اليوم أن الانتخابات السوية التي تخول للشعب أن يختار ممثليه ونوابه اختياراً صحيحاً هي أساس الديمقراطية.(3)

---

1 - بومدين، طاشمة، الإصلاحات الدستورية ومشكلة إنتقال السلطة في الدول العربية، مداخلة في الملتقى الدولي: التعديلات الدستورية في الدول العربية على ضوء المتغيرات الراهنة، 18 - 19 ديسمبر 2012، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف - الجزائر ، ص، ص 05 - 06.

2 - عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص 05.

3 - بن داود، إبراهيم، المعايير الدولية للنزاهة الإنتخابية ومدى تحقيق البناء الديمقراطي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - الجزائر، أفريل 2011، ص 339.

ومن خلال النظرية الديمقراطية يمكننا القول بأن هناك مبدأين يسعيان للتواؤم داخل النظام الانتخابي وهما الحق في التمثيل من ناحية، والحق في الاستقرار، والذي يبرز على نحو كبير في المجتمعات الانتقالية أو مجتمعات ما بعد الحرب، فلا يمكن تحقيق أحدهما من دون الآخر، فالتمثيل لا يكون فعالاً ومنتجاً إن لم تكن هناك مؤسسات راسخة بالقدر الذي يمكنها من إحتواء الانقسامات والانشقاقات، ولا يمكن تحقيق الاستقرار إلا إذا أحست فئة كبيرة من المواطنين بتمثيل عادل لمصالحهم، وهذه العلاقة الإرتباطية لها تأثير كبير على مشروعية النظام الانتخابي وعلى الذين جرى انتخابهم وفق ذلك النظام.(1)

وللإنتخابات الحرة والنزيهة مظاهر عديدة ومؤشرات تدل عليها، هذه المؤشرات ينبغي أن تتحقق حتى يمكننا القول بصدق وسلامة العملية الانتخابية، والتي تتمثل فيما يلي:

أ - النظام الانتخابي: تعمل النظم الانتخابية على ترجمة الأصوات التي يتم الإدلاء بها في الانتخابات إلى تحديد الحاكم الفعلي للبلد الذي يتمتع بأغلبية الأصوات، أو ترجمتها إلى عدد المقاعد التي تفوز بها الأحزاب والمرشحين المشاركين في الإنتخابات، إلا أن الأمر الذي له أهمية أساسية ويقتضي التحديد الدقيق إجرائياً، هو شكل النظام الإنتخابي، هل هو نظام الأغلبية المطلقة، أم النظام الأغلبية النسبية، أم هو مختلط، أو غير ذلك؟. كما يتطلب الأمر تحديد المعادلة الحسابية التي تستخدم لاحتساب المقاعد المخصصة لكل فائز، وتركيبة ورقة الاقتراع، هل يصوت الناخب لمرشح واحد أو لقائمة حزبية، وهل بإمكانه التعبير عن خيار واحد أو مجموعة من الخيارات، بالإضافة إلى حجم الدائرة الانتخابية ، وهذا لا يتعلق بعدد الناخبين المقيمين ضمن حدود الدائرة الواحدة فقط، وإنما كذلك بعدد الممثلين الذين يتم انتخابهم عن كل دائرة انتخابية.(2)

كما أن تصميم النظام الانتخابي يؤثر في مجالات أخرى من قوانين الانتخابات: فاختيار النظام الانتخابي له تأثيره على طريقة ترسيم الدوائر الانتخابية، وكيفية تسجيل الناخبين، وكيفية تصميم أوراق الاقتراع، وكيفية فرز الأصوات، بالإضافة إلى العديد من الجوانب الأخرى للعملية الانتخابية، وكل هذه الأمور يجب أن تحسم سلفاً

---

1 - فاطمة، بدروني، **التحول الديمقراطي والهندسة الإنتخابية في المجتمعات المنعددة الإثنيات**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، أفريل 2011، ص 388.

2 - أندرو، ريبولز، وآخرون، **أشكال النظم الإنتخابية: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات**، (تر: أيمن أيوب)، السويد: بولز غرافيكس، 2007، ص 19.

في النظام الإنتخابي من قبل خبراء قانونيين، كما يقتضي الأمر تحديد القيود القانونية، وعدم ترك أي ثغرات، وتحديد العقوبات الرادعة لتجنب أي إختراق أوتجاوز من شأنه أن يخل بالعملية الإنتخابية. (1)

بـ تحقيق مستويات التمثيل المختلفة: يقتضي التمثيل الجيد لأفراد المجتمع بكافة أطيافه ونوعه أن يأخذ في النظام الإنتخابي أربعة عوامل على الأقل، الأول: التمثيل الجغرافي ويعني حصول كل منطقة سواء كانت بلدة أو مدينة أو محافظة أو دائرة انتخابية على ممثلين لها في الهيئة التشريعية، يتم انتخابهم من قبل تلك المنطقة ليكونوا مسؤولين في نهاية المطاف أمامها، أما العامل الثاني: يتطلب التوزيع العرقي- الديني للمجتمع والذي قد يتمثل في الهيئة

التشريعية، من خلال ممثلين عن الأحزاب السياسية أو مستقلين أو خليط منهما، والثالث يتمثل في انعكاس الواقع الحزبي-السياسي القائم في البلد داخل تركيبة الهيئته التشريعية، حتى وإن لم تقم الأحزاب السياسية على أساس أيديولوجي، فلو اقترع نصف الناخبين للحزب ولم يؤدي ذلك إلى فوز ممثلين عنه، أو إلى فوز أعداد ضئيلة منهم، لا يمكن اعتبار ذلك النظام الانتخابي على أنه يمثل الإرادة العامة للناخبين، أما الرابع فيخص ما يعرف بالتمثيل الوصفي أو التصويري، حيث ينبغي أن تقوم تركيبة الهيئة التشريعية على شاكلة التركيبة الكلية للأمة كمرآة لها تعكس ذات الشكل، تشعر وتفكر وتفعل بطرق تنطبق مع ما يشعر ويفكر ويعمل به عامة الشعب، فتركيبة البرلمان التصويري ينبغي أن تحتوي على ممثلين من كلا الجنسين رجالاً ونساء، ومن كافة الأعمار كهلة وشباب، وأغنياء وفقراء، وأن تعكس التوزيع الديني واللغوي والقبلي للمجتمع.(2)

جـ إدارة العملية الانتخابية: يتطلب إجراء إنتخابات حرة ونزيهة تحديد الجوانب الإدارية لإدارة العملية الانتخابية كتوزيع مقرات الاقتراع، وتسمية المرشحين، وتسجيل الناخبين، كما يستوجب الوضع نشر القوائم الإنتخابية في محضر متضمن كل التصحيحات والحذف لمن غيروا إقامتهم أو للموتى أو الممنوعون من الانتخاب، فلهذه الإجراءات درجة بالغة من الأهمية حيث يؤدي تجاهلها إلى تقويض الفوائد المرجوة من أي نظام انتخابي يتم اختياره.(1)

---

1 - أندرو، ريبولز، وآخرون، مرجع سابق، ص 19.

2 - المرجع نفسه، ص 24.

3 - بن داود، إبراهيم، مرجع سابق، ص 360.

إلا أن الأهم من ذلك هو تحديد من يدير ويشرف على العملية الإنتخابية، وهذا يتطلب إستحداث هيئة قضائية مستقلة ومحصنة بترسانة من القوانين التي تضمن لها عدم التعرض لأي ضغوط من أية جهة، لتشرف كلياً على الإنتخابات من التحضير للعملية الإنتخابية إلى غاية النظر في الطعون الإنتخابية وإعلان النتائج، دون أي مشاركة من الجهاز البيروقراطي الذي أثبتت التجارب الإنتخابية في دول عديدة إنحيازه لجهة معينة، وتورطه في عدم إحترام صوت المواطن، بالإضافة إلى قلة كفاءته وخبرته القانونية في إدارة العملية الإنتخابية.

د- **الحق في التصويت:** يعد الحق في التصويت من أهم حقوق الإنسان، وبطبيعة الحال هناك قيود في استعمال أي حق، حيث أن كل التشريعات الانتخابية جاءت بقيود وشروط لممارسة هذا الحق، ويقتضي أن تتيح الدولة لجالياتها الموجودة بالخارج حق الانتخاب، وتستبعد أيضا المصابين بعجز عقلي أو المحكوم عليهم في جرائم جنائية، إلا أنه في المقابل يتطلب الإستقرار السياسي منح أي فرد يتمتع بالموطنة هذا الحق دون تمييز. (1)

ه- **الحملات والدعاية الانتخابية:** العملية الانتخابية لا تقتصر على ما يبدو يوم الاقتراع، حيث أنه لابد من إعطاء الأهمية لكل المراحل بما فيها مرحلة الحملة الانتخابية، وما يتم ضمنها، من خلال التمويل أو المساحات الإعلانية، ونزاهة الحملة الانتخابية مرتبط بالدور المنوط بالحكومة وأيضا الموكول بالأحزاب السياسية وإسهامها في الوقوف في مسار واحد بما يمنع كل مظاهر الاختلاف والتعدي والعنف وغيرها من المظاهر السابقة للتصويت، بالإضافة إلى عنصر الإعلام ودوره في تحقيق العدالة الانتخابية .

و- **التصويت وبيان النتائج:** حيث أن الوضع يتطلب أن تكون مراكز الاقتراع قريبة وتسخير العنصر البشري وتوفير كل شروط الأمن بالإضافة إلى تنظيم سير العملية الانتخابية، ومراقبتها والتيقن من فراغ صناديق الاقتراع قبل بدئ عملية التصويت وبأنها موصدة بإحكام أثنائه، وأن تتم عملية إحصاء الأصوات بكل شفافية ونزاهة، وأن تتحقق أيضا المساواة والسرية في كل مراحل التصويت مما يُجسد الاستقلالية والحياد. (2)

---

1 - فاطمة، بدروني، مرجع سابق، ص 390.

2 - بن داود، إبراهيم، مرجع سابق، ص 361.

ز- **المنازعات الانتخابية:** تثور العديد من المنازعات وتحصل الكثير من الشكاوى بشأن الحملات الانتخابية، والتصويت وفرز الأصوات وإحصائها، وهذا ما يقتضي الرد والفصل، حيث يستوجب تصحيح الأخطاء، والإجابة عن الاستفسارات والفصل فيما يمكن الفصل فيه.(1)

وأخيراً يمكن القول، يتطلب الإصلاح السياسي الشامل تحديد العلاقة القانونية بين الدولة والمجتمع بواسطة الانتخابات التي أصبحت حقا ديمقراطياً بالنسبة للمواطنين الذين يتعين

عليهم إنتخاب حكامهم، باعتبار أن الإنتخابات الديمقراطية هي المصدر الحقيقي والأصلي لشرعية السلطة السياسية، فمشروعية السلطة لا يمكن أن تكون خارج الإرادة الشعبية المجسدة في الانتخابات النزيهة، بوصفها قاعدة للديمقراطية.

والهدف من إصلاح النظام الإنتخابي هو إرساء قواعد ثابتة للمشاركة السياسية دون إقصاء أي طرف، بإعتبارها الوسيلة للإستقرار السياسي، فما مُنع حق المشاركة السياسية لأي سبب إلا وكانت النتيجة إنقلابات وتمردات وإضطرابات سياسية، كما أن حق المشاركة السياسية مبدأ أصيل يتوقف عليه نجاح عملية التنمية السياسية.(2)

3 – إصلاح القضاء: يتطلب إصلاح القضاء إستقلاليته التامة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، بضمانات قانونية، فالقضاء لا يمكن أن يؤدي رسالته في إعلاء المشروعية وسيادة القانون، وضمان حقوق المواطنين وكفالة حريتهم، إلا بالقدر الذي يكون عليه إستقلاليته، والعدالة لن تكون قوية ومؤثرة بدون مركز للقاضي يسمح له بذلك بعيداً عن أية ضغوطات ومؤثرات، والوظيفة القضائية لا تستقيم كحكم نزيه ومحايد بدون إستقلال القاضي، وسمات المجتمع الحديث مجتمع قانوني تسموا سيادة القانون فيه على مراكز القوى ونزوات الأفراد، فضلاً عن تنظيم العلاقات الإجتماعية والإقتصادية بين أفراده في إطار القواعد القانونية المجردة المحددة سلفاً، (03) وتبدو مظاهر إستقلال القضاء في مواجهة السلطة التنفيذية من خلال ما يلي:

---

1 - بن داود، إبراهيم، المرجع نفسه، ص 362.

2 - فضل الله، محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص 68.

3 - غالب، الفريجات، **على طريق التنمية السياسية**، عمان: دار أزمنة، 2005، ص، ص 64 - 65.

أ – ضمانات التعيين: يمكن تصور عدة منظومات تعيين للقضاة، تضمن في آن واحد كفاءتهم المهنية وإستقلالهم إزاء الحكومة التي تعينهم، كنظام المسابقات المعزز بالشهادات المهنية.

بـ ضمانات عدم قابلية العزل: أي لا يمكن عزل القاضي ولا الإقتطاع من راتبه ولا تحويله من مركزه إلى مركز آخر بدون موافقته وموافقة القضاة الآخرين، وقد تتطلب هذه الإجراءات تكوين "مجلس أعلى للقضاة" منتخب من طرف القضاة أنفسهم على شروط وأهداف يتم

تحديدها سلفاً، حيث ينظر هذا المجلس في كل المشاكل التي تتعلق بالموظفين في سلك القضاة، من التعيين إلى الترقية، إلى مناقشة الأخطاء المهنية وتحديد العقوبات إلى العزل،(1) فسحب صفة القاضي الأول في البلاد من رئيس الدولة، وسلطة العزل من الحكومة، يعني تنحية سلطة الضغط على القضاة وبالتالي توفير الطمأنة اللازمة للقاضي بأن لا أحد بإمكانه عزله أو إستفزازة، وهذا بدوره تجعل القاضي يمارس وظيفته دون الخضوع لأي ضغط من أي طرف، وهذا من شأنه يضمن المساواة أمام القانون، فالوزير الفاسد يحاكم شأنه شأن موظف في الدرجة الدنيا متهم بالفساد.

جـ ضمانات الترقية: إن القاضي الذي تم تعيينه إنطلاقاً من شروط معينة لا يمكن عزله ولا نقل مركزه، والأقدمية كفيلة بترقيته في جميع الأحوال مع مراعاة الأخطاء المهنية التي إرتكبها القاضي، بالإضافة إلى نجاحاته في ممارسته للمهامه طوال مساره الوظيفي، وهذه الأمور يجب أن توكل إلى "المجلس الأعلى للقضاء" هو الكفيل الوحيد الذي بإمكانه معالجة مثل هذه الأمور، دون أن تتدخل الحكومة في شؤونه.(2)

وبالإضافة إلى هذا يقتضي الإصلاح إجراءات كالفصل بين سلطتي الإتهام والتحقيق، وأن تكون النيابة مستقلة غير تابعة لوزارة العدل، ويحق لكل من حبس إحتياطياً أن يتظلم فوراً أمام القضاء، وتحديد مدة الحبس الإحتياطي بقيود قانونية تحمي كرامة المواطن، كما يتطلب إلغاء جميع المحاكم الإستثنائية، ويقتصر إختصاص المحاكم العسكرية على مخالفات العسكريين فقط.(3)

---

1 - موريس، دوفرجيه، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري**، (تر: جورج، سعد)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 1992، ص 150.

2 - المرجع نفسه، ص 151.

3 - وثيقة الإسكندرية، **مؤتمر قضايا الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ**، مكتبة الإسكندرية، مارس 2004، ص 04.

وكذلك يتطلب الإصلاح على المستوى القضائي أن يهدف إلى مبدأ سامي في الدولة وهو تحقيق "المساواة أمام القانون" فلما كانت الديمقراطية كمفهوم سياسي مدني، مرتبطة عضوياً بالعقلانية وبالحرية، بوصف الديمقراطية تشكل ممارسة الحرية، بما هي وعي الضرورة، فإن أحد أركان هذه الديمقراطية السياسية تقوم على المساواة أمام القانون لجميع المواطنين، بصرف النظر عن اللون والجنس والدين أو المذهب أو المعتقد أو الانتماء الفكري أو

السياسي، باعتبار أن المساواة أمام القانون، وسيادة القانون على الحاكم والمحكومين، يشكلان مظهراً من مظاهر ممارسة السياسة بوصفها مجموعة من الحقوق والواجبات الملقاة على عاتق المواطن الحر، هو عضو في الدولة السياسية وفي المجتمع المدني على حد سواء.

وليست المساواة السياسية أمام القانون التي تؤسس للديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية، أو التي تحمل مفاتيح المساواة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي فكرة مجردة، فهي لا يمكن أن توجد إلا في المجتمع، وتحت راية الدولة، دولة الحق والقانون والعدل، فالمجتمع المدني ودولة الحق والقانون من مقومات وضمانات المساواة وبالتالي من مقومات وضمانات الديمقراطية. (1)

كما يتطلب إصلاح القضاء إعطاءه السلطات اللازمة الكفيلة بالوقوف في وجه أعمال السلطات التنفيذية المخالفة للقانون، وكذا رقابة دستورية القوانين، وأن يكون لهيئتها – المحكمة الدستورية- حق النظر فيما إذا كان القانون مخالفاً للدستور فتقضي بعدم دستوريته وتمتنع عن تطبيقه، أو تحكم بإلغائه.(2) وهذا يتطلب إعطاء صلاحيات "للقضاء" تكون مكفولة دستورياً في عملية الرقابة على دستورية القوانين، فهذا يترتب عليه نتائج إيجابية لصالح الحريات الأساسية، وتتمثل في إمتناع القاضي عن تطبيق القواعد المخالفة للدستور، والعمل على إبطالها، وبالتالي يعمل القضاء على حماية الحريات والحقوق الفردية من تعسف السلطتين التنفيذية والتشريعية.(3)

4 – إصلاح الجهاز الإداري: تقتضي عملية الإصلاح السياسي الشامل إحداث تنمية إدارية تتجاوب مع أهداف الإصلاح السياسي، وهذا يتطلب ضرورة إيجاد **هيئة عليا للإصلاح الإداري** ، تقوم برسم وتنفيذ

---

1 - توفيق، المديني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**، دمشق: إتحاد الكتاب العرب، 1997، ص1128.

2 - فضل الله، محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص 85.

3 - عليان، بوزيان، **مستقبل التعديلات الدستورية في مجال تفعيل القضاء الدستوري وفقاً للمعايير الدولية**، مداخلة في الملتقى الدولي: التعديلات الدستورية في الدول العربية على ضوء المتغيرات الراهنة، ، 18 - 19 ديسمبر 2012، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف - الجزائر ، ص، ص 23 - 24.

إستراتيجيات الإصلاح الإداري، وتمتلك القدرة اللازمة من أجل إتخاذ القرار الملائم لتحقيق الأهداف المسطرة

ضمن إستراتيجية الإصلاح، ويتطلب أن تتمتع هذه الهيئة بالتمثيل الكافي والمعبر عن مشاركة جميع قطاعات الإدارة والإطارات العلمية الوطنية، وتتطلب هذه الهيئة تنمية قدراتها الفنية

وتوفير الوسائل الضرورية لجمع وتحليل المعلومات لإتخاذ سياسات الإصلاح الإداري وتنفيذها، ولهذا تعتبر عملية إنشاء هيئة عليا للإصلاح الإداري ضرورة ملحة، نظرا للأمراض المكتبية والمشكلات الإدارية التي تتخبط فيها الإدارة التونسية، إذ تعمل هذه الهيئة على التخفيف من حدتها، وتوفير الظروف الملائمة والوسائل الضرورية لبناء إدارة فعالة وقادرة على تحقيق أهداف وطموحات الدولة والمجتمع. (1)

ويقتضي الإصلاح الإداري توفر الإرادة السياسية اللازمة، كما يتطلب أن يأخذ هذا الإصلاح بمنهج شامل يمس كل جوانب العملية الإدارية التي تتطلبه عمليات التغيير الكلي في النظام الإداري من النواحي المادية، الوظيفية، والسلوكية، ضمن البناء الشامل للمجتمع، ويظهر الجهاز الإداري وحدة متكاملة، فلا يمكن النظر إليه ومعالجته جزئياً، بل يجب أن يحدث الإصلاح في جميع جزئياته ووحداته، وهو ما يسمى بالإتجاه الكلي والشمولي في الإصلاح، الذي يأخذ بعين الإعتبار ضرورة تكامل إصلاح الجهاز الإداري ضمن منظور شامل يأخذ في إعتباره رفع قدرات الجهاز الإداري ككل، من أجل جعله أقدر على تحقيق أهداف التنمية الشاملة المطلوبة مع سائر الإصلاحات المجتمعية، على إعتبار أن النظام الإداري نظام مفتوح يتأثر بالعوامل البيئية ويتفاعل معها.(2)

وبالمقابل فإنه لا مجال للحديث عن إصلاح سياسي شامل ومتوازن دون أن تليه عملية الإصلاح الإداري الشامل، وبعبارة أدق إن نجاح عملية الإصلاح والتحديث السياسي تتوقف على مدى تحقيق التنمية الإدارية القائمة على خطة إستراتيجية تنموية محددة الأهداف، ودقيقة التصور مدعمة بمبدأ الإدارة الشعبية للقضاء على الإغتراب السياسي والإداري، والتقليص من سيطرة البيروقراطيين، هذه الفئة التي تعرف بعرقلتها لكل مجهود تنموي سياسي شامل قد يهدد أو يقلص من مراكزها ومصالحها السياسية والإقتصادية والإدارية والإجتماعية.(3)

---

1 - بومدين، طاشمة، **إستراتيجية التنمية السياسية: دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة يوسف بن خدة -الجزائر، 2010، ص 286.

2 - فيصل بن معيض آل شمّير، إستراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز الأمن الوطني، أطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - المملكة العربية السعودية، 2007، ص 60.

3 - بومدين، طاشمة، **إستراتيجية التنمية السياسية: دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر**، مرجع سابق، ص 286.

5 – تنظيم مؤسسات المجتمع المدني: يتطلب الإصلاح السياسي الشامل إعطاء دفع قوي لمؤسسات المجتمع المدني بإعتبارها شريكاً أساسياً في الحكم، كما أنه يعتبر حلقة وصل بين

النظام الحاكم والشعب، فهو الكفيل بتجميع مصالح المواطنين والتعبير عليها ضمن قنوات رسمية وبطرق قانونية تضمن الإستجابة لهذه المطالب، وهذا يتطلب الفصل بين أجهزة الدولة والمجتمع المدني والذي يمكن تسميته بالإنفصال الخارجي، بما يعني ذلك استقلالية الدولة تجاه المصالح الخاصة والطبقات والحياة الاقتصادية ومن أهم هذه المؤسسات يمكن التركيز على الأحزاب السياسية، والجمعيات، وقطاع الإعلام:

أ – **الأحزاب السياسية:** وهذا يقتضي إطلاق حريات تشكيل الأحزاب السياسية في إطار الدستور والقانون، بما يضمن لجميع التيارات الفكرية والقوى السياسية المدنية أن تعرض برامجها وتدخل تنافساً حراً شريفاً على الحكم بشكل متكافئ.

فالأحزاب السياسية بقدر ما تشارك في السلطة بقدر ما تضمن الإستقرار السياسي، خاصة عندما يكون الحزب السياسي يمثل تيار فكري معين، أو أقلية معينة، فمن خلال منح الرخصة لهذه الفئات لتشكيل حزب سياسي يشارك في السلطة بقدر ما يمنحه له ناخبيه، قد توفرت قناة رسمية يتمكن النظام من خلالها أن يستوعب مشاركة ومطالب هذه الجماعات في مثل هذه الأحزاب، كما أنه قد تمنح مقاعد معينة في البرلمان ومناصب رسميه محددة لمثل هذه الأقليات حتى لو لم تتمكن من خلال الأصوات الإنتخابية الحصول عليها، وهذا يدخل في إطار التوزيع العادل للقيم الذي من شأنه تشعر الجماعة أنها ممثلة في الجهاز الكلي للدولة، والذي بدوره يبعد إحتمالات التمرد. (1)

بـ - الجمعيات والنقابات المهنية: إطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني، وذلك بتعديل القوانين المقيدة لحرية تكوين الجمعيات والنقابات والاتحادات التطوعية، مهما كان طابعها السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الاقتصادي، ويصحب ذلك ضبط مشكلات التمويل الأجنبي، بالوسائل القانونية الصارمة التي من شأنها أن تحد من هذه الظاهرة، ولاشك أن تعديل الأطر القانونية المنظمة للمجتمع المدني في مقدمة القضايا المرتبطة بالتطور الديموقراطي للمجتمع وتفعيل سبل المشاركة في مظاهر الحياة السياسية،(2) والتخلص من

---

1 - فاطمة، بدروني، مرجع سابق، ص 392.

2 - أحمد إبراهيم الورتي، مرجع سابق، ص 314.

الإحساس بالاغتراب والتهميش الذي وصل إليه الشعب لافتقاده فرص المشاركة الفعالة المؤثرة على حياته ومستقبله، وأخيراً ضمان الإسهام الفعال للمجتمع المدني في مواجهة المشكلات التي تتطلب روح العمل الجماعي وأشكال الجهد التطوعي.

جـ - وسائل الإعلام: وهذا يتطلب تحرير الصحافة ووسائر سائل الإعلام بمختلف أنواعها من التأثيرات والهيمنة الحكومية، ذلك لأن هذا التحرير دعامة قوية من دعائم النظام

الديموقراطي، والتجسيد الواضح لحرية التعبير، والدعامة القوية للشفافية، ويكون ذلك بتطوير القوانين المنظمة لإصدار الصحف وإنشاء الإذاعات والقنوات التليفزيونية، كي تعتمد على الاستقلال في الملكية والإدارة، والشفافية في التمويل،والحق في الإشهار، وتحقق قدرة الإعلاميين على تنظيم مهنتهم وممارستها دون تدخل السلطة. (1)

6 – حرية التعبير: إن عملية التحول الديمقراطي الحقيقي تتطلب إطلاق حرية التعبير بصفة جدية، حتى يتمكن المواطنون المشاركة بفعالية في الحياة السياسية، وكيف يمكن للمواطنين أن يبدوا أراءهم وأن يستميلوا بعضهم البعض ونوابهم لتبني هذه الأراء ما لم يتمكنوا من التعبير عنها بحرية في شتى المجالات الخاصة في إدارة الحكم؟. وحرية التعبير لا تعني مجرد الحق في أن يسمعك الناس، بل معناها أيضاً أن لك الحق أن تسمع ما يقوله الناس، وحرية التعبير لازمة أيضاً لتحقيق فهم مستنير لتصرفات الحكومة وسياساتها، ولتحقيق الأهلية المدنية يحتاج المواطنون الفرص للتعبير عن أرائهم، والتعلم من بعضهم البعض، والدخول في المناقشة والقراءة وسماع أراء الخبراء والمرشحين السياسيين، لذا يمكن القول أنه بدون حرية التعبير سرعان ما يفقد المواطنون القدرة على التأثير على جدول أعمال قرارات الحكم، كما أن المواطنون الصامتون قد يمثلون أحسن الرعايا لحاكم شمولي، ولكنهم كارثة على الديمقراطية.(2)

وبناءا على كل ما سبق، يمكن القول أن جملة هذه المتطلبات ضرورية في عملية الإصلاح السياسي، صحيح أن كل نظام حكم جديد يواجه معضلة إنشاء مؤسسات جديدة التي تضع الخصائص الرئيسية للديمقراطية موضع التطبيق، كإنشاء مؤسستي التشريع والتنفيذ والنظام الإنتخابي والمؤسسة القضائية المستقلة ،ونظام المراجعة

---

1 - وثيقة الإسكندرية، مرجع سابق، ص 05.

2 - روبرت، دال، **المؤسسات السياسية التي تتطلبها الديمقراطية الموسعة**، (تر: علي رمضان أبو زعكوك)، مجلة المنتدى الليبي، العدد الثاني، صيف 2006، ص، ص 33 - 34.

القضائية، وسبل تحييد الجهاز الإداري والمؤسسات الأمنية والعسكرية وغير ذلك، ولكن هذا لا يعني وقف عجلة الإصلاح بل يجب أن تستمر حتى لو تطلب الأمر عقد من الزمن، وهذا حسب متطلبات البيئة الإجتماعية والإقتصادية لأفراد المجتمع.

كما أن بناء نظام حكم جديد ليس مجرد عملية نقل من الآخرين أو اختيار نظام من بين أنظمة الحكم المعروفة، فالعملية أعقد من هذا وهي تبدأ من الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع ذاته، ومن أوليات المرحلة التاريخية الراهنة له، وتمر بتجارب الدول الأخرى للإستفادة وأخذ العبر والدروس، وتنتهي باختيارات محددة من قبل الساسة والنخب، وهذه الاختيارات تقوم، في واقع الأمر، بمعالجة التحديات والإشكاليات حسب الأولويات التي تفرضها الأوضاع المختلفة لكل مجتمع، وترجمة مطالب الشعب إلى ترتيبات مؤسسية وأطر قانونية ودستورية وسياسية تشكل مجتمعة ملامح النظام السياسي المنشود.(1)

وتتطلب عملية البناء هذا، توفر الحد الأدنى من التوافق المجتمعي الرسمي والأهلي حول التحديات والإشكاليات، وحول أولويات المجتمع، وحول أنسب السبل لمعالجة تلك التحديات، فالنظام الديمقراطي بمبادئه ومؤسساته وآلياته وضماناته يعُد من الأمور ذات الأهمية في هذا المقام، فلا شك أن الشقاق المجتمعي والاختلاف الحاد بين رؤى القوى السياسية تعد من بين أهم العقبات أمام عملية بناء نظم الحكم الجديدة، وقد يقتضي هذا التوافق تأجيل حسم بعض القضايا الخلافية إلى مرحلة تاريخية لاحقة والتوافق المرحلي على الحد الأدنى الديمقراطي الذي يكفل بناء النظام الديمقراطي الجديد وإيجاد مجال عام منفتح يسمح للرأي والرأي الآخر، وبالتالي يسمح بحل القضايا الخلافية في جو من الحرية والإنفتاح، وهذا ما حدث في تجارب تحول ديمقراطي مختلفة،" فالبيض والسود" في جنوب أفريقيا لم يعالجا كل قضاياهم الخلافية قبل انتخابات 1994، كما أن البولنديين أجّلوا حسم قضية الهوية في الدستور لعدة سنوات، هذا بجانب أن الدساتير قابلة للتعديل والتطوير، ومن ثم يمكن تعديل وتطوير الأمور الخلافية في مرحلة تاريخية لاحقة. (2)

إن التنمية السياسية هي المشكلة الأولى التي لابد للدولة من تخطيها وهي في بداية الإصلاحات الشاملة، حتى تكون الخطوات بعد ذلك أكثر عمقا ونفعا وفاعلية، فعملية بناء النظم الجديدة ووضع الأطر الدستورية والقانونية

---

1 - بومدين، طاشمة، **الإصلاحات الدستورية ومشكلة إنتقال السلطة في الدول العربية**، مرجع سابق، ص 08.
2 - عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص 08.

يتوقف على إخلاص ومهارات وسلوك الفاعلين السياسيين من نخب وقوى سياسية وعلى نجاحهم أثناء عملية وضع الدستور، وبناء مؤسسات النظام السياسي الجديد في قراءة الواقع بشكل صحيح وفهم تجارب الآخرين وأخذ العبر منها ووضع آليات وضمانات ومحفزات

محددة تستجيب لمطالب الشعب وتضمن فعّالية مؤسسات الدولة وتمنع عودة الإستبداد والإقصاء، ويقتضي هذا الأمر تخلي النخب السياسية عن خلافات الماضي وهذا المرض لا تزال النخبة السياسية تعاني منه في الدولة التونسية، والتبصر إلى القادم والمخاطر المحدقة بالدولة، وترجمة جملة المشاريع الإصلاحية في كافة المجالات على أرض الواقع.

المبحث الثاني: متطلبات الإصلاح الإقتصادي

يراد بالإصلاح الإقتصادي إعادة النظر في السياسية الإقتصادية بإحداث تغييرات جدية وشاملة في السياسات الإقتصادية المتبعة، سوء في قطاع الإنتاج أو التمويل أو الجباية أو في توزيع الثروة، وكما يقتضي إعادة النظر في سياسات الخوصصة، ولا سيما فيما يتعلق بالثروات الطبيعية، الصحة، التعليم، تطبيق التأمين الصحي، وحماية أموال الضمان الإجتماعي، ثم إعادة تشجيعها وفقاً للضوابط القانونية التي تحقق المصلحة العامة، ويتطلب الإصلاح أيضا أن يشمل القطاع الصناعي، الخدماتي، الفلاحي، والنقدي هذا داخلياً. كما يشمل مجالات التعاون والإندماج في الإقتصاد الدولي خارجياً. (1)

إن التداخل بين عمليتي الإصلاح الإقتصادي والسياسي يجعل هذا الأخير لا يعطي نتائج عالية إذا لم يواكبه إصلاح إقتصادي وإجتماعي، ومن المعروف أن التخطيط السياسي يجهضه التخلف الإقتصادي والوضع الإجتماعي المتردي، وبالمقابل لا يمكن تحقيق الإصلاح الإقتصادي دون أن يسبقه الإصلاح السياسي، فظاهرة التنمية هي مشكلة سياسية في المقام الأول، حيث أن التنمية تخطيط، والتخطيط في أساسة إدارة سياسية، لذا يتطلب أن يسبق الإصلاح الإقتصادي إصلاح سياسي وإداري، كما يجب أن يتبع هذا بإصلاح إقتصادي وإجتماعي لتحقيق الإصلاح الشامل.(2) والإصلاح الإقتصادي يجب أن يكون فكراً وممارسة.

المطلب الأول: متطلبات الإصلاح الإقتصادي على المستوى الفكري

يتطلب الإصلاح الاقتصادي تركيزه على إصلاح الموضوع الإجتماعي من أساسه، أي من نوعيته وقدرته على

---

1 - أحمد، إبراهيم الورتي، مرجع سابق، ص 35.

2 - فضل الله، محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص 62.

إنتاج منظومة ذهنية فكرية معينة تؤثر إيجاباً في الإنتاج والاستهلاك، أي أن المنتجين والمستهلكين ليسوا كائنات إقتصادية أو فاعلين إقتصاديين فقط، بل إنّ المضاعفات الإجتماعية

والثقافية والنفسية والفلسفية والأخلاقية والدينية تفرض نفسها كحاضن أو رحم للحدث الاقتصادي، إن زمن الاقتصاد المكتفي بذاته قد وّلى لصالح ما بات يُعرف اليوم" بالاقتصاد الإنساني" الذي يُدخل كل العوامل الإنسانية في حقل الاقتصاد، والكل الإجتماعي هو ما يؤسّس للتقدم الاجتماعي، وأبعاده لا يمكن اختزالها في بعدٍ واحد، إذن لا يُعتبر النموذج الإقتصادي نسيج نفسه كبرهة زمنية، بينما هو جوهريا وعمليا، نتاج علاقات إجتماعية موضوعية معقدة.(1)

إن أي مبدأ إقتصادي لا يمكن أن يكون له أثره ومقدرته التامة على التأثير إلا في الظروف التي يتفق فيها مع تجربة إجتماعية معينة، فالخطة الإقتصادية التي توضع من قبل مختصين في المجال الإقتصادي يجب أن تراعي أولاً شرطاً أساسياً وهو الواقع الإجتماعي الذي يجب أن تبنى عليه هذه الخطة الإقتصادية. (2)

إن مفهوم التنمية، اليوم، يستقطب جميع الأنظمة السياسية ولكن تبعا للسياسات المسيطرة، أي للتصورات والرؤى والأفكار السائدة وهي عناصر إرادية ذاتية، جعلت من هذه السياسات محل فشل، نظراً للإعتماد التام على الحلول الآنية التي لا تأخذ في عين الإعتبار العنصر الإنساني المحلي وكيفية تطويره وجعله خالق للثروة أي عنصر من عناصر الإنتاج، كما أن الإعتماد على الخطط التنموية المستوردة من الخارج جعلها تبوء بالفشل، وهذا يقتضي أن تكون فكرة " قوة التنمية " خاضعة لإرادة سياسية واجتماعية وثقافية معينة.

إذن فالنمو الاقتصادي هو - بالقوّة - في متناول جميع البلدان، إلا أنه يتطلب تحولات إجتماعية وسياسية وثقافية وإقتصادية ضرورية، فالإصلاح السياسي والمؤسسي، وتفكيك البنية التسلطية للدولة وإضفاء الطابع الديمقراطي، وتدعيم مؤسسات وهيئات المشاركة والرقابة، والإصلاح القانوني بسيادة القانون هو أساس كل تقدم إقتصادي المرتبط أساساً بالمجتمع والنظام والسلطة.(3)

كما أن أي مبدأ إقتصادي لايمكن أن يكون فاعلاً إلا إذا وجد في وضع لا يتعارض فيه مع عناصر المعادلة

---

1 - غسان، محمود إبراهيم، **الإصلاح الإقتصادي من منظور فكري**، جمعية العلوم الإقتصادية السورية، جامعة دمشق، فيفري 2008، ص 07.

2 - مالك بن نبي، **سلسلة مشكلات الحضارة: المسلم في عالم الإقتصاد**، ط3، دمشق: دار الفكر، 1987، ص 18.

3 - غسان، محمود إبراهيم، مرجع سابق، ص 08.

الشخصية السائدة في الوسط الذي يراد تطبيقه فيه، ولكي تؤتي النظريات الإقتصادية تأثيرها الإجتماعي ينبغي ألا تنحصر في مجال المكاتب الدراسية والبحوث العلمية، بصفتها علماً حكراً على بعض المتخصصين، بل يتطلب أن يطبق هذا العلم على التجارب الجماعية التي يقف فيها وعي كل فرد وإدراكه أمام المشاكل المادية معطية في ذلك لعلم التخصصين صلاحية التأثير في صناعة القرار. (1)

إن تحسين آلية عمل المؤسسات العامة أو خلق مؤسسات جديدة وجيدة لا يتأتى عن خلق الحوافز فقط، بل هو نتاج التربية والتعليم والتدريب، أي نتاج ما يُدعى برأس المال البشري، أي هناك مجموعة من المعارف الضرورية التي لا يمكن إكتسابها من الكتب والمصادر النظرية الأخرى، بل تنتج من التفاعل الداخلي والحيوي بين العامل أو الموظف وبين المؤسسة العامة، ولذلك بالضبط لا يمكن للقدرة المؤسساتية أن تنتقل عملياً من مجتمع إلى آخر عبر مجموعة إداريين لامعين يتم إستيرادهم من العالم المتقدم، ويبدو كأن المسألة سطحية وبسيطة.

من جهةٍ أخرى، لا يُعتبر الإصلاح الاقتصادي، عملية لها بداية ونهاية، بل إنه موقف من العالم ومناخ ورؤية وعملية جذرية تنبت من الداخل ومن الواقع ومن الإنسان لتشكل نظرة جديدة للواقع والفكر والموضوع، ولذلك يجب أن ترافق الإصلاح أو تسبقه إبتكارات وإبداعات وتطورات وتحولات، في مجالات الفكر والاقتصاد والمجتمع والسياسة والأخلاق تتغلب على الرؤية السائدة للفرد والإنسان والمجتمع والحياة، فالإصلاح يعني الإدراك الواعي لحياةٍ جديدة بأدوات معرفية جديدة، وهذا هو جوهر التحديث.(2)

إن الإصلاح الإقتصادي يتطلب إعادة تنظيم لعناصر موجودة وقائمة وربطها في صورةٍ جديدة، بشكل جذري، فمن المستحيل الإعتقاد أن الإصلاح الإقتصادي يمكن إستيراده من الخارج، وإذا حصل ذلك، فسيكون له أثر إجتماعي مفكك ومدمّر، كما هو الحال في كثير من الدول النامية، فالإصلاح ينبغي أن يكون وليد البيئة الإقتصادية والإجتماعية، ويتطلب وجود نخبة حاكمة تمتلك الشرعية والمصداقية لقيادة هذا الإصلاح، لأن الإصلاح لا يمكن تحقيقه بمجرد صدور مشروع تنموي، سواء من النخبة المثقفة أو من مكاتب الدراسات، ولجان البحوث العلمية، لأنه - يبقى - مرهوناً بجدية تنفيذه من قبل النخبة الحاكمة، منتصرةً في ذلك للقرار الوطني والإرادة السياسية على نهج قوة الدفع الذاتي. (3)

---

1 - مالك بن نبي، **المسلم في عالم الإقتصاد**، مرجع سابق، ص 18.

2 - غسان، محمود إبراهيم، مرجع سابق، ص 10.

3 -أحمد إبراهيم الورتي، مرجع سابق، ص 312.

إن الثقافة والإصلاح الاقتصادي يعنيان تفكير جديد تجاه الحياة وليس إعادة إنتاج للتفكير السائد، والعلاقة بين الإثنين تعتبر علاقة جدلية بامتياز، فالإصلاح الاقتصادي كجزءٍ من الفكر التنموي يجب أن يحظى بمقابل موضوعي في الواقع الاجتماعي - التاريخي، ممثلاً بمفاهيم مثل العقلانية والحرية والقانون والديمقراطية قبل أن يتشرنق في مفاهيم أحادية الطابع مثل :النمو والإنتاج والاستهلاك والربح والخسارة.

وعملياً يقتضي أن تسير النظرية الإقتصادية جنباً إلى جنب مع النظرية السياسية، لكي تحول المبدأ النظري إلى قانون للعمل والنشاط، فتضمه بذلك إلى دوافعه وإلى نسقه وأسلوبه، والطريقة الوحيدة التي يصبح بها المبدأ أو الفكرة جزءاً من التاريخ هي أن يتحول إلى عمل. (1)

إن عملية الإصلاح الاقتصادي يجب أن تتقاطع مع اتجاهين إثنين هما: اتجاه فكري وثقافي وسياسي وإجتماعي وحقوقي، واتجاه مادي محض هو: توّفر - تراكم - رأسمال. والاتجاه الأول الثقافي يبدو مغيّباً أو شبه مهمل مقارنة بالاتجاه الثاني في جميع الإصلاحات التي قادتها الدول المتخلفة، والتي أثبتت فشلها، ولهذا فأي إصلاح إقتصادي يتطلب أن ينطلق من الواقع الإجتماعي، وأن يسبقه إصلاح سياسي.

إن النظر إلى الإصلاح الاقتصادي من خلال المشكلات الإقتصادية الحالية فقط، يعني تغييب الرؤية التاريخية وإستبدالها بتحليل الراهن والمستجد في المجتمع، وذلك يعني عملياً عزل السلوك الاقتصادي عن رحمه الاجتماعي، مع ما في كل ذلك من قصور معرفي ونفسٍ براغماتيكي يزيدان من حدّة المشكلات أو يلطّفان من تأثيراتهما السلبية.(2)

فالإصلاح الإقتصادي يقتضي قبل كل شيء أن يكون ذاتياً مستقلاً بعيداً عن منح وقروض الدول والمؤسسات المالية المانحة، آخذاً بالمتطلبات الإجتماعية والثقافية التي تفرضها البيئة الداخلية والخارجية، متفاعلاً معها لإصدار نموذج تنموي محدد بفترة زمنية، بإمكانه أن يكون دافعاً لنمو القطاعات الأخرى. (3)

ومن جهةٍ أخرى؛ إذا كان الاقتصاد يبحث في القوانين الأساسية لحركة المجتمع، فإن هذه القوانين تعبّر عن

---

1 - مالك بن نبي، **المسلم في عالم الإقتصاد**، مرجع سابق، ص 19.

2 - غسان، محمود إبراهيم، مرجع سابق، ص 12.

3 - ضياء مجيد، المسوي، **الحداثة والهيمنة الإقتصادية ومعوقات التنمية**، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الإجتماعية، 2004.

عملية تاريخية شاملة لتحولات متنوعة وفي مجالات متعدّدة، وتتضمن حزمة كاملة من الأبعاد الاجتماعية،

أهمها:

البعد المعرفي والبعد الأخلاقي أو القيمي، والبعد السياسي والبعد الديني فضلاً عن البعد الاقتصادي، وإذا أهملت تلك الأبعاد المجتمعية فقد يؤدي ذلك إلى جملة إستلابات، وفي مقدمتها:الإستلاب الإقتصادي والإستلاب الإجتماعي والإستلاب الثقافي والإستلاب الفكري، هكذا يُفهم الإصلاح الاقتصادي على أنه حالة كيفية ونوعية أكثر منها حالة كمية تتجسد في تراكمات مادية اقتصادية، وبالتالي فهو عملية أو فاعلية تاريخية يجب أن تمّثلها قوى إجتماعية معبّرة عن المستقبل وتطلعات الحاضر.(1)

المطلب الثاني: متطلبات الإصلاح الإقتصادي على المستوى العملياتي

يتطلب هذا النوع من الإصلاح إتخاذ إجراءات عملية تكون نتيجة خطط إقتصادية مدروسة من طرف خبراء، عادة ما تكون ضمن مدة زمنية طويلة، والتي من شأنها التغيير الفعلي في الحياة الإقتصادية للبلد، والتي تتطلب الإجراءات التالية:

1- بما أن الدولة التونسية تفتقد للمعايير العالية التي تتطلبها الصناعات الحديثة، فأول ما ينبغي أن تهتم به هو: القطاع الفلاحي بمختلف فروعه، وخاصة الجانب الزراعي منه، فهذا القطاع مهم جداً للدولة في تخفيض فتورة الغذاء الذي تقتنيه الدولة بالعملة الصعبة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، نظراً لأن الأراضي التونسية الخصبة، والقابلة للإستغلال تقع في المناطق المهمشة والمحرومة التي بدورها تهدد الإستقرار السياسي، حيث سيكون هذا النوع من الإستثمار محل جذب للفئة العاطلة عن الشغل، وحافز لإعادة بعث شرايين الحياة في هذه المناطق الفقيرة، وبمثابة حاجز في وجه المشاكل الإجتماعية الناجمة عن العوز الإقتصادي والحرمان الإجتماعي، كما أن هذا القطاع سهْل الوُلوج لا يحتاج إلى خبرة عالية ويد عاملة متميزة، بالإضافة إلى كون منتجات هذا القطاع سهلة التسويق في الأسواق الدولية عكس المنتجات الصناعية التي تلقى منافسة واسعة.

2 - ضرورة التطوير المؤسسي لإنشاء إطار قانوني يلعب دورا مهما في عملية الإصلاح، وهذا يعني سيادة القانون والانضباط، وضمان حقوق الملكية الفكرية، والتي بدونها لن تسفر الإصلاحات الأخرى عن فوائد كبيرة.(2)

---

1 - غسان، محمود إبراهيم، مرجع سابق، ص 12.

2 - حازم، بدر الخطيب، أهمية الإستثمارات الأجنبية في التنمية الإقتصادية وإنعكاساتها على دعم المشاريع الصغيرة: حالة الأردن، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة الشلف - الجزائر، ص 117.

3 – ضرورة تغيير هيكل الإعتماد على التمويل الأجنبي من الإعتماد على القروض الأجنبية إلى الإعتماد على الإستثمار الأجنبي المباشر كمصدر رئيسي لتمويل التنمية الإقتصادية في البلاد، وذلك للمزايا التي يتمتع بها هذا النوع من الإستثمار لكونه أكثر إستقراراً ولا يعرض البلد لأزمات مالية مفاجئة ولا يترتب عليه أعباء ثابتة، ويصاحبه في نفس الوقت تدفق للتكنولوجيا والمعرفة العلمية والإدارية قياساً بالإستثمارات الأجنبية الأخرى. (1)

4 - النمو الاقتصادي يقتضي تحويل المجتمع وتنميته وفق منظور إجتماعي وسياسي معين، صحيح أن كل إقتصاد نامي يتعين عليه أن يستورد رأس المال والتكنولوجيا والخبرة الصناعية، كما أن أسواق التصدير يصعب إختراقها مع وجود مزايا يتمتع بها مصدرون أقوياء راسخون، وأسواق محمية في البلدان المتطورة، لكن هذا الإصلاح يتطلب إيجاد الآلية التي من خلالها تقوية إقتصاد البلد، ثم حمايته من الإختراق الإمبريالي، وبعده التفكير في التوسع في السوق الدولية. (2)

5- إن الحل لمشكلة التخلف يقتضي إعادة النظر في الرابطة بين الرأسمالية الدولية والاقتصاد المحلي التونسي عن طريق الانتصار السياسي لقيادة وطنية، تكرس جهودها لتنمية ذاتية مستقلة، وسيكون من شأن هذه النخبة الجديدة أن تكرس نفسها لتخليص الإقتصاد من الإحتكارات الأجنبية، والاستئصال الفوري للامتيازات الإقطاعية التي يستفيد منها شريحة ضيقة "القطاع الخاص التابع"، وتحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وإتباع طريق التنمية المعتمدة على الذات. (3)

6 – ضرورة إتباع السياسات الإقتصادية الوطنية الفاعلة، لتحقيق زيادة الناتج المحلي الإجمالي لما له من دور كبير في جذب رؤوس الأموال الأجنبية، ويمكن أن يتم ذلك عبر:

أ – توفير بنية إستثمارية ملائمة لتحقيق زيادة في حجم الإستثمار عن طريق تبني سياسة إستثمارية موجهة وتحسين جودة المنتجات الوطنية، وبهذا الصدد يجب العمل على تحقيق الإنسجام بين القطاع العام والخاص في وضع السياسة الإستثمارية الوطنية والإشراف على تنفيذها لما يضمن الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية.

بـ - تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية من خلال تقديم الدعم الفني والتمويلي لتمكينها من توسيع قاعدة الإنتاج وتحسين الجودة.

---

1 - حازم، بدر الخطيب، مرجع نفسه، ص 116.

2 - روبرت غيلين، **الإقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، (تر: مركز الخليج للأبحاث)، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 355.

3 - المرجع نفسه، ص 359.

جـ - العمل على زيادة الصادرات الوطنية من خلال تعزيز قدرة المنتجات الوطنية للمنافسة في الأسواق الدولية في مجال الجودة والسعر والعمل على ترويج الصادرات الوطنية.(1)

7 – إنشاء وحدات إستثمارية متخصصة في البلدان المجاورة وحتى الأجنبية، وتنظيم حملات ترويجية للمنتوجات ذات الجودة العالية، والميزة التنافسية، كما يقتضي العمل على تنويع هذه المنتوجات لضمان المنافسة في الأسواق الدولية.

8 – تبسيط كافة إجراءات العمل في الدوائر والمؤسسات الرسمية ذات العلاقة بالإستثمار الأجنبي المباشر، وضرورة تبني هذه الدوائر مفهوم الحكومة الإلكترونية بحيث يتم إستقبال طلبات المستثمرين الأجانب ودراستها ومن ثم الرد عليها.

9- بعث مؤسسة لتشجيع الإستثمار بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة للقيام بدور رئيسي لتعريف المستثمر الأجنبي بفرص الإستثمار المتاحة، والمساعدة في درايته بجدوى المشاريع لمعرفة العوائد والتكاليف المترتبة على الإستثمار فيها، وإنشاء قاعدة معلومات إستثمار مركزية فعالة تابعة للمؤسسة لتوفير المعلومات والبيانات التي يستفيد منها المستثمر الأجنبي والمحلي على حدٍ سواء.(2)

المبحث الثالث: متطلبات الإصلاح الإجتماعي والثقافي

المطلب الأول: متطلبات الإصلاح الإجتماعي

إن الإصلاح أو التغيير الإجتماعي بحاجة إلى فكر معين، كذلك فهو بحاجة إلى أسلوب في ممارسة الإصلاح، لذلك فإن هذا النوع من الإصلاح يختلف من بيئة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر بإختلاف البيئة الإجتماعية والتصور الفكري ومستوى التطور الإجتماعي.

والإصلاح الإجتماعي ينطلق من وجود فساد إجتماعي أو مشاكل إجتماعية، تقتضي تغييراً إلى الأفضل، ومن المشاكل الإجتماعية ما ينبت عن البناء الإجتماعي المشوه، وتشمل عادة عيوب الأسر والجماعات الصغيرة، ومنها المرض، الفقر الرذيلة، البطالة، الفساد السياسي. (3)

---

1 - حازم، بدر الخطيب، مرجع سابق، ص 116.

2 - حاكمي، بوحفص، مرجع سابق، ص 08.

3 - أحمد إبراهيم الورتي، مرجع سابق، ص 36.

فالإصلاح الإجتماعي يعرف بأنه "تغيير المجتمع نحو الأحسن والأفضل عن طريق التصدي لمشكلاته ومعوقاته الإنسانية والتحرر من سلبياته ووضع حد لمساوئه وشروره الإجتماعية والسلوكية والأخلاقية.

أو هو "حركة تحاول تخفيف آلام المجتمع الناتجة عن سوء قيام النسق الإجتماعي بوظيفته ككل، أو عدم قيام جزء من أجزائه بوظيفته خير مقام".(1)

إن الإصلاح الإجتماعي كما يعتقد علماء الإجتماع التطبيقي، لا يمكن أن يحدث بصورة عفوية أو عشوائية، وإنما يحدث بطريقة مدروسة ومخططة تأخذ بعين الإعتبار الوسائل الإجرائية للإصلاح وكذلك الخطط الغائية لتطوير المجتمع وتنميته.

وبناء على هذا فالإصلاح الإجتماعي يعني في جوهره تنمية الإنسان، فالإنسان هو الأساس وهو الهدف وهو الوسيلة في كل إصلاح، الذي يتطلب أن يجعله النواة المحورية في الوسائل والغايات، كما يجعل من تمكين الأفراد رجالاً ونساءً وأفراداً، منطلق أي إصلاح. (2)

وهذا يتطلب تمكين المواطنين في المجالات السياسية والإقتصادية، ودعم العمل الحر والمبادرة الخلاقة في مجال الإبداع والإبتكار، وتوفير المناخ المناسب لمجتمع المعرفة سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً، والعمل على إنتاج ونشر المعرفة وتطوير مناهج التعليم بالإضافة إلى نشر ثقافة التفاهم والتعايش بين الفئات والطوائف والشعوب المختلفة في المجتمع.

ويذهب **عبد الإله بلقزيز** أن قوام الدولة الحديثة هو تفاعل بين ثلاثة عوامل وهي: السياسة والمعرفة والإنتاج، وهذا حسبه يتطلب تنظيم نسقي بين هذه العوامل الثلاثة، فالسياسة تقوم على الإقتصاد، ويصنعها المجتمع المنتج، وقواه الإقتصادية والمالية الفاعلة والناظمة لحركة تطور العام للكيان الإجتماعي،(3) وهذا التطور يتطلب رقي العنصر البشري الذي ينبغي أن يستهدفه الإصلاح أولاً، فلا يمكن القيام بمنظومة إقتصادية بمجتمع متحلل أخلاقياً، أو يعوزه التحرر من المصادر التقليدية للتأثير، ومتخندق في المناهج الفكرية المغلقة الرافضة للتعايش المشترك أو حتى للوجود الإنساني.

---

1 - أحمد إبراهيم الورتي، مرجع سابق، ص 37.

2 - مصطفى حجازي، **الإنسان المهدور**، دار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2005، ص 21.

3 - عبد الإله، بلقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني، دار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2001، ص 96.

كما أن الإصلاح يتطلب أن ينطلق من قناعة الشعب بضرورة الإصلاح والتغيير، ويشعر بحالته السيئة، ورغبته في التحول إلى الأفضل، بعد ذلك تصبح المراحل الأخرى طبيعية

تنحوا إلى التطور، وقد تعترضها بعض التحديات والمصاعب، ولكنها حتمية الزوال، فالشعب أقوى من كل المعوقات إذا ما تحولت عزيمته إلى طاقة فاعلة تطلب الكرامة،(1) ويلزم قبل ذلك تنبيه حس الأمة – كما يقول المصلح **عبد الرحمان الكواكبي** – بآلام الإستبداد، ثم يلزم حملها على البحث في القواعد الأساسية المناسبة لها، بحيث يشغل ذلك أفكار كل طبقاتها، وهذه مهمة تقع على عاتق كل المثقفين والسياسيين في البلد في بعث عملية "التوعية"، فحسب **"الكواكبي"** الأمة التي لا يشعر كلها أو أكثرها بآلام الإستبداد لاتستحق الحياة،(2) ويقول الكواكبي أيضاً: " فإذا وجد في الأمة الميتة من تدفعه شهامته للأخذ بيدها والنهوض بها فعليه أولاً: أن يبث فيها الحياة وهي العلم، أي علمها بأن حياتها سيئة، وأنما بإمكان تبديلها بخير منها، فإذا هي علمت يبتدئ فيها الشعور بآلام الإستبداد، ثم يترقى هذا الشعور بطبعه من الآحاد إلى العشرات إلى، إلى ... حتى يشمل أكثر الأمة". (3)

ومن أهم ركائز الإصلاح الإجتماعي أيضاً، هو تحرير أفراد المجتمع من العصبيات التقليدية سواء " قبلية، عشائرية، أسرية، طائفية، وحتى جهوية"، (4) وجعل كل الأفراد يذوبون في الوطن، إي إحلال المرجعية الوطنية محل المرجعيات التقليدية الضيقة.

وهذا يتطلب أن يتضمن الإصلاح الإجتماعي سلسلة من الإجراءات اللازمة كتحقيق العدالة الإجتماعية ومكافحة الجريمة بجميع أشكالها ومعالجة أسبابها، وسن القوانين والتشريعات اللازمة وتفعيل القائم منها لتعزيز وحماية مكتسبات الطبقة العامة وضمان حقوقها الإجتماعية والصحية وحماية الأمومة والطفولة ومختلف الفئات في المجتمع. وكذلك العمل من أجل تحقيق الإستقرار الإجتماعي مما يتطلب صياغة سياسات فاعلة لضمان توزيع الثروة وعوائد الإنتاج في كل مجالاته بصورة عادلة.

---

1 - أحمد إبراهيم الورتي، مرجع سابق، ص 371.
2 - عبد الرحمان الكواكبي، مرجع سابق، ص 180.
3 - المرجع نفسه، 179.
4 - مصطفى حجازي، **الإنسان المهدور**، مرجع سابق، ص 25.

المطلب الثاني: متطلبات الإصلاح الثقافي

يشمل الإصلاح الثقافي بالمفهوم العام، العلوم والأداب والفنون ومؤسساتهما، وذلك بإصلاح المؤسسات الثقافية وتفعيلها، وترسيخ أسس التفكير العقلاني والعلمي وتشجيع

مؤسسات البحث العلمي والنهوض بها وتوفير التمويل اللازم لها، وتوسيع فرص التعليم وخفض نسبة الأمية وتحرير ثقافة الشعب وتطويرها.(1)

إضافة إلى تشجيع التفاعل الثقافي في العالم، بما يؤكد ثقافة التنوع البشري، وتجديد الخطاب الديني والخطاب الثقافي عموماً، وتأكيد العلم كوسيلة للتغيير الإيجابي، والحفاظ على اللغة والخصائص القومية والحضارية والمفاهيم الثقافية للمجتمع.

ويرتبط الإصلاح الثقافي بمجالات وأنواع الإصلاح الأخرى ويتفرع إلى عدة ميادين مهمة، منها إصلاح التعليم وربطه بالتطور التكنواوجي، وصناعة الكوادر البشرية التي تسهم في التنمية وتحقيق الإستقرار، فالثقافة هي حياة المجتمع التي بدونها يصبح مجتمعاً ميتاً. (2)

إن نسق القيم النهضوي لابد من أن يكون في الآن نفسه معبراً عن الشخصية العربية – الإسلامية، متمسكاً بالقيم الكبيرة فيها، المستمدة من التراكم الإجتماعي والثقافي والديني ومنها "قيم التمسك بالعائلة، أخلاق المروؤة، الصدق، الإيثار على النفس، والتراكم والتوادد، التضامن، الإنصاف، والعدل"، ومنفتحاً على
العصر منتهلاً منه أرقى ما في قيمه، ومتمسكاً بها، ومستدمجاً إياها في منظومته، ومنها قيم "الحرية، الإختلاف، المسؤولية، الإستقلال الذاتي للشخصية، الإنتاج".

فتثوير فعل النهوض الحضاري هو في العمق تكريس للقيم المتعالية التي تمثل أفقاً رحباً يحرك تاريخ الوعي والفعل البشريين، وترسيخ لإنسانية الكائن الإنساني وكرامته بوصفه كائناً واعياً وحراً وأخلاقياً وفاعلاً تنغرس فيه قيم الحرية والعدالة ساعياً إلى الإنعتاق من الجبر الفكري والسياسي.(3)

---

1 - أحمد إبراهيم الورتي، مرجع سابق، ص 39.

2 - مالك بن نبي، **مشكلات الثقافة**، (تر: عبد الصبور شاهين)، ط3، دمشق: دار الفكر، 1984.ص 50.

3 - سليمان، بونعمان، **التجربة اليابانية: دراسة في أسس النموذج النهضوي**، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012، ص 195.

ولكي تُنظم العناصر الثقافية في وحدة عضوية ينبغي وضع خطة تربوية صالحة لتحقيق هذه الوحدة،(1) إنطلاقاً من كون النهضة وعي بالذات، من خلال إدراك الشخصية الحضارية ومقوماتها لذاتها، والعمل على تعميق الإحساس بالهوية دون الوقوع في محاذير الإنغلاق، فلا نهضة للإنسان خارج وعيه بذاته، ولا نهضة له دون تحرره من عاتق الإستبداد، بوصفه قيداً مستحكماً في حركة النهضة والتحرر.

تحتاج حركة التجديد الحضاري إلى الوعي السنني المقاصدي التكاملي المجدد، حتى ينتشر ويرسخ المنظومة الفكرية والثقافية والإجتماعية للأمة، ويعرف طريقه إلى الحياة الروحية والأخلاقية والسلوكية والعملية في نسيج المجتمع ومؤسسات الدولة، ليصبغ أداؤها بالأصالة والفعالية والإطرادية والنموذجية المطلوبة، وهذا يتطلب حركة
فكرية إبداعية تولده وتؤسسه على مكث، وإلى حركة تربوية شاملة تتشربه وتتمثله تدريجياً، يقف وراءها عقل إجتهادي إبداعي وإرادة رسالية تعطي عملية البناء حقها من التركيز والتراكمية المتكاملة، وتقيها من السياسات الإستعجالية والمظهرية والجزئية والإستئنافية والإنتهازية التي هيمنت على كثير من جهود ومبادرات حركة النهوض الحضاري في الدول الإسلامية عموماً والدولة التونسية خصوصاً. (2)

فمشكلة الثقافة حسب **مالك بن نبي** من الوجهة التربوية هي في جوهرها مشكلة توجيه الأفكار(3)، وبما أنه قد برزت في العشريتين الأخرويتين، ظاهرة جديدة على العالم الإسلامي، وهي القتل بإسم الدين الإسلامي والتغطي بلحافه عن طريق التأويل للنصوص القرآنية والأحاديث النبوية، وأقوال السلف، وبهذا أنشأت فكراً جنونياً قائم على إباحة دم الآخرين لتبرير الوجود الذاتي وللوصول إلى حلم الخلافة الضائع، وقد زادت قوة هذه الجماعات بعد التغيرات التي حصلت في المنطقة، والمدخل الثقافي لمعاجة هذه الأزمة يقتضي إعادة صياغة المشروع التربوي التعليمي، وإستكمال تكوين عقلية المثقف العربي المسلم في كافة ميادين المعرفة، حتى تتوحد في منظومة تكوين المثقف المسلم، النفسي والمعرفي، مع أطراف مصادر المعرفة الإنسانية، في الوحي والعقل والطبائع والوقائع، ولا تنفصم وتتنافر بسبب الجهل بالدين أو العجز في العلم أو القصور في منطق الفهم، دون التخلي

---

1 - مالك بن نبي، **مشكلات الثقافة**، مرجع سابق، ص 62.
2 - سليمان، بونعمان، مرجع سابق، ص 195.
3 - مالك بن نبي، **مشكلات الثقافة**، مرجع سابق، ص 67.

على عنصر العقاب الفعال*، ومن المهم في هذا الإصلاح التربوي التعليمي أن يستهدف المواطن المسلم منذ الطفولة المبكرة، أي إنشاء أنظمة فكرية وقائية لفتاوى وأفكار معلبة مستوردة هدفها زعزعة البناء السياسي وتمزيق النسيج الاجتماعي للدولة.

كما أن بروز ظاهرة الإنتحار لدى شباب الأمة الإسلامية عن طريق حرق أجسادها الناتج بدوره عن اليأس، والعمل على تجييشها من طرف وسائل الإعلام المحلية والخارجية التي

تخترق الفكر الحضاري لشباب الأمة وكأن الإقبال على مثل هذه الأعمال بمثابة المحرر من القبضة الإستبدادية التي يعيشها المواطن، وكذا توزيع صكوك الشهادة لهؤلاء المنتحرين ويُظهرون للآخرين أنهم دخلوا التاريخ من بابه الواسع، فهذا كله زاد من حدة هذا السلوك غير الحضاري، والذي يتطلب جهوداً عاجلة، على الأقل من المؤسسة الدينية، التي بدورها تخلق الأمل، وتشعر أفراد الأمة بمخاطر هذه الأعمال في الآخرة، عن طريق إستحضار الآيات القرآنية والأحاديث النبوية .

إلا أن هذا كله يتطلب أن يكون أولاً وقبل كل شيء ضمن المناهج التربوية، التي تتطلب إعادة الإصلاح، فالإصلاح المنهجي التربوي شرط أساسي لتصحيح مسار الأمة ونجاح مشروعها الإصلاحي، ويقتضي أن يبدأ هذا المشروع بالإصلاح دون إهمال أو تقصير في وجوه العمل والبذل والإصلاح الأخرى، وأن يعمل هذا المشروع بجد وشجاعة على تصحيح المدخلات الثقافية وأساليب البناء النفسي لأبناء المجتمع.

وأخيرا يمكن القول, أن أي إصلاح تقوم بها الدولة ينبغي أن يراعي ثلاثة أبعاد رئيسية، وهي: البعد الإجتماعي، والبعد الإقتصادي، والبعد الحضاري، فكل الإصلاحات يقتضي أن تنطلق من البيئة التي تجري فيها عملية الإصلاح، وتراعي في الوقت نفسه هذه الأبعاد التي تعتبر بمثابة الروح في جسم الدولة، وحتى الإصلاحات السياسية يقتضي أن تكون بمثابة الحصن المنيع لهذه الأبعاد الضرورية في بناء الدولة، ومن جهة أخرى تتطلب عملية الإصلاح أن تكون ضمن إستراتيجية شاملة، فلا يمكن تصور نجاح جانب معين من هذه الإصلاحات بمفرده دون إصلاح الجوانب الأخرى، وهذا لكي تعمل في وحدة متكاملة ومتناسقة تهدف إلى رقي المجتمع وإزدهاره.

---

*يعتبر عنصر العقاب مهم جداً لمثل هذه الجماعات الذي أثبت نجاعته في الكثير من البلدان، ولكن هذا يقتضي ضرب الحديد وهو ساخن، قبل أن يتعشعش مثل هذا التفكير في النسيج الإجتماعي، وبالمقابل وضع مشروع تربوي على الأسس الإسلامية بعيد عن المسخ الحضاري الناتج عن التغريب القصري المولد لهذا الفكر، حيث يُعد هذا المنهج بمثابه الحصن المنيع لمثل هذا الفكر، وقد طرح العديد من الباحثين برامج لإعادة تأهيل هذه الجماعات كبرامج المراجعات الفكرية عن طريق توفير أئمة لإلقاء الدروس عليهم وتبيان مواضع الخلل في تفكيرهم، إلا أن هذا قد أثبت فشله، لأنه إنطلاقاً من منطق تفكير هذه الجماعات، أن هذا الإمام الذي يريد إعادة تأهيلهم بالنسبة إليهم "كافر " فكيف يأخذون منه الأفكار التي يطرحها.

خـــــــــــــــــــاتـــــــــــــــــــمـــــــة

إستهدفت الدراسة أثر التحديث الإجتماعي، على الإستقرار السياسي في الأنظمة السياسية الشمولية، وذلك من خلال البحث في المتغيرات التي تفرزها العمليات التحديثية، على الجانب الإجتماعي والسياسي، وكذا مدى قدرة الأنظمة الشمولية في إستعابها لهذه المستجدات،

والقدرة على التكيف معها، واخترت الدولة التونسية كحالة للدراسة، محاولاً إبراز نقاط الضعف والخلل التي جعلت النظام السياسي في تونس يعيش حالات اللاإستقرار السياسي، والظروف التي عجلت بإنهياره، وفي ضوء أهداف الدراسة، وفروضها توصلت للنتائج التالية:

فبالنسبة للفصل الأول الذي تناول فرضية تنطلق من أن التحديث الإجتماعي يرفع من نسبة الوعي السياسي، وعدم التكيف مع المطالب الجماهيرية يعرض النظام لعدم الإستقرار السياسي، ومن خلال عرض هذا الفصل تبينت النتائج التالية:

1- إن التحديث الإجتماعي عملية ديناميكية لها تأثيرات بالغة الأهمية على النظام السوسيولوجي والسايكولوجي على أفراد المجتمع، مما ينتج عنه تحول جذري في البنية الثقافية التقليدية والذي ينتج عنه تحول في قيم الولاء ونمط الأسرة والحياة الإجتماعية.

2- إن التغيرات التي تطرأ على البناء الإجتماعي والنظم الإجتماعية التقليدية نتيجة التمدن والتعليم ووسائل الإعلام والتصنيع، تؤدي إلى حراك إجتماعي وسياسي، ينتج عنه مطالب عالية للمشاركة في الحياة السياسية وفي المطالبة بإعادة النظر في توزيع السلطة.

3- إن طبقة المثقفين أحد العوامل الإجتماعية المؤثرة في الأنظمة والإتجاهات السياسية، فهي تعمل على توسيع قاعدة المشاركة السياسية، كما تعمل على ظهور الأحزاب السياسية القومية في الغالب الأعم.

4- إن إتساع قاعدة التصنيع وإرتفاع مؤشر النمو الإقتصادي، ينتج عنه ظهور الحركات النقابية، والتي سيكون لها فيما بعد بأي شكل من الأشكال دور في الحياة السياسية، كما أن إرتفاع الدخل يؤدي إلى خلق ما يعرف بالطبقة الوسطى التي تطالب بحقها في المشاركة السياسية.

5- إن وسائل الإعلام الحديثة بمختلف أنواعها لها تأثير بالغ الأهمية على توجيه سلوك الأفراد والجماعات داخل المجتمع، كما أنها تعتبر من بين الوسائل الضرورية في تكوين الوعي الجماهيري وتقويض الأصول التقليدية للسلطة السياسية وإحداث تنمية سياسية في المجتمع.

6- نقص الفاعلية لدى المؤسسات السياسية في نظم الحكم التقليدية والناتجة عن الفساد السياسي، وعدم قدرة النظام على تجديد نفسه، وبالتالي عدم القدرة على التكيف مع إفرازات التحديث، تجعله يلجأ إلى العنف لمواجهة مطالب الجماهير، وبالتالي يُنزع عنه غطاء الشرعية الذي يعتبر الضروري والأساس لحالة الإستقرار السياسي.

ومن خلال هذا التحليل تبين صحة الفرضية الأولى، أي أنه فعلاً، التحديث الإجتماعي تتغير فيه القيم التقليدية وخاصة قيم الولاء، وينتج عنه حراك سياسي يقوض الأصول التقليدية

للسلطة السياسية، وينتج عنه حالة اللاإستقرار السياسي، وهذا عموماً موجود في كل المجتمعات التي وصلت إلى مراتب معينة من التحديث، إلا أنه في الدول العربية يمكن إستثناء الدول الخليجية، نظراً لمتغير "إرتفاع الدخل الفردي"، كما أن الإختلال الهيكلي في البنية الديموغرافية للمجتمعات الخليجية الناتجة عن العمالة الوافدة من مختلف القوميات حالت دون تشكيل قوى سياسية مؤثرة على طابع نظام الحكم فيها، بالإضافة إلى دور المؤسسة الدينية الفعالة جداً في الحد من مظاهر عدم الإستقرار السياسي.

أما الفصل الثاني الذي تناول فرضية مفادها أن: الأنظمة السياسية الشمولية توجه التحديث الإجتماعي وفقاً لنظرتها الخاصة، وضعف المؤسسات السياسية، وإنتشار الفساد يُضعف شرعيتها، ويُؤثر على إستقرارها السياسي. ومن خلال عرض هذا الفصل الذي كان كدراسة وصفية للدولة والمجتمع في تونس، تبينت النتائج التالية:

1- تعتبر العملية التحديثية التي قادتها النخبة السياسية الحاكمة في تونس تعكس نظرة النخبة الحاكمة في بناء الدولة، كما أنها خاضعة لقانون التطور غير المتكافئ، حيث رُكزت التنمية الإقتصادية في المناطق الساحلية، في حين بقيت المناطق الداخلية والجنوبية لتونس تعاني الفقر والحرمان ونقص معظم الخدمات الإجتماعية وهذا بدوره انعكس سلبا على الاستقرار السياسي.

2- الإنفتاح الإقتصادي الذي إنتهجته الدولة التونسية منذ بداية التسعينات، والمساعدات المالية التي تحصلت عليها تونس من الخارج مكنها من جلب إستثمارات مهمة للبلد، أعطتها بعد مرور فترة من الزمن دفعاً قوياً للنمو الإقتصادي وصل إلى حد 06%، الذي زاد من نمو الطبقة الوسطى في الشمال التونسي، وجلب الإستقرار لتونس بعض الوقت.

3- السياسة التعليمية التي إنتهجتها النخبة السياسية الحاكمة في تونس خلقت طبقة واسعة من بطالة حاملي الشهادات، والتي تركزت في معظمها في الداخل والجنوب التونسي أين تفتقر المنطقة للتنمية الإقتصادية، وبالتالي أصبحت مصدراً يهدد الإستقرار السياسي للبلد.

4- النظام السياسي في تونس يفتقد المعايير الحقيقية للمؤسسة السياسية الكفأة والفعالة، سواء تعلق الأمر بالمؤسسات السياسية الرسمية التي إستفحل فيها الفساد، أو مؤسسات المجتمع المدني التي بقيت في الغالب الأعم تابعة للنظام دون أي رقابة تذكر، كما أن وسائل الإعلام في تونس تعاني الإلجام التام والرقابة الشديدة مما جعل أغلبها تمارس الدعاية السذجة، والأخرى تدور في الإطار الذي رسمه لها النظام الحاكم.

5- التسلطية في الممارسة السياسية والقمع الموسع ضد أطراف المعارضة، والتزوير المعمم في الإنتخابات، وغلبة طابع الشعارات على الإنجازات، كلها عوامل ساهمت في دفع المواطن التونسي إلى الإنسحاب من السياسة، وبالتالي سحب الشرعية عن النخبة السياسية الحاكمة.

6- الإنتهاك الواسع لحقوق الإنسان من طرف قوات الأمن بتغطية سياسية من النظام الحاكم، وفشل سلطة القضاء في إنصاف المواطن التونسي، جعلت من الشعب يفقد الثقة في المؤسسات السياسية للدولة، وهذا ما زاد في إتساع الهوة بين المواطنين والنخبة الحاكمة، مما جعل هذه الأخيرة تفقد شرعية الحكم في نظر المواطنين التونسيين، و تحولت إلى الحكم بالقوة بدل الإقناع.

7- إن إنتكاسة التحول الديمقراطي في تونس كانت السبب المباشر في حالات عدم الإستقرار السياسي في البلد، مع بداية التسعينات، وقد تركت شرخاً عميقاً في البنيان السياسي التونسي قابل للإنفجار في أي وقت.

8- إن القضاء على مؤسسات المجتمع المدني وضع النظام الحاكم في مواجهة مباشرة مع الشعب الناقم عن طريقة حكم البلاد، ففقدان مؤسسات المجتمع المدني يعني فقدان حلقة الوصل بين الشعب والنظام الحاكم، أي يبقى النظام معزولاً عن الشعب لا يتمكن من المعرفة الحقيقية للحاجيات الأساسية للجماهير الشعبية، ففقدانها يعني فقدان آلية تجميع المصالح والتعبير عنها.

9- إن إخماد الحراك السياسي لا يعني إستقراراً سياسياً، وإنما ركود سياسي، قد ينفجر في أي وقتٍ سنحت فيه الفرصة لذلك، وبالتالي يصعب إحتواؤه، نتيجة لإرتفاع سقف المطالب السياسية التي لم يتعود النظام التعامل معها.

10- إن الإنتفاضة الشعبية في تونس، هي نتيجة لسلسلة من التراكمات المأساوية، التي خلفتها البرامج الإقتصادية والإجتماعية غير الناجعة عبر عقود من الزمن، كما أنها وجدت بيئة حاضنة لها في الشمال حيث تتمركز الطبقة الوسطي التي تعاني التهميش والإقصاء السياسي.

11- إن السياسيات التحديثية التي عملت النخبة الحاكمة على تنفيذها منذ الإستقلال، لم تثبت نجاعتها في الإنتفاضة الشعبية في الوسط والجنوب التونسي، فقد لعب الرابط القبلي دور مهم في الزيادة من إنتشار رقعة الإحتجاجات في المنطقة.

12- ضعف القدرة المؤسسية للنظام الحاكم في إحتواء مطالب المحتجين منذ البداية، جعلته يعتمد على القوة الأمنية للتصدي لهذه المطالب، وعدم الثقة المؤسسية، ودور وسائل الإعلام الحديثة داخلياً وخارجياً نفرت المنتفضين من الوعود التي أطلقها الرئيس التونسي في كل خطاباته، وكل الإجراءات الإجابية التي إتخذها النظام منذ بداية الأحداث في تونس.

ومن خلال عرض هذا الفصل تبين صحة الفرضية الثانية، جزئياً حيث أنه فعلاً العمليات التحديثية التي قادتها النخبة الحاكمة في تونس كانت فوقية تفتقر إلى الإجماع السياسي، وفقدان المؤسسات السياسية التي تمارس الدور الرقابي، وتحد من التجاوزات الصادرة من الأفراد أو مؤسسات أخرى على حدٍ سواء، فتح الباب واسعاً للفساد بمختلف أنواعه،الذي أربك فعالية

النظام، وبالتالي حدث إنحلال سياسي، وأصبح النظام عاجزاً عن القيام بوظائفه، وبالتالي فقد مبرر وجوده، مما نتج عن هذا زيادة السخط الجماهيري، التي تضاءلت في ظله شرعية النظام تدريجياً حتى وصلت إلى الحضيض، وبالتالي أصبح الوضع فعلاً مؤزماً، فالشرارة التي جعلت جذوتها المطالب الإجتماعية زادت لتلحقها المطالب السياسية وبالتالي إنهار أمامهما النظام الحاكم في مدة سبعة وعشرون يوما، رغم حكم دام إثنان وثلاثون سنة.

ولكن الحراك الذي إنطلق في تونس كان من منطقة الوسط والجنوب التونسيين، الذين لم تطلهما السياسات التحديثية بصفة جدية، حيث لم تتمكن هذه السياسات من تفكيك الروابط التقليدية العشائرية والأبوية، كما أن السببين المباشرين لإنطلاقة الإنتفاضة هما الفقر، والكرامة، وليست مطالب سياسية بالدرجة الأولى التي ألقت بظلالها فيما بعد على الأحداث، إلا أنه ضعف القدرة المؤسسية للنظام الحاكم في التعامل مع هذه الإنتفاضة لأسباب متعددة، جعلته يلجأ إلى العنف، كما أنه فشل في إدارة الورقة الإعلامية أمام المنتفضين، خاصة الأنترنت، رغم مرور التجربة الإيرانية الناجحة أمامه في صيف 2009.

أما الفصل الثالث الذي تناولت فيه "التحديات التي تواجه الدولة التونسية وسبل الإصلاح والتحديث"، وهو فصل خصصته لرصد أهم الرهانات التي تواجهها الدولة التونسية، خاصة في المرحلة الإنتقالية، والذي توصلت فيه إلى النتائج التالية:

1 - إن معضلة التوافق السياسية بين الفرقاء السياسيين في تونس، يجب أن تأخذ بجدية لتهيئ الأرضية اللازمة للخروج من المرحلة الإنتقالية المكلفة جداً.

2 - إن السياسة الأمنية الرخوة التي تنتهجها القيادة التونسية تعتبر خطيرة جداً على الأمن الأهلي التونسي، وحتى على العملية السياسية، حيث يمكن أن تدخل البلاد في دوامة من العنف بين قطبين أيديولوجيين متضادين، الذي بدوره ينعكس سلباً على الإستقرار السياسي والأمني في البلد.

3 - إن السياسة الإقتصادية التي تنتهجها الحكومة الحالية، ما هي إلا إستمرار للسياسة القديمة التي رسم ملامحها النظام السابق، والتي أغرقت الشعب التونسي في الديون الخارجية، ولا زالت تعمل النخبة الحالية على المزيد من الإستدانة من المؤسسات المالية الدولية التي بدورها ستأثر سلباً وبشكل مؤلم على مسار الإقتصاد التونسي، وعلى القرار السياسي التونسي، فمن الصعب جداً أن تتكلم بحرية مطلقة وأنت لا تستطع أن تدفع غذائك من حسابك الخاص.

ب- الإقتراحـــــــــــات:

من خلال الإطلاع على معظم المشاكل التي حالت دون تحقيق الإستقرار السياسي في الدولة التونسية، وكذا الأسباب والعوامل التي تقف خلف هذه الظاهرة المزمنة، يمكن أن أتقدم بجملة

من الإقترحات التي أراها مناسبةً، للدولة التونسية بصفة خاصة، والدول العربية بصفة عامة، وهي كالتالي:

1- العمل على القيام بإصلاح سياسي في جميع المجالات بإعتباره مفتاح النهوض والتقدم، والصانع للإستقرار السياسي، حيث يهيئ الأمة بكل إمكانياتها، ويشرك الشعب بكل أفراده وفئاته في أمور تتعلق بتسيير شؤون الدولة.

2- يقتضي الامر العمل على إرساء دستور توافق بين مختلف مكونات الشعب، ويتغير بتغير ضرورات الدولة لا بحاجيات الحكام، كما أنه يقتضي أن تنبثق السلطة السياسية بالتوافق لا إنتصاراً للحشد، فيمكن لشريحة معينة من المواطنين أن تسبب عائقاً لسيرورة العملية السياسية في البلاد.

3- العمل على أن يكون القضاء سلطة من السلطات الثلاث للدولة، وليس وظيفة من وظائفها، كما ينبغي أن يكون القضاة متحررين من أي تدخل أو إشراف من جهة أخرى، فهذه السلطة بقدر ما تحمي الحقوق والحريات للمواطنين، تحمي أيضاً مشروعية العمل السياسي الذي يحصن الإستقرار السياسي، والقاضي لا يمكن أن يؤدي رسالته في إعلاء المشروعية وسيادة القانون، إلا بالقدر الذي تكون عليه إستقلاليته.

4- تأصيل العلاقة بين الدين والسياسة تأصيلاً إجتماعياً بإعتباره أساس تماسك المجتمع، أي خلق بيئة سياسية تتجاوب والمتطلبات الدينية في المجتمع، والتعاطي مع الأقليات من خلال آليات مؤسسية تضمن لهم الحقوق، وتأكيد الذات، وهذا لمقاومة العنف والبحث عن المشترك، وبالمقابل لا ينبغي أن يلغي الدين السياسة كما لا تستبد السياسة بإسم الدين، كما يقتضي الأمر التخلي عن الإعتماد على فكرة العلمانية كآلية لتنظيم المجتمعات الإسلامية، لأنها ستفضي بالضرورة إلى مسخ الذات، وبالتالي تنتشر كل مظاهر الإستهتار والتفسخ الأخلاقي الذي ينعكس على تدمير الذات الإجتماعية، وكسر أوصال الفردانية بالوطنية.

5- إن المطلوب هو تأسيس التوازن بين القوى السياسية المتنافسة داخل المجتمع، وهذا لتحديد سقف الصراع وإبعاد فرضية العنف السياسي، ووضع حدود لإستعمال القوة الرسمية، أي دسترة حدود العنف المشروع، ووضع الإطار القانوني القادر على إمتصاص أسباب العنف، وجعل المرجعية الأخلاقية هي مصدر المشروعية التي تضبط الأداء السياسي.

6- ينبغي تحرير الإعلام، وفك الإرتباط بين المؤسسات الإعلامية وسلطة الدولة، وإعتبار الصحافة سلطة رابعة تابعة للمجتمع المدني لها الحق في الحصول على المعلومة، وتمارس دور الرقيب والمحاسب، وتعمل على مساندة السلطة القضائية في حراسة القوانين.

7- العمل على مقاومة كل أشكال الفساد بمختلف أنواعه، بإعتباره المدمر الأول لأركان الدولة، فأين ما يحل يدب معه الوهن في مؤسسات الدولة، وينحرف مُسيروها، ويتعطل أداؤها وفعاليتها، وتسود النقمة الشعبية عليها، لذا يقتضي العمل قانونياً للردع، وسياسياً للتنظيم، وإجتماعياً من خلال التربية على الإعتزاز بقيم تقديم الخدمة العامة، ونبذ الإنحراف عنها.

8- العمل على بناء مؤسسات إقتصادية وإدارية فعالة قادرة على الإستخراج والتوزيع الفعال، وكذا مؤسسات سياسية قوية تمتلك القدرة على الإستجابة الفورية والتكيف الناجع مع المستجدات بما يعني حضور الدولة في كل أقاليمها، فعدم القدرة على التكيف يعني الشلل في النظام والذي يليه الإضمحلال أو الإنهيار.

9- عدم التعالي على قيم المساءلة الإجتماعية لقرارات الحاكم، وكل الموظفين في مؤسسات الدولة، وخاصة الذين يديرون الأموال العمومية، وهذا يقتضي توفير آليات رسمية تجبر الهيآت الحكومية على تقديم المعلومات الكلية للمخولين بالمحاسبة، وفقاً لمنطق الشفافية والمساءلة.

10- العمل على تقوية الشرعية على مختلف جوانبها، سواء تعلق الأمر بشرعية الوجود، أو شرعية الأداء، وبما أن السلطة الشرعية هي دائماً ثمرة عمل مشترك، فالعمل المشترك لا يدوم إلا بإستمرارية التفاهم والتعاون والحوار بين الأفراد التي تتشكل منهم الجماعة السياسية، وأن أي ظهور لبذور الشقاق والتنازع كفيل بأن يفسد كل شيء، ويفقد السلطة شرعيتها، وبالتالي تسوود الفوضى واللاإستقرار.

11- التخلي عن فكرة أن رجال القانون والإدارة والثقافة والعلم مجرد أجراء يخدمون إستمرارية نظام الحكم، فلابد من تفكيك هذه العلاقة الهرمية والنزعة الضمنية، والتعامل مع الفعل الإبداعي وإستشارة المختصين والإستعانة برأي المفكرين في تسيير دفة الحكم.

12- العمل على بناء الأسس المعنوية والمادية المنتجة للجماعة في إطار "فكرة الدولة"، بإعتبارها المرجعية في الممارسة السياسية، وهذا من خلال تقوية مفاهيم المواطنة والأخلاق السياسية والحق والواجب والسلطة والحرية وغيرها، كما ينبغي العمل على إحترامها وعدم خرقها وتجاوزها، لكي لا تهدد بالزوال.

13- ينبغي التوجه لبناء المجتمع الإندماجي الذي يستوعب الجميع، لكي لا يتم السقوط في التمييز والفئوية، فغياب التكامل بين أفراد المجتمع يؤذن بفقدان التوازن بينهم وبالتالي اللجوء إلى العنف، مما يغذي الحاجة إلى الديكتاتور، بإعتباره الطرف الثالث الذي يعمل على فض النزاعات عن طريق إحتكاره لمصادر القوة.

14- العمل على تنمية النشاط الفلاحي في المناطق الداخلية المهمشة في البلاد، بالإضافة إلى توفير كافة الخدمات العمومية الضرورية لإستمرار العيش الكريم، كما يقتضي بعث نشاطات تجارية وصناعية في المناطق الداخلية، وكذا مشاريع التجديد الريفي، للقضاء على عوامل الطرد من الريف إلى المدينة، وتجنب مشاكل أحزمة البؤس التي تنعكس سلباً على الدولة سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً.

وفي الأخير يمكن أن نختم المذكرة بكلمة لـ "توماس جيفرسون" حيث يقول: ينبغي أن تتطور القوانين والمؤسسات مع تطور العقل البشري...فكلما ظهرت إكتشافات جديدة تكشفت حقائق جديدة للعيان، وتغيرت العادات وأنماط السلوك والآراء بتغير الأحوال والظروف. على المؤسسات أن تتقدم أيضاً وتجاري العصور، ... لكي لا يظل أفراد المجتمع المتحضر تحت حكم أسلافهم البرابرة".

الـــمـــــلاحـــ
ـــــــــــق

كرونولوجيا أحداث الإنتفاضة التونسية

- 17 ديسمبر 2010: محمد البوعزيزي البائع المتجول (26سنة) يحرق نفسه أمام مقر ولاية "**سيدي بوزيد**"، ويتوفى بمركز الحروق البليغة بـ"**بن عروس**" بالعاصمة يوم 04 جانفي2011.

- عشرات الباعة المتجولين والتجار والشبان في "**سيدي بوزيد**" يتجمهرون للتنديد بما لحق بالبوعزيزي، ويحتجون على وضعيتهم الإجتماعية، فتعمدت قوات الأمن إلى تفريقهم، وحصلت مواجهات بين الطرفين، أسفرت عن عديد من الجرحى والموقوفين.

- 22 ديسمبر 2010: إنتحار شاب آخر عن طريق تسلق عموداً كهربائياً ليتوفى بصعقة كهربائية، وتنطلق مظاهرات إحتجاجية في كل من "**المكناسي، ومنزل بوزيان**" تؤدي إلى حرق المعتمدية **بمنزل بوزيان** ومحاصرة مقر الحرس الوطني.

- 24 ديسمبر2010: تواصل المظاهرات وإتساعها إلى العديد من المدن في منطقة **سيدي بوزيد**. والشرطة تستخدم الرصاص في مواجهة المتظاهرين.

- 27ديسمبر2010: المظاهرات والإحتجاجات تمتد إلى العاصمة، وكثير من المدن التونسية الأخرى.

- 28ديسمبر2010: الرئيس "زين العابدين بن علي" يزور "البوعزيزي" في مركز الحروق البليغة، **ببن عروس** في العاصمة.

- في نفس اليوم يُلقي بن على خطاب للشعب التونسي، يندد فيه بالمظاهرات، ويتهجم على المحتجين ويعتبرهم أقلية من المتطرفين ومثيري الشغب.

- في نفس اليوم ردود فعل إحتجاجية على خطاب الرئيس **في القصرين وقابس وسوسة وقفصة**.

- 29ديسمبر2010: بن علي يجري تعديلاً وزارياً، يُقيل بمقتضاه وزير الإتصال أسامة رمضاني، ويغير وزراء التجارة والشؤون الدينية والشباب.

- 30ديسمبر2010: تغيير ولاة **سيدي بوزيد، جندوبة، وزغوان**.

- الأمن يفرق مظاهرات في **المنستير، السبيحة، والشابة**.

- قناة نسمة تبث ربورتاجات حول أحداث سيدي بوزيد، ولأول مرة يتحدث المواطنون عن الفساد دون نقد الرئيس بن علي وحاشيته.

-31ديسمبر2010: تحرك المحامين بدعوى من عمادتهم وتواصل قمع المظاهرات والتحركات في العاصمة وداخل البلاد.

- 03جانفي2011: مظاهرات ضد البطالة وغلاء المعيشة في مدينة **تالة**، ونشوب مواجهات عنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن، وحرق مقر التجمع الدستوري الديمقراطي.

- 06جانفي2011: إضراب المحامين في كل مدن الجمهورية إحتجاجاً على القمع البوليسي.

- 08جانفي2011: تاجر عمره (50سنة) ينتحر حرقاً في مدينة سيدي بوزيد.

- 08 - 09 تصاعد المواجهات بن المتظاهرين وقوات الأمن **في القصرين** و**الرقاب**، مما أسفر عن سقوط 20 قتيلاً حسب مصادر المعارضة.

- 10جانفي2011: شاب من حملة الشهادات العليا ينتحر في سيدي بوزيد.

- تواصل المواجهات بين المتظاهرين وقوات الأمن **بتالة والقصرين والرقاب**، والنقابة تتحدث عن 50 قتيلاً.

- الطلبة يتظاهرون تضامناً مع أهالي الضحايا، وقوات الأمن تحاصر المركب الجامعي **بالمنار** بالعاصمة.

- إندلاع مواجهات عنيفة في **"المنيهلة وحي التضامن"** المنطقتين الشعبيتين بضواحي العاصمة، تؤدي إلى إحراق متاجر وبنوك.

- بن علي يلقي خطاباً يندد فيه فيه بالعصابات الملثمة التي تقوم بأعمال إرهابية، وتحركها قوى خارجية والتي لا يمكن السكوت عنها، ويعلن غلق الجامعات مؤقتاً، ويعد بخلق 300ألف منصب شغل خلال سنتين.

- إندلاع مظاهرات في **بنزرت وقفصة** إثر الخطاب.

- 12جانفي2011:الوزير الأول "محمد الغنوشي" يعلن عن إقالة وزير الداخلية "رفيق الحاج قاسم"، وإطلاق سراح كل الموقوفين منذ بدئ الإحتجاجات.

- إندلاع مواجهات في **بنزرت وجبنيانة** وإنسحاب قوات الأمن، و**بنزرت** تشهد عملية نهب للمتاجر.

- إيقاف "حمه الهمامي" زعيم حزب العمال الشيوعي في منزله.

- 13جانفي2011: خطاب جديد لبن علي يعلن فيه عدم ترشحه لإنتخابات 2014، ويعطي أوامر بعدم إطلاق الرصاص، ويعد بحرية الإعلام وتخفيض أسعار المواد الأساسية، ويقر فيه بأنه "ضحية كذب" من طرف مستشاريه في تسييره للدولة، ويتوعد المسؤولين بالمحاسبة.

- 14جانفي2011: الجيش يتمركز في عدد من المناطق في العاصمة.

- وفاة مواطنين إثنين في "**قبلي**" ومواطن في "**تالة**" وشاب في تونس العاصمة.

- إضطرابات في "**الحمامات**" وإستهداف مركز أمن وأحد مقرات الحزب الحاكم وإقامات فاخرة تعود إلى أقارب بن علي.

- الساعة 15و15دقيقة: بن علي يعلن عن إقالة الحكومة وتنظيم إنتخابات برلمانية سابقة لأوانها.

- الساعة 16:00: إعلان حالة الطوارئ ومنع الجولان.

- الجيش يقر حماية المتظاهرين.

- بن علي يغادر إلى المملكة العربية السعودية على أمل العودة قريباً.

- الوزير الأول "محمد الغنوشي" يعلن توليه الرئاسة مؤقتاً بموجب الفصل 56 من الدستور.

- مظاهرات حاشدة لرفض إجراءات الغنوشي.

- 15جانفي2011: "فؤاد المبزغ" رئيس المجلس الشعبي الوطني، يتولى الرئاسة مؤقتاً وفقاً للفصل 57 من الدستور، إلى حين إجراء إنتخابات في ظرف 60 يوماً بما يغلق الباب نهائياً أمام عودة "بن علي".

- 15 - 16 جانفي 2011:ظهور العديدمن العصابات التي تطلق النار على المواطنين، والمواطنون يشكلون لجاناً لحماية الممتلكات العامة والخاصة.

- إضطرابات في السجون (**المهدية والمنستير**) وإدارة السجون تقرر إطلاق صراح المساجين بالكامل بعد وفاة حوالي 42 منهم حرقاً في سجن المنستير.

-16جانفي 2011: تشكيل حكومة مؤقتة.

- تشكيل ثلاثة لجان، واحدة للإصلاح السياسي، والثانية لتقصي الحقائق حول الفساد، والثالثة لإستقصاء التجاوزات قبل الأنتفاضة وبعدها.

- 19جانفي2011: حزب التجمع الدستوري الديمقراطي يعلن طرد "بن علي" من صفوفه إضافة إلى ستة من مستشاريه ومساعديه لدورهم في الأحداث الأخيرة.

- 23جانفي2011: وصول المعتصمين من المدن الداخلية للجمهورية الى ساحة الحكومة بالقصبة من أجل إسقاط التجمعيين من الحكومة المؤقتة (القصبة 1).

-25جانفي2011: وزير العدل يعلن عن إصدار بطاقة توقيف دولية ضد "بن علي".

- 27جانفي2011: الإعلان عن الحكومة الجديدة.

- 07 - 09فيفري2011: البرلمان بغرفتيه يحيل سلطته التشريعية إلى الرئيس المؤقت عن طريق المراسيم.

- 08 فيفري2011: وزير الدفاع يدعو الجيش وضباط الإحتياط.

- 11فيفري2011: إحداث المجلس الوطني لحماية الثورة (المحامون، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، الإتحاد العام التونسي للشغل، حركة النهضة، جبهة 14جانفي) الذي دعا إلىإنتخاب مجلس تأسيسي، وإلغاء كل المؤسسات الموروثة عن النظام السابق.

- 18فيفري2011: المرسوم عدد06 لسنة 2011، يحدث الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والإنتقال الديمقراطي.

- 19فيفري2011: صدور مرسوم العفو العام عن المساجين السياسيين.

- 27فيفري2011: إستقالة "محمد الغنوشي" وإقرار الدعوة لمجلس تأسيسي إستجابة لمظاهرة ضخمة نظمها المجلس الوطني لحماية الثورة.

- إستقالة خمسة وزراء مع "محمد الغنوشي" وتعين الباجي قايد السبسي وزيراً أولاً.

- 03 مارس 2011: الإعلان عن الإنتخابات يوم 24جويلية 2011.

- 07مارس2011: وزير الداخلية يعلن عن حل البوليس السياسي.

- 09 مارس 2011: القضاء يحل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي.

- 29 مارس 2011: نشر مرسوم مؤرخ في 25مارس 2011، يصادر بموجبه أملاك 114شخصاً من المرتبطين بالرئيس السابق.

- 11 أفريل 2011: الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والإنتقال الديمقراطي، تتبنى مرسوم إنتخابات تمنع بموجبه التجمعيين من الترشح.

- 17 ماي 2011: إنتخاب أعضاء الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات المحدثة بموجب المرسوم عدد27.

- 23 أكتوبر 2011: إجراء إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي، بمشاركة التونسيين من الداخل والخارج.

- 14 نوفمبر2011: الإعلان عن النتائج النهائية للإنتخابات.

- 22 نوفمبر 2011: إنعقاد المجلس التأسيسي وإنتخاب رئيسه ومكتبه.

- 12 ديسمبر 2011: إنتخاب رئيس جمهورية مؤقت (المنصف المرزوقي).

- 23 ديسمبر2011: المجلس يمنح الثقة لحكومة حمادي جبالي الأمين العام لحركة النهضة،

- 06 فيفري 2013: إغتيال الناشط السياسي في الجبهة الشعبية "شكري بلعيد".

-20 فيفري 2023: إستقالة رئيس الحكومة "حمادي جبالي" على خلفية فشله في تشكيل حكومة تكنوقراط.

- 08 مارس 2013: الإعلان عن رابع حكومة برئاسة "علي العريض" عضو حركة النهضة.

النمو الإقتصادي في القطاعات الحيوية للإقتصاد التونسي قبل الإنتفاضة التونسية

النمو بالأسعار الجارية	2007	2008	2009	2010
جملة الإستثمارات	%11.2	%13.1	%9.3	%8.3
الفلاحة والصيد البحري	%0.8	%0.2	%5.9	%05.9

الصناعة المعملية	%9.8	%19	%4.5-	%09.5
• صناعة مواد البناء والخزف والبلور	%07-	%93.4	%16.3-	%20
• الصناعة الميكانيكية والكهربائية	%26.7	%11.6	%2.5-	%04.8
• الصناعة الكميائية	%15	%46.7	%11.1	%33.3
• صناعة النسيج والملابس والجلد	%6.4	%0.3-	%18.2-	%06.7-
الصناعة غير المعملية	%38.1	%28.5	%08.1	%01.7
• المناجم	%21	%0.5	%40.1	%22.3
• المحروقات	%63	%37	%09.9-	%11.5-
الخدمات	%4.4	%4.7	%13.4	%12
• المواصلات	%7.7	%5.7	%08.1	%12.5
• النزل والمطاعم والمقاهي	%6.3	%00.5	%07.8	%18.4

المصدر: الميزان الإقتصادي لسنة 2011، مشروع أكتوبر 2010.

التنمية البشرية في تونس

مؤشر التنمية البشرية	2009	2010
مؤمل الحياة عند الولادة	3.74سنة	74.6 سنة
نسبة الأمية	%19.4	%18

معدل دخل الفرد السنوي	5641 دولار	6032 دولار
مؤشر التنمية البشرية	0.780	0.784

المصدر: الميزان الإقتصادي لسنة 2011، مشروع أكتوبر 2010.

التوازنات المالية في تونس

التوازنات المالية	2002	2009	2010
تطور الموارد الجبائية	%19.2	%31	%7
الضغط الجبائي	%20.5	%19.9	% 19.7

تطور الموارد غير الجبائية	%22.9	%12.7-	% 2.7-
تطور نفقات التصرف	%17.2	%1.1	% 7.4
تطور نفقات التنمية	%08.2	%36.3	% 3.7-
نسبة عجز ميزانية الدولة من الناتج	%1	%3	%2.6
نسبة الدين العمومي من الناتج	%43.3	%42.9	% 39.7
نسبة العجز الجاري من الناتج	%3.8	%2.7	%4.7

المصدر: الميزان الإقتصادي لسنة 2011، مشروع أكتوبر 2010.

نتائج الإنتخابات التونسية

أعلنت اللجنة العليا المستقلة لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس عن فوز حزب النهضة، الذي بدأ في وقت سابق مشاورات مع أحزاب أخرى لتشكيل حكومة وحدة وطنية

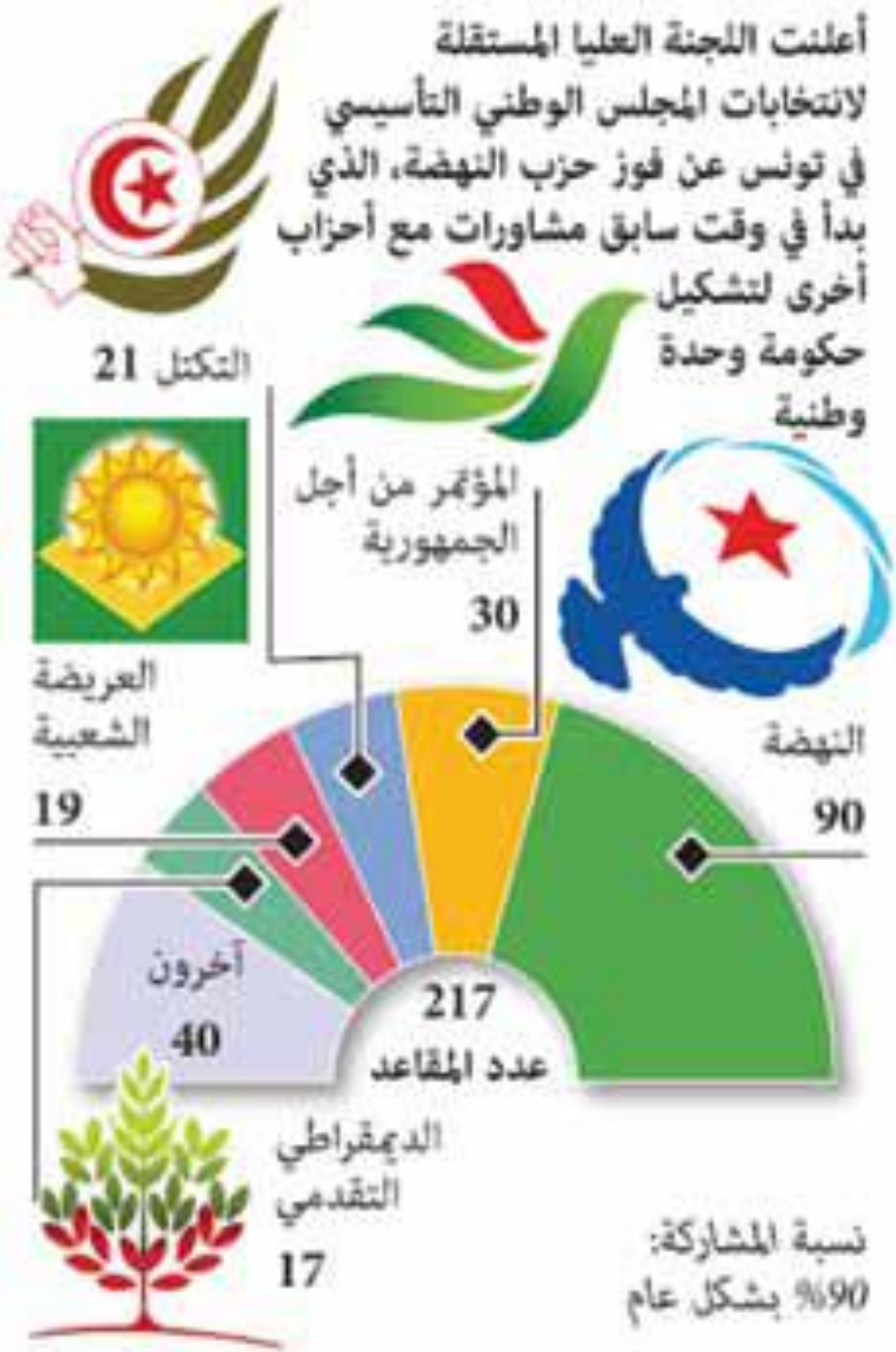

نسبة المشاركة: 90% بشكل عام

© GRAPHIC NEWS

المصدر: Tunisia-live.net

معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مصر	3.2	4.1	4.5	6.8	7.1	7.2	4.7	5.2	1.8
ليبيا	13	4.4	9.9	5.9	6.6	3.8	2.1	2.9	-41.8
تونس	5.5	6	4	5.7	6.3	4.5	3.1	3	-1.8

المصدر: البنك الدولي، والبنك المركزي المصري، ومصرف ليبيا المركزي، والمعهد الوطني للإحصاءات بتونس

معدل التضخم السنوي

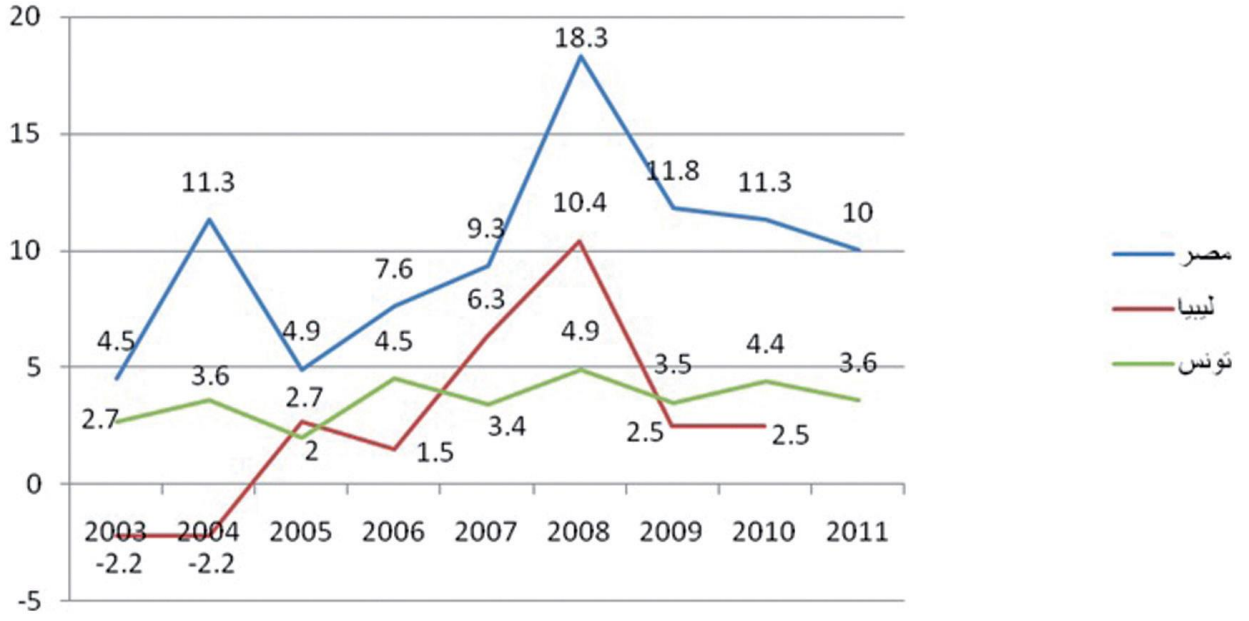

تونس : الإقراض حسب الحجم (مليون دولار أمريكي)

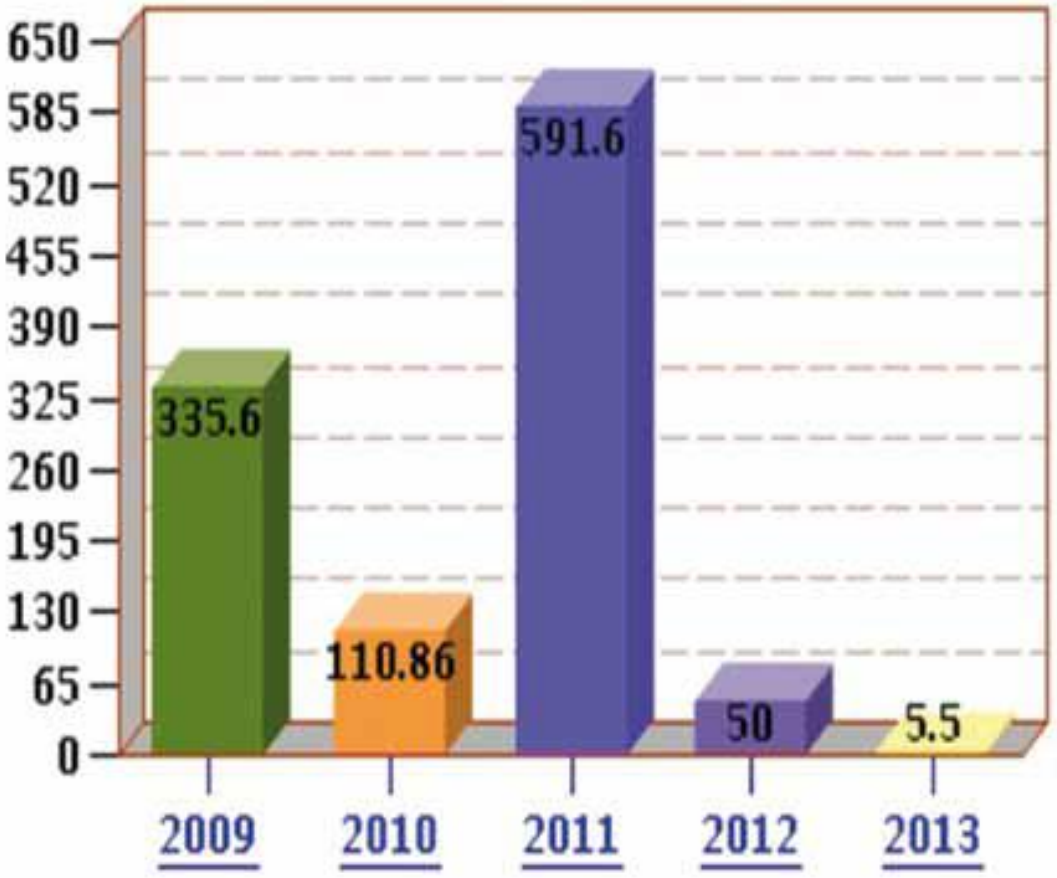

قـــــــائـــــــمـــة المـــراجـــــــع

المراجع باللغة العربية

1- الكواكبي، عبد الرحمان، **طبائع الإستبداد ومصارع الإستعباد**، تقديم: (أسعد السمحراني)، ط2، بيروت: 2003.

2- أ.س، كوهان، **مقدمة في نظريات الثورة**، (تر: فاروق عبد القادر)، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979.

3- إبراهيم، سعد الدين، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

4- أبو زكريا، يحيى، **تونس من الثعالبي إلى الغنوشي**، بيروت: دار ناشري، 2003.

- أبو سليمان، عبد الحميد أحمد، **العنف وإدارة الصراع السياسي في الفكر الإسلامي**، القاهرة: دار السلام، 2002.

5- أحمد خليل، خليل، **المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع**، بيروت: دار الحداثة، 1984.

6- أحمد رشوان، حسين عبد الحميد، **التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في البلدان النامية** ، الاسكندرية: دار الأزاريطة، 1997.

7- أرندت، حنة، **في العنف**، (تر: ابراهيم العريس)، بيروت: دار الساقي،1992.

8- أرندة، حنة، **في الثورة**، (تر: عطا عبد الوهاب)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

9- الحداد، محمد وآخرون، **من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام السياسي في تونس**، دبي: مركز المسبار للبحوث الإجتماعية، 2011.

10– الحمدي، أبو السعود، **محاور الخلاف: في الإنتقال الديمقراطي بتونس**، تونس: دار محمد علي الحامي، 2012.

11- الخولي، سيناء، **التغبر الاجتماعي والتحديث**، بيروت: دار المعرفة الجامعية، 2006.

12- الخويلدي، زهير، **الثورة العربية وإرادة الحياة**: مقاربة فلسفية، تونس: الدار التونسية للكتاب: ، 2011.

13- الشاطر، خليفة وآخرون، **تونس عبر التاريخ: الحركة الوطنية ودولة الإستقلال**، ج3، تونس: مركز الدراسات الإقتصادية والإجتماعية، 2005.

14- العويني، الأزهر، **الأنظمة السياسية والنظام السياسي التونسي**، تونس: مركز النشر الجامعي، 2002.

15- الغنوشي، راشد، **الحريات العامة في الدولة الإ سلامية**، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

16- الفريجات، غالب، **على طريق التنمية السياسية**، عمان: دار أزمنة، 2005.

17- القرقوري، معتز، و السعيداني، منير، **التنظيمات السياسية والمدنية: في الإنتقال الديمقراطي بتونس، تونس**: دار محمد علي، 2012.

18- القصبي، عبد الغفار رشاد ، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي، ك/1، التنمية السياسية وبناء الأمة**، ط 2، القاهرة: كلية العلوم الإقتصادية والسياسية، 2006.

19- القصبي، عبد الغفار رشاد، **التطور السياسي و التحول الديمقراطي، ك/2 الحراك السياسي وإدارة الصراع**، القاهرة:كلية العلوم الإقتصادية والسياسية، 2006..

20- القصبي، عبد الغفار رشاد، **الإتصال السياسي والتحول الديمقراطي**، القاهرة:مكتبة الأداب، 2006.

21– المازقي، صالح، **الثورة والدولة، تونس**: الدار المتوسطية للنشر، 2011.

22- المازقي، صالح، **ثورة الكرامة**، تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2011.

23- المديني، توفيق، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**، دمشق: إتحاد الكتاب العرب، 1997.

24- المديني، توفيق، **المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها**، دمشق: إتحاد الكتاب العرب، 2001.

25- المديني، توفيق، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011.

26- المسوي، ضياء مجيد، **الحداثة والهيمنة الإقتصادية ومعوقات التنمية**، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الإجتماعية، 2004.

27- المغيربي، محمد، بشير زاهي، **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية**، ط2، جامعة قار يونس: بنغازي، 1998.

28- المكني، عبد الواحد، **المسار الإنتخابي: في الإنتقال الديمقراطي بتونس**، تونس، دار محمد علي، 2012.

29- ألموند، جابرائيل وآخرون، **السياسة المقارنة: إطار نظري**، (تر: محمد زاهي بشير المغيربي)، بنغازي: جامعة قار يونس، 1996.

30- الورتي، أحمد إبراهيم، **مشاريع الإصلاح في الشرق الأوسط، بين طموحات الشعوب ومصالح الدول الكبرى: دراسة تحليلية مقارنة**، دمشق: دار الزمان، 2012.

31- بلقزيز، عبد الإله، **في الديمقراطية والمجتمع المدني**، دار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2001.

32- بو، نيكولا، وجان بيار تيكوا، **صديقنا بن علي**، تر: علي العيداني وآخرون، دار محمد علي للنشر: تونس، 2011.

33- بونعمان، سليمان، **التجربة اليابانية: دراسة في أسس النموذج النهضوي**، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012.

34- تامر كامل محمد، الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة**، عمان: دار مجدلاوي، 2004.

35- تورين، ألان، **نقد الحداثة**، (تر: أنور مغيث)، القاهرة : الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1997 .

36- تيللي، تشارلز، **الديمقراطية**، (تر: محمد فاضل طباخ)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

37- جاندرو، شوميلييه، **مدخل إلى علم الإجتماع السياسي**، (تر: إسماعيل الغزال), بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 1988.

38- حجازي، مصطفى، **الإنسان المهدور**، دار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2005.

39- حزام والي، خميس، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع إشارة إلى تجربة الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2003.

40- حسنين توفيق، إبراهيم ، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

41- خضر صالح، سامية، **المشاركة السياسية والديمقراطية: إتجاهات نظرية حديثة**، جامعة عين الشمس، 2005.

42- دوفرجيه، موريس، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري**، (تر: جورج، سعد)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 1992.

43– دوفرجيه، موريس، **مدخل إلى علم السياسة**، (تر: سامي الدروبي، وجمال الأتاسي)، دمشق: دار دمشق للطباعة.

44- روبرت غيلين، **الإقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، (تر: مركز الخليج للأبحاث)، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

45- ريبولز، أندرو، وآخرون، **أشكال النظم الإنتخابية: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات**، (تر: أيمن أيوب)، السويد: بولز غرافيكس، 2007.

46- شارب، جين، **من الديكتاتورية إلى الديمقراطية: إطار تصوري للتحرر**، ط2، (تر: خالد دار عمر)، مؤسسة ألبرت أنيشتاين، 2OO3.

47- شترايز، جوزيف، **الأصول الوسيطة للدولة الحديثة**، (تر: محمد عتياني)، بيروت: دار التنوير، 1982.

48- شرابي، هشام، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، (تر: محمود شريح)، ط4، وهران: دار الغرب، 2002.

49- طاشمة، بومدين، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب**، الجزائر: ديون المطبوعات الجامعية، 2011.

50- عبد الجليل علي، رعد، **التنمية السياسية: مدخل للتغيير**، بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2002.

51- عبد الرحيم، حافظ، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراء إجتماعية – سياسية في تجربة البناء الوطني التونسي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2006.

52- عبد المنعم مسعد، نيفن، **الأقليات والإستقرار السياسي في الوطن العربي**، بيروت: مردكز دراسات الوحدة العربية، 1988.

53- علي محمد، محمد، **أصول الاجتماع السياسي، السياسة والمجتمع في العالم الثالث، ج/3: التغير والتنمية السياسية**، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2009.

54- غوادمان، رالف، **من الحرب إلى سياسة الأحزاب: التحول الحرج إلى السيطرة المدنية**، (تر: فخري صالح)، عمان: دار الأهلية، 1997.

55- غيدنز، أنتوني ، **علم الاجتماع**، (تر: فايز الصياغ)، ط 4، مركز دراسات الوحدة العربية : بيروت،2005.

56- فانون، فرانز، **معذبو الأرض**، (تر: سامي الدروبي ،وجمال الأتاسي، بيروت: دار الطليعة، 1979.

57- فرانسوا جوليان، جان، **تونس: الكتاب الأسود**، (تر: خليل الفندري وآخرون)، تونس: دار محمد علي، 2011.

58- فوكو، ميشال، **المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن**، (تر: علي مقلد ومطاع صفدي)، بيروت: مركز الانماء القومي، 1990.

59- كواكو، جان مارك، **الشرعية والسياسة**، (تر: خليل إبراهيم الطيار)، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية ،2001.

60- لوبون، غوستاف، **سيكولوجية الجماهير**، (تر: هاشم صالح)، بيروت: دار الساقي،1991.

61- ليبست، سيمور مارتن، **رجل السياية: الأسس الإجتماعية للسياسة**، (تر: خيري حمادة وآخرون)، بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1960.

62- ليكلرك، جيرار، **سوسيولوجيا المثقفين**، (تر: جورج كتوره)، بنغازي: دار الكتب الوطنية المتحدة، 2008.

63- ماكيفر، روبرت، **تكوين الدولة**، (تر: حسن صعب)، ط2، بيروت: دار العلم للملايين، 1984.

64- مالك بن نبي، **سلسلة مشكلات الحضارة: المسلم في عالم الإقتصاد**، ط3، دمشق: دار الفكر، 1987.

65- مالك بن نبي، **مشكلات الثقافة**، (تر: عبد الصبور شاهين)، ط3، دمشق: دار الفكر، 1984.

66- نور الدين مباركي، **هل غيرت سطوة الأحزاب مسار الثورة التونسية**، جويلية 2012.

67- محمد إسماعيل، فضل الله، **أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث**، ط2، الإسكندرية: مكتبة بستان المعرفة، 2005.

68- محمد، محمد علي، **أصول الإجتماع السياسي: السياسة والمجتمع في العالم الثالث، ج/1، الأسس النظرية والمنهجية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2009.

69- مصيطفى، بشير، **حريق الجسد: مقالات في الإقتصاد الجزائري**، الجزائر: جسور للنشر ، 2011.

70- مور، بارينجتون، **الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية**، (تر: أحمد محمود)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

71- مونتيسكيو، **روح الشرائع**، (تر: عادل زعيتر)، الباب الثامن، القاهرة: دار المعارف،1953.

72- هايدي، فيريل، **الادارة العامة: منظور مقارن**، (تر: محمد قاسم القريوتي)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

73- هنتجتون، صموئيل، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي**، (تر: عبد الوهاب علوب)، القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993.

74– هنتجتون، صموئيل، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، (تر: سمية فلو عبود)، بيروت: دار ساقي، 1993.

75- هيجوت، ريتشارد، **نظرية التنمية السياسية**، (تر: حمدي عبد الرحمان، ومحمد عبد الحميد)، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001.

76- وهبان، أحمد، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية في دول العالم الثالث**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2000.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Beau Nicolas, et Catherine Graciet, La Régente de carthage : Main Basse sur La Tunisie.Paris ; La Decouvèrte , 2009.

2- Huntington, Sammual, Political devlopment and decy,vol 17, World politics, 1965.

3 - Lamloum 0lfa. Et Ravenel Bernard , La Tunisie de Ben Ali ; La société contre le régime. Alger : Mitija . 2002.

4 – Louis vullieme, Jean, Le Concept de System politique,presse universitaire de France, 1989.

الـــمـقـــــــــــــــالات

1- إبراهيم، بن داود، **المعايير الدولية للنزاهة الإنتخابية ومدى تحقيق البناء الديمقراطي،** مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - الجزائر، أفريل 2011.

2- الشريف، طاهر، **خريف الإقتصاد،** المجلة، العدد 1579، جانفي 2013,. www.majala.com

3- أبو اللوز، عبد الحكيم، **علاقة الحركة الإسلامية مع الأنظمة السياسية: الحالة التونسية،** المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 22، ربيع 2009.

4- أحمد، عبيد، **قراءة جديدة لمسيرة الحركات الوطنية المغاربية في مواجهة التبعية الرأسمالية عشية الألفية الثالثة**:
CONFLUENCES Algérie. N°1Automne 1997. Université d'Oran.

5- آدم، قبي، **رؤية نظرية حول العنف السياسي،** في مجلة الباحث، العدد الأول، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، 2002.

6- الأحمر، المولدي، **الإنتخابات التونسية: خبايا فشل القوى الحداثية ومشاكل فوز حزب النهضة الإسلامي،** الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ديسمبر 2011، www.dohainstitute.org

7- الطاهري، ميمون، **سؤال الإنتقال الديمقراطي في أفق مقتضيات الوثيقة الدستورية لسنة 2011،** مداخلة في الملتقى الدولي: التعديلات الدستورية في الدول العربية على ضوء المتغيرات الراهنة، 18 - 19 ديسمبر 2012، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف - الجزائر.

8- المديني، توفيق، **دلالات الإنفجار الشعبي في سليانة،** صحيفة المستقبل اللبنانية، 18 نوفمبر2012، العدد 4550.

9- أوتاواي، مارينا، **دور الأطراف غير الحكومية في تعزيز عملية التغيير**، مداخلة في ملتقى: التحولات الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي، أبو ضبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006.

10- بابا عربي، مسلم، **الدساتير العربية في مراحل التحول السياسي: بين المراحل الإنتقالية والحاجة لبناء عقد إجتماعي جديد**، مداخلة في الملتقى الدولي: التعديلات الدستورية في الدول العربية على ضوء المتغيرات الراهنة، 18 - 19 ديسمبر 2012، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف - الجزائر.

11- بدر الخطيب، حازم، **أهمية الإستثمارات الأجنبية في التنمية الإقتصادية وإنعكاساتها على دعم المشاريع الصغيرة: حالة الأردن**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة الشلف - الجزائر.

12- بدروني، فاطمة، **التحول الديمقراطي والهندسة الإنتخابية في المجتمعات المنعددة الإثنيات**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، أفريل 2011.

13- بوحفص، حاكمي، **الإصلاحات والنمو الإقتصادي في شمال أفريفيا: دراسة مقارنة بين الجزائر – المغرب – تونس**، في مجلة إقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الخامس، 2008، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف - الجزائر.

14- بوزيان، عليان، **مستقبل التعديلات الدستورية في مجال تفعيل القضاء الدستوري وفقاً للمعايير الدولية**، مداخلة في الملتقى الدولي: التعديلات الدستورية في الدول العربية على ضوء المتغيرات الراهنة، ، 18 - 19 ديسمبر 2012، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف - الجزائر .

15- بيو، أوليفييه، **من الإستنكار إلى الثورة**، مجلة لوموند ديبلوملتيك: النشرية العربية، فيفري 2011، www.monde-diplomatique.fr

16- حمي الدين، عبد العلي، **الثورة الشعبية في تونس**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2011، www.dohainstitute.org

17- دال، روبرت، **المؤسسات السياسية التي تتطلبها الديمقراطية الموسعة**، (تر: علي رمضان أبو زعكوك)، مجلة المنتدى الليبي، العدد الثاني، صيف 2006.

18- راتول، محمد، **الجزائر- المغرب- تونس التقدم في مجال التنمية**، في مجلة إقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الأول، 2004، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف - الجزائر.

19- شلبي، محمد، **مفهوم الإستقرار السياسي عند الماوردي وألموند**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلام، الجزائر: دار هومة، العدد الأول، 2002.

20- صديقي، العربي، تونس: **ثورة المواطنة..."ثورة بلا رأس"**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، www.dohainstitute.org.

21- طاشمة، بومدين، **الإصلاحات الدستورية ومشكلة إنتقال السلطة في الدول العربية**، مداخلة في الملتقى الدولي: التعديلات الدستورية في الدول العربية على ضوء المتغيرات الراهنة، 18 - 19 ديسمبر 2012، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف - الجزائر.

22- عبد القادر، عبد العالي، **التنمية الإنسانية والتحول الديمقراطي أو متلازمة التغيير في الوطن العربي**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الثاني، 2010.

23- علي العيلة، رياض، وعبير عبد الرحمان ثابت، **مدى تأثير التغيرات والتعديلات الدستورية على الأوضاع العربية في الفترة الراهنة: مصر نموذجاً**، مداخلة في الملتقى الدولي: التعديلات الدستورية في الدول العربية على ضوء المتغيرات الراهنة، 18 - 19 ديسمبر 2012، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف - الجزائر.

24- غانتان، كارين، وأمية صديق، **إنتفاضة أبناء المناجم**، في مجلة لوموند ديبلوماتيك: النشرية العربية، جويلية 2008-www.monde_diplomatique.fr

25- كيلو، ميشل، **الإنتفاضة التونسية: عودة إلى هانتجتون وماركس** (عن مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي)، جريدة السفير (لبنان)، العدد 11795، يوم2011/10/22.

26- ماضي، عبد الفتاح، **التحول الديمقراطي وبناء الدساتير الديمقراطية في الدول العربية**، مداخلة في الملتقى الدولي: التعديلات الدستورية في الدول العربية على ضوء المتغيرات الراهنة، 18 - 19 ديسمبر 2012، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف - الجزائر.

27- مباركي، نور الدين، **المطالب المشروعة لا تواجه إلا بالحوار**، في جريدة الوطن(تونس)، العدد 31، بتاريخ 18أفريل 2008.

28- محمود إبراهيم، غسان، **الإصلاح الإقتصادي من منظور فكري**، جمعية العلوم الإقتصادية السورية، جامعة دمشق، فيفري 2008.

29- مواعدة، محمد، **تونس في عهد بن علي**، المجلة، العدد 1573، جوان 2012،ص 05. www.majala.com

30- ميجيا، بولا، **الثمن الإقتصادي للربيع العربي: خبز وحرية**، في المجلة، جوان 2011، العدد 1564, ص 25، www.majala.com

31- وثيقة الإسكندرية، **مؤتمر قضايا الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ**، مكتبة الإسكندرية، مارس 2004.

32- يعقوب، حسين، **ورقة حقائق عن الوضع السياسي التونسي بعد الثورة**،

© Heinrich Böll Stiftung-Middle East Office – 2011/.

33 - الشكندالي، رضا، **قراءة في الميزان الإقتصادي لتونس 2011**، في مجلة المغرب الموحد، العدد العاشر، جانفي 2011.

34 - قوي، بوحنية ، **الإعلام ورهانات التنمية السياسية**، ص 03، 2011-09-20:03/09,bouhania 2000@yahoo.com.

35 - نهيان بن مبارك، آل نهيان، **"دور التعليم في التنمية"**، مداخلة في ملتقى التحولات الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي، أبو ضبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006.

أطـروحـــــات الدكتوراه

1 - آل سميّر، فيصل بن معيض، **إستراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز الأمن الوطني**، أطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2007.

2 - طاشمة، بومدين، **إستراتيجية التنمية السياسية: دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر**، جامعة بين يوسف بن خدة، الجزائر، 2007.

المصادر الرسمية

1-الجمهورية التونسية، الدستور التونسي حسب آخر تعديل، 2002.

2- الجمهورية التونسية، وزارة التنمية والتعاون الدولي، المعهد الوطني للإحصاء: تونس بالأرقام، نشرية 2010، العدد 47. www.ins.nat.tn

3- الجمهورية التونسية، وزارة الصحة العمومية، الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري، منتدى السكان والصحة الإنجابية: الإسقاطات والأفاق السكانية: أي مستقبل لتونس؟، مركز التوثيق والأرشيف والنشر، 2009.

4 - تقرير التنمية الإنسانية العربية، نحو إقامة مجتمع المعرفة، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003.

5 - تقرير التنمية البشرية، **الثورة الحقيقية للأمم:مسارات إلى التنمية البشرية**، الصادر عن هيئة الأمم المتحدة، 2010.

الصفحة

الـــــــــــــفـــ
هـــــــــــرس

فهرس البحث	
العنوان	الصفحة
الإهداء	

الشكر

مقدمة..... 1

الفصل الأول: المنطلقات النظرية للتحديث الإجتماعي والإستقرار السياسي.....14

المبحث الأول: التحديث الإجتماعي.....15

المطلب الأول: مفهوم التحديث الإجتماعي.....15

المطلب الثاني: مؤشرات التحديث الإجتماعي.....18

المبحث الثاني: الإستقرار السياسي.....26

المطلب الأول: مفهوم الإستقرار السياسي.....26

المطلب الثاني: نظرية الحرمان النسبي ومفهوم عدم الإستقرار السياسي.....29

المبحث الثالث: أثر التحديث الإجتماعي على الحراك السياسي.....35

المطلب الأول: التمدن والحراك السياسي.....35

المطلب الثاني: التنمية الإقتصادية والحراك السياسي.....38

المطلب الثالث: المثقفون والحراك السياسي.....41

المطلب الرابع: وسائل الإعلام والحراك السياسي.....44

المبحث الرابع: أثر الحراك السياسي على الإستقرار السياسي في الأنظمة السياسية الشمولية.....47

المطلب الأول: أزمة الشرعية.....48

المطلب الثاني: تشوه التحديث.....50
المطلب الثالث: الفساد السياسي ومعضلة الفعالية.....53
المطلب الرابع: الفجوة الإيديولوجية.....56
المطلب الخامس: عدم رغبة النخب الحاكمة في التغيير.....58
الفصل الثاني: واقع التحديث الإجتماعي والإستقرار السياسي في تونس.....66
المبحث الأول: التحديث الإجتماعي وبناء الدولة في تونس.....67
المطلب الأول: بناء الدولة الوطنية في تونس.....67
المطلب الثاني: التمدن في تونس.....69
المطلب الثالث: التنمية البشرية والإقتصادية في تونس.....71
المطلب الرابع: أزمة التحديث في تونس.....78
المبحث الثاني: النظام السياسي التونسي وإشكالية التحول الديمقراطي.....81
المطلب الأول: النظام السياسي التونسي.....81
المطلب الثاني: التحول السياسي في تونس.....88
المبحث الثالث: المجتمع المدني والتحول السياسي في تونس.....91
المطلب الأول: المجتمع المدني والمشاركة السياسية في تونس.....91

المطلب الثاني: تقويض المجتمع المدني في تونس.....96

المطلب الثالث: قطاع الإعلام والتحول السياسي في تونس.....102

المبحث الرابع: الإستعصاء الديمقراطي وأثره على الإستقرار السياسي في تونس**.....**107

المطلب الأول: إستراتيجية النظام في تحقيق الإستقرار السياسي في تونس.....107

المطلب الثاني: الإنتفاضة الشعبية في تونس «الأسباب، التداعيات» 118

المطلب الثالث: التحليل السياسي للإنتفاضة الشعبية في تونس.....131

الفصل الثالث: التحديات التي تواجه الدولة التونسية وآليات الإصلاح والتحديث.....140

المبحث الأول: التحديات التي تواجه الدولة التونسية في مسار الإنتقال السياسي.....141

المطلب الأول: الإستقطاب السياسي.....141

المطلب الثاني: التحدي الأمني.....143

المطلب الثالث: أزمة الإنفجار الحزبي وضبط الساحة السياسية والجدل حول الهوية.....145

المطلب الرابع: أزمة النمو الإقتصادي والضغط الإجتماعي.....148

المبحث الثاني: آليات التنمية والتحديث السياسي في تونس.....151

المطلب الأول: ضرورات تخطي المرحلة الإنتقالية.....151

المطلب الثاني:متطلبات الإصلاح السياسي.....147

المبحث الثاني: متطلبات الإصلاح الإقتصادي.....170

المطلب الأول: متطلبات الإصلاح الإقتصادي على المستوى الفكري.....170

المطلب الثاني: متطلبات الإصلاح الإقتصادي على المستوى العملياتي.....174

المبحث الرابع: متطلبات الإصلاح الإجتماعي والثقافي.....176

المطلب الأول: متطلبات الإصلاح الإجتماعي.....176

الممطاب الثاني: متطلبات الإصلاح الثقافي.....179

الخاتمة.....182

الملاحق.....191

قائمة المراجع..... 203

Résumé:

Cette étude a dans le but de certifiera l'effet de la modernité social, concernant l'urbanisme , l'industrie , et la développement des médias, et leurs conséquences sur l'opinion politique de ce dernier, qui accroit la mobilisation politique qui augmente le moyien de la participation politique des individus, et la perte des régimes politiques totalitaire des institutions politiques capables d'adopter avec ces revendications et leurs affection sur la stabilité politique .

Aussi son objectif est de montrer la perte de l'institutionnalisation politique du régime dont l'augmentation de divers corruption, et son affection sur la dynamique du régime politique et de povoire faire ses fonctions, Et ses conséquences tel que l'aggravations situation sociale, Et l'éxès de l'indignation public. Et les reflets de se dernier sur la légitimité de régime gouverné.

Et s'arrêter sur les causes et les facteurs qui amènent le régime politiques à vivre un état d'obstruction politique, et dont la violence et instabilité politique.

Et elle cherche à disséquer les causes politiques, économiques, et sociales qui provoquent le soulèvement Tunisien, et les facteurs qui ont pressé l'effondrement du régime politique en Tunisie.

Elle à pour but aussi de trouver des procédures constitutionalisée capable de contenir les causes de la violence et se qu'il requérait pour épargner des institutions politiques capable pour l'adaptation rapide des changements qui souviennent sur la situation politiques et sociale et cela à partir de l'unanime et la concordance politique qui contient touts les parties politiques, sans l'éloignement et marginalisation d'aucun de ces parties, pour ne pas entraver le trajectoire du projet politique du pays, enplus c'est de trouver des institution officielles pour contrôler et sanctionner la corruption en considérant comme le premier noyau du dissolution politique.